



Co-funded by  
the European Union

# أن تكون طفلاً في سلطان ييلي

**ACCOUNTABILITY FOR CHILDREN, ADVOCACY FOR RIGHTS (ACAR) PROJECT  
CIVIL SOCIETY COLLABORATION PROGRAMME FOR KNOWLEDGE GENERATION AND MONITORING**

تقرير "الطفولة في سلطان بيلي" تم إعداده في إطار مشروع المساءلة تجاه الأطفال والدعوة لحماية الحقوق" (ACAR) / Accountability for Children Advocacy for Rights (ACAR) ضمن برنامج التعاون مع منظمات المجتمع المدني في إنتاج المعرفة والرصد والمتابعة" والذي تنفذه منظمة يونيسف. تم إعداده في مشروع ACAR. إعداده هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي ضمن إطار برنامج التعاون مع منظمات المجتمع وتنحمل جمعية اللاجئين كامل المسؤولية عن محتواه، ولا يمكن اعتباره معبراً عن وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو يونيسف.

ISBN : '978-625-92044-0-6'

## الباحثون والكتّاب:

غوكجه جيلان  
سوزان أوقطاي إيرول  
نيشه شاهين تاشغين

## فريق البحث:

علينا غوك بلدز،  
عبد القادر عثمان،  
بيضاء نور إركمن،  
إيدا نور دميرجي أوغلو،  
فيليز بيضاء بيتيك،  
غوكجه جيلان، هالة نور كوتش،  
حواء نور دميرجي أوغلو،  
حزبانور أكتشا، كواكب فوال،  
ميليسا كايا، نيشه شاهين تاشغين،  
روميصاء كهرمان،  
شهد عثمان،  
سوزان أوقطاي إيرول،  
أمامه سيدهوكان،  
يسرى أك،  
زينب بكري حميدو

## كاتبة المشروع:

يسرى أك

## مسؤولة المشروع:

روميصاء كهرمان



© جميع الحقوق محفوظة.  
جمعية التضامن والمساعدة مع اللاجئين وطالبي اللجوء - إسطنبول، أيار/مايو ٢٠٢٥

يجوز استخدام هذه المادة ونسخها لأغراض تعليمية وغير تجارية دون إذن خطي من صاحب حقوق النشر، بشرط الإشارة الصريحة إلى المصدر. ولا يجوز بأي شكل من الأشكال نسخ هذه المادة أو استخدامها لأغراض البيع أو التجارة دون الحصول على إذن خطي من صاحب حقوق النشر.

## فهرس المحتويات <

0	قائمة الرسوم البيانية.....
0	قائمة الجداول.....
10	الاختصارات.....
0	شكر وتقدير.....
0	الملخص التنفيذي.....
	<b>1 المقدمة</b> .....
	<b>2 الإطار المنهجي للدراسة</b> .....
	<b>2.1</b> هدف الدراسة.....
	<b>2.2</b> تصميم ومنهجية البحث.....
	<b>2.3</b> جمع البيانات وتحليلها.....
	<b>3 النتائج</b> .....
	<b>3.1</b> البيانات السوسيوديمغرافية..... المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل - مبدأ عدم التمييز، المادة 6 - الحق في الحياة والنماء
	<b>3.2</b> مكان الولادة والأحياء السكنية في سلطان بيلي.....
	<b>3.3</b> التوزيع الجغرافي للأطفال حسب مناطق الإقامة.....
	<b>3.4</b> اللغة الأم واللغات الأخرى المعروفة..... المادة 29 - أهداف التعليم، المادة 30 - حقوق الأطفال المنتمين إلى أقليات والشعوب الأصلية
	<b>3.5</b> الحق في الهوية والاعتراف..... المواد: 7، 8، 2، 24، 28 من الاتفاقية
	<b>3.6</b> معلومات متعلّقة بالأسرة..... المادة 5 - دور الوالدين في التوجيه، المادة 9 - الحفاظ على وحدة الأسرة، المادة 18 - المسؤولية المشتركة للوالدين
	<b>3.7</b> الوضع الاقتصادي للأسر وإدراك الأطفال لأوضاعهم المادية.....
	<b>3.8</b> حماية الحق في التعليم: مشاركة الأطفال في العملية التعليمية..... المواد 2، 29، 28 من الاتفاقية
	<b>3.9</b> تجربة العمل بالتوازي مع التعليم.....
	<b>3.10</b> حماية الحق في الصحة والنمو والتغذية..... المواد 24 و27 من الاتفاقية
	<b>3.11</b> نتائج متعلّقة بتجارب الأطفال في العمل..... المادة 32 من الاتفاقية
	<b>3.12</b> الحق في الأمان..... في سياق المواد 19، 37، 39 - حماية الطفل من العنف
	<b>3.13</b> المشاركة، حرية التعبير، وطلب الدعم..... مواقف الأطفال وأسرهم

3.14	الترفيه وحق اللعب	المادة 31 من الاتفاقية
3.15	مدى معرفة الأطفال بحقوقهم وممارستها	المادة 42 من الاتفاقية
3.16	حظر التمييز وسوء المعاملة	المادتان 2 و19 من الاتفاقية
3.17	الأحلام وتطلّعات المستقبل والرفاه	
4	نتائج ورشة العمل التشاركية	
4.1	المؤسسات المشاركة	
4.2	المجالات الموضوعية	
4.3	آراء المؤسسات والنقاط المشتركة	
4.4	تقاطع نتائج ورشة العمل مع نتائج الدراسة	
5	التقييم العام	
6	توصيات لتصميم السياسات والخدمات	
	المراجع	
	الملاحق	

## فهرس الرسوم البيانية <

- 1 الرسم البياني ..... أكثر الكلمات استخدامًا من قبل الأطفال المشاركين في المقابلات
- 2 الرسم البياني ..... المواضيع التي طرحها الأطفال المشاركون في مجموعات النقاش البؤرية
- 3 الرسم البياني ..... المواضيع التي طرحها أولياء الأمور المشاركون في مجموعات النقاش البؤرية
- 4 الرسم البياني ..... توزيع أحياء إقامة الأطفال حسب الجنسيات
- 5 الرسم البياني ..... توزيع الأطفال المقيمين في سلطانيلى حسب الأحياء
- 6 الرسم البياني ..... الأطفال الذين واجهوا مشاكل خلال فترة عدم امتلاكهم للهوية
- 7 الرسم البياني ..... عدم القدرة على الوصول إلى الحقوق الأساسية بسبب انعدام الهوية
- 8 الرسم البياني ..... عدد الإخوة والأخوات لدى الأطفال حسب الجنسيات
- 9 الرسم البياني ..... مشاركة أولياء الأمور في سوق العمل في سلطانيلى
- 10 الرسم البياني ..... مقارنة تصورات الأطفال حول وضعهم المادي
- 11 الرسم البياني ..... الالتحاق بالمدرسة حسب الفئات العمرية
- 12 الرسم البياني ..... الصفوف الدراسية التي يداوم فيها الأطفال السوريون حسب أعمارهم
- 13 الرسم البياني ..... صعوبات الأطفال السوريين نتيجة ضعف مهاراتهم في اللغة التركية
- 14 الرسم البياني ..... وسائل النقل التي يستخدمها الأطفال للوصول إلى المدرسة في سلطانيلى
- 15 الرسم البياني ..... وسائل النقل المستخدمة للوصول إلى المدرسة حسب جنسيات الأطفال
- 16 الرسم البياني ..... توزيع الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة حسب الجنسيات والأعمار
- 17 الرسم البياني ..... الصفوف التي ترك فيها الأطفال المدرسة في سلطانيلى
- 18 الرسم البياني ..... أسباب ترك المدرسة لدى الأطفال السوريين حسب الجنس
- 19 الرسم البياني ..... العوامل التي تُصعّب على الأطفال السوريين الالتحاق بالمدرسة
- 20 الرسم البياني ..... العوامل التي تُصعّب على الأطفال الأتراك الالتحاق بالمدرسة
- 21 الرسم البياني ..... تفكير الأطفال في ترك المدرسة في سلطانيلى

الرسم البياني 22	تفكير الأطفال السوريين في ترك المدرسة حسب الجنس
الرسم البياني 23	تفكير الأطفال الأتراك في ترك المدرسة حسب الجنس
الرسم البياني 24	قدرة الأطفال على تناول وجبة الإفطار حسب الجنسيات
الرسم البياني 25	أماكن تناول الأطفال لوجبة الإفطار حسب الجنسيات
الرسم البياني 26	قدرة الأطفال على تناول وجبة الغداء حسب الجنسيات
الرسم البياني 27	إمكانية وصول الأطفال في سلطانيبي إلى اللحوم البيضاء والحمرات
الرسم البياني 28	تكرار استهلاك الأطفال لمنتجات الألبان مرة واحدة على الأقل يوميًا
الرسم البياني 29	صعوبات الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب حاجز اللغة
الرسم البياني 30	تجارب الأطفال في العمل في سلطانيبي
الرسم البياني 31	تجارب العمل لدى الأطفال حسب الجنسيات والجنس
الرسم البياني 32	فترات عمل الأطفال الذين لديهم تجارب عمل
الرسم البياني 33	حالة عمل الأطفال حاليًا
الرسم البياني 34	مجالات عمل الأطفال في سلطان بيبي
الرسم البياني 35	أسباب عمل الأطفال في سلطان بيبي
الرسم البياني 36	توزيع فترة العمل حسب الأعمار لدى الأطفال
الرسم البياني 37	شعور الأطفال بالأمان في الأماكن العامة
الرسم البياني 38	شعور الأطفال بالأمان داخل المنزل
الرسم البياني 39	شعور الأطفال بالأمان في المنزل حسب الجنسيات
الرسم البياني 40	شعور الأطفال بالأمان خارج المنزل حسب الجنسيات
الرسم البياني 41	مستوى الانتماء والتكيف لدى الأطفال في سلطان بيبي
الرسم البياني 42	مستوى الانتماء والتكيف لدى الأطفال حسب الجنسيات
الرسم البياني 43	مدى استماع الأسر لآراء الأطفال في سلطان بيبي
الرسم البياني 44	مشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات الأسرية

- ..... 45 الرسم البياني  
قدرة الأطفال على التعبير عن أنفسهم في المدرسة والحي
- ..... 46 الرسم البياني  
توجه الأطفال لطلب الدعم في المدرسة أو الحي
- ..... 47 الرسم البياني  
امتلاك الأطفال لآليات دعم في سلطانيبي
- ..... 48 الرسم البياني  
الأشخاص أو المؤسسات التي يفضلها الأطفال عند البحث عن المساعدة
- ..... 49 الرسم البياني  
تفضيلات الأطفال في طلب المساعدة حسب الجنسيات
- ..... 50 الرسم البياني  
توجه الأطفال لطلب الدعم في المدرسة/الحي حسب الجنسيات
- ..... 51 الرسم البياني  
أسباب عدم طلب الأطفال للدعم في المدرسة/الحي
- ..... 52 الرسم البياني  
مشاعر الأطفال تجاه الأحياء التي يعيشون فيها
- ..... 53 الرسم البياني  
قدرة الأطفال على اللعب أو قضاء الوقت أو ممارسة الأنشطة المحببة في أحيائهم
- ..... 54 الرسم البياني  
مشاركة الأطفال في الأنشطة المختلفة
- ..... 55 الرسم البياني  
تصورات الأطفال حول وجود مساحات آمنة في الحي
- ..... 56 الرسم البياني  
موافق أولياء الأمور من لقاء الأطفال بأقرانهم
- ..... 57 الرسم البياني  
مشاركة الأطفال في الأنشطة الفنية والثقافية
- ..... 58 الرسم البياني  
طرق قضاء الأطفال لأوقات فراغهم
- ..... 59 الرسم البياني  
طرق قضاء الأطفال لأوقات فراغهم حسب الجنس
- ..... 60 الرسم البياني  
مشاركة الأطفال في الأنشطة المتعلقة بثقافتهم
- ..... 61 الرسم البياني  
مستوى معرفة الأطفال بحقوق الطفل
- ..... 62 الرسم البياني  
أولويات الأطفال في موضوع حقوق الطفل
- ..... 63 الرسم البياني  
المشكلات الأكثر أهمية المتعلقة بحقوق الطفل من وجهة نظر الأطفال
- ..... 64 الرسم البياني  
المواضيع التي يرغب الأطفال بتغييرها لو امتلكوا عصًا سحرية
- ..... 65 الرسم البياني  
الظواهر التي يود الأطفال تغييرها باستخدام عصًا

## فهرس الجداول <

الجدول 1 .....	التوزيع الديمغرافي للأطفال الذين أُجريت معهم استبيانات
الجدول 2 .....	المعلومات التعريفية للمشاركين في المقابلات شبه المنظمة
الجدول 3 .....	المعلومات التعريفية للأطفال المشاركين في مجموعات النقاش للفئتين العمريتين 12-15 و16-16 سنة
الجدول 4 .....	توزيع الأطفال السوريين حسب محافظات الولادة
الجدول 5 .....	اللغات الأم للأطفال حسب الجنسيات
الجدول 6 .....	مهارات اللغة الأم واللغة التركية لدى الأطفال السوريين
الجدول 7 .....	وضع امتلاك الأطفال للهوية
الجدول 8 .....	توزيع الأطفال حسب عدد الأشخاص المقيمين في المنزل
الجدول 9 .....	معرفة الأطفال في سلطانبيلي بالتغذية الصحية والنظافة
الجدول 10 .....	مدى شعور الأطفال المقيمين في سلطانبيلي بأنهم بصحة جيدة 90
الجدول 11 .....	تصورات الأطفال في سلطانبيلي حول التغذية الصحية
الجدول 12 .....	توزيع إمكانية وصول الأطفال في سلطانبيلي إلى الخدمات الصحية

## الاختصارات <

(BM)	منظمة الأمم المتحدة
(BMÇHS)	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
(ÇSGB)	وزارة العمل والضمان الاجتماعي
(GGM)	مركز الترحيل
(ILO)	منظمة العمل الدولية
(İBB)	بلدية إسطنبول
(İMEP)	برنامج التدريب المهني من أجل التوظيف
(İSİG)	مجلس صحة وسلامة العمال
(KDK)	ديوان المظالم
(KESK)	اتحاد نقابات موظفي القطاع العام
(MESEM)	مركز التعليم المهني
(MSYDD)	جمعية دعم وتضامن اللاجئين وطالبي اللجوء
(RAM)	مركز الإرشاد والبحوث
(OECD)	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
(SHM)	مركز الخدمات الاجتماعية التابع لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية
(STK)	منظمات المجتمع المدني
(SUKOM)	نظام قاعدة بيانات جمعية اللاجئين
(TİHEK)	مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا
(TÜİK)	الهيئة التركية للإحصاء
(YEDAM)	مركز الاستشارة التابع للهلل الأخضر
(UESKHS)	الشرطة الدولية لحقوق الانسان
(UNICEF)	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
(UN WOMEN)	هيئة الأمم المتحدة للمرأة

## الشكر والتقدير <

تم إنجاز هذا البحث الذي ركّز على أوضاع الأطفال السوريين وأقرانهم من المواطنين الأتراك في منطقة سلطان يبلي بدعم ومساهمة العديد من الأفراد والمؤسسات. وتتوجّه بدايةً بالشكر العميق إلى الأطفال السوريين والأتراك الذين شاركوا مشاعرهم وأفكارهم بكل صدق وشفافية. لقد سعينا في هذا التقرير إلى نقل تجاربهم الحياتية، ومشكلاتهم، وآرائهم حول حقوق الطفل، وتطلعاتهم، والواقع الذي يعيشونه. ونأمل أن يسهم هذا التقرير في دعم جهود تخطيط البرامج والأنشطة الموجهة للأطفال والياfeعين المقيمين في سلطان يبلي.

كما نعرب عن خالص شكرنا لمكتب منظمة اليونيسف في تركيا التي أتاحت تنفيذ هذا البحث. ونخصّ بالشكر جمعية التضامن والمساعدة للاجئين وطالبي اللجوء (جمعية اللاجئين) بصفتها الجهة المنفذة للمشروع، وكذلك منسقة المشروع السيدة رُميصاء كهرمان التي قدّمت دعمًا مستمرًا في جميع مراحل تنفيذ البحث منذ انطلاقته وحتى اكتماله.

ويدين فريق البحث ببالح الامتنان للمتطوعين الذين شاركوا في تنفيذ العمل الميداني، وساهموا في إجراء المقابلات وتقديم خدمات الترجمة، مما خفف العبء عن الباحثين، وهم: علينا غوكييلدز، عبد القادر عثمان، بيضاء نور إيركمن، إيدانور دميرجي أوغلو، فيليز بيضاء بيتيك، هالة نورووتش، حواء نوردميرجي أوغلو، هزبانور أكجا، كواكب فوال، ميليسا كايا، شهد عثمان، أمامة سيدهوكان، يُسرى آق، وزينب بكري حميدو.

وأخيرًا، نتوجه بالشكر إلى مديري المدارس والمعلمين المختصين بالإرشاد النفسي والاجتماعي الذين قدموا الدعم في تنفيذ الاستبيانات، وإلى موظفي المؤسسات والهيئات الحكومية الذين يَسروا العمل الميداني، وإلى رئيس مجلس إدارة جمعية اللاجئين السيد خليل إبراهيم أقنجي، ومدير شؤون الرعاية الاجتماعية السيد قدرى كونغورور، لما قدموه من دعم وتعاون خلال مسار البحث.

## المخلص التنفيذي <

تم إجراء دراسة "أن تكون طفلاً في سلطان يبلي" بهدف تقييم مدى وصول الأطفال من الفئة العمرية 12-18 سنة، من المواطنين الأتراك والأطفال السوريين المقيمين في منطقة سلطان يبلي، وهي إحدى المناطق التي تتمتع بأعلى نسب الشباب في إسطنبول، إلى حقوقهم الأساسية، وكشف العقبات التي تواجههم في سبيل تحقيق هذا الوصول. وقد نُفذت الدراسة بواسطة جمعية اللاجئين، ضمن إطار مشروع "المساءلة من أجل الأطفال، والدفاع من أجل الحقوق (ACAR)" الذي تنفذه منظمة اليونيسف بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لإنتاج المعرفة وتعزيز المراقبة.

تناولت الدراسة بشكل شامل تجارب الأطفال، ووجهات نظرهم، واحتياجاتهم في مجالات التعليم، والصحة، والأمن، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والمشاركة، والتميز، وظروف المعيشة. وقد أُتبع منهج البحث المختلط خلال عملية الدراسة، حيث تم تطبيق استبيان على 489 طفلاً، وإجراء 23 مقابلة فردية، وتنظيم 6 مجموعات تركيز مع الأطفال وأولياء أمورهم، بالإضافة إلى ورشة عمل تشاورية شارك فيها ممثلون عن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.



كشفت نتائج الدراسة أن الأطفال السوريين يواجهون حواجز هيكلية في الوصول إلى حقوقهم الأساسية مثل حواجز اللغة، ومشكلات الهوية، والتميز، والفقر الاقتصادي، بينما يعاني الأطفال المواطنون الأتراك من تحديات مرتبطة بجودة النظام التعليمي، وضغوط الأسرة، والقلق بشأن المستقبل. وتم تحديد ترك المدرسة، وعمالة الأطفال، والاستغلال، والاستبعاد الاجتماعي، ونقص الدعم النفسي والاجتماعي كعوامل خطيرة مشتركة لكلا المجموعتين. كما لوحظ تعرض الأطفال السوريين لسلوكيات وتميزات عنصرية خاصة، في حين أن ظاهرة التنمر بين الأقران منتشرة على نطاق واسع بين الأطفال من كلا المجموعتين.

تشير تجارب الأطفال إلى وجود احتياجات متعددة المستويات لا تقتصر على الفرد فقط، بل ترتبط بشكل مباشر بالبيئة الاجتماعية، والوسط المدرسي، وشمولية الخدمات العامة. وخصوصاً، تواجه الفتيات من الأطفال السوريين والمواطنين الأتراك على حد سواء هشاشة تقاطعية ناجمة عن عدم المساواة بين الجنسين، والزواج المبكر أو القسري، والتهميش، والقيود على حرية الحركة.

تُبرز الدراسة من خلال تجارب الأطفال الحاجة الملحة إلى تطوير نماذج خدمات محلية قائمة على الحقوق، تتمتع بحساسية ثقافية شاملة، وتتكامل مع مختلف القطاعات. وتستند هذه الدراسة، التي اعتمدت على جمع بيانات بمشاركة الأطفال أنفسهم، إلى مخرجات صلبة توفر خارطة طريق واضحة لتصميم السياسات الاجتماعية والخدمات التي تراعي مصلحة الأطفال الفضلى.

تواجه منطقة سلطان يبلي، بالإضافة إلى المشاكل العامة، تحديات هيكلية خاصة بها. وتشكل عملية دمج الأطفال القادمين من الهجرة، ومشاركتهم في الحياة التعليمية، واندماجهم الاجتماعي، قضايا بارزة في المنطقة. وتؤثر حواجز اللغة، والاختلافات الثقافية، والصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الهجرة بشكل مباشر على فرص الأطفال في التعليم ومستوى تحصيلهم الأكاديمي. ويُعتبر تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتقليل معدلات ترك المدرسة أمراً حاسماً لمستقبل أطفال سلطان يبلي.

تُعد إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية أيضاً من القضايا المهمة للأطفال في المنطقة. وعلى الرغم من التحسينات الملحوظة في البنية التحتية الصحية، إلا أن نقص خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لا يزال بارزاً. ويؤدي انخفاض الدعم المقدم من المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال اللاجئين، إلى جانب غياب وجود منظمات مجتمع مدني نشطة ومهنية غير جمعية اللاجئين، إلى تقييد قدرة الأطفال على الوصول إلى أنظمة الدعم المتاحة.

كما يحتاج تعزيز مشاركة الأطفال في الحياة الاجتماعية وحقوقهم في اتخاذ القرار إلى اهتمام أكبر. إذ لوحظ ضعف تمثيل الأطفال في هيئات الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني، كما أن مجالس الأطفال وغيرها من الآليات المشاركة ليست شائعة ولا فعالة بعد. ويُعد تأسيس آليات صديقة للأطفال، وتوسيع المبادرات التشاركية، وزيادة فرص المشاركة في الفعاليات الاجتماعية والثقافية، من الاحتياجات الحيوية لتنمية الأطفال.

ختاماً، تبرز هذه الدراسة الانتهاكات الحقوقية متعددة المستويات التي يواجهها الأطفال المقيمون في سلطان يبلي، وتوفر قاعدة أدلة قوية تدعم تطوير سياسات وخدمات محددة على المستوى المحلي من قبل الجهات المعنية والسلطات المحلية.

يوضح البحث بوضوح الحاجة إلى تطوير نماذج خدمة شاملة ومبنية على الحقوق وحساسية للثقافات المختلفة على المستوى المحلي، بالاستفادة من تجارب حياة الأطفال

## المقدمة

تعمل تركيا منذ سنوات طويلة على حماية حقوق الأطفال وتفعيلها بصفتها واحدة من الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل. ورغم كل هذه الجهود، لا تزال هناك تفاوتات في الوصول إلى حقوق الأطفال وفي حماية هذه الحقوق على مستوى التشريعات والتطبيقات العملية. بالإضافة إلى ذلك، تستمر الفوارق الإقليمية في الظهور. ومن جهة أخرى، تُلاحظ أن نقص الموارد، والعوائق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تُصعّب من الوصول إلى هذه الحقوق (يَزَجِي، 2019). على سبيل المثال؛ من حيث حق التعليم، رغم أن التعليم الابتدائي والثانوي في تركيا إلزامي بموجب القانون، إلا أنه لا يزال هناك أطفال في المناطق المحرومة خصوصًا لا يندمجون في التعليم أو ينقطعون عنه.

في تركيا، يُنظّم قانونيًا موضوع عمل الأطفال، إلا أن مشكلة تشغيل الأطفال لا تزال موجودة (، فإن نسبة TÜİK بأبعاد كبيرة تستحق الانتباه. وفقًا لإحصائيات المعهد التركي للإحصاء ) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا ويعملون في سوق العمل تصل إلى 4.4٪. الأطفال العاملون في القطاع الزراعي والخدمي يواجهون مخاطر كبيرة لانتهاكات حقوقهم بسبب ظروف العمل الشاقة وقلة الرقابة. وبالمثل، تؤدي الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي إلى انقطاع الفتيات المبكر عن التعليم، مما يجعلهن أكثر عرضة لهشاشة. فعلى سبيل المثال، تُظهر البيانات الرسمية أن معدلات استمرار الفتيات في المدرسة أقل مقارنة بالذكور؛ ففي عام 2023 تم تسجيل زواج 11,177 طفلًا في الفئة العمرية 16-17 عامًا، منهم 10,471 فتاة و706 (2023) TÜİK أولاد.

من بين الفئات الأكثر تضررًا في الوصول إلى الحقوق، الأطفال اللاجئون. هؤلاء الأطفال الذين عايشوا الحروب والصراعات وأزمات النزوح القسري، يعدون من الفئات الأكثر هشاشة. يواجه الأطفال اللاجئون صعوبات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. كما تُشكل الأزمات العالمية الأخرى مثل تغير المناخ تهديدًا جديدًا لظروف حياة الأطفال وحقوقهم الأساسية (شاهين-طاشغن، 2017؛ دوغان وكاغينجي، 2020).

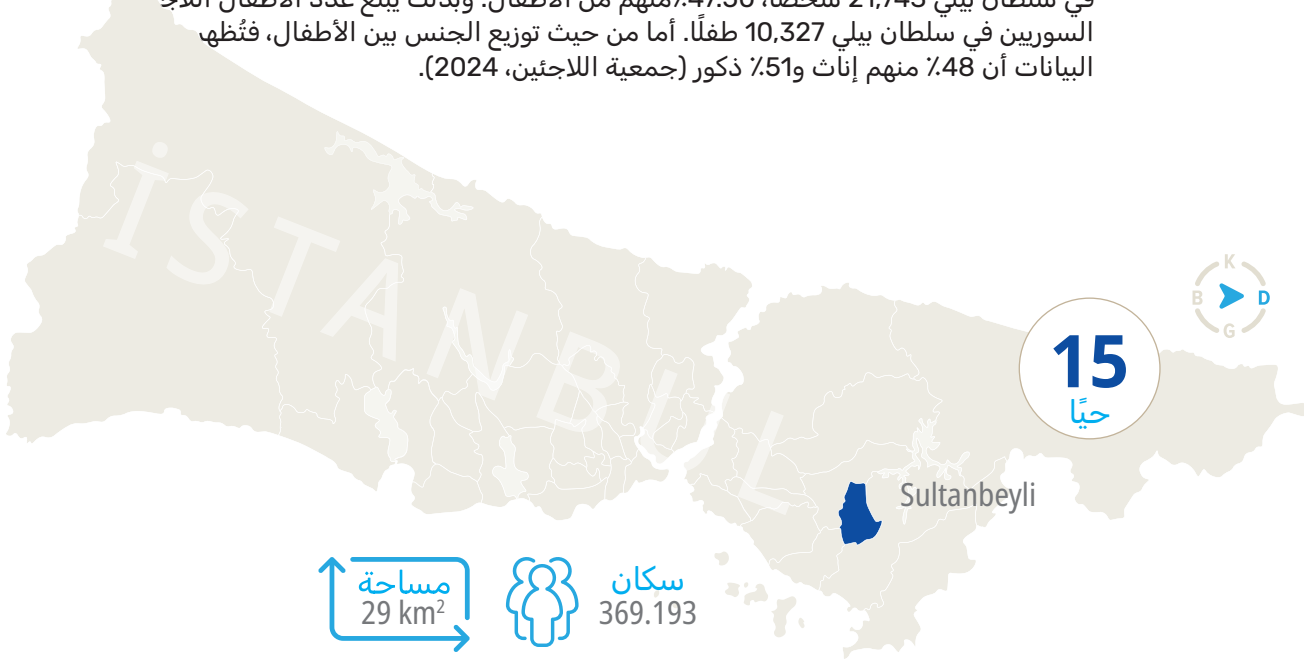
ظروف معيشة الأطفال اللاجئين في تركيا وإمكانية وصولهم إلى الحقوق يُعد موضوعًا جديدًا ومهمًا على المستويين الأكاديمي والسياسي. خصوصًا بعد التدفق الكبير للاجئين السوريين إلى تركيا عقب النزاعات التي اندلعت في سوريا عام 2011، اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة. هناك حاجة ملحة لتعزيز آليات الحماية التي تضمن السلامة الجسدية والنفسية للأطفال اللاجئين، ولتطوير سياسات خاصة تدعم رفاهية الأطفال، بالإضافة إلى ضرورة التعامل الفعال مع حالات العنف الأسري والإهمال والإساءة، وتوفير التعاون على المستويات الاجتماعية والقانونية والمؤسسية لتعزيز وصول الأطفال إلى حقوقهم في التعليم والصحة والحماية، كما ورد في الدراسات والتقارير الأكاديمية (يونيسيف، 2013؛ شاهين-طاشغان، 2021؛ بوكسيكر، طاشغن وتكين، 2022؛ كالدنر-أيباكان، 2024).



يهدف هذا البحث إلى تحديد الأسباب الجذرية للصعوبات التي يواجهها الأطفال الذين يعيشون في منطقة سلطان يبلي في الوصول إلى حقوقهم الأساسية وتطوير توصيات سياسية لزيادة رفاهية الأطفال ورفاهتهم وخلق بيئة حيث يمكن لكل طفل أن يتطور ويحقق إمكاناته الكاملة.

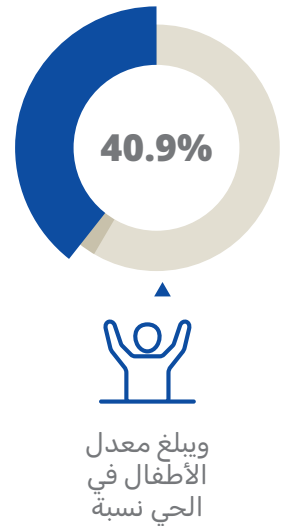
<sup>1</sup> على الرغم من أن مصطلح "لاجئ" في تركيا يُستخدم قانونيًا فقط للإشارة إلى طالبي اللجوء القادمين من أوروبا، فإن هذا التقرير يعتمد استخدامًا أوسع وأكثر شمولًا للمفهوم. فالسوريون الخاضعون لنظام الحماية المؤقتة في تركيا، وإن لم يُعترف بهم قانونيًا كلاجئين، إلا أنهم - بالنظر إلى فرارهم من الاضطهاد ومخاطر العنف - يندرجون ضمن التعريف الدولي لمفهوم اللجوء، وفقًا للمعايير العالمية المعتمدة.

يُقيم 506,086 لاجئًا سوريًا تحت الحماية المؤقتة في إسطنبول، وهو ما يُشكل حوالي 3.13٪ من سكان المدينة (رئاسة إدارة الهجرة، 2024). ويُعد سلطان بيلي من أكثر أحياء الجانب الأناضولي في إسطنبول احتواءً للاجئين السوريين (جمعية اللاجئين، 2021). وفقًا لبيانات نظام قاعدة البيانات SUKOM في ديسمبر 2024، يبلغ عدد اللاجئين السوريين تحت الحماية المؤقتة في سلطان بيلي 21,743 شخصًا، 47.50٪ منهم من الأطفال. وبذلك يبلغ عدد الأطفال اللاجئين السوريين في سلطان بيلي 10,327 طفلًا. أما من حيث توزيع الجنس بين الأطفال، فتُظهر البيانات أن 48٪ منهم إناث و51٪ ذكور (جمعية اللاجئين، 2024).



تُمثل دراسة طبيعة سلطان بيلي أمرًا مهمًا لفهم وضع الأطفال وحقوقهم ضمن بيئتهم الاجتماعية. فقد حصلت السلطان بيلي على صفة الحي الإداري في عام 1989 وتقع شرق إسطنبول على طريق الخروج من المدينة، وتمتد على مساحة 29 كم<sup>2</sup> وتتألف من 15 حيًا. وفقًا لبيانات نظام التسجيل السكاني المعتمد على العنوان لعام 2024 الصادرة عن TÜİK، يبلغ عدد سكان الحي 369,193 نسمة (TÜİK، 2025).

ومنذ تأسيسها، كانت سلطان بيلي من المراكز الهامة لاستقبال الهجرة في إسطنبول، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان المسجلين في الحي كأهالي إسطنبول الأصليين. فوفقًا لإحصائيات TÜİK لعام 2022، يبلغ عدد السكان المسجلين كأهالي إسطنبول في سلطان بيلي 10,619 شخصًا، أي ما يعادل نحو 3٪ من مجموع السكان في الحي (TÜİK، 2022). ويبلغ معدل الأطفال في الحي نسبة 40.9٪، وهو أعلى بكثير من المتوسط الوطني البالغ 26٪. ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة في سلطان بيلي 3.93، وهو الأعلى بين أحياء إسطنبول. كما يظهر تحليل معدلات الزواج المبكر والقسري في عمر الطفولة (15-17 سنة) أن سلطان بيلي تحتل المرتبة السادسة بين الأحياء في إسطنبول من حيث هذه النسبة. ويبلغ عدد الأشخاص الذين لا يجيدون القراءة والكتابة في عمر 6 سنوات فأكثر في الحي 7,418 (محافظة إسطنبول، 2023). كل هذه المؤشرات تؤكد على أهمية تطوير سياسات وخدمات موجهة بشكل خاص لحماية حقوق الأطفال في سلطان بيلي وبشكل دقيق.



تُعد سلطان بيلي من الأحياء التي تشهد نموًا سريعًا وتنوعًا متزايدًا في هيكلها السكاني والاجتماعي. وبسبب ارتفاع نسبة الشباب والأطفال، بالإضافة إلى وجود تنوع ثقافي واجتماعي واقتصادي ناجم عن تدفق الهجرات الداخلية والخارجية، تتمتع السلطان بيلي بملف مميز. إلا أن هذا التنوع جاء مع تحديات اجتماعية واقتصادية متعددة. فالأطفال في سلطان بيلي يعيشون تحت تأثير عوامل مثل الهجرة، الظروف الاقتصادية، فرص التعليم، الوصول إلى الخدمات الصحية، المشاركة الاجتماعية، الاندماج، والتميز.

الأطفال اللاجئين، وخصوصًا غير المسجلين منهم، يواجهون هشاشة متزايدة، إذ يتعرضون للتهميش والتمييز ويجدون أنفسهم خارج إطار النظام الرسمي. فقط وفقًا لبيانات مركز تنسيق الدعم الاجتماعي (SUKOM)، يوجد في منطقة سلطان بيلي 2,177 طفلًا لاجئًا من الفئات المستضعفة تتمثل الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال على النحو الآتي: 53% منهم غير قادرين على مواصلة تعليمهم، و16% من ذوي الإعاقة، و9% منخرطون في عمل الأطفال، و7% يحتاجون إلى دعم نفسي واجتماعي، و2% من ضحايا العنف، و1% تم تزويجهم في سن الطفولة أو يواجهون خطر الزواج المبكر والقسري، و1% مفصولون عن أسرهم، و1% من المتضررين من الزلازل، و1% غير حاصلين على اللقاحات، بينما يعاني 9% من أوضاع هشة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات تشمل فقط الأفراد المصنفين حاليًا ضمن فئة "الأطفال"، مع العلم بوجود بالغين تجاوزوا سن 18 عامًا ممن مروا بهذه التجارب في مرحلة الطفولة (جمعية اللاجئين، 2024)

وغالبًا ما تُرافق هذه أوجه الضعف التي يعاني منها الأطفال حالة من "ضعف الدخل" أو الفقر الاقتصادي المزمن (كالندر أيبكان، 2024).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب الأساسية التي تعيق وصول الأطفال في سلطان بيلي إلى حقوقهم الأساسية، وتطوير مقترحات سياسية تهدف إلى تحسين رفاهية الأطفال وخلق بيئة تتيح لكل طفل النمو وتحقيق كامل إمكاناته. كما تسعى الدراسة إلى فحص العلاقات والاختلافات بين الأطفال السوريين والمواطنين الأتراك، وفهم تأثير هذه الاختلافات على الوصول إلى الحقوق والخدمات. ونتيجة لذلك، تم تقديم تدخلات مستهدفة تعزز التماسك الاجتماعي وحماية حقوق الطفل، وتوفر فرصًا متساوية لجميع الأطفال. ولهذا السبب، يُتوقع أن تُساهم دراسة "أن تكون طفلًا في سلطان بيلي" ضمن مشروع مماثل في تحسين جودة حياة الأطفال ودمج نهج قائم على الحقوق في المنطقة.

تُظهر نتائج الدراسة أن الأطفال في سلطان بيلي يواجهون قيودًا متغيرة ومتعددة الأبعاد في الوصول إلى حقوقهم الأساسية. وخصوصًا الأطفال اللاجئين، وديمو الهوية، وذوي الإمكانيات المادية المحدودة، يواجهون عقبات هيكلية في مجالات التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية، مما يصعب من وصولهم المنتظم والأمن إلى هذه الخدمات.

وقد أظهرت المقابلات أن مواضيع مثل التمييز، مخاوف الأمان، وعدم مشاركة الأطفال في عمليات اتخاذ القرار تؤثر على علاقاتهم بالخدمات المؤسسية والمجتمع. كما يُعد التأخر في اللجوء إلى خدمات الدعم النفسي وتردد بعض الأسر في المشاركة في هذه العمليات، عائقًا خاصًا لدى المراهقين. تُشير الملاحظات المتعلقة بأمان الأماكن العامة إلى محدودية فرص التواصل الاجتماعي للأطفال، وعدم شعور الشباب بالأمان الدائم في هذه الأماكن. ويبدو أن استمرار المشاركة في الفعاليات الاجتماعية والثقافية غير مضمونة دائمًا، خاصة بالنسبة للأطفال اللاجئين بسبب عدة عوائق.

أما اللقاءات مع الأهل، فقد بينت أن الأسر السورية تواجه تحديات مرتبطة باللغة، وافتقار المعلومات، وحالة الإقامة، في حين تشير النتائج إلى أن النساء التركيات والسوريات يعانين من محدودية المشاركة في العمل والحياة الاجتماعية بسبب الأعباء المنزلية. وهذا يزيد أحيانًا من الحاجة إلى الدعم لنمو الأطفال ورعاية النساء الذاتية.

بشكل عام، تُبرز الدراسة الحاجة إلى تعزيز نهج شامل قائم على الحقوق يُعطي أولوية لمشاركة الأطفال. وفي هذا الإطار، يمكن أن ترفع آليات شمولية تُعترف بالأطفال كفاعلين نشطين من كفاءة الممارسات المحلية.

في إطار مشروع "أن تكون طفلًا في سلطان بيلي"، أُجريت 23 مقابلة شبه منظمة لتحديد الفوارق والصعوبات التي يواجهها الأطفال السوريون والأتراك في الوصول إلى حقوقهم، والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وقد برزت بين اللاجئين السوريين موضوعات تتعلق بالتمييز وتجارب الاندماج، في حين كان الأطفال الأتراك يركزون على بيئة المدرسة، مخاوف الأمان، وخطط المستقبل.



بشكل عام، ثمة حاجة إلى تعزيز نهج شامل قائم على الحقوق، يُعطي الأولوية لمشاركة الأطفال. وفي هذا السياق، فإن تطوير آليات شاملة تُعطي الأولوية لمصالح الأطفال الفضلى، وتُقرّ بهم كفاعلين، من شأنه أن يزيد من فعالية التنفيذ المحلي.

## الإطار المنهجي للبحث

### 2.1 < هدف البحث

الهدف الرئيس من هذا البحث هو الوقوف على مدى تمتع الأطفال من المواطنين الأتراك والأطفال السوريين المقيمين في منطقة سلطان بيلي بحقوقهم الأساسية، والكشف عن العراقيل التي تعترض طريقهم في هذا السياق، وتحديد احتياجاتهم ذات الصلة، مع التركيز على عرض تجاربهم المعيشة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من خلال ما يعبرون عنه بأنفسهم. كما يهدف البحث إلى فهم التحديات التي يواجهها الأطفال على المستويين الفردي والمجتمعي، وتحليل الأسباب الكامنة وراءها، بما يمكن من المساهمة في تطوير سياسات وتصميم خدمات تراعي مبدأ مصلحة الطفل الفضلى، بالاستناد إلى ما توصل إليه البحث من معطيات. ومن منظور قائم على حقوق الطفل، يسعى البحث أيضاً إلى إعلاء صوت الأطفال وجعل تجاربهم في الحياة اليومية، وأحلامهم، ومسارات اندماجهم، وعلاقاتهم الاجتماعية أكثر حضوراً ووضوحاً في المجال العام، من خلال التركيز على حقهم في المشاركة.



وتتمثل الأسئلة الفرعية للبحث فيما يلي:

- < ما مدى تمتع الأطفال المقيمين في المنطقة بحقوقهم الأساسية وخدماتهم العامة (حق الهوية والتسجيل، الحق في التعليم، الحق في الصحة، الحق في الحماية، حرية الفكر والتعبير، وحق المشاركة)؟
- < ما أوجه التشابه والاختلاف بين الأطفال في المجتمع المحلي ونظرائهم في المجتمع اللاجئ من حيث إمكانية الوصول إلى هذه الحقوق؟
- < هل يتعرض الأطفال لأي أشكال من الإقصاء أو التمييز أثناء محاولاتهم الوصول إلى حقوقهم وخدماتهم الأساسية؟

خلاصةً، تهدف دراسة "الطفولة في سلطان بيلي" إلى تحليل مدى تمتع أطفال المجتمعين التركي والسوري المقيمين في هذه المنطقة، التي تُعدّ من المناطق ذات معدلات الهشاشة العالية، بحقوقهم الأساسية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والأنشطة الثقافية والاجتماعية. كما تسعى إلى الكشف عن الفروقات والعوائق التي تحدّ من وصولهم إلى هذه الحقوق والخدمات، وذلك بغية تطوير توصيات سياسية تستند إلى نتائج البحث، بما يعزز المصلحة الفضلى للأطفال.

### 2.2 < تصميم البحث ومنهجيته

تم تنفيذ البحث وفقاً لمنهجية شاملة تعتمد على مصادر بيانات متعددة. ويستند إلى تحليل قاعدة بيانات SUKOM التابعة لجمعية اللاجئين، بالإضافة إلى نتائج البحث الكمي. وقد شملت البيانات الكمية أطفالاً من المواطنين الأتراك والسوريين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً، وهدفت إلى إبراز الاتجاهات العامة المتعلقة بوصولهم إلى حقوق الحياة الأساسية، ومعدلات

استفادتهم من الخدمات، ومستوى رضاهم عن حياتهم، وإحساسهم بالأمان. أما البُعد النوعي من البحث، فيتمثل في تعميق البيانات الكمية التي تم جمعها من خلال المقابلات شبه المنظمة وجلسات المجموعات البُورية. وقد أتاح هذا النوع من المقابلات فهماً أعمق لتجارب الأطفال وإدراكهم في مواضيع مثل الحقوق، والاحتياجات، والتمييز، والأمان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المقابلات التي أُجريت مع أولياء الأمور المسؤولين مباشرة عن رعاية الأطفال قد مكنت من إدراج وجهة نظر الأسرة في البحث، فيما يتعلق بظروف معيشة الأطفال وإمكانية وصولهم إلى الخدمات. كما تم تنظيم ورشة بحثية بمشاركة ممثلي المؤسسات العامة ذات الصلة والمهنيين العاملين في الميدان، وذلك بهدف إجراء تقييم مشترك لنتائج البحث؛ حيث جُمعت في هذه الورشة آراء ومقترحات صناع السياسات، والممارسين، والخبراء. وقد أتاح هذا النهج متعدد المستويات في جمع البيانات إجراء تحليل شامل للواقع القائم في إطار مبدأ مصلحة الطفل الفضلى، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة.

تم تنفيذ البحث وفقاً لمنهجية شاملة تعتمد على مصادر بيانات متعددة. ويستند إلى تحليل قاعدة بيانات SUKOM التابعة لجمعية اللاجئين، بالإضافة إلى نتائج البحث الكمي. وقد شملت البيانات الكمية أطفالاً من المواطنين الأتراك والسوريين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً، وهدفت إلى إبراز الاتجاهات العامة المتعلقة بوصولهم إلى حقوق الحياة الأساسية، ومعدلات استفادتهم من الخدمات، ومستوى رضاهم عن حياتهم، وإحساسهم بالأمان. أما البُعد النوعي من البحث، فيتمثل في تعميق البيانات الكمية التي تم جمعها من خلال المقابلات شبه المنظمة وجلسات المجموعات البُورية. وقد أتاح هذا النوع من المقابلات فهماً أعمق لتجارب الأطفال وإدراكهم في مواضيع مثل الحقوق، والاحتياجات، والتمييز، والأمان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المقابلات التي أُجريت مع أولياء الأمور المسؤولين مباشرة عن رعاية الأطفال قد مكنت من إدراج وجهة نظر الأسرة في البحث، فيما يتعلق بظروف معيشة الأطفال وإمكانية وصولهم إلى الخدمات. كما تم تنظيم ورشة بحثية بمشاركة ممثلي المؤسسات العامة ذات الصلة والمهنيين العاملين في الميدان، وذلك بهدف إجراء تقييم مشترك لنتائج البحث؛ حيث جُمعت في هذه الورشة آراء ومقترحات صناع السياسات، والممارسين، والخبراء. وقد أتاح هذا النهج متعدد المستويات في جمع البيانات إجراء تحليل شامل للواقع القائم في إطار مبدأ مصلحة الطفل الفضلى، وتقديم توصيات قائمة على الأدلة.

كأداة لجمع البيانات، تم إعداد استمارات رضا مستنير (الملاحق 1 و2) مخصصة لكل من الأطفال وأولياء أمورهم، بالإضافة إلى استبيانين منفصلين، أحدهما للأطفال المواطنين الأتراك والآخر للأطفال السوريين (الملاحق 3 و4). وقد خضعت جميع أدوات الاستبيان لمراجعة من قِبل خبراء ميدانيين يعملون في هذا المجال، بالإضافة إلى مراجعة منظمة اليونيسف (UNICEF)، وتم تعديلها بناءً على الملاحظات الواردة، إلى أن وصلت إلى نسختها النهائية المعتمدة. أما استبيان الأطفال المواطنين الأتراك، فقد تكوّن من 62 سؤالاً بصيغتي الاختيار من متعدد والأسئلة المفتوحة. تناول القسم الأول معلومات ديموغرافية عن الطفل، بينما حُصصت الأقسام التالية لأسئلة تتعلق بحقوق الطفل في مجالات التغذية، والتعليم، الصحة، الحماية والمشاركة، بالإضافة إلى تجارب العمل إن وُجدت. وقد صُممت هذه الأسئلة بصيغة اختيار من متعدد، كما احتوت بعض الأسئلة على مقياس ليكرت رباعي. حرص فريق البحث على أن تكون صياغة الأسئلة واضحة، مبسطة، ومفهومة بما يتناسب مع المستوى العمري للأطفال، وذلك لضمان جودة الإجابات وصدق البيانات المجمعة.

تكوّن استبيان الأطفال السوريين اللاجئين من 71 سؤالاً بنوعها المغلق (الاختيار من متعدد) والمفتوح، وتميّز عن الاستبيان الموجه للأطفال المواطنين الأتراك بتضمينه أسئلة إضافية تتعلق بحق الطفل في اللغة الأم، وحقه في التسجيل القانوني، بما في ذلك حيازة بطاقة الحماية المؤقتة. وقد صُممت الأسئلة باللغتين التركية والعربية، بلغة مبسطة وواضحة، تراعي الفئة العمرية المستهدفة، وتيسّر الفهم والاستجابة. حُرّص في تطبيق الاستبيانات على احترام حق الأطفال في المشاركة، حيث تولّى تنفيذها باحثون ميدانيون ناطقون باللغتين وخضوعوا لتدريب متخصص، وجرى ملء الاستبيانات باللغة التي يختارها الطفل. كما تضمن عدد من الأسئلة استخدام مقياس ليكرت خماسي لقياس درجات الرضا أو الموافقة على مواقف معينة، بما يعكس تصورات الأطفال ومواقفهم الذاتية. خلال مرحلة التطبيق، تم إبلاغ المشاركين بشكل وافٍ حول أهداف البحث، وضمان سرية المعلومات، ومدة المشاركة، وذلك قبل الحصول على موافقة خطية عبر "نموذج الرضا المستنير للأطفال"، الموقع من الطفل وولي أمره. وفي الحالات التي لم يكن فيها أولياء الأمور حاضرين، تم الحصول على الموافقة بشكل

رقمي. أجريت مراجعة نهائية لأداة البحث بناءً على ملاحظات الباحثين الميدانيين وآراء الأطفال المشاركين في التطبيق التجريبي، وتم اعتماد النسخة النهائية وتطبيقها.

في المرحلة النوعية من البحث، تم التوسع في تحليل بيانات SUKOM والنتائج الكمية، وذلك من خلال إجراء 23 مقابلة معمّقة و6 مقابلات جماعية مركّزة (مجموعات بؤرية). وقد أجريت 4 من هذه المجموعات مع الأطفال، بينما حُصّصت مجموعتان لأولياء أمور أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و12 عامًا بهدف فهم احتياجات هذه الفئة العمرية، وشارك فيها 14 ولي أمر (6 من المواطنين الأتراك و8 من السوريين). ورغم التخطيط لمشاركة 12 ولي أمر في كل مجموعة، فإن سوء الأحوال الجوية في يوم اللقاء حال دون حضور بعض المدعوين. وفي ما يخص الأطفال وأولياء أمورهم، فقد تم تقسيم المجموعات حسب الجنسية والفئة العمرية، على النحو الآتي:

- < أطفال من المجتمع المحلي (12-15 عامًا)
- < أطفال من المجتمع السوري اللاجئ (12-15 عامًا)
- < أطفال من المجتمع المحلي (15-18 عامًا)
- < أطفال من المجتمع السوري اللاجئ (15-18 عامًا)
- < أولياء أمور الأطفال من المجتمع المحلي (6-12 عامًا)
- < أولياء أمور الأطفال من المجتمع السوري اللاجئ (6-12 عامًا)

وكان من المقرر مشاركة 10 إلى 12 طفلاً في كل مجموعة، لكن عدد الأطفال المشاركين فعلياً بلغ 31 طفلاً. وإلى جانب المجموعات البؤرية، تم إجراء 23 مقابلة شبه مهيكلة مع أطفال لم يتمكنوا من المشاركة في المجموعات البؤرية أو مرّوا سابقاً بتجربة انتهاك للحقوق أو معرضين لخطر الهشاشة. وقد تم استخدام أدلة مقابلات شبه مهيكلة وأدلة المجموعات البؤرية التي أعدها فريق البحث (الملحق 6 والملحق 7). وتم اختيار الأطفال من كلا المجتمعين التركي والسوري بناءً على عينة قصديّة راعت الجنسية والعمر والنوع الاجتماعي والمنطقة السكنية، وذلك بهدف فهم أوجه التشابه والاختلاف في فرص وصول الأطفال إلى حقوقهم. وقد نُقّدت الدراسة بعد الحصول على الموافقة الأخلاقية من لجنة الأخلاقيات في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة مالته، بتاريخ 20/02/2025، بموجب القرار رقم 2025/15-08.

وكجزء محوري من الدراسة، نُظّم في 9 نيسان/أبريل 2025 ورشة تفكير واستكشاف في مركز المجتمع في سلطان بيلي، بهدف مناقشة النتائج النوعية والكمية وتعزيزها برؤى العاملين مع الأطفال على المستوى المحلي. وشارك في الورشة ممثلون عن المؤسسات التالية: مديرية التعليم في قضاء سلطان بيلي، مديرية الصحة، مركز الصحة المعزز للمهاجرين، مؤسسة التضامن الاجتماعي، مركز التعليم الشعبي، مركز الخدمات الاجتماعية، مركز الإرشاد والبحث (RAM)، مركز الاندماج والدعم التابع لبلدية إسطنبول، مركز الهلال الأحمر بمنطقة الأناضول، مركز ياشيلاي (YEDAM)، مديرية التخطيط الاستراتيجي، مديرية خدمات الدعم الاجتماعي، مديرية الشؤون الثقافية، مكتب حماية الطفولة التابع لمديرية الأمن، مديرية الإفتاء، وعدد من منظمات المجتمع المدني العاملة مع الأطفال.

خلال الورشة، عرض فريق البحث البيانات الأولية من المرحلة الكمية، وتمت مناقشة محاور متعددة أبرزها: حقوق الطفل، خطر الانقطاع عن التعليم، الوصول إلى الرعاية الصحية، المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وقد استُخدمت بطاقات إرشادية موضوعية، وجرى تنظيم جلسات مجموعات صغيرة بإشراف ميسرين مختصين، تمخض عنها تحليلات للوضع الراهن ومقترحات للتحسين. وبهذا، استندت نتائج الدراسة ليس فقط إلى بيانات ميدانية، بل أيضاً إلى المعرفة المحلية وخبرات العاملين في الميدان.

### < 2.3 جمع البيانات وتحليلها

خلال مرحلتي جمع البيانات الكمية والنوعية، تم الالتزام بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل كأساس رئيسي، حيث استندت المشاركة إلى مبدأ الطوعية، مع إيلاء عناية خاصة لاحترام الخصوصية. ولضمان شعور الأطفال بالأمان والراحة، استُخدمت تقنيات تواصل ملائمة لأعمارهم في الاستبيانات والمقابلات الجماعية والمقابلات شبه المهيكلة. وقد أجريت هذه المقابلات بعد الحصول على موافقة المشاركين، إما من خلال تسجيل صوتي أو بتدوين

الملاحظات، مع الالتزام التام بسرية البيانات. حُفظت هويات الأطفال سرًا، واعتمدت منهجية "إخفاء الهوية" (anonymization) لضمان حماية خصوصيتهم، حيث تم استخدام رموز عديدة في المقابلات الفردية (مثل: مشارك-1)، وأسماء مستعارة رمزية (مثل: بريق، سماء، أسود) في المجموعات البؤرية. طوال العملية، تم أخذ المصلحة الفضلى للأطفال في الاعتبار، وتم الحرص على ضمان استخدام نتائج البحث فقط بالطريقة التي تدعم حقوق الطفل ومستويات معيشتهم.

نُفذت المرحلة الكمية من البحث بهدف تحليل الظروف المعيشية للأطفال المقيمين في سلطان يبلي، وتحديد مدى تمتعهم بحقوقهم الأساسية وتجاربهم اليومية. ولتحقيق ذلك، تم تطوير استبيان لقياس معايير حياتهم ومستوى وصولهم إلى التعليم، الصحة، الأمان، المشاركة، والأنشطة الترفيهية.

في اختيار العينة، تم اعتماد أسلوب العينة القصدية، حيث يختار الباحث العينة بناءً على معرفته النظرية وخبرته السابقة من أجل الوصول إلى الحالات الأكثر ارتباطًا بأسئلة البحث (أردوغان وأويان سيميرجي، 2021: 86). وبناءً عليه، ضُمّت في العينة أطفال من كلا المجتمعين (التركي والسوري) بصورة متساوية، مع مراعاة التنوع في الجنسية، العمر، النوع الاجتماعي، والمنطقة السكنية. وتم تنفيذ الاستبيانات مع أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عامًا وبقيومتهم في منطقة سلطان يبلي.

ولتعزيز كفاءة جمع البيانات، تم تدريب متطوعين من طلاب المرحلة الجامعية من جمعية اللاجئين نظريًا وعمليًا على تنفيذ الاستبيانات والمبادئ الأخلاقية للبحث. وقد أُجريت الاستبيانات بلغة يفضلها الطفل، مع ضمان حقه في الخصوصية والمشاركة. وبالاستفادة من ملاحظات المتطوعين ومقترحات الأطفال المشاركين في التجربة الأولية، تم اعتماد النسخة النهائية من أدوات البحث. أُرسلت استمارات الموافقة المستنيرة لأولياء الأمور إلكترونيًا بالتنسيق مع اليونيسف، وتم حفظها بسرية على خوادم سحابية. واجه الفريق تحديات خلال فترة تطبيق الاستبيانات بسبب تزامنها مع عطلة نصف العام وسوء الأحوال الجوية في إسطنبول، ما صعّب الوصول إلى الأطفال. كما أعاقت الظروف الاقتصادية تنقل الأطفال إلى مراكز البحث. واستجابة لذلك، أُعيد النظر في العينة الميدانية، وتم التواصل مع المؤسسات التعليمية لتسهيل الوصول إلى الأطفال. في هذا السياق، تم التقدم بطلب إلكتروني إلى وزارة التربية الوطنية للحصول على إذن رسمي لتنفيذ الاستبيانات في المدارس الثانوية، وهو ما أتاح استكمال جمع البيانات رغم التحديات المناخية والتنظيمية، بفضل التزام المتطوعين وإيمانهم بأهمية المشروع.

ولغرض الوصول إلى المشاركين، تم الاستعانة بقاعدة بيانات SUKOM، ومؤسسات التعليم الثانوي، وبلدية سلطان يبلي، ووحداتها المعنية. وضمن إطار الاستبيانات، استُخدم أسلوب العينة الحصصية (quota sampling)، حيث استُهدف إجراء استبيانات مع 450 طفلًا من كلا المجتمعين (225 تركيًا و225 سوريًا) في الفئة العمرية 12-18 عامًا. وقد أنجز الاستبيان مع 489 طفلًا في الفترة ما بين 12 يناير و28 فبراير 2025، مع مراعاة التوزيع بحسب الجنسية، الجنس، العمر والمنطقة السكنية. وفي مرحلة تحليل البيانات، تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 25 لإجراء التحليلات الوصفية والاستنتاجية.

عام	أطفال سوريون		أطفال أتراك		الإجمالي	
العدد المستهدف	225	225	225	225	450	
العدد المنفذ	224	224	265	265	489	
نسبة الإنجاز	100%	100%	118%	118%	109%	
التوزيع التفصيلي	إناث	ذكور	العمر 12-15	العمر 16-18	العمر 12-15	العمر 16-18
العدد المستهدف	113	112	113	112	113	112
العدد المنفذ	126	98	129	95	147	118
نسبة الإنجاز	112%	88%	115%	85%	130%	105%

← الجدول 1  
التوزيع الديموغرافي  
للأطفال الذين أُجري  
معهم الاستبيان

في المرحلة النوعية من الدراسة، تم إجراء ست مجموعات تركيز و(23) مقابلة شبه مهيكلية. وقد تم تنفيذ هذه المقابلات مع الأطفال اللاجئين وأطفال المجتمع المحلي، في مركز سلطان يبلي المجتمعي وبعض مؤسسات التعليم الثانوي في المنطقة، بواسطة فريق البحث والمتطوعين. من بين هذه المجموعات، أجريت أربع منها مع أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة، في حين حُصصت مجموعتان لأولياء أمور أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة، بهدف فهم احتياجات هذه الفئة العمرية.

- ◀ **المعلومات السوسيوديموغرافية:** تم تحليل الخصائص الديموغرافية العامة للأطفال وتأثيرها على إمكانية وصولهم إلى حقوقهم.
- ◀ **الوصول إلى التعليم:** تناولت الأسئلة مدى مواصلة الأطفال لتعليمهم، والعقبات والفرص المرتبطة به.
- ◀ **الحق في الصحة والنمو والتغذية:** تم استقصاء وصول الأطفال إلى الخدمات الصحية، وظروف نموهم الصحي، ومدى كفاية تغذيتهم.
- ◀ **الاندماج في سوق العمل:** تم التطرق إلى مسألة عمالة الأطفال، ودوافع مشاركتهم في سوق العمل، وتبعات ذلك.
- ◀ **تصورات الأمن:** سُئل الأطفال عن مشاعرهم تجاه أمنهم الشخصي والمشكلات الأمنية التي يواجهونها.
- ◀ **الحق في المشاركة وحرية التعبير:** تم استكشاف مدى قدرة الأطفال على التعبير عن آرائهم والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار.
- ◀ **الوصول إلى حق اللعب:** تناولت الأسئلة إمكانية وصول الأطفال إلى حق اللعب والاستراحة، والنواقص في هذا الجانب.
- ◀ **الوعي بالحقوق وممارستها:** تم تقييم مدى معرفة الأطفال بحقوقهم الأساسية وقدرتهم على استخدامها.
- ◀ **تجارب التمييز:** تم تحديد أنواع التمييز التي يتعرض لها الأطفال وتكرار حدوثها.

في تقديم روايات الأطفال، تم توثيق أقوال المشاركين في الاستبيانات مع الإشارة إلى أعمارهم وجنسهم، أما مقابلات الأطفال شبه المهيكلية فقد وُثقت باستخدام أرقام المشاركين، أعمارهم، جنسياتهم، وجنسهم. أما روايات الأطفال المشاركين في مجموعات التركيز، فقد عُرِضت باستخدام أسماء مستعارة وصفية كالألوان أو الفواكه التي اختاروها بأنفسهم.

إضافة إلى ذلك، استخدمت بطاقات إرشادية أعدت في ورشة البحث التشاركي، لجمع آراء ومقترحات الجهات الفاعلة المحلية العاملة مع الأطفال حول مواضيع الدراسة.

واجه تنفيذ هذه المرحلة تحديات ميدانية متعددة، أبرزها الأحوال الجوية السيئة في إسطنبول، تزامنها مع فترة الامتحانات في المدارس، وشهر رمضان وعطلة العيد، مما أدى إلى صعوبة إجراء مقابلات فردية واستكمال مجموعات التركيز. كما أن بعض الأطفال لم يتمكنوا من الوصول إلى المركز بسبب ظروف الطقس أو صعوبات اقتصادية حالت دون استخدامهم وسائل النقل. أما الأطفال الذين يعملون، وخاصة من الفئة العمرية 16-18 من السوريين، فلم يتسنى الوصول إليهم بسهولة، نظرًا لقلة حضورهم في المدارس وعدم رغبتهم في إجراء المقابلات في يوم عطلتهم الوحيد (الأحد). لذلك، أُعيد النظر في العينة طوال فترة التنفيذ، وتم التواصل مع مؤسسات تعليمية أخرى في المنطقة، بالإضافة إلى بلدية سلطان يبلي والمنظمات غير الحكومية، لضمان الوصول إلى الفئات غير الممثلة. في المرحلة الثالثة من الدراسة، أجريت مقابلات شبه مهيكلية ضمن مؤسسات التعليم الثانوي، بناءً على الترخيص القائم.

تمت مقابلات مجموعات التركيز والمقابلات الفردية في الفترة ما بين 21 مارس و21 أبريل 2025. ولاحقًا، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل النوعي MAXQDA، بالاعتماد على المنهج التحليلي الموضوعاتي. وقد جُمعت الكلمات الأكثر استخدامًا من قبل الأطفال في تصور بصري خاص.



#### ← الرسم البياني 1

الكلمات الأكثر استخدامًا من قِبل الأطفال المشاركين في المقابلات

في إطار المقابلات المعمقة شبه المهيكلة، تمّت مقابلة 23 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً، منهم 9 أطفال سوريين و14 طفلاً من المواطنين الأتراك. وقد شكّلت الفتيات النسبة الأكبر من المشاركين، إذ بلغت نسبتهن 69.5%. يدرس الأطفال المشاركون في أنواع مختلفة من المدارس مثل ثانوية الإمام الخطيب، والثانوية الأناضولية، والثانوية المهنية، والمدارس الإعدادية. وكانت الفئتان الأكثر تمثيلاً هما طلاب الصف الحادي عشر بنسبة 30.4%، وطلاب الصف الثامن بنسبة 26% تمّت مراعاة التوازن بين الأطفال السوريين والأتراك في المشاركة بالبحث، ويبيّن الجدول رقم (2) توزيع المشاركين. وقد تناولت المقابلات عدة محاور تتعلق بتصورات الأطفال حول حقوقهم، وتجاربهم المدرسية، وعلاقاتهم الاجتماعية، وكيفية قضائهم لأوقات الفراغ، وشعورهم بالأمان في البيئات التي يعيشون فيها، إضافة إلى تطلعاتهم المستقبلية والمشكلات التي يواجهونها.

عدد الإخوة	اسم الحي	الجنسية	العمر	الجنس	المشارك
3	أحمد يسوي	تركي	16	أثى	1
3	أورهان غازي	تركي	17	أثى	2
3	عبد الرحمن غازي	تركي	16	أثى	3
4	معمار سنان	تركي	16	أثى	4
3	نجيب فاضل	تركي	14	أثى	5
3	نجيب فاضل	تركي	14	أثى	6
3	معمار سنان	تركي	16	أثى	7
6	ياووز سليم	تركي	13	ذكر	8
4	محمد عاكف	تركي	16	أثى	9
3	محمد عاكف	تركي	14	ذكر	10
3	عبد الرحمن غازي	تركي	14	ذكر	11
2	عبد الرحمن غازي	تركي	14	أثى	12
4	محمد عاكف	تركي	14	ذكر	13
4	معمار سنان	تركي	16	أثى	14
3	بتال غازي	سوري	18	أثى	15
4	تورغوت ريس	سوري	18	أثى	16
2	عادل	سوري	18	أثى	17
2	نجيب فاضل	سوري	15	ذكر	18
4	حميدية	سوري	16	ذكر	19
3	أق شمس الدين	سوري	16	ذكر	20
3	فاتح	سوري	17	ذكر	21
5	أق شمس الدين	سوري	17	ذكر	22
4	عادل	سوري	17	ذكر	23

← الجدول 2  
المعلومات التعريفية  
للمشاركين في المقابلات  
شبه المهيكلة

في إطار مقابلات مجموعات التركيز، تم تنفيذ جلسيتين مع الأطفال من الفئة العمرية 12-15 سنة من المواطنين الأتراك واللجئين السوريين، وجلسيتين مع الأطفال من الفئة العمرية 16-18 سنة من المجموعتين كذلك، بالإضافة إلى جلسيتين مع أولياء أمور الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة من كلا المجتمعين، التركي والسوري، وقد أجريت هذه اللقاءات في أوقات منفصلة.

تُعرض المعلومات التعريفية للأطفال المشاركين في مجموعات التركيز في الجدول رقم (3).

عدد الإخوة	الصف / المدرسة	الجنسية	العمر	الجنس	رمز المشارك
5	الصف 8	تركي	13	أنثى	الطفل 1
2	الصف 9	تركي	14	أنثى	الطفل 2
1	الصف 9	تركي	14	أنثى	الطفل 3
4	الصف 9	تركي	14	ذكر	الطفل 4
2	التعليم المفتوح	تركي	15	ذكر	الطفل 5
4	الصف 9	تركي	14	أنثى	الطفل 6
4	الصف 9	تركي	14	أنثى	الطفل 7
4	الصف 9	تركي	14	أنثى	الطفل 8
5	الصف 9	تركي	14	أنثى	الطفل 9
4	تركت الإعدادية	سوري	17	أنثى	الطفل 10
4	تركت الإعدادية	سوري	16	أنثى	الطفل 11
غير متوفر	الصف 11	سوري	17	ذكر	الطفل 12
4	الصف 12	سوري	17	ذكر	الطفل 13
4	الصف 10	سوري	16	ذكر	الطفل 14
4	الصف 9	سوري	16	ذكر	الطفل 15
0	الصف 9	سوري	15	أنثى	الطفل 16
2	الصف 8	سوري	15	ذكر	الطفل 17
5	الصف 8	سوري	15	ذكر	الطفل 18
5	الصف 9	سوري	15	أنثى	الطفل 19
4	الصف 9	سوري	14	أنثى	الطفل 20
5	الصف 9	سوري	14	أنثى	الطفل 21
2	الصف 9	سوري	15	أنثى	الطفل 22
5	الصف 12	تركي	15	أنثى	الطفل 23
3	الصف 12	تركي	17	أنثى	الطفل 24
5	الصف 12	تركي	17	أنثى	الطفل 25
3	الصف 12	تركي	17	ذكر	الطفل 26
5	الصف 9	تركي	17	ذكر	الطفل 27
3	الصف 9	تركي	15	ذكر	الطفل 28
5	الصف 10	تركي	15	ذكر	الطفل 29
	التعليم المفتوح	تركي	16	ذكر	الطفل 30
5	الصف 9	تركي	16	ذكر	الطفل 31

← الجدول 3  
المعلومات التعريفية  
للأطفال المشاركين في  
مجموعات التركيز (الفئة  
العمرية 12-18)



بحاجة إلى الرعاية نظرًا لعدم بلوغهم سن الرشد. إذ يمكن للأطفال ابتداءً من سن التاسعة أن يفهموا تقييم المخاطر والفوائد في البحث، غير أنهم يواجهون صعوبات في فهم المصالح المتضاربة أو المعلومات المجردة. ولهذا السبب، تم الوقوف على التحديات التي يواجهها أطفال هذه الفئة العمرية في الوصول إلى الحقوق والخدمات من خلال مقابلات شبه منظمة مع أولياء أمورهم.

وقد استند اختيار هذه المنهجية إلى الاعتبارات الأخلاقية والمنهجية المتعلقة بخصائص الأطفال العمرية والنمائية، ما جعل منها خيارًا مناسبًا. كما تم تحليل تصورات أولياء الأمور حول أوضاع أطفالهم استنادًا إلى ملاحظاتهم وتجاربهم الخاصة، بما يتوافق مع مبادئ حقوق الطفل. وبذلك، تم تعويض محدودية التعبير الذاتي لدى الأطفال الصغار عبر الحصول على معلومات ثمينة من خلال نظرة أولياء الأمور إلى احتياجات أطفالهم اليومية والمعوقات التي يواجهونها. شارك في مجموعة التركيز الخاصة بأولياء الأمور السوريين ثمانية مشاركين، هم ست نساء ورجلان، بينما اقتصرت مشاركة أولياء الأمور الأتراك على ست أمهات فقط. وقد أجري تحليل المقابلات باستخدام برنامج MAXQDA لتحليل البيانات النوعية، وتُعرض الكلمات الأكثر استخدامًا من قبل الآباء في الشكل البياني أدناه. وتم الالتزام الصارم بمبادئ المشاركة الطوعية، والموافقة المستنيرة، والخصوصية طوال عملية المقابلات، الأمر الذي عزز من موثوقية النتائج ومصداقيتها. وتُظهر النتائج المتحصّل عليها بوضوح حالة وصول الأطفال ضمن هذه الفئة العمرية إلى حقوقهم، والمجالات التي تستوجب تحسينًا. وتبرز في تصريحات أولياء الأمور تكرار الإشارات إلى الأطفال، والتأكيد على التعليم، وكثرة المطالب المتعلقة به.



### ← الرسم البياني 3

الموضوعات التي طرحها أولياء الأمور المشاركون في مقابلات مجموعات التركيز

عند تحليل الخصائص الديمغرافية لأولياء الأمور السوريين، يتبين أن المشاركين يُظهرون تنوعًا من حيث العمر، والجنس، والوضع التعليمي، والحالة المهنية، وبنية الأسرة. تتراوح أعمار أولياء الأمور السوريين المشاركين في الدراسة ما بين 26 و49 عامًا. سبعة منهم متزوجون، بينما ذكرت إحدى المشاركات أن زوجها متوفى. كما أعرب أحد الأزواج عن رغبته في المشاركة معًا، وقدّما تجربتهما من خلال ما يعيشه كلّ من ابنتهما وابنتهما. يتراوح عدد أطفال المشاركين بين طفل واحد وستة أطفال، ويواصل بعض هؤلاء الأطفال تعليمهم النظامي بشكل فعّال، في حين أن البعض الآخر لا يشارك في التعليم لأسباب مختلفة مثل صغر السن أو مشاكل صحية. أما من حيث المستوى التعليمي، فقد تراوح بين خريجي الصف الخامس في المرحلة الابتدائية إلى حملة الشهادات الجامعية. ويُقيم أغلب المشاركين في منطقة سلطان بيلي منذ فترة طويلة، إلا أن أحدهم قد انتقل حديثًا من أنطاكية إلى إسطنبول بسبب الكارثة (الزلازل)، لذا فإن فترة إقامته أقصر من باقي المشاركين. ويعمل اثنان من المشاركين حاليًا، فيما لا يشارك الآخرون في الحياة المهنية بسبب مشاكل صحية أو التزامات رعاية. كما أشار اثنان من المشاركين إلى أن مشاكل الهوية التي يعانون منها تعيق وصولهم وأطفالهم إلى الخدمات العامة.

تُظهر روايات أولياء الأمور السوريين وجود مشاكل بنوية متعددة تتعلق بتجربة اللجوء والوصول إلى التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن مستواهم التعليمي متدنٍ عمومًا، فإن وصول أطفالهم إلى التعليم يختلف من أسرة لأخرى. كما تختلف مشاركة أولياء الأمور في سوق العمل باختلاف الجنس والوضع الصحي وعبء الرعاية.

أما مجموعة التركيز الخاصة بالمواطنين الأتراك، فقد شاركت فيها ست نساء تتراوح أعمارهن بين 27 و42 عامًا، وتتنوع بنية أسرهن حسب عدد الأطفال. ويتراوح مستوى تعليمهن من أميَّات إلى حملة شهادات الدبلوم. وتعمل اثنتان منهن حاليًا في مبادرة اجتماعية تُعرف باسم "مطبخ المهارة"، بينما ذكرت الأخريات أنهن لا يعملن خارج المنزل أو يبحثن عن عمل. وتشكل قضايا تعليم الأطفال، والعبء الرعائي، والوصول إلى مصادر الدخل جدول أعمال مشترك لجميع المشاركات. ومن أبرز الموضوعات التي ظهرت من خلال تجارب المشاركات: الهجرة، فقدان الزوج، الصعوبات الاقتصادية، وصعوبة الوصول إلى التعليم. وتُظهر تعبيرات الأمهات المواطنات الأتراك كيف تتقاطع أدوار الأمومة مع التحديات الاقتصادية ومشاكل الوصول إلى الخدمات. وبينما تسعى بعض النساء جديدًا للمشاركة في سوق العمل أو تبحثن عن فرص عمل، تبقى أخريات بعيدات عن سوق العمل بسبب أعباء الرعاية المنزلية. أما تجاربهن كأمهات، فتكشف عن الحاجة إلى دعم اجتماعي، وغياب الإرشاد، وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات. ويظهر أن تعليم الأطفال وتطورهم الاجتماعي يمثلان أولوية مشتركة لجميع المشاركات. كما أبدت النساء من الأمهات السوريات والمواطنات الأتراك شعورًا كبيرًا بثقل الأعباء العاطفية والجسدية المرتبطة بأدوار الأمومة. وتؤثر مشكلات مثل عدم تقاسم الأدوار المنزلية بشكل عادل، وغياب آليات الدعم الاجتماعي، وعدم التمكّن من تخصيص وقت للذات، تأثيرًا سلبيًا على الصحة النفسية للأمهات. وقد شددت المشاركات على الحاجة إلى برامج دعم نفسي مخصصة للأمهات، ومساحات للتضامن الاجتماعي، وبرامج تدريبية للأسرة.

## النتائج

يتناول هذا القسم من الدراسة عرض نتائج البحث الكمي والنوعي، مع تضمين مقتطفات من أقوال الأطفال والبالغين المشاركين. حيث تُعرض روايات الأطفال الذين أجابوا على الأسئلة المفتوحة في استمارات الاستبيان مع الإشارة إلى أعمارهم وجنسهم، بينما تُعرض اقتباسات الأطفال الذين شاركوا في المقابلات شبه المنظمة وفقاً لرقم المشارك، والعمر، والجنسية، والجنس. أما روايات الأطفال المشاركين في مجموعات التركيز، فسُتقدّم مرفقة بالأسماء الرمزية التي اختاروها لأنفسهم (ألوان أو فواكه) مع معلومات وصفية عنهم. وقد تم تحليل نتائج البحث في ضوء الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا السياق، جرى تقييم مدى وصول الأطفال الأتراك والسوريين إلى حقوقهم تحت 17 محوراً رئيسياً.

### 3.1 < المعلومات السوسيو-ديمغرافية

وفقاً للمادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل-حظر التمييز؛  
والمادة 6-الحق في الحياة والنمو



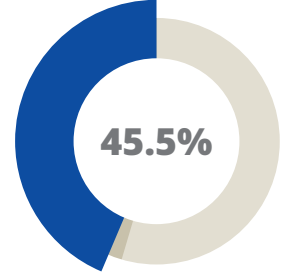
ضمن المكون الكمي للدراسة، أُجري استبيان مع 489 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً خلال الفترة من 12 يناير إلى 28 فبراير 2025، من بينهم 224 طفلاً سورياً و265 طفلاً من المواطنين الأتراك. وقد نُقِّد جزء من الاستبيانات داخل المدارس مع الأطفال المنتظمين في الدراسة، بينما أُجري الجزء الآخر في مركز المجتمع في سلطان بيلي مع الأطفال غير المنتظمين أو ذوي إمكانية وصول محدودة إلى التعليم.

وفي توزيع الأعمار، برزت الفئتان العمرية 14 و16 سنة. وقد وُجد أن توزيع الأعمار بين الأطفال السوريين والأتراك متقارب. أما من حيث الجنس، فقد سُجِّل عدد أكبر من الذكور بين الأطفال الأتراك، في حين غلب عدد الإناث بين الأطفال السوريين. وقد فضّل طفل تركي واحد عدم الإفصاح عن جنسه.

وفي المقابلات شبه المنظمة، أُولى اهتمام خاص لضمان توازن توزيعات العمر والجنسية والجنس بين الأطفال. ونظراً لزيادة رغبة الفتيات التركيات في المشاركة الفردية، فقد تم تجاوز العدد المستهدف، وأُجريت مقابلات مع 23 طفلاً (9 سوريين و14 تركياً). شكّلت الفتيات غالبية المشاركين في هذه المقابلات بنسبة 69.5%. ويتابع الأطفال المشاركون تعليمهم في مدارس متنوعة مثل مدارس الأئمة والخطباء، والمدارس الثانوية الأناضولية، والمدارس المهنية، والمدارس الإعدادية. وتُعد الصفوف الحادية عشرة (30.4%) والثامنة (26%) الأكثر تمثيلاً بين المشاركين.

## 3.2 < مكان الميلاد والحي السكني في سلطان بيلي

أظهرت بيانات مكان الولادة أن 43.6% من الأطفال السوريين وُلدوا في مدن سورية، و3.1% في مدن تركية، بينما وُلدت نسبة صغيرة منهم في بلدان أخرى مثل السعودية، وفلسطين، وأفغانستان. وتُعد مدينة حلب (40.6%) أكثر أماكن الولادة المذكورة تكرارًا. كما أشار 45.5% من الأطفال السوريين إلى أنهم لا يعرفون المحافظة التي وُلدوا فيها. أما الأطفال من المواطنين الأتراك، فقد وُلد 84% منهم في إسطنبول، بينما ينحدر الباقون من ولايات شرقية مثل أرضروم، وبيتلس، وبيورت.



كما أشار 5.54% من الأطفال السوريين إلى أنهم لا يعرفون المحافظة التي وُلدوا فيها.

النسبة المئوية (%)	عدد الأطفال	المدينة التي وُلد فيها الأطفال
0.4	1	أضنة
0.4	1	بورصة
2.2	5	إسطنبول
45.5	102	غير معروف
0.4	1	بنش
0.9	2	دير الزور
0.4	1	الباب
40.6	91	حلب
0.4	1	حماة
0.4	1	الحسكة
2.7	6	إدلب
1.3	3	الرقعة
4	9	دمشق
100	224	مجموع الأطفال المشاركون

### الجدول 4

التوزيع الجغرافي للأطفال السوريين حسب محافظات الولادة

عند تحليل الأحياء التي يقيم فيها الأطفال (الرسم البياني رقم 4)، يتبين أن هناك تمايزًا اجتماعيًا-مكانيًا وفقًا للجنسية. إذ تُعد أحياء بتال غازي (15.5%)، وعادل (13.6%)، وعبد الرحمن غازي (11.7%) من بين الأحياء التي يسكنها غالبية الأطفال من المواطنين الأتراك. أما الأطفال السوريون، فيتركزون بشكل أكبر في أحياء مجيدية (9.8%)، تورغوت رئيس (9.8%)، بتال غازي (9.4%)، وفتح (9.4%). ويُلاحظ أن حي عادل يضم كثافة سكانية أكبر من المواطنين الأتراك، في حين يُعد حي مجيدية من المناطق التي تشهد تركيزًا سكانيًا أعلى من اللاجئين السوريين.



### الرسم البياني 4

توزيع الأحياء التي يسكنها الأطفال حسب الجنسية

عند تحليل المعلومات الديموغرافية وبنية الأسرة للمشاركين، جرى تصنيف الرموز النوعية ضمن محاور رئيسة شملت: أعمار الأطفال والمستوى الدراسي، مكان الولادة، الحي السكني، عدد الإخوة، هيكل الأسرة، الوضع المهني لأفراد الأسرة، العلاقة بين الوالدين، وأنماط العلاقات الأسرية. وتُظهر إفادات الأطفال من المواطنين الأتراك المشاركين في البحث الكيفي، على غرار أقرانهم في الشق الكمي، أنهم وُلدوا في إسطنبول وقيمون في سلطان بيلي منذ سنوات طويلة.



عائلتي هنا منذ زمن طويل، ما يقارب 30 أو 40 عامًا. انتقلوا من مسقط الرأس في ولاية أوردو إلى هنا. أنا وُلدت في هذا الحي". (المشاركة رقم 15، فتاة، 18 عامًا، مواطنة تركية)



تبيّن إفادات المشاركين تنوعًا في بنية الأسرة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي؛ إذ يتراوح عدد الإخوة بين طفلين وستة أطفال. كما تشير البيانات إلى أن الأطفال الأتراك غالبًا ما يكونون في أعمار متقاربة مع إخوتهم، بينما لوحظ وجود فوارق عمرية ملحوظة بين إخوة الأطفال السوريين. وبالنظر إلى تكوين الأسرة، فإن الغالبية يعيشون في كنف كلا الوالدين، غير أن عددًا من الأطفال يعيشون ضمن ترتيبات أسرية غير تقليدية، كما في الحالة الآتية:



عمرى ثمانية عشر عامًا، نحن أربعة إخوة. أنا الأصغر، لدي ثلاثة إخوة أكبر مني. أدرس حاليًا في مدرسة إمام خطيب. والدي منفصلان منذ كنت رضيعًا، في الشهر السادس من عمري. لا أتواصل مع أيٍّ منهما. (المشاركة رقم 16، فتاة، 18 عامًا، سورية)

..... كما تُظهر الشهادات إدراك الأطفال لوجود تفاوت في التعامل الأسري بين الذكور والإناث، رغم عدم ربطهم ذلك بمفاهيم المساواة الجندرية. وتعبّر إحدى الفتيات عن هذه المفارقة الاجتماعية من خلال استعارة ثقافية شديدة الدلالة:



الأم خائفة من المجتمع، والأب كذلك. نحن فتيات ولسنا أولادًا. لا يمكن أبدًا مقارنة الفتاة بالولد. الفتاة مثل الستارة؛ إن اتسخت لا تُستخدم ثانية. وإن ارتبط اسمها بعبث أو شبهة، لا أحد يرحم، حتى وإن كانت الأم تبذل كل جهد لحمايتها. بينما إذا أخطأ الفتى، يُقال: فتى! ويُسامح. لكن إن أخطأت الفتاة، فاللوم كله يقع على أمها. كأنها امتداد لها، فتُهاجم الأم فورًا. الفتاة هشة ويجب أن تُحاط بالعناية. باختصار: لا يمكن مساواة الولد بالبت. (المشاركة رقم 17، فتاة، 18 عامًا، مواطنة تركية)

## التقييم والتحليل

تُظهر البيانات المتعلقة بمكان الولادة وبنية الأسرة أن تجربة اللجوء تُشكّل عاملاً جوهريًا في تكوين هوية الطفل ومسار نشأته. فـ 45.5% من الأطفال السوريين لا يعرفون أو لا يتذكرون مكان ولادتهم، ما يشير إلى الفجوات التي أحدثتها الحرب والهجرة القسرية في الذاكرة المبكرة للطفل. هذا الغموض لا يُعد فقط مسألة تسجيل مدني، بل يعكس أيضاً تآكل شعور الانتماء والاستمرارية والهوية. في المقابل، فإن ولادة الغالبية العظمى من الأطفال الأتراك في إسطنبول واستقرارهم طويل الأمد في سلطان بيلي يعكس انتماءً مكانيًا وثقافيًا أكثر رسوخًا، ينعكس إيجابًا على قدرتهم على الوصول إلى الخدمات والمشاركة في الحياة المجتمعية.

أما الفوارق العمرية الكبيرة بين الإخوة في الأسر السورية، فتعكس امتداد آثار النزوح الطويل وصعوبة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وهذا الوضع يجعل بعض الأطفال، ولا سيما الإناث، يتحملن أدواراً أسرية تفوق أعمارهن، كمسؤوليات الرعاية، ما يهدد استمرارية التعليم ويزيد من احتمالات الانقطاع المبكر.

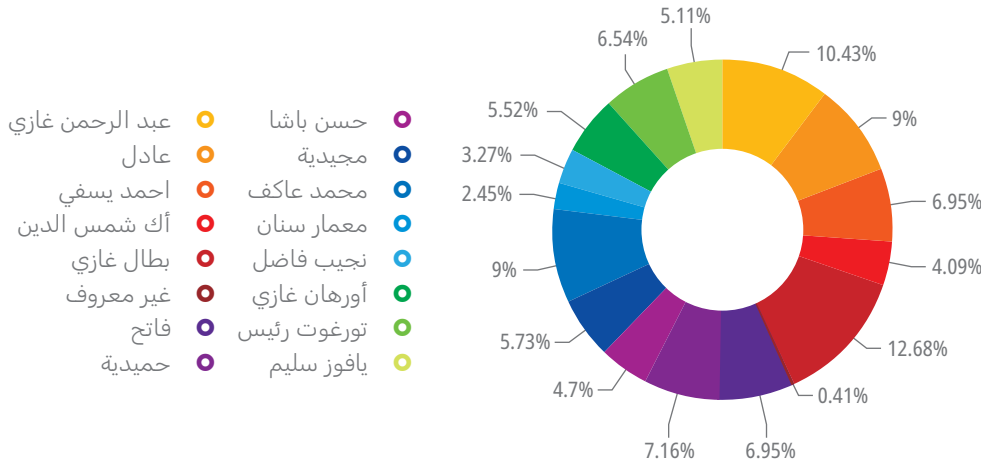
كما أن البيانات النوعية تُبيّن اختلافات كبيرة في أنماط الأسرة بين المجموعتين. ففي حين يعيش أغلب الأطفال الأتراك في أسر نووية مستقرة، تُسجّل بين الأطفال السوريين معدلات

إن ارتفاع معدل انهيار الهياكل الأسرية، وإعادة الزواج، وهجرة أفراد الأسرة إلى الخارج بين الأطفال السوريين يكشف عن آثار الهجرة على وحدة الأسرة.

أعلى للأسر المفككة، والزيجات الثانية، وهجرة أحد الوالدين إلى الخارج. وهذا يُفاقم من شعور الأطفال بالوحدة، ويُضعف شبكات الدعم العاطفي، ويُغيّر طبيعة علاقاتهم الاعتمادية .

### 3.3 < التوزيع حسب مناطق إقامة الأطفال

عند النظر في مدة إقامة الأطفال في سلطان بيلي، يُلاحظ أن 72.96% من الأطفال المواطنين الأتراك وُلدوا في سلطان بيلي ويعيشون فيها منذ ولادتهم، مما يعكس شعورًا قويًا بالانتماء المكاني والاستقرار في المنطقة. أما بالنسبة للأطفال السوريين، فإن مدة الإقامة تتركز غالبًا في حدود تتراوح بين 6 و10 سنوات. وتشير البيانات إلى أن 89.7% من الأطفال السوريين انتقلوا إلى سلطان بيلي بعد اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام 2011، بينما استقر 84.83% منهم في المنطقة قبل صدور قرار "العودة إلى الولايات المسجّلين فيها"<sup>2</sup> من قبل ولاية إسطنبول عام 2019. هذا الواقع ساهم في تحسين إمكانية وصول الأطفال السوريين إلى حقوقهم، إذ أن 96.4% من الأطفال السوريين يحملون بطاقة الحماية المؤقتة، و85.3% منهم يمتلكون بطاقة هوية صادرة عن مديرية الهجرة في إسطنبول.



← الرسم البياني 5  
توزيع الأطفال المقيمين في سلطان بيلي حسب الأحياء التي يقطنون فيها

### التقييم والتحليل

تشير هذه النتائج إلى أن غالبية الأطفال السوريين يقيمون منذ فترة طويلة في سلطان بيلي، وقد اندمجوا فعلياً في المنطقة. وعلى الرغم من خلفياتهم المرتبطة بالهجرة، فإن امتلاك 85,3% منهم بطاقة هوية صادرة عن مديرية إدارة الهجرة في إسطنبول يُظهر أنهم يتمتعون بقدر نسبي من الوصول إلى خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. غير أن استدامة هذا الوضع الإيجابي مرهونة باستمرار السياسات المحلية الشاملة والمراعية للفئات كافة .

### 3.4 < اللغة الأم واللغات الأخرى المعروفة

أهداف التعليم، والمادة 30 - حقوق الأطفال المنتمين إلى أقليات أو سكان أصلي

في إطار الدراسة، طُرِح سؤال على جميع الأطفال حول لغاتهم الأم واللغات الأخرى التي يتقنونها. أشار 91,3% من الأطفال من المواطنين الأتراك إلى أن التركيّة هي لغتهم الأم، فيما صرّح 6,4% منهم بأنهم ثنائيو اللغة. أما بين الأطفال السوريين، فتُلاحَظ نسبة أعلى من التعدد اللغوي؛ حيث صرّح 61,2% بأن العربية هي لغتهم الأم، في حين أفاد 35,7% بأنهم يعتبرون كلّاً من العربية والتركيّة لغتين أمّ. أما نسبة من أشاروا إلى التركيّة فقط كلغة أم، فبلغت 2,2% فقط.

<sup>2</sup> Republic of Türkiye, Governorship of Istanbul, Provincial Directorate of Migration Management, Announcement on Procedures Regarding Syrian Nationals, 14.09.2019.

اللغة الأم	عدد الأطفال (أتراك)	% - النسبة	عدد الأطفال (سوريون)	% - النسبة
التركية	242	91.3	5	2.2
العربية	1	0.4	137	61.2
الكردية	5	1.9	2	0.9
ثنائي اللغة	17	6.4	80	35.7
المجموع	265	100	224	100

← الجدول 5  
اللغات الأم للأطفال  
حسب الجنسية

أفاد 92,4% من الأطفال السوريين بأنهم يستطيعون التحدث باللغة العربية، في حين تنخفض نسبة من يستطيعون الكتابة بها إلى 49,6% فقط. كما صرّح 83,5% من هذه الفئة بأنهم يتحدثون اللغة التركية، وهو ما يعكس اندماج نسبة كبيرة من الأطفال في نظام التعليم التركي. إلا أن تدني مهارات التعبير الكتابي يبرز الحاجة إلى دعم قائم على تعزيز اللغة الأم.

المهارة اللغوية	نعم - العدد	% - نعم	لا - العدد	% - لا	قليلاً - العدد	% - قليلاً
التحدث باللغة الأم	207	92.4%	3	1.3%	14	6.3%
الكتابة باللغة الأم	111	49.6%	60	26.8%	53	23.7%
التحدث باللغة التركية	187	83.5%	6	2.7%	31	13.8%
المجموع	224	100	224	100	224	100

← الجدول 6  
مهارات اللغة الأم واللغة  
التركية لدى الأطفال  
السوريين

وقد أظهرت البيانات أن 60% من الأطفال المواطنين الأتراك لا يعرفون سوى التركية، بينما قال 22,1% إنهم يتقنون التركية والإنجليزية معاً. في المقابل، بلغت نسبة الأطفال السوريين الذين يعرفون لغات إضافية إلى جانب العربية والتركية، مثل الألمانية، الإنجليزية، الكردية والفارسية، نحو 28,1%. ويمكن تفسير ذلك بتأثير العائلات التي تسعى للانتقال إلى بلدان ثالثة.

## التقييم والتحليل

تشير المستويات المرتفعة لإتقان اللغة التركية بين الأطفال السوريين إلى أن التعليم يسهم بفعالية في تعزيز الاندماج الاجتماعي. غير أن ذلك أدى أيضاً إلى تراجع ملحوظ في مهارات القراءة والكتابة باللغة الأم مع مرور الوقت. فهبوط نسبة إتقان الكتابة بالعربية إلى ما دون 50% بين الأطفال الناطقين بها، يعكس النقص في البرامج التعليمية الداعمة لهذه الفئة.

تقول إحدى الأمهات السوريات:



— ابني لا يعرف العربية. عندما يتحدث الأطفال السوريون بالعربية في الصف لا يفهم. رغم أننا نتحدث بالعربية في البيت، لكنه لا يصغي إلينا. لأنه منذ صغره تعلم التركية. وأدخلته الحضانة منذ كان في عامه الثاني، وكان محاطاً دائماً بأطفال ومعلمين أتراك. زوجي تركماني، ونحن عادة نتحدث التركية في المنزل. لا أعرف إن كان يفهم. على ما يبدو لا يفهم ولا يتحدث. أعلم جيداً أنه لا يستطيع العيش في سوريا (المشاركة 1، مجموعة تركيز، أم سورية).

وتبيّن المعطيات النوعية أن ضعف المهارات اللغوية يؤثر على الأطفال ليس فقط من الناحية الأكاديمية، بل أيضاً اجتماعياً وعاطفياً. فعدم القدرة على الكتابة بالعربية أو نطقها بشكل صحيح قد يصبح مصدراً للخجل أو النبذ داخل المجتمع السوري، في حين أن التحدث بلكنة عند استخدام التركية أو استخدام العربية في الأماكن العامة قد يؤدي إلى التمييز والتهميش

في حين أن عدم القدرة على كتابة اللغة العربية أو نطقها بشكل صحيح يصبح مصدراً للعار والإقصاء داخل مجتمعاتهم، فإن التحدث باللغة التركية بلكنة أو التحدث باللغة العربية داخل المجتمع المحلي يُنظر إليه أيضاً على أنه سبب للإقصاء/الآخر.

داخل المجتمع المحلي. وهذا يؤكد أن ضعف الكفاءة اللغوية لا يمثل مجرد عائق تعليمي، بل يشكل أزمة هوية ومصدرًا للإقصاء الاجتماعي. كما أن الحاجز اللغوي يدفع بعض الأطفال إلى استخدام التركية في الأماكن العامة لتفادي المعاملة التمييزية، بينما يُبدون ترددًا في استخدام لغتهم الأم لعدم فهم الوالدين للتركية يقول أحد الأطفال:



— أنظر إلى المكان من حولي، فإذا كان هادئًا والناس مشغولون بهواتفهم أتكلم بصوت منخفض. إذا سمعوني يقولون عني 'كوكو' (سخرية). لا أرد عليهم، أضع السماعات وأصمت. أحيانًا أتكلم بالتركية، لكن أمي لا تفهم. تقول: ماذا تقول يا بني؟ أقول لها: سأتصل بك لاحقًا. وعندما أنزل من الباص أتصل بها. لا أتكلم لغتي حتى لا أتعرض للإهانة (المشارك 23، 16 سنة، طفل سوري).

وتبين هذه الإفادات أن تعليم اللغة التركية للأطفال ينبغي أن يترافق مع تمكين مماثل للأهل في تجاوز الحواجز اللغوية، إذ إن ضعف مهاراتهم يؤثر سلبًا على دعم الأطفال خارج المدرسة ويعيق تحقيق النجاح الأكاديمي المستدام. لذا، ينبغي تبني نهج متعدد المستويات لنشر تعليم اللغة دون إهمال الحفاظ على اللغة الأم، على أن يشمل هذا النهج البيئة المحيطة بالطفل أيضًا.

وأشارت إحدى الأمهات السوريات المشاركات في المجموعات البؤرية إلى أهمية الأسرة والمدرسة في عمليات التعلم والتكيف الاجتماعي. فقالت إن الأطفال يعكسون في المدرسة ما يسمعون في المنزل، وإن غياب اللغة التركية من بيئة البيت يعقد إدماج الطفل في المدرسة.



— أقول دائمًا إن الأطفال يتصرفون في المدرسة كما يرون في البيت. أطفال في عمر 8 أو 9 سنوات يتكلمون العربية ولا يعرفون التركية. وإذا لم يتحدثوا التركية في البيت تصبح المدرسة صعبة. لذلك، من المهم أن تحتوي المدارس على معلومات حول الحياة الاجتماعية وأنشطة صغيرة تساعدهم على التعلم. لأن الأطفال يتعلمون مما يعيشونه في المنزل (المشاركة 1، مجموعة تركيز، أم سورية).

كما اقترح أحد الوالدين المشاركين، فإن المعلومات المتعلقة بالحياة الاجتماعية والأنشطة المدرسية الصغيرة تُسهّل تعلم الأطفال للغة وتكيفهم الثقافي. وتؤكد عبارة "يفعل الأطفال ما يرونه في المنزل وفي المدرسة" على أن الأطفال يكتسبون أساس سلوكهم الاجتماعي ومهاراتهم اللغوية داخل الأسرة. لذلك، يُعتقد أن البرامج الداعمة التي تُنفذ في سن مبكرة تُسهم إيجابًا في نمو الأطفال الاجتماعي واللغوي. كما يُسلط هذا الاقتراح الضوء على الأهمية الحيوية للتعاون بين الأسرة والمدرسة، وتذليل الحواجز اللغوية، وتعزيز التكامل الاجتماعي لضمان نجاح الأطفال اللاجئين في دراستهم.

## التوصيات

من الضروري تطبيق استراتيجيات شاملة للتغلب على التحديات اللغوية التي يواجهها الأطفال السوريون في التعليم، ودعم نموهم المتناعم في مجتمع متعدد الثقافات. وفي هذا الصدد، يُعد توسيع برامج الدعم القائمة على اللغة الأم (مثل نوادي محو الأمية العربية والفصول المجتمعية) أمرًا بالغ الأهمية. ويجب ضمان حق الأطفال في الحفاظ على لغتهم الأم وتطويرها، وفقًا للمادتين 29 و30 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل<sup>3</sup>. علاوة على ذلك، يُعد تنفيذ برامج تجريبية لتعزيز التعليم ثنائي اللغة (مثل كتب الأطفال العربية والتركية وورش العمل المسرحية) والرصد المنهجي لنمو الأطفال باللغتين خطوة بالغة الأهمية. علاوة على ذلك، يُعد إنشاء دورات اللغة العربية أمرًا بالغ الأهمية لدمج الأطفال السوريين الذين لا يتحدثون لغتهم الأم في برامج العودة.

<sup>3</sup> لقد اعتمدت تركيا اتفاقية حقوق الطفل في عام 1995، وقد أبدت تحفظًا على المواد 71 و29 و30 من الاتفاقية.

إن توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين يشعرون بالنقص بسبب مهاراتهم اللغوية، وتمكينهم من مواجهة الإقصاء الاجتماعي، أمرٌ بالغ الأهمية لصحتهم النفسية. وسيسهل الحد من التمييز اللغوي، من خلال التدريب على التوعية بلغات متعددة لموظفي المدارس وأقرانهم، في تهيئة بيئة مدرسية شاملة للأطفال الأتراك والسوريين.

إن زيادة توافر دورات اللغة التركية وتشجيع ورش العمل اللغوية في الأحياء لدعم مشاركة البالغين في الحياة الاجتماعية سيساعد الأطفال أيضًا على تطوير مهاراتهم اللغوية في البيئة المنزلية. وأخيرًا، فإن تنوع فرص تعلم اللغات الأجنبية للأطفال الأتراك، وخاصة تعليم اللغة الإنجليزية، من خلال تشجيع التعدد اللغوي، وتوسيع دورات اللغات الأجنبية الثانية في المنطقة، سيعزز الكفاءات العالمية لجميع الأطفال ويعمق فهمهم الثقافي. سيؤدي تطبيق هذه التوصيات إلى إزالة الحواجز اللغوية، وتمكين الأطفال السوريين من تحقيق كامل إمكاناتهم التعليمية، وجعل التعدد اللغوي ميزة للمجتمع. وتماشياً مع توصيات الأطفال في الدراسة، يُعتبر إنشاء دورات لغات أجنبية (مثل الإنجليزية) في منطقة سلطان بيلي أمرًا بالغ الأهمية. ومن توصيات هذه الدراسة، التي تهدف إلى التركيز على مشاركة الأطفال، "فتح دورات لغات في المنطقة" بدعم من الجهات المعنية.



أريد أن أقول شيئًا. لا توجد أماكن مخصصة للشباب حسب الفئات العمرية. أردت تعلم لغة، لكنني اضطررت للذهاب إلى قاضي كوي. لماذا؟ لأنه لا يوجد تعليم مناسب هنا. أحاول تعلم الإسبانية، لكن لا يوجد سوى الإنجليزية. لدي مستوى B2 في الإنجليزية، أما اللغات الأخرى فلا توجد فرص (الطفلة 25، 17 سنة، مواطنة تركية).

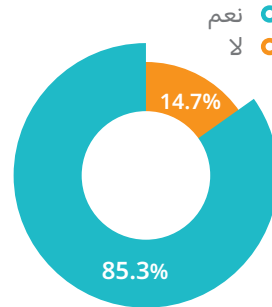
### ← 3.5 الحق في الهوية والاعتراف القانوني

المادة 7 - الحق في الاسم والجنسية، المادة 8 - حماية الهوية، المادة 2 - عدم التمييز، المادة 28 - الحق في التعليم، المادة 24 - الحق في الصح

الهوية ليست مجرد وضع قانوني رسمي، بل هي حق أساسي ينعكس بشكل مباشر على قدرة الأطفال على الوصول إلى الحقوق والخدمات، وعلى مسارهم التعليمي وشعورهم بالانتماء. وتنص اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة بوضوح في مادتها السابعة على حق كل طفل في الحصول على اسم وجنسية والاعتراف القانوني به منذ لحظة ولادته. كما تضمن المادة الثامنة من الاتفاقية حماية هوية الطفل بما في ذلك اسمه وجنسيته وروابطه الأسرية. وبالنظر إلى وضع الأطفال السوريين في تركيا، فقد تعرّض هذا الحق، لا سيما خلال السنوات الأولى من اللجوء، إلى اختلالات وتحديات كبيرة. فقد أدت تغييرات في أنظمة التسجيل، وتأخر الإجراءات الإدارية، وغموض الأطر القانونية إلى بقاء عدد كبير من الأطفال لفترات طويلة دون وثائق هوية، مما عرضهم إلى عراقيل خطيرة في الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وغيرها من الحقوق الأساسية. وفي هذا الإطار، طرحت الدراسة أسئلة على الأطفال السوريين المشاركين حول وضعهم القانوني فيما يتعلق بالهوية. وأفاد 96.4% منهم بأنهم يحملون بطاقة الحماية المؤقتة.

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بوضوح على أن للطفل الحق في اسم وجنسية والاعتراف به من قبل الدولة بمجرد ولادته (المادة 7).

حيازة الأطفال السوريين على بطاقة الهوية المؤقتة		
النسبة المئوية	العدد	
96.4	216	نعم
3.6	8	لا
100	224	المجموع



← الرسم البياني 6:  
الأطفال الذين واجهوا مشكلات خلال فترة عدم امتلاكهم وثيقة هوية

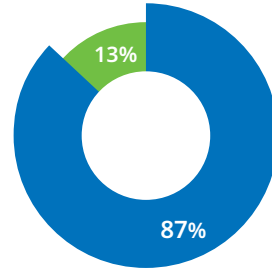
### ← الجدول 7

حيازة الأطفال السوريين على بطاقة الهوية المؤقتة



في الدراسة المُجرّاة، تبيّن أن 8 أطفال من أصل 224 لم يكونوا يمتلكون وثيقة الحماية المؤقتة. ومن بين 216 طفلاً يحملون حالياً هذه الوثيقة، أفاد 33 طفلاً منهم - أي ما نسبته 14.7% - بأنهم واجهوا في فترات سابقة من حياتهم صعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية بسبب عدم امتلاكهم هوية. وبالنظر إلى حركة اللجوء الجماعية التي بدأت عام 2011، فإن هذه النتائج تُظهر بوضوح أن حق الطفل في امتلاك هوية، بوصفه أحد الحقوق الأساسية، لا يزال منتهكاً لدى شريحة من الأطفال. كما أن استمرار حالة انعدام الهوية لدى بعض الأطفال تؤدي إلى حرمانهم من التعليم، والخدمات الصحية، والمساعدات الاجتماعية، مما يُعدّ انتهاكاً صارخاً لهذا الحق.

عند سؤال الأطفال الثلاثة والثلاثين الذين أشاروا إلى أنهم واجهوا مشكلات خلال فترة عدم امتلاكهم لهوية قانونية عن المجالات التي عانوا فيها، أفاد 13% منهم بأنهم واجهوا عوائق مباشرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة في تلك الفترة. ورغم أن هذه النتائج تُظهر أن غالبية الأطفال السوريين قد حصلوا على هوية قانونية، فإن تجارب انعدام الهوية في السابق لا تزال تؤثر سلباً على استمرارية تعليم هؤلاء الأطفال، وعلى وصولهم إلى الخدمات الصحية، وعلى علاقتهم بالثقة في المؤسسات.



● واجه مشاكل  
● لم يواجه مشاكل / لم يذكر ذلك

## ← الرسم البياني 7

عدم التمكن من الوصول إلى الحقوق الأساسية بسبب غياب الهوية

كما أشار بعض الأطفال المشاركين في الدراسة إلى وجود فروقات بين أعمارهم المسجلة والأعمار الحقيقية، وهو ما تسبب لهم بمشكلات أثناء تسجيلهم في المدارس أو عند توزيعهم على الصفوف الدراسية. وتعود هذه الفروقات في الغالب إلى التأخر في التسجيل، أو غياب وثائق الميلاد، أو الأخطاء التي حدثت خلال عملية التسجيل. وفي دراسة أجراها أردوغان (2017)، تبيّن أن السبب الأكثر شيوعاً لعدم التحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و23 عاماً بالمدرسة هو تجاوز سن الدراسة (بلدية سلطان بيلى، 2017). ووفقاً لنتائج دراستنا، فإن التأخر في الالتحاق بالمدرسة وكون الطفل أكبر من أقرانه في الصف الدراسي يُعدان من السمات البارزة في تجربة الأطفال السوريين المقيمين في سلطان بيلى. وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج أردوغان (2017)، يتضح أن آثار هذه المشكلة لا تزال قائمة رغم مرور ثماني سنوات.

وذكر بعض الأطفال المشاركين في الدراسة أن هناك فرق بين أعمارهم المسجلة وأعمارهم الحقيقية، مما تسبب في مشاكل في التسجيل في المدارس أو توزيعهم على الصفوف.



—بطاقتي تقول إنني من مواليد 2010، لكنني في الحقيقة من مواليد 2009. يعني عمري 15، لكن بالحقيقة 16. (الطفلة 21، سورية، 15 عاماً)

—في أي صف أنت؟

الصف الأول ثانوي. السنة الماضية رسبت. غبت عن المدرسة لسنتين، لذا تأخرت. (المشاركة 16، 18 عاماً، فتاة سورية)

—لم أذهب إلى المدرسة في سوريا. خرجنا من سوريا عندما كان عمري 6 سنوات. فور قدومنا إلى تركيا، تم تسجيلي مباشرة في الصف الأول. لكنني تأخرت قليلاً بسبب وفاة جدي، وتركت المدرسة بعدها لسنتين. وفي السنة الثالثة رسبت في الصف الأول الثانوي. (المشاركة 16، 18 عاماً، فتاة سورية)

بعد زلزال كهрман مرعش عام 2023، اضطر العديد من المقيمين في جنوب شرق الأناضول إلى النزوح الداخلي، مما أدى إلى صعوبات في تحديث بيانات الهوية الخاصة بالأطفال في أماكن إقامتهم الجديدة، وبالتالي عرقله وصولهم إلى الخدمات الأساسية. وقد أجريت مقابلة ضمن هذا البحث مع أم سورية نازحة إلى سلطان بيلى، حيث أشارت إلى أن بطاقة هويتها وهوية ابنها أصبحتا غير فعاليتين بعد الكارثة، مما منع ابنها من مواصلة تعليمه في إسطنبول:



\_\_\_ بحثنا كثيرًا عن المدارس، ثم قبلوا ابنتي، لكنهم لم يقبلوا ابني. يجب تجديد التقرير (الخاص بالإعاقة)، لكن لم يقوموا بذلك منذ ثلاث سنوات. حاولنا التسجيل، لكن بطاقتنا مسجلة في أنطاكية، فلم نستطع تجديد التقرير هنا. جربنا كل شيء، أخذنا موعدًا عبر التطبيق، ثم قالوا: سنخبركم خلال عشرة أيام... لم يخبرونا. شعرنا وكأنهم لا يريدوننا. قالوا: سجلنا أحد الأطفال، انتظروا الفصل الثاني. لكن لم يتصل بنا أحد." (المشاركة 5، أم سورية)



تؤدي هذه الفجوات بين السن الرسمي والنمو الفعلي إلى مشاكل مثل تكرار الصف، أو تأخر الالتحاق، أو عدم التناسب بين العمر والصف الدراسي. كما تؤثر سلبًا على تفاعل المعلمين، والاندماج الاجتماعي، والشعور بالانتماء المدرسي:



\_\_\_ طفل كان في الصف الخامس في سوريا، وعندما جاء إلى هنا وتم وضعه في صفين أدنى لأنه لا يعرف اللغة، أصبح يشعر بالملل، طوله أطول من بقية الأطفال، وهم أصغر منه، ويشعر بالتمييز... اللغة هي أكبر مشكلة. كثير من الأطفال، خاصة في الإعدادي والثانوي، يتركون المدرسة. (المشاركة 1، أم سورية)

من جهة أخرى، لا تقتصر الهوية على الوثائق الرسمية، بل تشمل أيضًا الشعور بالانتماء والقبول الاجتماعي. فقد أعرب بعض الأطفال عن شعورهم بالنقص والإقصاء داخل مجتمعهم بسبب عدم قدرتهم على الكتابة بالعربية، مما يعمق أزمتهم الهوية:



\_\_\_ لا أستطيع كتابة العربية، وأحيانًا أقول كلمات خاطئة، حتى عائلتي تضحك علي. لا أريد الذهاب لأنني أخاف أن أحرّج. (الطفلة 21، 16 عامًا، سورية)



تعكس هذه الشهادة حالة من الانقسام الهوياتي المتعدد الأبعاد. فالطفلة التي لا تكتب العربية تُعتبر "ناقصة" في مجتمعها الثقافي، وفي الوقت نفسه لا تزال معرضة للتمييز داخل المجتمع التركي حتى تكتسب الكفاءة اللغوية الكافية. هذا الإقصاء المزدوج يُظهر أن الهوية ليست فقط مسألة قانونية، بل أيضًا قضية ثقافية ولغوية ونفسية.

## التقييم والتحليل

على الرغم من أن الغالبية العظمى من الأطفال السوريين مسجلون اليوم تحت بند الحماية المؤقتة، إلا أن العديد منهم عاش فترات من طفولته دون امتلاك هوية رسمية. وعلى الرغم من أن هذه الحقيقة قد بدأت تُنسى تدريجيًا، فإن اقترانها بجائحة كوفيد-19 في ذلك الوقت قد فاقم من آثارها السلبية، ولا تزال تبعاتها ملموسة حتى اليوم، خاصة على صعيد الوصول إلى الحقوق الأساسية.

وقد أشار تقرير "Innocenti Report Card" الصادر عن منظمة اليونيسف إلى أن "الاختلالات التي طرأت على الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية، لا سيما في فترة ما بعد كوفيد-19، وما رافقها من تفاقم في أوجه عدم المساواة، قد أدت إلى انتهاكات في الحقوق بالنسبة لمجموعات مثل الأطفال غير الحاصلين على بطاقة الحماية المؤقتة" (اليونيسف، 2025، ص. 5). ويستمر أثر هذه الفجوات حتى اليوم.

وتُعد أبرز الانعكاسات المباشرة لغياب الوثائق الرسمية:

- ◀ عدم القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية؛
- ◀ صعوبة أو استحالة تسجيل الطفل في المدرسة؛

- ◀ التأخر في الالتحاق بالصفوف الدراسية أو الاضطرار لتكرار الصفوف.
- ◀ من هذا المنطلق، لا تمثل "الهوية" مجرد وثيقة رسمية، بل هي شرط جوهري للاعتراف بالطفل



كفرد مستقل وضمان ارتباطه بالنظام الاجتماعي. وتنص المادة (8) من اتفاقية حقوق الطفل على أن "على الدول احترام حق الطفل في الحفاظ على هويته، بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية". كما تؤكد المادتان (24) و(28) أن غياب الهوية أو وجود مشكلات في الوثائق لا يجب أن يشكل عائقاً أمام حصول الطفل على حقوقه في الصحة والتعليم.

### التوصيات



من الضروري تطوير آليات دعم قانونية واجتماعية شاملة ومتعددة الأبعاد لضمان المشاركة الكاملة للأطفال الذين يعانون من مشاكل في التوثيق الرسمي ضمن الحياة المجتمعية. وفي هذا السياق، لا بد من معالجة مشكلات التسجيل على الصعيدين المحلي والوطني بشكل فعال، بالتوازي مع إنشاء خدمات استشارية نفسية-اجتماعية وأدوات إرشاد تسهل على الأطفال الذين يواجهون خدمات تعليمية أو اجتماعية لا تتناسب مع أعمارهم ومستوى نموهم.



كما ينبغي ضمان استمرار حصول الطفل على الحقوق والخدمات الأساسية، وعلى رأسها التعليم والرعاية الصحية، إلى حين تسجيل وجوده قانونياً؛ وينبغي تمكين الأطفال غير الحاصلين على هوية رسمية من الاستفادة من هذه الخدمات من خلال الوثائق التي يحملونها من بلدهم الأصلي. أما بالنسبة للأطفال الذين لا يملكون أية وثائق، فيجب إنتاج حلول بديلة للوصول إلى الحقوق الأساسية، مع مراعاة مبدأ "مصلحة" الطفل الفضلى.

وانطلاقاً من الوعي بأن حيازة الهوية ليست مجرد إجراء بيروقراطي، بل عنصر أساسي للوصول إلى الحقوق، يجب تنفيذ حملات توعوية شاملة تستهدف الأطفال وذوهم، مع التركيز أيضاً على الأطفال غير الحاصلين على أية وثيقة رسمية. كما ينبغي تصميم برامج تعليم اللغة الأم والأنشطة الثقافية لدعم الهوية الثقافية وتعزيز الصلابة النفسية-الاجتماعية للأطفال الذين يعانون من صراعات في الهوية. وأخيراً، من المهم تسريع عمليات تحديد الأطفال غير المسجلين وإدماجهم في النظام من خلال تشجيع التعاون الفعال والعمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية. إذ من شأن هذا النهج الشامل أن يساهم في ضمان نشأة آمنة وصحية للأطفال الذين يواجهون مشكلات متعلقة بالهوية.

### ◀ 3.6 معلومات متعلقة بالأسر

المادة 5 من اتفاقية حقوق الطفل - إرشاد الوالدين؛ المادة 9 - وحدة الأسرة؛  
المادة 18 - المسؤولية المشتركة للوالدين

في الجزء الكمي من البحث، طُرحت على الأطفال المشاركين أسئلة تتعلق بالبنية الأسرية والأفراد الذين يعيشون معهم في نفس المنزل. أفاد غالبية الأطفال المشاركين، أي ما نسبته 82,42% (403 طفلاً)، بأنهم يعيشون مع كلا الوالدين معاً. بينما أفاد 17,58% من الأطفال (86 طفلاً) بأنهم يعيشون إما مع والد واحد فقط أو مع أفراد آخرين من العائلة لا ينتمون إلى الأسرة النووية، مثل الجدة، العم، الخال أو العمّة. ومن بين هؤلاء، أفاد طفل واحد من الجنسية التركية وخمسة أطفال سوريين بأنهم لا يعيشون مع أي من الوالدين. تعكس هذه المعطيات ظاهرة الانفصال عن الوالدين في الأسر السورية كنتيجة مباشرة لتجربة اللجوء.



كما أن نسبة الأطفال الذين أفادوا بأنهم يعيشون مع أحد الوالدين فقط أعلى بشكل ملحوظ بين الأطفال السوريين مقارنة بنظرائهم من المواطنين الأتراك. فبينما صرّح 76,2% من الأطفال السوريين بأنهم يعيشون فقط مع والدهم، و 44,52% بأنهم يعيشون فقط مع والدتهم، كانت

النسب لدى الأطفال الأتراك 88,1% و 25,4% على التوالي. ويشير هذا التفاوت إلى أن ظاهرة الأسر المفككة أكثر شيوعًا بين الأطفال السوريين نتيجة لظروف الهجرة واللجوء.

### 3.6.1 < تصميم البحث ومنهجيته

تكشف البيانات المتعلقة بحجم الأسرة عن أن عدد الأفراد الذين يعيشون في نفس المنزل أعلى بين الأطفال السوريين مقارنةً بنظرائهم من المواطنين الأتراك. إذ يعيش حوالي 39% من الأطفال السوريين في أسر مكونة من 6 إلى 7 أفراد، بينما يعيش 15% منهم في أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7 إلى 8 أشخاص. في المقابل، يعيش 61,9% من الأطفال الأتراك في أسر أصغر حجمًا تتكون من 4 إلى 5 أفراد. أما نسبة الأطفال الذين يعيشون في منازل تضم 10 أفراد أو أكثر فبلغت 7,1% بين الأطفال السوريين، في حين لم تتجاوز 1,1% بين الأطفال الأتراك.

عند النظر إلى الجدول (8)، يتضح أن 44,6% من جميع الأطفال المشاركين في الدراسة يعيشون في أسر مكونة من 4 إلى 5 أشخاص، بينما يعيش 30,3% في أسر مكونة من 6 إلى 7 أشخاص. تعكس هذه التوزيعات أن غالبية الأطفال في منطقة سلطان يبلي يعيشون ضمن أسر كبيرة نسبيًا من حيث عدد الأفراد.

عدد الأفراد في المنزل		جميع الأطفال		الأطفال الأتراك		الأطفال السوريون	
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أشخاص 2-3	6,3	31	7,9	21	4,5	10	4,5
أشخاص 4-5	44,6	218	61,9	164	24,1	54	24,1
أشخاص 6-7	30,3	148	22,6	60	39,3	88	39,3
أشخاص 7-8	9,0	44	3,4	9	15,6	35	15,6
أشخاص 8-9	5,9	29	3,0	8	9,4	21	9,4
أشخاص فأكثر 10	3,9	19	1,1	3	7,1	16	7,1

← الجدول 8  
توزيع الأطفال حسب  
عدد الأفراد المقيمين في  
نفس المنزل

التحليل النوعي للمعلومات الديموغرافية للأطفال وبنية أسرهم أظهر أن الترميز تمّ وفقًا لمحاوّر تشمل أعمار الأطفال ومستوى صفوفهم الدراسية، أماكن ولادتهم والأحياء التي يعيشون فيها، عدد الإخوة وبنية الأسرة، وضع العمل لدى أفراد الأسرة، وضع العلاقة بين الوالدين، والعلاقات الأسرية بشكل عام. وقد صرّح الأطفال من المواطنين الأتراك المشاركين في البحث النوعي، بما يتماشى مع البيانات الكمية، أنهم وُلدوا في إسطنبول ويعيشون منذ سنوات طويلة في سلطان يبلي. ويلاحظ في هذا السياق شعور قوي بالاستقرار والانتماء المكاني، كما تعبّر عنه إحدى المشاركات:



نحن دائماً هنا، منذ أن عرفت نفسي ونحن نعيش هنا. وُلدت هنا. نحن في سلطان يبلي منذ أكثر من عشرين سنة. (المشاركة 14، فتاة مواطنة تركية، 16 سنة)

ومن بين 23 طفلاً شاركوا في المقابلات شبه المهيكلة في إطار البحث النوعي، كان هناك 16 فتاة و 7 أولاد. تراوحت أعمارهم بين 13 و 18 عامًا، وكان لمعظمهم 3 إلى 4 إخوة. ويلاحظ أن عدد الإخوة لدى الأطفال السوريين قد يصل إلى 6، مع فوارق عمرية أكثر وضوحًا بينهم. وأغلبية الأطفال المشاركين ذكروا أنهم يعيشون مع كلا الوالدين، بينما لوحظت حالات من التفكك الأسري، أو إعادة تشكيل الأسرة، أو الانفصال نتيجة ظروف الهجرة، خصوصًا بين الأطفال السوريين. يوضّح أحد الأطفال السوريين المذكور هذا الوضع كما يلي:



عمر 17 سنة، بعد شهرين سأكمل 17. أنا سوري، وُلدت في سوريا، في حلب. والدي منفصلان. والدي كان متزوجًا من قبل، ولديه 3 أبناء من زواج سابق، ثم تزوج أمي وأنجبتني. ثم بعد الانفصال تزوجت والدي من رجل آخر وأنجبت منه طفلًا. إيدًا لدي أخ من والدي، وآخر من والدي. أنا الآن أعيش مع زوج أمي وأمي. لا أتواصل مع والدي ولا مع إخوتي الكبار. والدي وأختي وأحد إخوتي في كندا، وأخي الآخر في فرنسا. (المشارك 23، 16 سنة، طفل سوري)

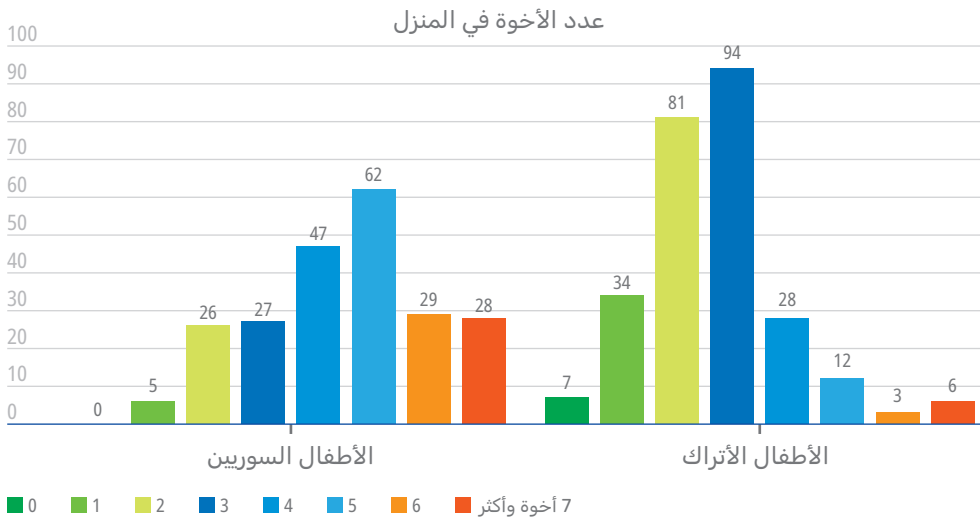
أما فيما يخص تصورات الأطفال حول العلاقات الأسرية، فتبرز تأثيرات واضحة للأدوار الجندرية. أشار المشاركون إلى أن هناك اختلافًا في المعاملة بين الذكور والإناث، لكن دون أن يربطوا ذلك صراحة بمفاهيم المساواة الجندرية. وخصوصًا الفتيات، فقد عبّر عن شعورهن بالحاجة إلى حماية مضاعفة من قبل العائلة، وعزّون ذلك إلى الضغوط الاجتماعية وأحكام المجتمع. في هذا السياق، تقدّم فتاة تركية وصفًا طويلًا وعميقًا يسلط الضوء على الأدوار الجندرية المترسخة والديناميات الأسرية.



الأم تخاف من المجتمع. الأب يخاف. نحن فتيات. ولسنا أولادًا. لا يمكن مساواتنا بالأولاد، هذه حقيقة. الفتاة مثل الستارة، إن سقط عليها عصير الكرز فلا يمكن استعمالها مجددًا، تصبح تالفة. والفتاة كذلك. إن لُطخت بعار أو بالكلام، حتى لو حاولت الأم حمايتها، فإن كلام الناس لا يتوقف. ولهذا، حتى وإن كانت الأم تتق بابنتها، فهي لا تتق بالمجتمع ولا تسمح لها بالخروج... إذا أخطأ الولد، يُقال عنه "ولد"، ويتم تجاوز الأمر. أما إذا أخطأت الفتاة، فيقال: "يا إلهي، إنها مثل أمها"، وهذه جملة ثقيلة جدًا. يُلقى اللوم مباشرة على الأم ويوجّه الكلام لها. أما مع الذكور فالأمر مختلف، يُقال الكلام له شخصيًا. الفتاة حساسة جدًا، ويجب أن تُعامل برقة. كما قلت، لا تُقارن بالولد. (المشاركة 17، فتاة تركية، 18 سنة)

هذا الطرح يُظهر بوضوح الضغوط الثقافية التي تنشأ فيها الفتيات، وكيف تشكّل هذه الضغوط مساحات اتخاذ القرار والحرية داخل الأسرة. ومن المرجح أن يؤدي هذا التمييز الجندري داخل الأسرة إلى تأثيرات سلبية على احترام الذات لدى الفتيات، وشعورهن بالأمان، ومشاركتهن الاجتماعية.

## 3.6.2 عدد الإخوة <



← الرسم البياني 8  
عدد الإخوة لدى الأطفال  
بحسب الجنسية

عند النظر إلى عدد الإخوة لدى الأطفال المشاركين في مجموعات النقاش المركزة كما هو موضح في الرسم البياني 8، يُلاحظ أن عدد الإخوة لدى الأطفال السوريين أعلى، كما أن الفروق العمرية بينهم أكبر، ما قد يؤدي إلى تحمّل الأطفال أدوارًا ومسؤوليات أكبر داخل الأسرة.

ويمكن اعتبار ذلك عاملاً قد يؤثر في النمو الفردي للطفل، أو في قدرته على الوصول إلى التعليم أو المشاركة الاجتماعية.



الأطفال الذين لديهم أخ أو أخت فقط هم في الغالب من المواطنين الأتراك، ما يشير إلى أن نمط الأسرة الصغيرة أكثر شيوعاً لدى هذه الفئة. أما الأطفال الذين لديهم ثلاثة إخوة، فينتمون أيضاً بغالبيتهم إلى فئة المواطنين الأتراك. في المقابل، فإن الأطفال الذين لديهم أربعة إخوة يظهرون بين الفئتين (السوريين والأتراك)، لكن نسبتهم بين الأطفال السوريين أعلى بشكل ملحوظ (7 أطفال). أما من لديهم خمسة إخوة فأكثر، فغالبيتهم من الأطفال السوريين (3 أطفال سوريين، وطفل واحد من المواطنين الأتراك).

عمر 17 سنة. أدرس التمديدات في الثانوية المهنية. أعيش في سلطان بيلي منذ 10 سنوات. نحن 5 إخوة تماماً. (الطفل رقم 12، 17 سنة، سوري، ذكر)

اسمي ... أعيش في سلطان بيلي منذ 16 سنة. نحن 6 إخوة، وأنا أصغرهم. (الطفل رقم 31، 16 سنة، تركي، ذكر)

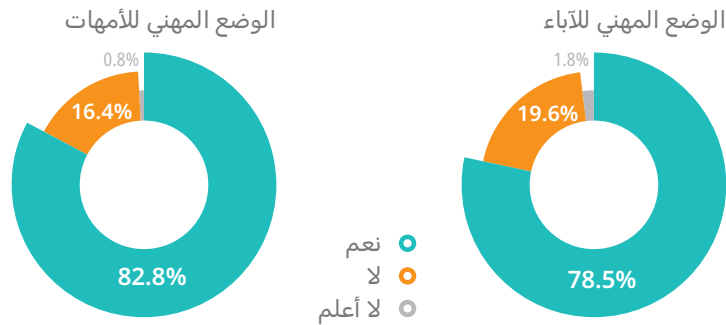
نحن 4 إخوة. أعيش مع عائلتي. منذ 9 سنوات ونحن في إسطنبول، أي أننا هنا. (الطفلة رقم 10، 17 سنة، سورية، أنثى)

يتضح أن الأطفال السوريين ينتمون إلى أسر أكبر حجماً. ويُحتمل أن يعكس هذا الأمر ميل الأسر القادمة عبر الهجرة إلى إنجاب عدد أكبر من الأطفال، واستمرار نمط الأسرة الممتدة لديهم. أما لدى المواطنين الأتراك، فإن نمط الأسرة الصغيرة التي تضم عددًا أقل من الأطفال هو الأكثر بروزاً.

### 3.6.3 < الوضع المهني للوالدين

تم سؤال الأطفال المشاركين في الدراسة عن الوضع العملي لوالديهم. وعند مقارنة الأطفال من المواطنين الأتراك بالأطفال السوريين، يظهر أن نسبة الآباء العاملين في كلا الفئتين أعلى بكثير مقارنة بالأمهات. وقد لوحظ فرق واضح في نسب توظيف الأمهات بين المجموعتين؛ حيث بلغت نسبة الأمهات العاملات من المواطنين الأتراك (22%)، وهي أكثر من ضعف نسبة الأمهات السوريات (10%). ومع ذلك، فإن نسب عمل الأمهات في كلتا المجموعتين لا تزال أدنى من متوسط معدل توظيف الأمهات على مستوى تركيا، والذي بلغ 36,7% بحسب بيانات معهد الإحصاء التركي لعام 2023.

أما عند النظر إلى بيانات التوظيف العامة، فتُظهر نتائج "مسح القوى العاملة للأسر لعام 2023" <sup>4</sup> أن معدل التشغيل بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر بلغ 48,3%، حيث كانت هذه النسبة 31,3% لدى النساء، و65,7% لدى الرجال. هذه المعطيات توضح أن معدل مشاركة الأمهات العاملات في المجموعات التي شملتها الدراسة لا يزال منخفضاً بشكل كبير مقارنة بالمتوسط الوطني.



الرسم البياني 9  
مشاركة الوالدين في سوق العمل في سلطان بيلي

<sup>4</sup> data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Istatistiklerle-Kadin-2024-54076

تُظهر نتائج البحث أنّ دور الأب لا يزال يُعرّف في كلّ من الأسر التركية والسورية بوصفه المصدر الأساسي للدخل، بينما تتولى الأمهات بدرجة كبيرة المسؤوليات المنزلية. ففي كلا المجموعتين، تسجّل معدلات عمل الآباء نسبةً مرتفعة، في حين تظل معدلات توظيف الأمهات منخفضة، بل دون المتوسط الوطني البالغ 31.3%. وتتجلى هذه الفجوة بوضوح خاص في صفوف الأمهات السوريات، إذ تبلغ نسبة مشاركتهن في سوق العمل 10% فقط. وكما ورد في التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) واتحاد نقابات موظفي القطاع العام (KESK) عام 2022، فإنّ السبب الأول وراء عدم انخراط النساء في سوق العمل هو الانشغال بالأعمال المنزلية (55.7%). وتزداد هذه الصعوبات بالنسبة للنساء اللاجئات بسبب بنية الأسرة كثيرة الأطفال، وغياب الدعم الاجتماعي، والحواجز اللغوية (KESK وUN Women، 2022، ص. 5. أما في صفوف الأمهات التركيات المشاركات في الدراسة، فقد بلغت نسبة المشاركة في سوق العمل 22%، وهي وإن بدت مرتفعة نسبيًا، إلا أنها تؤكد استمرار انقسام الأدوار المنزلية وفقًا للنوع الاجتماعي.



ولا تقتصر أهمية هذه المعطيات على مسألة الاستقلال الاقتصادي للنساء فحسب، بل تتصل كذلك برفاه الأطفال ونموهم. ففي الأسر ذات الدخل المنخفض وعدد الأطفال الكبير، تؤدي عدم قدرة الأم على العمل إلى تحميل عبء الإعالة المادية على أحد الوالدين فقط، وهو ما يؤثر سلبيًا على فرص الأطفال في التعليم، والتغذية، والمشاركة الاجتماعية.

كما تعكس التصريحات الواردة في مقابلات المجموعات البؤرية والمقابلات شبه المهيكلة، أنّ تقسيم العمل القائم على النوع الاجتماعي قد أصبح مقبولًا أو مألوفًا لدى بعض الأطفال المقيمين في سلطان بيلي.



أُتحدث تحديداً عن الناس الذين يعيشون في أماكن مثل سلطا بيلي. النساء عادة لا يعملن. الرجال هم من يعملون. والنشوء كذكر في هذه البيئة صعب جدًا. (بامبه، مجموعة بؤرية، أم تركية الجنسية)

نعم، الأدوار مختلفة فعلاً. في ديننا يُنظر إلى عمل المرأة في المنزل نظرة إيجابية ومقبولة. لكن هناك من يُجبر النساء على العمل، أو يدفعهن للعمل بطريقة تُهنهن. (الطفل 29، 16 سنة، فتى تركي الجنسية)

## التوصيات

يتضح من خلال أوضاع العمل لدى الأمهات والآباء من الأتراك واللاجئين السوريين، أنّ تقسيم العمل داخل الأسرة لا يزال قائماً على أساس النوع الاجتماعي، الأمر الذي يؤثر سلبيًا على رفاه الأطفال. وفي هذا السياق، يُوصى بتطوير سياسات متعدّدة تهدف إلى دعم مشاركة الأمهات، ولا سيما النساء اللاجئات، في سوق العمل.



أولاً، يجب إنشاء برامج توظيف نسائية قائمة على الأحياء السكنية، تراعي الاحتياجات الثقافية والاجتماعية الخاصة بالنساء اللاجئات، وتعمل على تقليل العوائق مثل حاجز اللغة، ورعاية الأطفال، وصعوبات التنقل. كما ينبغي دعم هذه البرامج عبر أدوات مثل القروض الصغيرة، ودورات ريادة الأعمال، ونماذج التعاونيات، لتعزيز اندماج النساء في الاقتصاد المحلي. ويُستحسن أيضًا تعميم آليات تُسهّل وصول النساء العاملات في القطاع غير الرسمي إلى مظلة الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال أنظمة تأمين مشجّعة، وخدمات التوجيه والإعلام المقدمة عبر مكاتب التوظيف التابعة للإدارات المحلية. كما يجب أن تُدرج نماذج العمل المرن والوظائف الجزئية ضمن أنظمة الحماية الاجتماعية، بما يضمن انخراط النساء في سوق العمل ضمن شروط آمنة ومستقرة. أما فيما يخص النساء اللاجئات، فيُوصى بدمج برامج تعليم اللغة التركية ضمن برامج التدريب المهني لتكون خدمة متكاملة تهدف أيضًا إلى تحسين رفاه الأطفال. وستُتيح هذه البرامج المتكاملة للنساء فرصة تطوير كفاءتهن اللغوية واكتساب مهارات عملية تُلبّي احتياجات قطاعات محددة. ويُفضّل أن تكون هذه البرامج مضمونة التوظيف أو تتضمن فرص تدريب

عملي. ومن التدخلات الأساسية التي من شأنها تعزيز مشاركة النساء – سواء المواطنات أو اللاجئات – في سوق العمل، تعميم خدمات رعاية الأطفال، وذلك بزيادة عدد دور الحضانة والمراكز النهارية ذات الأسعار المقبولة والجودة العالية، وتطوير بدائل مرنة تتماشى مع أوقات العمل. كما أنّ تقديم حوافز لأرباب العمل لدعم رعاية الأطفال من شأنه أن يسهم في زيادة فرص توظيف النساء.

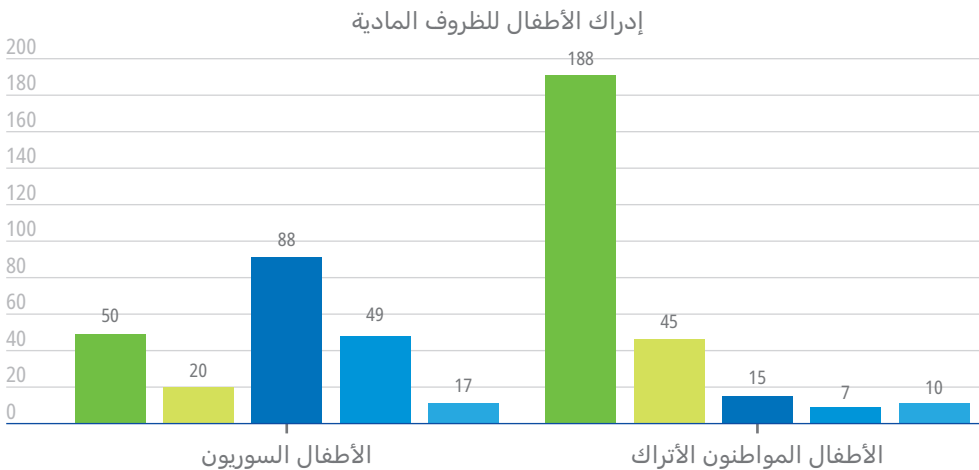
وتتماشى هذه السياسات المقترحة مع المادة (11) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) - (CEDAW)، التي تكفل حق النساء في المشاركة المتساوية في الحياة العملية، كما تُسهم في معالجة أوجه عدم المساواة المرتبطة بالنوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، واستناداً إلى التعليق العام رقم (26) الصادر عن لجنة السيداو، والذي يسلط الضوء على هشاشة أوضاع النساء المهاجرات، تُعد السياسات التي تستهدف الحماية الاجتماعية، وخدمات رعاية الأطفال، وتعليم اللغة ضرورية ليس فقط من أجل رفاه النساء أنفسهن، بل أيضاً لضمان تحسين ظروف حياة أطفالهن (CEDAW، 2008)

### 3.7 < الوضع الاقتصادي للأسر وتصوّر الأطفال لوضعهم المادي



تُظهر نتائج البحث أن مستوى الفقر مرتفع بشكل خاص لدى الأسر التي يعيش فيها الأطفال السوريون، في حين يُلاحظ لدى الأطفال من المواطنين الأتراك تصوّر نسبيّ بوضع ماديّ أفضل، وإن كانت أوجه التشابه الطبقي بين المجموعتين واضحة. فقد أفاد 39,3% من الأطفال السوريين بأن أسرهم "تدبّر أمورهما بالكاد من راتب إلى آخر"، بينما صرّح 70,9% من الأطفال الأتراك بأن أسرهم قادرة على تلبية احتياجاتهم واحتياجات إخوتهم. غير أنّ هذه النسبة لا تعني أن جميع الأطفال المواطنين بعيدون عن الفقر. إذ تُظهر المقابلات شبه المنظمة والمجموعات البؤرية أن الأسر ذات الدخل المنخفض في كلا المجموعتين تواجه مشكلات متشابهة، لا سيما من حيث عدم المساواة في فرص مشاركة الأطفال في الحياة الاجتماعية.

ويُظهر التصريح المُسجّل في قاعدة بيانات SUKOM أنّ متوسط دخل الأسر المسجلة هو 10.999 ليرة تركية، وهو ما يُعادل أقل من نصف خط الفقر المحدّد لعام 2024 بـ 23.356 ليرة تركية (UN Women و KESK، 2022، ص. 7). وهذه الفجوة تُعدّ مؤشراً لا على فوارق اقتصادية فحسب، بل أيضاً على وجود حالة من عدم المساواة البنوية تعيق وصول الأطفال إلى حقوقهم الأساسية.



← الرسم البياني 10  
مقارنة تصورات الأطفال  
لوضعهم المادي

أوضحت أم مشاركة من خلال حديثها كيف أن القيود المالية تُظلم حق الأطفال في الأنشطة والمشاركة الاجتماعية:



يُنظَّم في المدرسة عدد كبير من الفعاليات. ما نوع هذه الفعاليات؟ تُقام فعاليات ترفيهية، لكنها تكون مدفوعة. لا أرغب في المشاركة في جميعها. عندما لا تتمكن من الذهاب إلى إحدى الفعاليات، تكون ردة فعل أطفالي على النحو التالي: "أمي، هناك فعالية اليوم، لا أريد أن أشعر بالحر، ولا أريد الذهاب." نعم، لا يمكنهم المشاركة في جميعها. إذا أُقيمت عشر فعاليات، أستطيع إرسالهم إلى اثنتين أو ثلاث فقط (مافي، مجموعة بورية - أم من المواطنين الأتراك).

وبالمثل، تعبّر والدة أخرى عن أن أطفالها لا يستطيعون الذهاب إلى أي مكان خلال العطل، وأن مجرد التنقل يُعدّ عائقًا بحد ذاته، فتقول:



لا يستطيع الأطفال اللعب في الشارع. في عطلة منتصف السنة لا أستطيع أخذ طفلي إلى أي مكان. حتى لو كانت الفعالية مجانية، فهناك أجرة الطريق مع الأطفال. ينبغي على البلديات أن تُعدّ برامج للأطفال خلال عطلة منتصف السنة. لا أستطيع أخذ أطفالي بسبب مشكلة أجرة الطريق (يشيل، مجموعة بورية - أم من المواطنين الأتراك).

في المقابل، أكد مسؤول خلال ورشة العمل ما يلي:



في مركز الشباب تُعقد جلسات دينية، وأنشطة رياضية، وفعاليات ثقافية، وأيام وطنية. في 15 حياً تُنظَّم مهرجانات صيفية بمدارس يسهل الوصول إليها. في الأحياء تُقام عروض سينما ومسرح للأطفال في مواقف سيارات مفتوحة. تُقدّم عروض مسرحية للأطفال في ثلاثة مراكز مختلفة. تُعلن الفعاليات عبر وسائل التواصل الاجتماعي ورسائل الجوال (مشارك من ورشة العمل الخاصة بالمنافع الاجتماعية والثقافية)

على الرغم من وجود هذه الفعاليات على مستوى المؤسسات، فإن ردود الأمهات تُظهر فجوة تطبيقية بين توفر الخدمات وقدرة بعض الأسر على الوصول إليها، خصوصًا من الناحية المادية والمكانية. يظهر جليًا أن الفقر يؤثر مباشرة على تمكين الأطفال من حقوقهم، وخاصة تلك المضمنة في المادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل (الحق في الترفيه والمشاركة الثقافية) والمادة 27 (معيشة كريمة)

علاوة على ذلك، تُبيّن مجموعات التركيز أن النقص المادي يخلق "حواجز فنية" مثل ضعف إمكانية النقل، مما يؤثر كذلك على الحق في التعليم. إذ يمكن لارتفاع رسوم الحافلات المدرسية أن يعيق متابعة الأطفال للتعلّم بانتظام، خاصة في الأسر ذات الدخل المنخفض أو تلك التي فقدت أحد الوالدين.



أعتقد أن الحافلة... هي مشكلة. الرسوم باتت مرتفعة جدًا. أطفالي يتيمون هذا العام. المدرسة لا تقبلهم. هناك مشكلة فعلية في النقل. البعض يدفع الرسوم والبعض لا يستطيع. (سياه، مجموعة بورية - أم من المواطنين الأتراك)

كذلك، أشار والد سوري في مجموعة تركيز إلى الأثر النفسي العميق لقلة الموارد على دوره كأب.



أشعر أنني مقصّر في هذا الجانب. أعني أنني متأخر كثيرًا عن الآخرين فيما يخص مصروف الجيب تجاه أطفالي. غالبًا ما أعيش صراعًا داخليًا. لكن في هذا الجانب تحديًا، أشعر أنني مقصّر (المشارك 4، مجموعة بورية، أب سوري)



تنص المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل على أن من واجب الدولة أن تضمن تمكين كل طفل من الوصول إلى التعليم. وبناءً عليه، لا ينبغي الاكتفاء بـ"وجود" التعليم من حيث المبدأ، بل يجب اعتبار توفير الشروط اللازمة التي تُمكن الطفل فعلياً من الوصول المادي إلى ذلك التعليم التزاماً قانونياً على الدولة. هذا المنظور، كما أكدت عليه اللجنة الأممية لحقوق الطفل في التعليق العام رقم 1، يفرض ضرورة تقييم إمكانية الوصول إلى التعليم استناداً إلى مبادئ القبول، والإتاحة، والملاءمة، وقابلية التكيف. كما يجب أن تُبنى كافة التدابير المتخذة لضمان وصول الأطفال إلى التعليم بما يتوافق مع مبدأ "المصلحة الفضلى للطفل" كما ورد تفصيله في التعليق العام رقم 14<sup>5</sup>.

وفي سياق ورشة البحث التشاوري التي ناقشت أثر الوضع المادي على الأطفال، كشفت اللقاءات التي أجريت مع ممثلي المؤسسات العامة، ومقدمي الخدمات المحليين، ومنظمات المجتمع المدني عن وجود نواقص في المعلومات، وتفاوتات في إمكانية الوصول إلى أنظمة الدعم الاجتماعي والخدمات المخصصة للأطفال.

### التوصيات



أظهرت المقابلات التي أجريت مع الأطفال وذويهم، رغم أن معظمها تم مع أسر سورية، أن الأطفال من الأسر السورية وكذلك من المواطنين الأتراك يواجهون قيوداً مادية مشتركة تؤثر سلباً في مشاركتهم في الحياة الاجتماعية، وفي فرصهم التعليمية، وفي مستوى رفاههم النفسي. فقد أفاد 39.3% من الأطفال السوريين أن أسرهم "تعيش بالكاد من راتب إلى راتب"، بينما أشار 70.9% من الأطفال المواطنين الأتراك إلى أن أسرهم قادرة على تلبية احتياجاتهم واحتياجات إخوانهم.

تُبين هذه المعطيات ضرورة تبني مقاربة شاملة قائمة على الحقوق. وينبغي ألا يقتصر دعم الأسر على المساعدات المالية المباشرة، بل يجب أن يشمل أيضاً دعماً متعدد الأبعاد يشمل توفير المعلومات حول سبل الوصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية، وتنفيذ برامج صديقة للطفل.

كما أن ضمان الحق في المشاركة المتساوية للأطفال يتطلب من الإدارات المحلية، خصوصاً في الأحياء المحرومة، توفير فعاليات ثقافية وفنية ورياضية مجانية يمكن الوصول إليها بسهولة. ومن الضروري تعزيز آليات الإعلام المتعلقة بالخدمات الاجتماعية. وينبغي ألا تُقدّم هذه المعلومات فقط من خلال المعلمين أو البالغين الآخرين، بل يجب أن تُصاغ أيضاً بطريقة مباشرة للأطفال، باستخدام أدوات تواصل مناسبة لأعمارهم. ويوصى بتنظيم جلسات توعية قائمة على الحقوق للأطفال في المدارس من قبل مرشدي التوجيه النفسي والاجتماعيين، لتمكين الأطفال من تطوير وعيهم بحقوقهم.

وأخيراً، ينبغي تنفيذ حملات ترويجية وتوجيهية مشتركة تُعنى بالأطفال من قبل البلديات، ومراكز الخدمات الاجتماعية (SHM)، ومنظمات المجتمع المدني (STK). وفي هذا الإطار التعاوني، يُقترح تطوير أدلة إرشادية للأطفال، ونقاط استشارة، وقنوات دعم تراعي مبدأ السرية، بما يضمن وصول الأطفال بسهولة إلى ما يحتاجونه من دعم ومعلومات. من شأن تفعيل هذه التوصيات أن يساهم في تعزيز رفاه الأطفال وتقوية اندماجهم الاجتماعي

وقد تبين أن 20.5% من الأطفال السوريين لا يذهبون إلى المدرسة، مقابل 0.8% فقط من الأطفال المواطنين الأتراك. وذكر أكثر من 90% من الأطفال الملتحقين بالمدرسة أنهم يحضرون بانتظام. ومع ذلك، تبين أن الأطفال السوريين يواجهون أنماطاً متكررة من الانقطاع، مثل التأخر في الالتحاق، والتحول إلى التعليم المفتوح، والتغيب المستمر.

### 3.8 < حماية الحق في التعليم: مشاركة الأطفال في التعليم

المواد 28، 29، 2، من اتفاقية حقوق الطفل

تنص المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل على ضمان وصول كل طفل إلى تعليم مجاني وإلزامي، بينما تؤكد المادة 29 على أن الهدف من التعليم هو تطوير الطفل على المستوى الشخصي والذهني إلى أقصى حد ممكن. أما المادة 2، فتؤكد على أن هذا الحق يجب أن يُكفل لكل طفل دون أي شكل من أشكال التمييز. ويُشدد، في هذا السياق، على ضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأطفال، مع التأكيد على إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي للجميع. وفي هذا الإطار، تنص اللجنة الأممية لحقوق الطفل في تعليقها العام رقم 1 (2001) على أن التعليم

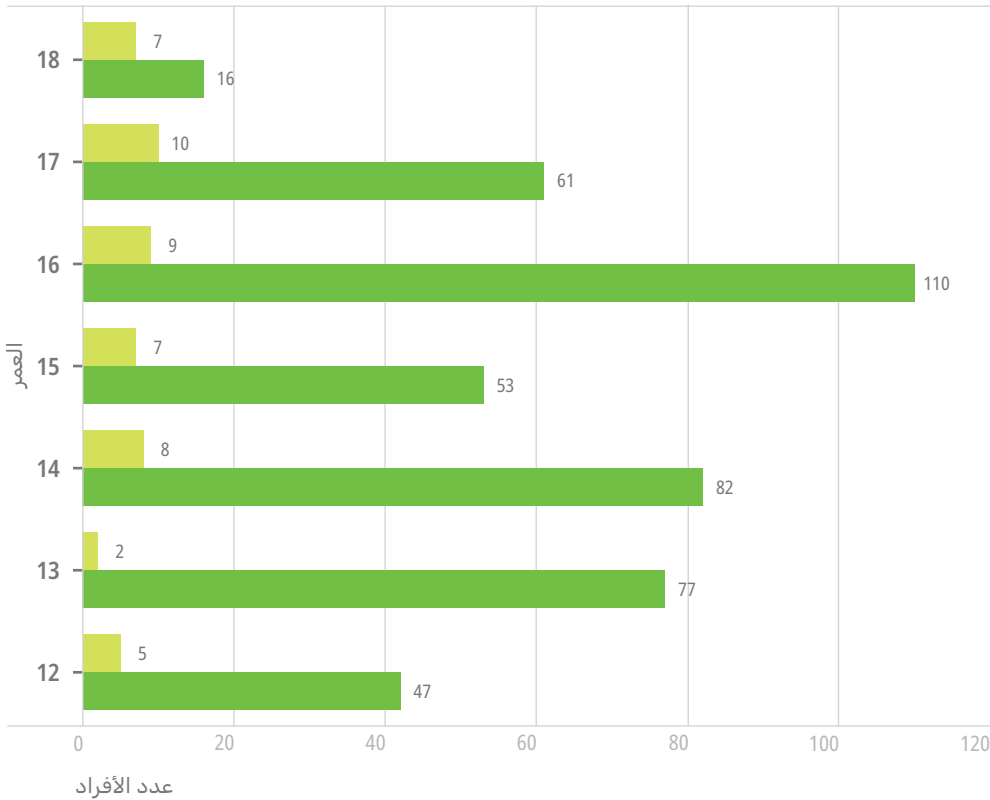
<sup>5</sup> لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 1، "الحق في التعليم (المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل)"، الوثيقة رقم: CRC/GC/2001/1

لا يجب أن يكون متاحًا فحسب، بل ينبغي أن يكون ذا جودة، داعماً لتطور الطفل، وملتزمًا حول احتياجاته. كما تؤكد اللجنة، في التعليق العام رقم 14 (2013)، على أن "المصلحة الفضلى للطفل" يجب أن تكون مبدأً أساسياً في جميع السياسات التعليمية. ويضيف التعليق العام رقم 12 (2009) أن أخذ آراء الأطفال في الحسبان ومشاركتهم الفاعلة في عمليات اتخاذ القرار يُعد عنصراً حاسماً في جودة التعليم.

وقد قيّم تقرير "مبادرة إصلاح التعليم" الصادر عام 2024 وضع وصول الأطفال إلى التعليم في تركيا، وسلط الضوء على التفاوتات الإقليمية الملحوظة في هذا الصدد. وأشار التقرير إلى أن بيئات التعليم تعاني من قصور في البنية التحتية، وأن خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي محدودة، مع تزايد في الإبلاغ عن حالات التنمر بين الأقران (ERG، 2024). وفي ضوء ما توصلت إليه الأدبيات، تم تحليل وضع وصول الأطفال من المواطنين الأتراك والسوريين المقيمين في سلطان ييلي إلى التعليم من خلال استبيانات ومقابلات شبه مهيكلة، إلى جانب مجموعات بؤرية مع أولياء الأمور وورشات تشاورية بحثية داعمة.

وفي الفترة ما بين 12 يناير و28 فبراير 2025، أُجري استبيان شمل 489 طفلاً، صرّح 90.2% منهم بأنهم يداومون في المدرسة. وقد تبين أن 20.5% من الأطفال السوريين لا يذهبون إلى المدرسة، مقابل 0.8% فقط من الأطفال المواطنين الأتراك. وذكر أكثر من 90% من الأطفال الملتحقين بالمدرسة أنهم يحضرون بانتظام. ومع ذلك، تبين أن الأطفال السوريين يواجهون أنماطاً متكررة من الانقطاع، مثل التأخر في الالتحاق، والتحول إلى التعليم المفتوح، والتغيب المستمر.

■ يذهب إلى المدرسة ■ لا يذهب إلى المدرسة

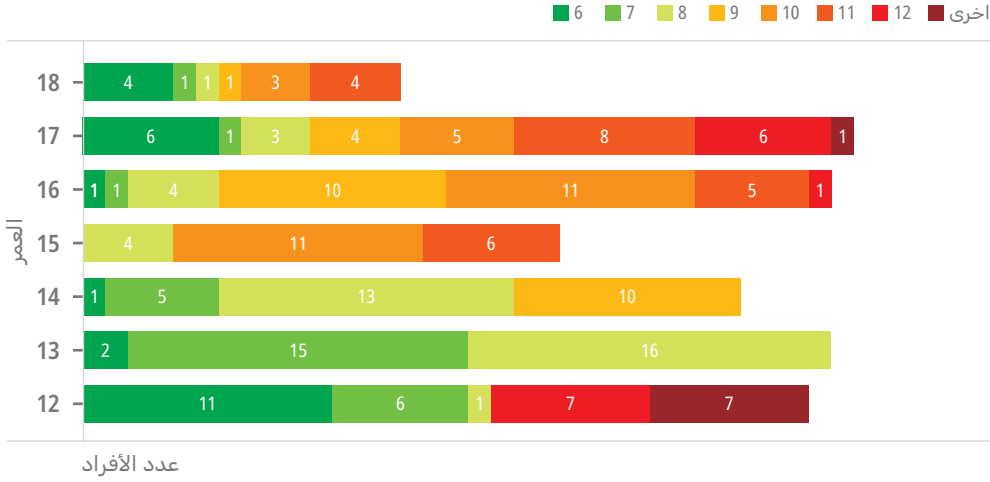


← الرسم البياني 11  
حالة الالتحاق بالمدرسة  
حسب الفئات العمرية

عند تقييم المقابلات شبه المهيكلة إلى جانب البيانات الكمية، تبين أن العديد من الأطفال السوريين لا يتواجدون في صفوف تتناسب مع أعمارهم ومرحلتهم النمائية، وأن أطفالاً من فئات عمرية مختلفة يتابعون التعليم في نفس المستوى الدراسي. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن هذا الوضع يُعدّ من العوامل التي تُصعّب على الأطفال السوريين الاستمرار في التعليم.

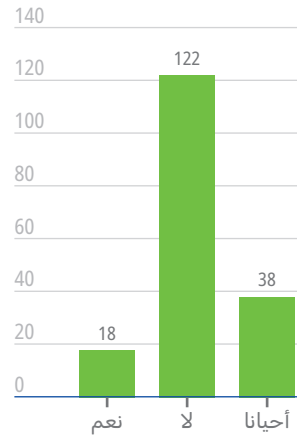
ويُعدّ عدم التوافق بين العمر والصف الدراسي من أبرز التحديات التي تواجه الأطفال السوريين في مساراتهم التعليمية، لما يترتب عليه من آثار أكاديمية ونفسية واجتماعية.

فالأطفال الذين لا يتمكنون من الالتحاق بصف دراسي يناسب أعمارهم يفقدون حافزهم للتعلّم، ويبدوون في الانسحاب من المدرسة وعدم الرغبة في مواصلة تعليمهم (اليونيسف، 2023).



**الرسم البياني 12**  
توزيع الأطفال السوريين حسب الصف الدراسي وفقاً لأعمارهم

عادةً ما يواجه هؤلاء الأطفال صعوبات في التكيف مع المدرسة، ويعانون من الإخفاق الأكاديمي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الحافز لدى كثير منهم، ويصل بعضهم إلى حد الانقطاع عن التعليم. إن عمليات الإلحاق بالمدرسة التي لا تراعي المستوى النمائي للأطفال تُعد من أبرز العوائق التي تحول دون مشاركة الأطفال في التعليم، لا سيما بالنسبة للأطفال اللاجئين. وتصبح فرص الفتيات في الوصول إلى التعليم أكثر هشاشة نتيجة تداخل عدة عوامل مثل الدورة الشهرية، والمسؤوليات المنزلية، والعوائق الاقتصادية، وأدوار النوع الاجتماعي (ERG، 2024، ص. 11-14). ووفقاً لتقرير "أن تكون طفلاً في عصر الأزمات"، يوجد فارق قدره 13 نقطة في الوصول إلى الإنترنت و33 نقطة في امتلاك الحاسوب/الجهاز اللوحي بين الأطفال المنتمين إلى أدنى وأعلى الفئات الاجتماعية والاقتصادية (جامعة بيلغي واليونيسف، 2025، ص. 71). وتُعد البيئة الرقمية بالنسبة للفتيات، على وجه الخصوص، مساحة للتعلّم والتواصل الاجتماعي تمنح شعوراً بـ"الوجود خارج المنزل أثناء البقاء داخله" (ص. 72). تعكس هذه المعطيات ضرورة ألا تقتصر السياسات التعليمية على ضمان الوصول إلى المدارس المادية فحسب، بل أن تشمل أيضاً الإدماج الرقمي. ومن العوامل الأخرى التي تُصعّب على الأطفال السوريين الاستمرار في التعليم بشكل منتظم، عائق اللغة. وكما يوضّح الرسم البياني رقم 13، أشار 56 طفلاً (بنسبة 31.4%) إلى أنهم يواجهون صعوبات بسبب اللغة.



**الرسم البياني 13**  
حالات الصعوبات التي يواجهها الأطفال السوريون بسبب مهاراتهم في اللغة التركية

عند مقارنة أوضاع التحاق الأطفال بالمدرسة بحسب الجنسية، تبين أن 20.5% من الأطفال السوريين المشاركين في الدراسة لا يذهبون إلى المدرسة، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز 0.8% لدى الأطفال المواطنين الأتراك. من بين 48 طفلاً غير ملتحقين بالمدرسة، اثنان فقط من المواطنين الأتراك. ويُعدّ عدم مواصلة الأطفال السوريين للتعليم في المرحلة المناسبة لأعمارهم من العوامل المحتملة لترك المدرسة، على أن تُعرض أسباب الانقطاع عن التعليم لدى الأطفال غير المنتظمين في أقسام لاحقة.



وفي المقابلات التي أجريت ضمن المجموعات البؤرية، شدد كل من الأطفال السوريين والأتراك على أهمية التعليم في حياتهم، لكنهم أشاروا إلى أن الفرص التي يوفرها النظام التعليمي غير متساوية وغير كافية. تحدث الأطفال السوريون غالباً عن تجربة تعليمية متأخرة ومجزأة ومتقطعة، في حين ركّز الأطفال المواطنون الأتراك على ضغوط الامتحانات، وغياب الأنشطة الاجتماعية، ومشاكل الوصول إلى المدرسة..



YKS بسبب كوني طالبة في مرحلة الآن، لا أستطيع أن أخصص وقتًا كافيًا لهواياتي، أنا أدرس طوال الوقت (الطفلة 24، 17 سنة، مواطنة تركية)

أنا الآن في الصف الأول الثانوي، تأخرت ثلاث سنوات. رسبت العام الماضي. غبت عن المدرسة لعامين ولهذا السبب تأخرت. (المشاركة 16، 18 سنة، فتاة سورية)

المدرسة فقط امتحانات، امتحانات، امتحانات. لا توجد أنشطة اجتماعية... هناك الكثير من الدروس. حتى لو درسنا، أحيانًا لا تبقى المعلومات في الذاكرة. (الطفلة 6، 14 سنة، مواطنة تركية)

ينظر الأطفال إلى التعليم ليس فقط كواجب أكاديمي، بل كوسيلة للعلاقات الاجتماعية، والتنمية الذاتية، واكتشاف المهارات، لكنهم يشيرون إلى أن النظام التعليمي لا يلبي هذه الاحتياجات بشكل كافٍ. وقد تم انتقاد ضغوط الامتحانات، وأساليب التعليم التقليدي، وغياب الأنشطة الاجتماعية، وقصر فترات الاستراحة بين الحصص



معلمنا سيُجري امتحانًا، ومن يحصل على أقل من 60 ممنوع من الخروج إلى الاستراحة. ليس في حصته فقط، بل طوال اليوم وطوال الأسبوع يُمنع من الخروج. (الطفلة 3، 14 سنة، مواطنة تركية)

تُظهر تجارب الطلاب أن المنهاج الدراسي المتمحور حول الامتحانات وغياب الفعاليات الاجتماعية يمثلان قيوماً كبيرة. ويُنظر الأطفال أن تحويل مسار التعليم المدرسي إلى دورة امتحانات مستمرة، وغياب الأنشطة المرافقة، يُضعف من دافعهم ويؤثر سلباً على تثبيت المعلومات في الذاكرة.



أعتقد أن ما يجب تطويره في التعليم هو فترات الدروس... الحصّة 40 دقيقة. في هذا الوقت، يجب أن يُشرح الدرس بطريقة مركزة ولكن دون إغراق. وأعتقد أنه يجب تنظيم أوقات الاستراحة أيضًا. في مدرستنا أوقات الاستراحة مرهقة جدًا، كانت هناك فترات راحة مدتها خمس دقائق فقط. إذا خرجت، لا يمكنك العودة في الوقت المناسب، وعندها تتعرض للتوبيخ، ويُلغ الأمر إلى نائب المدير فورًا. لذلك، أعتقد أنه ينبغي إعطاء أهمية أكبر للتعليم. لأن كل طفل بحاجة إلى التعليم ليتمكن من الوصول إلى مكان ما في حياته. ولهذا أعتقد أنه يمكن تقديم المزيد من الدعم في مجال التعليم. (الطفلة 2، 14 سنة، مواطنة تركية)

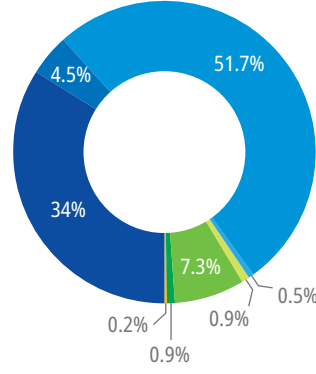
انطلاقًا من تعبيرات الأطفال، تُعدّ محدودية أوقات الدروس وفترات الاستراحة مشكلة أساسية في التعليم. فقصر فترات الراحة لا يلبي حاجات التلاميذ الجسدية والذهنية، ويؤدي إلى صعوبات عملية في العودة إلى الصفوف وإلى مشكلات انضباطية.



وفي ظل ما عبّر عنه الأطفال، تبرز الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم ورفاه الأطفال من خلال تبني مقاربة شمولية لا تركز فقط على التحصيل الأكاديمي، بل تأخذ في الحسبان أيضًا الدوافع الداخلية، والصحة الجسدية، والنمو النفسي والاجتماعي للطلبة.

ومن المعايير المهمة في الوصول إلى التعليم أيضًا، الطريقة التي يصل بها الأطفال إلى المدرسة. وعند سؤال الأطفال عن كيفية ذهابهم إلى المدرسة، تبين أن 4 من الأطفال المنتظمين يتابعون دراستهم عبر التعليم المفتوح ولا يستخدمون أي وسيلة نقل، بينما يذهب 5.4% منهم بالحافلة المدرسية، و7.93% بسيارة شخصية تخصهم أو تخص الجيران، و35.46% يستخدمون وسائل النقل العام، و51.70% يصلون إلى المدرسة سيرًا على الأقدام

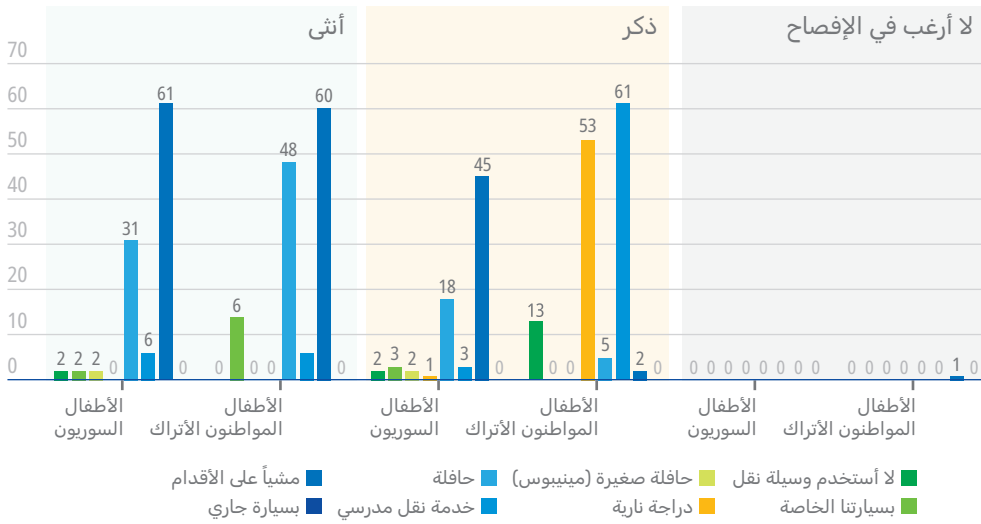
- لقن ةل يسو مءءءسأ ال
- ةصاأل انءرايسب
- (سو بس نيم) ةريغص ةلفاآ
- ةيران ةآارء
- ةلفاآ
- يسرءم لقن ةمءء
- ماءقأ ال سل ةأ شم
- يرآ ةرايسب



#### الرسم البياني 14

وسائل وصول الأطفال إلى المدرسة في سلطآن بيلي

علاوة على ذلك، تبيّن وجود تفاوت نسبي بين الأطفال السوريين والمواطنين الأتراك في وسائل الوصول إلى المدرسة؛ إذ تبين أن 54% من الطلاب السوريين يذهبون إلى المدرسة سيرًا على الأقدام، مقابل 46% من الطلاب المواطنين الأتراك. كما لوحظ أن الأطفال الذين يواصلون تعليمهم عبر نظام التعليم المفتوح هم من الفتيات السوريات.



#### الرسم البياني 15

وسائل وصول الأطفال إلى المدرسة في سلطآن بيلي حسب الجنسيات

كشفت المقابلات الجماعية البؤرية عن مشكلات ملموسة تتعلق بوسائل النقل والوصول اليومي إلى المدارس. أشار الأطفال إلى أنهم يواجهون مشقة جسدية ونفسية نتيجة انطلاقهم من منازلهم في ساعات الصباح الباكر، وفترات الانتظار الطويلة خلال التنقل، وامتلاك الحافلات، وارتفاع رسوم النقل المدرسي.



يستغرق وصولي إلى المنزل ساعتين على الأقل. الحافلة مكتظة جدًّا، وإذا تأخرت تُسجّل غيابًا نصف يوم (الطفلة 6، 14 سنة، مواطنة تركية)

المدرسة قريبة جدًّا من منزل أخي، ومع ذلك طلبوا 3800 ليرة كرسوم شهرية للنقل، بالإضافة إلى دفعة سنوية مقدّمة. رسوم النقل مرتفعة جدًّا. حتى أنا لو أردت استخدام الخدمة، سيطلبون نفس المبلغ. والدي يقلني في الصباح لأنه يجب أن أعبّر من تحت الجسر، من منطقة غير آمنة. في طريق العودة أعود مشيًا لأن الطريق مضاء. (الطفلة 26، 17 سنة، مواطنة تركية)



تؤثر صعوبات الوصول إلى المؤسسات التعليمية بشكل مباشر على المشاركة الأكاديمية وعلى رفاه الأطفال. وقد أظهرت المقابلات وجود مشكلات متعددة الأبعاد، مثل طول المسافات، ازدحام وسائل النقل، ارتفاع التكاليف، وعدم كفاية عدد الرحلات، ما يؤدي إلى التأخير والتعب، إضافة إلى مخاوف تتعلق بالأمان، لا سيما بالنسبة للفتيات، والتحديات الاقتصادية.



—أستيقظ الساعة 7 صباحًا، وأغادر الساعة 7:45. أصل إلى المدرسة الساعة 8:30 بعد أن أركب حافلتين. (الفتاة 22، 15 سنة، سورية)

—إذا فاتتنا الحافلة، نضطر للانتظار ساعة كاملة. يعني إذا تأخرنا، تبقى الحافلة التالية وقتًا طويلًا لتأتي. وغالبًا هناك ازدحام مروري. ننتظر، ننتظر، ننتظر بلا نهاية. نتأخر كل مرة 5 إلى 10 دقائق. الحافلات تأخذ طريقًا طويلًا جدًا. (الطفل 27، 17 سنة، مواطن تركي)

كما أبدى أولياء الأمور قلقهم إزاء جوانب الأمان المرتبطة بالتنقل، إلى جانب التكاليف والمشكلات الإدارية في نظام التوزيع المدرسي القائم على العنوان



—أولادي الآن في خدمة النقل المدرسي. المدرسة القريبة من منزلي على هذه الجهة (تشير بيدها)، لكن بسبب شارع معين، لا أستطيع تسجيلهم فيها. أجبرت على تسجيلهم في مدرسة تبعد 20 دقيقة. لماذا؟ لأن العنوان يتبع شارعًا معينًا في النظام. وهذا سبب لنا معاناة شديدة. لا أستطيع أن أرسلهم مشيًا لأنهم سيعودون بمفردهم في وقت متأخر، وأنا لا أستطيع دائمًا أن أذهب لأخذهم. أحد أطفالي ينتهي دوامه الساعة السادسة مساءً. (الأم "مور"، مجموعة بؤرية، مواطنة تركية)

—ابنتي ستنتقل إلى المرحلة المتوسطة. أريد تسجيلها في مدرسة جيدة. هناك مدرستان قريبتان منا، لكن لا أريد في تسجيلها فيهما لأن المنطقة غير آمنة. رأينا أماننا أطفالًا يحملون سكاكين، يستخدمون مواد مخدرة، يفرضون إتاوات. أريد تسجيلها في مدرسة وسط المدينة، لكن هذا يتطلب خدمة نقل، وهي مكلفة. لذلك ننتظر. (الأم "يمبه"، مجموعة بؤرية، مواطنة تركية)

تُظهر هذه الشهادات أن الوصول إلى التعليم لا ينبغي تقييمه فقط من خلال نسب القيد المدرسي، بل أيضًا عبر اعتبارات تتعلق بالنقل، والأمان، وظروف الحياة اليومية. وتبين دراسة سلطان بيبي أن الوصول إلى التعليم يتأثر بتقاطع عوامل مثل الجنسية، النوع الاجتماعي، العمر، الوضع الاقتصادي، وإمكانيات التنقل

بالنسبة للأطفال السوريين، تبرز عوائق بنيوية مثل حاجز اللغة، عدم التوافق بين العمر والصف، بدء التعليم في عمر متأخر، التقطع في المسيرة التعليمية، الاتجاه نحو التعليم المفتوح، والتغيب. في المقابل، يواجه الأطفال المواطنون الأتراك مشكلات تتعلق بضغط الامتحانات، نقص الأنشطة الاجتماعية، سوء البنية التحتية، والضغط النفسي

وقد أشار أولياء الأمور السوريون، خاصة ممّن لديهم أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و12 عامًا، إلى أن أبناءهم يواجهون صعوبات تعليمية بسبب اللغة، مما ينعكس على تدني تحصيلهم الأكاديمي، وأن الأطفال الراغبين في التعلم يجدون صعوبة في التواصل مع المعلمين



—أحيانًا يسأل الطفل المعلم سؤالًا لأنه لم يفهم. يرد عليه المعلم: 'لو أنك استمعت للدرس...'. لكن لو أن طفلاً تركيًا طرح نفس السؤال، لكان شرح له. أما إن كان الطفل سوريًا، فالمعلم لا يشرح له (المشاركة 2، مجموعة بؤرية، أم سورية)

—المعلم لا يصبر كثيرًا. لا يتحدث اللغة التركية جيدًا. يتجاهل الطفل. عمومًا، الأطفال السوريون يواجهون هذا النوع من الصعوبات. (المشارك 4، مجموعة بؤرية، أب سوري)

تُظهر المقابلات الفردية والجماعية مع الأطفال وأولياء الأمور أن صعوبات النقل، ارتفاع رسوم الخدمات، المخاوف الأمنية، وتعقيد نظام التوزيع المدرسي قد تؤدي بشكل غير مباشر إلى انتهاك حق الطفل في التعليم. كما أن وصول الفتيات إلى التعليم أكثر هشاشة بسبب أدوار النوع الاجتماعي، والدورة الشهرية، والضغط الأسرية.



وفي إحدى مجموعات التركيز، أشار أحد أولياء الأمور إلى أن الفتيات السوريات يواجهن صعوبات أكبر في الوصول إلى التعليم مقارنة بالفتيان، نتيجة اعتبارات ثقافية، ومخاوف تتعلق بالأمان، والزواج المبكر أو القسري، مما يجعل الأمهات أكثر تحفظًا تجاه إرسال بناتهن إلى المدرسة.



عادةً الأمهات يخشين إرسال بناتهن إلى المدرسة. هناك اختلاف ثقافي كما تعلم. البنات قد يتعلمن أشياء لا تتناسب مع ثقافتنا. هناك اختلاط بين الفتيان والفتيات في المدارس. لهذا السبب، بعض الأمهات لا يرغبن بإرسال بناتهن، لأنهن أحيانًا يندمجن مع الأولاد في الصف. وأحيانًا يرغبن بالزواج من بعض الطلاب. (المشاركة 3، مجموعة بؤرية، أم سورية)

### 3.8.1 < التوجّهات المهنية والأهداف التعليمية في مسار التعليم

تشير نتائج الدراسة إلى أن دوافع الأطفال من المواطنين الأتراك تجاه اجتياز امتحان القبول الجامعي (YKS) والالتحاق بالتعليم العالي قوية، في حين أن الأطفال السوريين يميلون أكثر إلى اكتساب مهنة والانخراط في سوق العمل في سن مبكرة. ويُعزى هذا التفاوت لا إلى الجنسية فقط، بل يتأثر أيضًا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطفال، ونوع المدرسة التي يُوجهون إليها، والأدوار الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي.



جاء قبولي في مدرسة الأناضول. كانت علامتي جيدة، لكنهم لم يوافقوا. لأن الصفوف مختلطة بين الذكور والإناث. لا يريدون مدرسة مختلطة. قالوا لي: اذهبي إلى مدرسة الإمام الخطيب. لكنني لم أرغب بذلك، فاخترت التعليم المهني. وكانت المدرسة المهنية بعيدة. أقنعتهم بشق الأنفس بأنني قادرة على الذهاب. أقنعتهم بطريقة ما، وهكذا أذهب إليها (الطفلة 22، سورية، 15 سنة).

أنا طالبة تستعد لامتحان YKS. أدرس من الساعة الثامنة صباحًا حتى الثامنة مساءً (الطفلة 17، مواطنة تركية، 17 سنة).

وفي تقييم أجراه تان (2021: ص. 21، 71)، أُشير إلى أن التعديل الذي أُدخل في عام 2017، والذي ينص على نقل الطلاب المتزوجين من التعليم النظامي إلى نظام التعليم المفتوح، قد أثر سلبيًا على استمرارية تعليم الفتيات بشكل خاص. وقد اعتُبر هذا الإجراء عاملًا يسهم في تعزيز ظاهرة الزواج المبكر/القسري وانقطاع الفتيات عن التعليم. وتُظهر البيانات المستخلصة من المقابلات أن بعض الأطفال السوريين يُوجهون نحو مدارس الإمام الخطيب، وأن اختيارات الأسر في هذا الصدد تتأثر بعوامل اللغة والقيم الثقافية والحساسيات الدينية. كما تبيّن من التصريحات الواردة في المقابلات شبه المنظمة أن الأسر تلعب دورًا حاسمًا في اختيارات الفتيات للمدرسة، وفي بعض الحالات لا يُؤخذ برغبات الأطفال وتطلعاتهم في هذه العملية بما يكفي. ويؤكد هذا الوضع ضرورة دعم حق الأطفال في المشاركة التعليمية وحرّيتهم في اختيار توجهاتهم.

وتكشف التعليقات النوعية للمشاركين حول أهدافهم المهنية أن دوافعهم التعليمية لا تتشكل فقط من خلال الأبعاد الأكاديمية، بل أيضًا تتأثر بالقيم الاجتماعية. فرغم أن بعض الشباب يرغبون في التوجه نحو مجالات مثل الفنون، فإن هذه التوجهات تُعتبر من قبل الأسر أو المجتمع مجرد "هوايات" لا أكثر.



عندنا مثلًا الطفل لازم يصير مهندس، أو معمار، أو طبيب. الفن يعتبرونه مجرد هواية. صحيح أن هناك من يمارس الفن كهواية، لكنه في الحقيقة مهنة. يمكن أن يكون الشخص رسامًا أو مصممًا. لا أعتقد أن العائلات تدعم هذا النوع من التوجهات كثيرًا (الطفلة 24، مواطنة تركية، 17 سنة).

— أنا مثلاً كنت أريد دراسة الموسيقى، ولهذا لم أعر امتحان LGS اهتماماً كبيراً لأنه لم يكن يؤثر على القبول. لكن طوال الوقت، سواء من عائلتي أو أساتذتي، كانوا يقولون لي: ماذا ستفعلين بدراسة الموسيقى؟ كانوا محبطين. ولهذا مثلاً السنة الماضية تقدّمت للامتحان، لكن قبل أسبوع قالوا لي: حسناً، قدّمي إذا شئت، لكنك لن تنجحي. وبالفعل لم أنجح (الطفلة 8، مواطنة تركية، 14 سنة).

وتُبرز هذه الشهادات مدى تأثير القيم الأسرية والمجتمعية على التوجهات المهنية للأطفال. أما الأطفال السوريون، فيتضح أنهم يميلون أكثر إلى التخصصات المرتبطة بالصحة، والأمن، والمجالات التقنية، إلا أن هذه الاختيارات غالباً ما تكون بدافع الضرورات الاقتصادية والحاجة إلى دخول سوق العمل مبكراً.



— يعني لا أعرف تمامًا، إن شاء الله أحقق ما أريد. القانون. أريد أن أكون متمكناً أكثر في هذا المجال، أن أتخصص. ممكن مترجم، أو شرطي. ممكن أكون أستاذًا أيضًا (المشارك 5، طفل سوري، 13 سنة).

— الهندسة المعمارية أو الحاسوب (المشارك 22، طفل سوري، 17 سنة).

— أريد أن أكون فنية أسنان أو طبيبة أسنان (المشاركة 1، فتاة تركية، 16 سنة).

وتُظهر هذه التصريحات أن اختيارات الأطفال المهنية المستقبلية وأهدافهم تتسم بالتنوع ولكن أيضًا بعدم اليقين. وتُبرز هذه النتائج حاجة النظام التعليمي إلى خدمات إرشاد مهني شاملة تدعم تطور المسار المهني للطلاب، بالإضافة إلى ضرورة توفير فرص تعليمية متنوعة تُنمي اهتماماتهم وتُحفّز طاقاتهم الكامنة.

### ← 3.8.2 تطلعات الوالدين التعليمية والمستقبلية لأطفالهم

تؤثر تطلعات الأمهات والآباء حول المهن المستقبلية لأطفالهم، وما يرافقها من مخاوف، بشكل مباشر في دوافع الأطفال الذاتية. وقد عبّر الآباء المشاركون في المقابلات عن رغبتهم في أن يحظى أطفالهم بـ"مهنة جيدة"، لكنهم في الوقت نفسه أشاروا إلى أن الظروف الاقتصادية الراهنة تجعل هذا المسار صعباً.



— قبل كل شيء، طبعاً أن يكونوا بصحة جيدة، فالصحة هي الأساس. وأن يكونوا مؤدبين، محترمين، وأن يحصلوا على مهن جميلة. أتمنى أن ينالوا مهناً جيدة (مشاركة من مجموعة تركيز، أم تركية).

— عندي أربعة أطفال مثلاً. كيف سنلبي احتياجاتهم جميعاً؟ زوجي يعمل بالحد الأدنى للأجور. سنضطر إلى التجميد والانتظار. سنُجمّد الأمور. سيعمل الطفل، وسيدّخر، ويكسب. لكن في تلك الفترة تكون الرغبة قد انطفأت أصلاً. لم يعد لديه حماس (مشاركة من مجموعة تركيز، أم تركية).

— طبعاً، مثل أي أم، أتمنى أن يُكمل طفلي تعليمه، ويصل إلى المهنة التي يحلم بها، ويقول: لقد نجحت، وبمنحني هذا الشعور بالفخر... لكن أحياناً نهاية الإصرار قد تكون خيبة أمل (مشاركة من مجموعة تركيز، أم تركية).

من بين القضايا التي أثّرت في مقابلات المجموعات المركزة مع أولياء الأمور أيضاً، التمييز الذي يواجهه الأطفال السوريون في مجال التعليم وتأثيره السلبي على تطلعاتهم المستقبلية. فقد تمنع القيود التي يفرضها وضع الحماية المؤقتة على تحرك الطلبة من المشاركة في الرحلات التعليمية خارج المدينة أو البلاد، ما يحرمهم من فرص "المهنة الجيدة" و"المزيد من الإمكانيات"، بخلاف زملائهم من المواطنين الأتراك. ورغم تفوق بعض الأطفال أكاديمياً، فإن حرمانهم من فرص متكافئة بسبب وضعهم القانوني يؤثر سلباً على تطلعاتهم ودوافعهم التعليمية. وتوضح إحدى الأمهات السوريات في شهادتها المعوقات البيروقراطية التي تواجه اندماج الأطفال اللاجئين في النظام التعليمي، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تطورهم الأكاديمي والاجتماعي.



—أخي عمره 13 سنة. صفة يُقدّم كصف إنجليزي، لأنه مستوى عالٍ. أحياناً يُنظمون رحلات خارج البلاد. السنة الماضية ذهب بعض زملائه إلى إيطاليا، وآخرون إلى لندن. لكن لأن أخي سوري ويحمل هوية الحماية المؤقتة، لم يتمكن من الذهاب. رغم أنه تم اختياره، لأنه مجتهد، ولغته الإنجليزية جيدة. لكن لم يتمكن من الذهاب. وهناك طالب آخر في الصف نفسه واجه نفس الوضع. لأنه سوري أيضًا. أعتقد أنه من حقه... من حقه أن يحصل على هذه الفرصة (المشاركة 1، مجموعة تركيز، أم سورية).



وتكشف مقابلات المجموعات المركزة مع أولياء الأمور عن أن أطفالهم يواجهون مشكلات هيكلية وتربوية متعددة في مسارهم التعليمي، من أبرزها: نقص المعلمين، ازدحام الصفوف، العوائق الاقتصادية، ونقص الدعم النفسي والاجتماعي.

وأشار الآباء إلى أن تغيير المعلمين يؤثر سلبيًا على دافعية الأطفال، كما تحدثوا عن تفاوت في كفاءة المعلمين، حيث يُنظر إلى بعضهم على أنهم أفضل، إلا أن الوصول إليهم لا يتم بشكل عادل وشفاف. وقد أظهرت إفادات أولياء الأمور الأتراك أن وجود معلمين رسميين وآخرين يعقود مؤقتة أدى إلى تآكل الشعور بالعدالة في التعليم.



— طفلي لا يستطيع حضور الحصص الأولى، وهذا يزعجني. هناك خيار اختيار المعلم. للحصول على معلم أفضل، يطلبون المال. طفلي بدأ المدرسة بحماس، لكن الحماس تراجع. يجب أن يكون التعليم متكافئًا. في الصف الأول، تغيّر المعلم أربع مرات. في مدرستنا، مثلًا، هناك خيار تغيير المعلم. هناك معلم يعطي تعليمًا أفضل. لكننا نملك فقط معلمين متعاقدين وليس رسميين، ولا أملك خيار إعطاء طفلي لهذا المعلم. المعلم مهم جدًا. الإدارة تغيّر المعلم بشكل غير معن. أقول لكم، لا توجد عدالة. لا توجد مساواة (مشاركة من مجموعة تركيز، أم تركية).

أما بالنسبة للآباء السوريين، فالوضع له أبعاد مختلفة. إذ أشاروا إلى أن مواقف المعلمين تؤثر بشكل كبير في تجربة الطلاب اللاجئين وإنجازاتهم. وقد أوردوا حالات من التجاهل أو عدم الإصغاء للطلاب الجدد أو المنتمين للأقليات، مما يجعل الأطفال يشعرون بالتهميش. كما أن وجود عدد قليل من الطلاب الأجانب في الصفوف يسهّل بروز مواقف وتمييز من المعلمين أو الزملاء. وقد أشار الآباء إلى أن المعلمين قد يظهرون اهتمامًا بجماعة معينة من الطلاب دون غيرهم، ما قد يدل على وجود تمييز مقصود أو غير مقصود. وتؤثر هذه المعاملة على دافعية الطلاب رغم رغبتهم في التعلم، وتنعكس سلبيًا على أدائهم الأكاديمي. **وبالتالي، فإن تبنى المعلمين لمواقف شاملة وداعمة تجاه الطلاب اللاجئين يُعد أمرًا حاسمًا لضمان حقهم في التعليم ونجاحهم المدرسي.**



— حتى المعلمين يتجاهلونه، وكأن لديهم فكرة: لا تُرسلوا هؤلاء الأطفال. هذا العام جاء معلم جديد، في الصف الرابع. هذا المعلم يتجاهله جدًا، لا يستمع إليه. طفلي هو الطفل السوري الوحيد في الصف، ويواجه صعوبات لأنه أجنبي. يحب الذهاب إلى المدرسة، لكن المعلم لا يستمع له، ولا يراه. إذا جاء طفل تركي وتحدث مع المعلم، يهتم به كثيرًا. أما طفلي، لأنه سوري، فلا يسمعه ولا يراه (المشاركة 2، مجموعة تركيز، أم سورية).

وبحسب روايات الآباء، فإن العديد من الأطفال ينفرون من المدرسة، ويظهرون عزوفًا عن الدراسة. خاصة في مرحلة المراهقة، حيث تزداد حالات الغياب عن المدرسة دون علم الأهل. كما أشير إلى أن خدمات الإرشاد النفسي المدرسي غير كافية، وطالبوا بدعم تربوي إضافي. من ناحية أخرى، فإن إقامة الأنشطة الاجتماعية المدرسية برسوم مالية يُعيق مشاركة الأسر ذات الدخل المنخفض، ويُشعر الأطفال بالحرج والإقصاء.



نعم، أعيش هذا الواقع. أحياناً تُنظم أنشطة في المدارس. الأطفال ينظرون إليها من الخارج، مثل تجربة محاكاة الطيران المدفوعة. التجربة تكون مختلفة جداً إذا دخلوها. يجب أن تكون مجانية. يجب أن تُقام مرة في الشهر مثلاً أو مرة واحدة مجاناً. يمكن القيام بأمر ذكية تتيح المشاركة للأطفال الآخرين الذين لا يستطيعون الدفع (مشاركة من مجموعة تركيز، أم تركية).

تعكس هذه الشهادات من الأهالي الأتراك والسوريين وجود تفاوتات في الوصول إلى خدمات التعليم في المدارس الحكومية في سلطان بيلي. **فالعوائق الاقتصادية، وتفاوت جودة المعلمين، والقصور الهيكلي، كلها عوامل تُضعف الحافز الأكاديمي لدى الأطفال وتُشعر الأسر بالعجز.** كما أن وجود تمييزات مبنية على القدرة المادية ضمن البيئة المدرسية يُعمق فجوة تكافؤ الفرص ويُعزز الإقصاء الاجتماعي. إلى جانب ذلك، يؤثر واقع اللجوء لدى الأسر السورية على تصوراتهم حول التعليم والمستقبل. وتشير إحدى الأمهات إلى الفرق بين نظامي القبول الجامعي في تركيا وسوريا، مبيّنة أن صعوبة امتحانات القبول الجامعي في تركيا وعدم قبول الجميع في الجامعات تمثل عائقاً أمام الأطفال السوريين. في المقابل، فإن سهولة الدخول إلى الجامعة في سوريا، إلى جانب غموض العودة إليها، يشكّل عاملاً معقداً يؤثر بشكل مباشر على تخطيط الأسر اللاجئة للتعليم والمستقبل.



أختي درست في تركيا. الامتحانات صعبة جداً. هنا ليس كل شخص يدخل الجامعة. لهذا السبب، دخول الجامعة في سوريا أسهل، أما في تركيا فالدخول إلى أي جامعة أصعب. (المشاركة 1، مجموعة تركيز، أم سورية).

وتُظهر هذه الشهادات أن السياسات التعليمية ينبغي ألا تقتصر على الأطفال فقط، بل يجب أن تشمل أيضاً برامج توعية ودعم تستهدف الأسر. فالضغوط الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص يحدان من أحلام الأطفال التعليمية، مما يؤدي على المدى الطويل إلى استمرار أوجه اللامساواة الهيكلية التي تُقوّض عدالة الفرص.

## التقييم

إن تطلعات الوالدين تجاه مستقبل أطفالهم، والمخاوف الاقتصادية والهيكلية المصاحبة لها، تؤثر بشكل ملحوظ في دافعية الأطفال نحو التعليم. فالظروف الاقتصادية الراهنة تُصعب على الأسر تحقيق طموحاتها في تمكين أطفالها من نيل "مهنة جيدة"، وتؤدي في بعض الحالات إلى شعور بالعجز. وتُسهم الممارسات التمييزية التي يواجهها الأطفال الحاصلون على وضع الحماية المؤقتة في التعليم، بالإضافة إلى عدم تكافؤ الفرص الناجم عن وضعهم القانوني، في تقويض دوافعهم وتطلعاتهم المستقبلية رغم تفوقهم الأكاديمي. تشمل المشكلات الهيكلية التي لوحظت في الوصول إلى التعليم: نقص عدد المعلمين، ازدحام الفصول الدراسية، العوائق الاقتصادية، وانعدام الدعم النفسي-الاجتماعي. كما أن تفاوت الكفاءة بين المعلمين الرسميين والمعلمين المتعاقدين، إلى جانب تغيير الكادر التعليمي بشكل متكرر، يؤدي إلى تقويض الشعور بالعدالة في التعليم. إضافة إلى ذلك، فإن السلوكيات الإقصائية التي يُدبرها بعض المعلمين تجاه الطلاب اللاجئين تُسهم في شعور هؤلاء الطلاب بالتهميش داخل المدرسة، وتؤدي إلى تراجع حافزهم للتعلم.

أما محدودية الأنشطة الاجتماعية المجانية في البيئة المدرسية فتُعزز مشاعر الإقصاء لدى الأطفال، وتؤدي الصعوبات المادية، خصوصاً لدى المراهقين، إلى التغيب عن المدرسة وتراجع الرغبة في الدراسة. أخيراً، فإن الفوارق بين نظامي القبول الجامعي في تركيا وسوريا تُعد من العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على تخطيط الأطفال السوريين لتعليمهم ومستقبلهم. وتُبرز جميع هذه العناصر التأثيرات السلبية التي تركتها أوجه عدم المساواة في الوصول إلى خدمات التعليم على التحصيل الأكاديمي للأطفال، وتكيفهم الاجتماعي، ورفاههم العام، ما يؤكد الحاجة إلى تدخلات سياسية شاملة.

من أجل تطوير حلول شاملة للتحديات التعليمية القائمة، ينبغي إنشاء برامج دعم تضمن التحاق الأطفال بصفوف دراسية تتناسب مع أعمارهم ومستويات نموهم. وينبغي إعطاء الأولوية لإنشاء صفوف تمهيدية وبرامج تعويضية تُسهّل انتقال الأطفال السوريين اللاجئين إلى صفوف تتناسب مع أعمارهم. كما ينبغي توفير تعليم شامل للغة التركية لمساعدتهم على تجاوز حاجز اللغة، على أن يشمل هذا التعليم مشاركة الأسر في العملية. ويجب دعم اكتساب اللغة من خلال أنشطة الإرشاد المدرسي وآليات الدعم بين الأقران داخل المدرسة.



ولضمان وصول جميع الأطفال إلى التعليم، ينبغي توسيع خدمات الدعم الاجتماعي في المدارس وتوفير حلول مجانية ويسيرة لمشكلات النقل. كما يجب تطوير نماذج نقل مدعومة من الدولة للأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى المدرسة بسبب الضائقة المادية. ويجب أيضًا تطوير سياسات تستجيب للاحتياجات الخاصة بالفتيات في البيئة المدرسية، مثل النظافة الشخصية خلال فترة الحيض، وتوفير مراحيض آمنة، وضمان بيئة مدرسية آمنة. وفي هذا الإطار، ينبغي أن تُبنى نماذج الإرشاد المدرسي على آراء الفتيات أنفسهن، مع احترام حق الطفل في المشاركة.

يُستحسن استبدال النهج القائم على التلقين والتركيز على الامتحانات بأساليب تربوية تُعزّز النمو الفردي للأطفال. وينبغي تعزيز أطر المعلمين المرشدين وتشجيع الأنشطة الاجتماعية داخل المدارس، إلى جانب تعميم البرامج المدرسية التي تدعم النمو النفسي-الاجتماعي. ولتعزيز مشاركة الوالدين في المسار التعليمي، ينبغي توسيع برامج التوعية للأهالي وتنفيذ أنشطة تثقيفية تهدف إلى تقليص الضغط الأسري على الأطفال في المجال الدراسي.

كما يجب متابعة حالات الانتقال إلى التعليم المفتوح بعناية، وعدم اعتبار هذا الخيار مخرجًا سهلاً من النظام التعليمي للأطفال. ويتعين على العاملين في مجال حماية الطفل ألا يصنفوا الأطفال الملتحقين بالتعليم المفتوح تلقائيًا ضمن فئة "مستمرين في التعليم"، بل ينبغي تتبّع مشاركتهم الفعلية في الدروس، والتحاقهم بالامتحانات، وتجديد قيدهم، ومدى استمرارهم كطلاب نشطين. فبعض الأسر تكتفي بالحصول على الوثائق الرسمية لتجنب ضغط التعليم دون متابعة فعلية لأبنائهم. لذلك، ينبغي التعامل مع أوضاع الأطفال المنتسبين للتعليم المفتوح ضمن نظام حماية الطفل، وضمان حصولهم الفعلي على حقهم في التعليم.

ويُعد ضمان توجيه الأطفال اللاجئين إلى التعليم دون تمييز، ومنع التحيزات القائمة على الجنسية أو المعتقد في اختيار المدارس، عنصرًا حيويًا لتأسيس نظام تعليمي قائم على الحقوق والمساواة. وفي هذا الإطار، يجب احترام الاحتياجات والحساسيات المختلفة للأطفال في مجالات حساسة كالتعليم الديني، وإعادة بناء آليات الإرشاد المدرسي بشكل شامل وغير تمييزي.

وللحد من آثار عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في فرص الوصول إلى التعليم، ينبغي تعزيز البرامج الرقمية الداعمة للفتيات وزيادة المحتويات التي تقدم نماذج إيجابية يُحتذى بها. كما يجب توسيع نطاق دعم الأجهزة اللوحية والإنترنت وبرامج محو الأمية الرقمية، على أن تُتاح هذه الخدمات بطريقة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر.

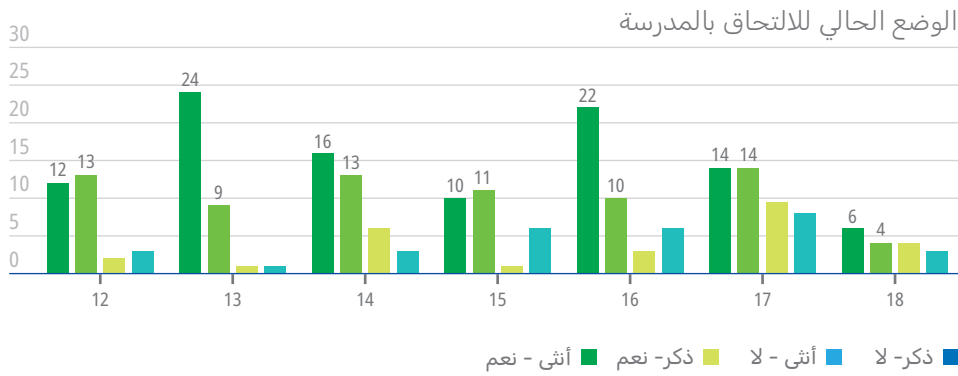
وأخيرًا، ينبغي توسيع نطاق المنح التعليمية، وبرامج الدعم بعد المدرسة، والأنشطة الثقافية والاجتماعية المجانية لجميع الأطفال من المواطنين واللاجئين على حد سواء. ويجب إنشاء أنظمة متابعة وتقييم منتظمة لمعرفة ما إذا كانت توجهات الأطفال نحو التعليم المفتوح تنبع من خيارات طوعية أم من أشكال إقصاء هيكلية.

كما ينبغي توفير مسارات تنمية بديلة من خلال برامج إرشادية خاصة للأطفال ذوي المواهب والاهتمامات في مجالات الفن، والتصميم، والرياضة، والصناعات الإبداعية.

إن تطبيق هذه التوصيات سيساهم في بناء نظام تعليمي أكثر شمولًا، وعدالة، وبراغي مصلحة الطفل الفضلى.

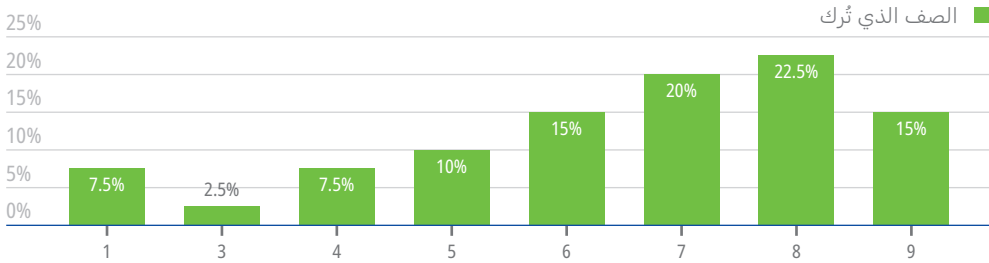
### 3.8.3 < أوضاع الأطفال غير الملتحقين بالتعليم

أظهرت نتائج الاستبيان أن 79.5% من الأطفال المشاركين في الدراسة (389 طفلاً) أفادوا بأنهم مستمرين في الذهاب إلى المدرسة، في حين صرّح 20.5% منهم بأنهم لا يرتادون المدرسة. ومن بين الأطفال السوريين، أشار 6 من أصل 46 طفلاً غير ملتحقين بالتعليم إلى أنهم لم يسبق لهم مطلقاً الالتحاق بالمدرسة، في حين ذكر 40 طفلاً أنهم سبق وأن التحقوا بالتعليم لفترة زمنية لا تقل عن فصل دراسي واحد قبل أن ينقطعوا عنه. أما الطفلان الآخران غير المنتسبين للمدرسة فهما من المواطنين الأتراك؛ أحدهما ترك المدرسة في الصف السادس، والآخر في الصف الثامن. وعند تحليل أوضاع الالتحاق بالمدرسة حسب الفئات العمرية، يتبين أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عاماً يواصلون تعليمهم بنسبة أعلى مقارنةً بالفئة العمرية 16-18 عاماً، والتي تتركز فيها النسبة الكبرى من الأطفال المنقطع عن التعليم. كما يُلاحظ أن عدد الأطفال الذكور غير الملتحقين بالمدرسة يفوق عدد الإناث، مما يشير إلى أن سن السادسة عشرة تُشكّل نقطة تحول حرجة في هذا السياق.



← الرسم البياني 16  
توزيع الأطفال غير  
الملتحقين بالتعليم  
حسب الجنس والفئة  
العمرية

تُعرض في الرسم البياني 17 المعلومات المتعلقة بالصفوف الدراسية التي انقطع فيها الأطفال عن التعليم.

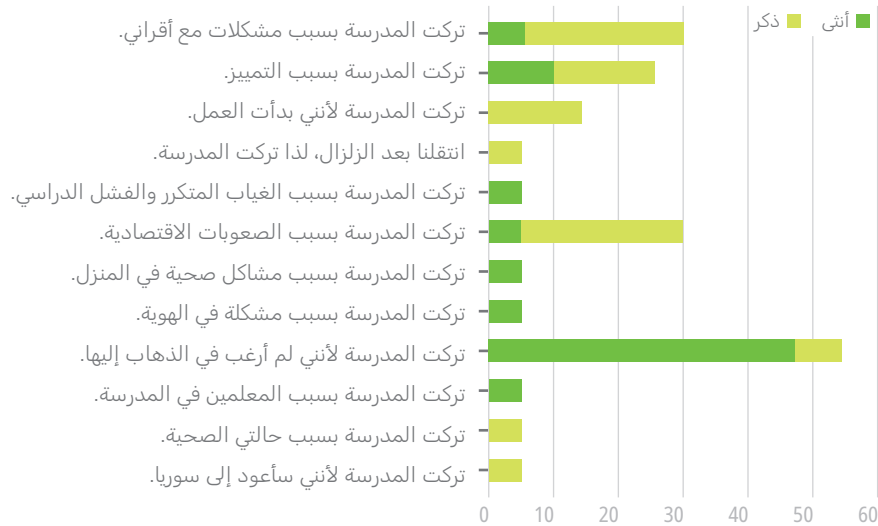


← الرسم البياني 17  
معلومات حول الصفوف  
الدراسية التي انقطع فيها  
الأطفال عن التعليم في  
سلطان بيلي

تبيّن أن الطفلين الآخرين من المواطنين الأتراك اللذين انقطعا عن التعليم قد تركا المدرسة في الصف السادس والثامن. وعند تحليل أسباب انقطاع الأطفال عن الدراسة، صرّح أحد الطفلين التركيين بأن سبب الانقطاع هو تغيير مكان السكن، بينما أفاد الآخر بأنه ترك المدرسة لأنه لم يكن يرغب في مواصلة الذهاب إليها.



أما لدى الأطفال السوريين، فتتنوّع الأسباب المذكورة؛ إذ أشار 25% من الأطفال المنقطعين إلى أنهم تركوا المدرسة لأنهم لم يعودوا يرغبون في الذهاب إليها. ومن بين الأسباب الأخرى الأكثر شيوعاً: المشكلات مع الأقران (15%)، التمييز (12.5%)، والبدء بالعمل (7.5%)، وهي نسب لافتة للنظر. تُظهر هذه البيانات أن معظم حالات الانقطاع عن الدراسة تحدث حتى مستوى الصف الثامن، مما يشير إلى أن فقدان الطلاب يتكثّف خلال مراحل الانتقال بين المستويات التعليمية (مثل الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية). ويؤكد هذا الواقع ضرورة تفعيل آليات دعم متعددة الأبعاد في مراحل الانتقال التعليمي، من بينها: خدمات الإرشاد الفعّال الموجّه للأطفال، تعزيز المتابعة الفردية، وضمان المشاركة النشطة للأسر في هذه العملية.



← الرسم البياني 18  
توزيع أسباب انقطاع  
الأطفال السوريين عن  
المدرسة بحسب النوع  
الاجتماعي (الجنس)

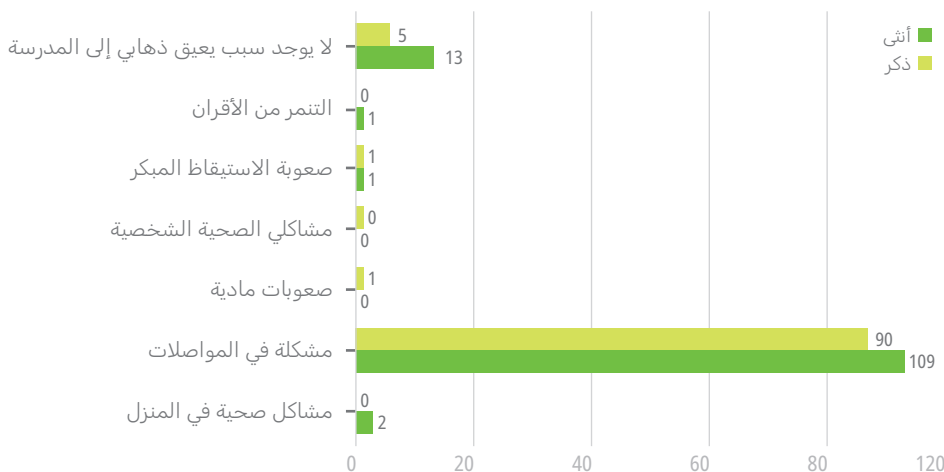
ينص كلٌّ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13/2 أ) واتفاقية حقوق الطفل (المادة 28/1) على أنه "يجب تعزيز وتكثيف التعليم الأساسي للأطفال الذين لم يتلقوا تعليمًا ابتدائيًا أو لم يكملوه".

وإضافة إلى ذلك، كما أكدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch، 2015)، فإن "ضمان الانتظام في الحضور المدرسي بشكل مستمر، واتخاذ التدابير اللازمة للحد من معدلات الانقطاع عن المدرسة" يُعد من الالتزامات المترتبة على جمهورية تركيا بوصفها من الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات.

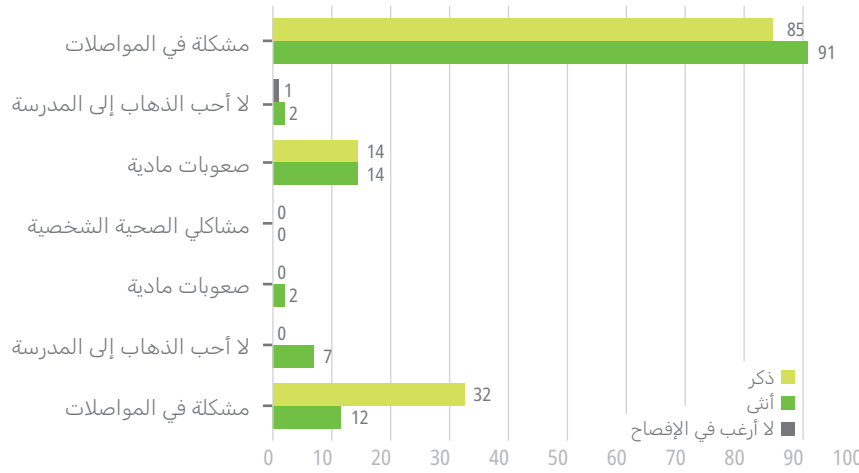
غير أن المعطيات المستخلصة من الميدان تُظهر أنه، على الرغم من هذه الالتزامات، لا يزال من الصعب ضمان الاستمرارية المنتظمة في التعليم، لا سيما بين الفئات الأكثر هشاشة من الأطفال، وأن معدلات الانقطاع عن المدرسة ما زالت مرتفعة في مراحل عمرية وفترات انتقالية بعينها.

#### ← 3.8.4 آراء حول استمرارية التعليم: المخاطر والحاجة إلى الإنذار المبكر

عند سؤال الأطفال عمّا إذا كان هناك ما يُعيق ذهابهم إلى المدرسة، أشار 40% منهم إلى أنه لا توجد لديهم أي عوائق تمنعهم من الذهاب. أما بالنسبة للأطفال السوريين والأترك، فقد تم تحديد مجموعة من العوامل التي تُصعب عليهم ارتياد المدرسة، وهي مبيّنة فيما يلي. كما هو موضح في الرسم البياني 19، فإن من أبرز الأسباب التي تعيق ذهاب الأطفال السوريين إلى المدرسة وجود مشكلات صحية لدى أحد أفراد الأسرة، في حين أن من بين الأسباب لدى الأطفال الأترك عدم حبه للمدرسة، كما يُبين الرسم البياني 20.



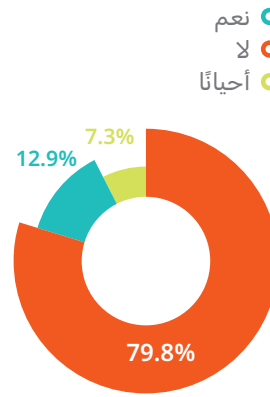
← الرسم البياني 19  
الأسباب التي تُعيق  
ذهاب الأطفال السوريين  
إلى المدرسة



← الرسم البياني 20  
الأسباب التي تُعيق  
ذهاب الأطفال من  
المواطنين الأتراك إلى  
المدرسة

تُعدّ مشكلات الوصول إلى المدرسة من أبرز العوامل التي تُعيق التحاق الأطفال السوريين بالتعليم، وتظهر هذه المشكلة بشكل أكبر بين الفتيات. وفي المقابل، فإن أغلب الأطفال من المواطنين الأتراك أفادوا بعدم وجود أي عائق يحول دون ذهابهم إلى المدرسة. ومن بين العوامل المُعيقة الأكثر بروزاً: الاستيقاظ المبكر ومشكلات المواصلات، حيث إن مشكلة المواصلات أشير إليها بشكل أكبر من قِبَل الأولاد من المواطنين الأتراك.

تُظهر البيانات الواردة في الرسم البياني 21 مدى ارتباط الأطفال بالتعليم بوجه عام، إلا أن وجود فكرة ترك المدرسة لدى طفل واحد تقريباً من بين كل خمسة أطفال يستدعي اهتماماً خاصاً، ويُبرز أهمية تفعيل أنظمة الإنذار المبكر لهذه الفئة من الأطفال.



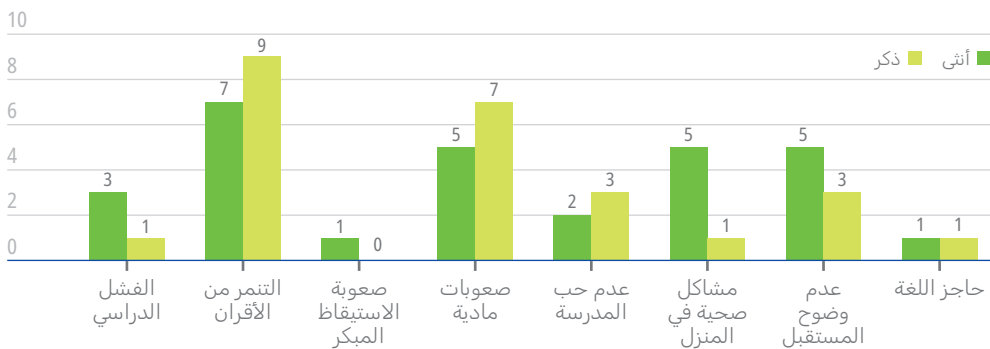
← الرسم البياني 21  
تفكير الأطفال في سلطان  
بيلي بترك المدرسة

ومن الضروري تقديم الدعم، على وجه الخصوص، للأطفال الذين أجابوا بـ"أحياناً"، وذلك لمنع تصاعد عامل الخطورة.

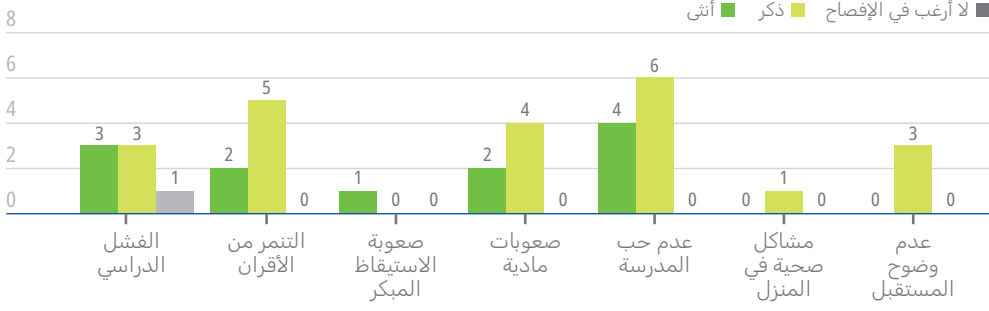
وبالنظر إلى عموم الأطفال، يُلاحظ أن 79.82% منهم (311 طفلاً ممن يواصلون التعليم حالياً) أفادوا بعدم رغبتهم في ترك المدرسة.

لكن هذه النسبة تختلف عند المقارنة بين الأطفال السوريين والمواطنين الأتراك؛ حيث صرّح 69.6% من الأطفال السوريين بأنهم لا يرغبون في ترك المدرسة، في مقابل 86.69% من الأطفال الأتراك الذين عبّروا عن الأمر ذاته.

وعند سؤال الأطفال عن أسباب رغبتهم في ترك المدرسة، تبين أن دوافع الأطفال الأتراك والسوريين تختلف فيما بينهم.



← الرسم البياني 22  
توزيع تفكير الأطفال  
السوريين في ترك  
المدرسة بحسب الجنس



## الرسم البياني 23 توزيع تفكير الأطفال المواطنين الأتراك في ترك المدرسة بحسب الجنس

عند تحليل أسباب التفكير في ترك المدرسة بحسب الجنس والجنسية، يتضح أن التنمر من قبل الأقران يُعد عاملاً رئيسياً بالنسبة للأطفال السوريين الذكور، بينما يُعتبر "عدم حب المدرسة" عاملاً رئيسياً لدى الأطفال الأتراك الذكور.

أما بالنسبة للفتيات، فيُلاحظ أن التنمر من الأقران هو السبب الأبرز لدى الفتيات السوريات، في حين يُشكل "عدم حب المدرسة" السبب الأول لدى الفتيات التركيات.

وقد ذكرت إحدى الأمهات السوريات المشاركات في مجموعة التركيز أن هذه الحالة دفعت طفلها إلى الاتجاه نحو التعليم المفتوح والانخراط في سوق العمل، مما أدى إلى ابتعاده عن التعليم وتغيير نظرتة إلى الطفولة، فضلاً عن انقطاعه عن الحياة الاجتماعية.



كل أم تتمنى حياةً جميلة لطفلها، ولا ترغب في أن يُعاني أو يُضرب. أردتُ إرسال ابني إلى المدرسة، لكنه أراد الالتحاق بالثانوية المفتوحة. لماذا؟ لأنهم ضربوه سابقاً. ماذا يوجد في المدرسة المفتوحة؟ لا شيء. لا أصدقاء، لا نشاطات (المشاركة 5، مجموعة تركيز، أم سورية).

وفي المقابلات مع الأطفال، عبّروا عن تجاربهم مع التمييز بشكل صريح:



أصبحت أكره المدرسة. كنت أعود كل يوم إلى البيت باكياً (...). عانيت كثيراً، وكان الأمر صعباً بالفعل. وعندما كنت أذهب إلى الإدارة، لم أكن أحصل على نتيجة. كنت أبكي كل يوم فقط لأنني سورية (الطفلة 10، 17 سنة، سورية).

يسخرون مني كثيراً، وأنا لا أحب ذلك إطلاقاً (المشارك 11، 14 سنة، مواطن تركي).

أحياناً تتعرض للتنمر من الأولاد، ليس دائماً، ولكن يحدث. ليس من الجميع، لكن يحدث (المشاركة 5، 14 سنة، سورية).

وتُعدّ حالات التمييز والتنمر في البيئة التعليمية من المشكلات الجادة التي تؤثر سلبياً في المشاركة الأكاديمية، والصحة النفسية، وانتماء الطلاب للمدرسة. وتُعمق هذه التجارب الشعور بعدم المساواة، خاصة عندما لا يحصل الطلاب على دعم كافٍ من إدارة المدرسة.

وقد تُهدد هذه الحالات السلامة النفسية والجسدية للطلاب، وتحوّل في بعض الأحيان إلى ممارسات تمييزية تجاه مجموعات بعينها. ويمكن أن تؤدي هذه التجارب إلى الانسحاب من التعليم وضياع الأهداف المستقبلية.



التمييز كبير جداً. مثلاً، في إحدى المدارس الإعدادية، يتعرض الطلاب العرب أو السوريون للعنصرية كثيراً. وأنا كنت واحداً منهم. غيرت مدرستي بعدها. حتى إنهم حاولوا مهاجمتنا بالسلاح. جاءت الشرطة. كانت حادثة كبيرة. خمسة من أصدقائي تركوا المدرسة بسببها. والآن يعملون في الصناعة. كان لديهم أهداف، لكن كلها ضاعت (الطفل 15، 16 سنة، سوري).

ولا يقتصر التمييز على العلاقات بين الأقران، بل يظهر أيضًا في سلوكيات المعلمين. حيث أشار بعض الآباء السوريين إلى أن غياب تدخل المعلمين يزيد من الصراع ويجعل الأطفال يشعرون بانعدام الأمان:



\_\_ لأنها لا تعرف العربية، كان المعلم يُمارس تمييزًا كبيرًا. زرت المعلمين لكي يعلموا أنني مهتمة (المشاركة 3، مجموعة تركيز، أم سورية).

\_\_ أحيانًا نذهب إلى المعلم ونخبره بالمشكلة. لكنه يقول: لا يمكنني فعل شيء، هذه أمور تحدث بين الطلاب. ويقول إن لا ذنب للمعلم. حتى أنه أصبح متعبًا من هذه الأمور. يُحاول تنبيههم، لكن لا يوجد تحسن (المشاركة 2، مجموعة تركيز، أم سورية).

وتُشير هذه الشهادات إلى أن غياب تدخل المعلمين أو تجاهلهم يُعمّق الصراعات بين الطلاب، ويزيد من شعور الطلاب، خصوصًا من خلفيات مهاجرة، بعدم الأمان في المدرسة. كما تؤدي حواجز اللغة ولا مبالاة المعلمين إلى تقويض شعور الانتماء لدى الطلاب السوريين. وتُظهر بعض الإفادات كيف أن التمييز قد يُمارس أحيانًا من قبل المعلمين تجاه الطلاب بناءً على أدائهم الأكاديمي أيضًا:



\_\_ لاحظتُ أن المعلمين يُفرّقون بين الطلاب. رغم محاولاتهم إخفاء ذلك، لكن لا شعورًا يظهر الأمر. يفضلون المجتهدين على غيرهم (المشاركة "وردي"، مجموعة تركيز، أم تركية).



وترتبط تجارب التمييز هذه بقرارات الطلاب بترك المدرسة، ليس فقط بسبب الصعوبات الأكاديمية، بل أيضًا بفعل الإقصاء الاجتماعي وانعدام الأمان وسلوك المعلمين.



\_\_ أريد أن أذكر أختي كمثال... تعرّضت للتمييز لأنها تتكلم العربية... ولهذا لم تكن تذهب إلى المدرسة كثيرًا. تأخرت عامًا، ثم انتقلت إلى التعليم المفتوح. ولهذا أصبحت تدعمني الآن (الطفلة 9، 14 سنة، تركية).

\_\_ إن التصوّر الذي يتبناه والدا الطفل التركي إزاء الآخرين يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل سلوك ذلك الطفل تجاه الأطفال السوريين (مشارك في مجموعة التعليم ضمن ورشة العمل البحثية).

وفي بعض الحالات، يُلاحظ أن الأطفال يكتسبون اللغة التمييزية التي يستخدمها آباؤهم، ويتخذونها نموذجًا يُحتذى. ويمكن رصد هذا الانحياز والسلوك التمييزي بشكل جلي في المثال الآتي. إذ تسهم مثل هذه التصرفات في تعرّض الأطفال لأشكال مباشرة من التمييز داخل البيئة المدرسية، مما يؤدي إلى اختلال في فرص الوصول المتكافئ إلى الحق في التعليم:



\_\_ هؤلاء ليسوا بشرًا. على سبيل المثال، هناك غجري أمام الباب. جميعهم لصوص. أنا أعرفهم كلهم أصلًا (الطفل رقم 30، يبلغ من العمر 16 عامًا، طفل تركي الجنسية).



وفي سياق ورشة البحث، لفتت الانتباه شهادة تؤكد أن الأطفال غالبًا ما يعجزون عن مواجهة مثل هذه المواقف، فيلجؤون إلى الصمت كآلية دفاعية.

كما أن الوضع القانوني الحساس للاجئين قد يجعلهم يلتزمون الصمت خوفًا من العواقب، وهو ما يُسهّل انتشار حالات التحرش والاستفزاز، كما أشار مشارك في ورشة العمل:



\_\_\_ بالنسبة للسوريين، يكفي أن يُقدّم بلاغ ضدّهم، سواء كانوا مذنبين أم لا، وإذا لم يجدوا محامياً في غضون 3-5 أيام يُرسلونهم إلى مركز الترحيل. لذلك يصمت السوريون، حتى لو كانوا على حق. ولهذا فإن التحرش والاستفزاز منتشر، خاصة الاستفزاز (ورشة بحثية، مشارك).  
\_\_\_ التمييز كثير جداً. مثلاً: 'أنت سوري، اجلس في الخلف' (ورشة بحثية، مشارك).

كما كشفت المقابلات الفردية عن مشكلات في تكافؤ الفرص في الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بين الأطفال السوريين والأترك. وبين الأطفال أن الإدارات المدرسية والبنية المجتمعية لا تدعم بشكل كافٍ عملية الاندماج، مما يُفاقم مشكلات التواصل والثقة وسوء الفهم.



\_\_\_ أنا لا أمارس العنصرية إطلاقاً. لكن يُظن أنني أمارسها. مثلاً، عندما يتحدثون بالعربية ويذكرون اسمي، أنزعج. أو يقولون: لا تتحدثوا العربية في الصف. بصوت عالٍ، بطريقة نسمعها. تشاجرت مرة مع فتاة بسبب ذلك. أنفي نزع، رغم أنني لم ألمسها. قالت للإدارة إنني كسرت ذراعها. ولم تأت إلى المدرسة بعد ذلك (المشاركة 2، 17 سنة، تركية).

من جهة أخرى، يبدو أن بعض الأطفال السوريين يدركون هذا التوتر، لكنهم يعودون للتحدث بالعربية ضمن مجموعتهم:



\_\_\_ في صفنا لا يوجد شيء كهذا، لكن أحياناً أثناء الدرس نتحدث بالعربية، فيقولون لا تتكلموا بالعربية، لأنهم لا يفهمون، ويظنون أننا نتحدث عنهم بسوء. أحياناً يكون الأمر مجرد عادة (المشاركة 16، 18 سنة، سورية).

وترتبط علاقة الطفل بالمدرسة أيضاً بنوع المدرسة والفرع الدراسي. فمثلاً، الأطفال في الثانويات المهنية أو مدارس الأئمة والخطباء يُظهرون ميلاً أكبر لدروس التخصص، ما يؤثر على اهتمامهم بالدروس العامة:



\_\_\_ لا أستطيع تحديد مادتي المفضلة حالياً، لأنني أظن أنني اخترت التخصص الخطأ. سأغيّره السنة القادمة (المشاركة 2، 17 سنة، تركية).

\_\_\_ عادة أحب دروس الدين أكثر. في أوقات الفراغ أحب أن أرتل الأناشيد (المشارك 11، 14 سنة، تركي).

عبّر بعض الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يدرسون في ثانويات "شرعية"، عن صعوبة تركيزهم بشكل كافٍ على المواد الأكاديمية العامة بسبب كثافة البرنامج الدراسي، كما أشاروا إلى أن عبء الواجبات المنزلية يشكّل في بعض الأحيان مصدر ضغط لهم.



\_\_\_ الواجبات مفيدة لكنها كثيرة. خصصنا حياتنا كلها للمدرسة. لا وقت لنفسي. كل معلم يُعطي واجبات كثيرة (المشاركة 1، 16 سنة، تركية).

\_\_\_ لدينا دروس مثل القرآن، العقيدة، التفسير... نريد أن يُدرّس الكيمياء بدلاً من العقيدة مثلاً، لأننا لا نكمل المقرر (المشاركة 1، 16 سنة، تركية).

ويؤثر هذا العبء سلبيًا في دافعية بعض الطلاب ونجاحهم. كما تلعب بيئة المدرسة ودعم الأسرة دورًا في متابعة الدروس:



عائلتي تهتم بدروسي. نستعد لامتحان الجامعة. جدتي وأعمامي يساعدونني دائماً (المشاركة 1، 16 سنة، تركية).

لكن هذا الدعم لا يتوفر للجميع، خاصة بين الأطفال السوريين، حيث لوحظت نسب أعلى للانقطاع:



كم طالباً في صفك؟  
عشرة. لكن عادةً يكون العدد أكثر، هناك كثيرون لا يأتون أو تركوا الدراسة (المشارك 19، 16 سنة، سوري).

كل هذه المعطيات تُبين أن تجربة الأطفال التعليمية لا تتأثر بنوع المدرسة فقط، بل أيضاً بدعم الأسرة، وكثافة المقررات، وبنية البرنامج الدراسي، واهتمامات الطالب الشخصية. ومن ثم، ينبغي أن تُراعي السياسات التعليمية هذا البناء المتعدد الطبقات، وأن تبني نهجاً مرناً ومتمركزاً حول الطالب.

## التقييم والمناقشة

تُبين النتائج التي تم التوصل إليها في هذا القسم العوامل الهيكلية والفردية التي تؤثر في مستوى ارتباط الأطفال بالتعليم بشكل مفصل. حين تُظهر البيانات الكمية أن طفلاً واحداً من كل خمسة أطفال تقريباً يُفكر في ترك المدرسة، تتيح النتائج النوعية فهماً أعمق لأسباب هذا الميل. ويتضح أن تعرّض الأطفال السوريين، على وجه الخصوص، للتنمر والتمييز يُضعف ارتباطهم بالمدرسة ويدفعهم نحو بدائل مثل نظام التعليم المفتوح.

كما أن تراجع محبة المدرسة بين بعض الأطفال الأتراك، إضافة إلى العبء الأكاديمي المكثف، من العوامل التي قد تُحفّز على التفكير بترك المدرسة. وإلى جانب ذلك، فإن مواقف المعلمين، وتوقعات أولياء الأمور، ومدى شمولية المدرسة، ونقص التواصل بين الثقافات، تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في قرارات الانقطاع عن التعليم.

ويُلاحظ أن ميل بعض المعلمين إلى عدم التدخل، بل وأحياناً تبني سلوكيات تمييزية، يضعف الصلة بين الطفل والمدرسة بشكل كبير.

## التوصيات

في ظل الظروف الحالية، يُلاحظ أن الأطفال يواجهون تحديات متعددة في بناء شعور بالانتماء إلى المدرسة. هذه الحالة تؤدي إلى تنامي الميل نحو الانفصال عن التعليم، وزيادة خطر التسرب المدرسي. ومن أجل دعم بقاء الأطفال في النظام التعليمي، وتعزيز ارتباطهم بالمدرسة، وضمان تكافؤ الفرص، ينبغي تنفيذ تدخلات استراتيجية متعددة الأبعاد، على النحو الآتي:

يجب تطوير آليات شكوى شفافة، يسهل الوصول إليها وآمنة، من أجل الوقاية من التنمر المدرسي والتدخل الفعّال عند حدوثه. ينبغي أن تضمن هذه الآليات حماية الأطفال الضحايا، وتُسهّم في إنشاء بيئة تعليمية آمنة لجميع الطلبة.

من الضروري إنشاء لجان أخلاقيات مدرسية وآليات دعم داخل المدرسة، بهدف مكافحة التمييز والإقصاء، وتقديم استجابات فعالة لحالات الظلم الاجتماعي داخل البيئة التعليمية.

ينبغي تعزيز وعي المعلمين وتمكينهم من المهارات اللازمة لضمان بيئة تعليمية شاملة. ويتطلب ذلك تقديم تدريبات دورية عالية الجودة تركز على استخدام اللغة الشاملة، والحساسية الثقافية، ومهارات التعامل مع الأحكام المسبقة.



يجب تقديم خدمات إرشادية فردية وجماعية للطلاب الذين يُظهرون ضعفًا في شعور الانتماء أو يُصنّفون ضمن الفئة المعرضة لخطر ترك المدرسة. ويُوصى بأن تُصمم هذه الخدمات بحيث تستجيب للاحتياجات النفسية-الاجتماعية للطلبة، وتُعزز مشاركتهم في الحياة المدرسية. كما ينبغي ضمان التنسيق بين وحدات الإرشاد النفسي داخل المدارس وأخصائيي الخدمات الاجتماعية.

ينبغي تطوير أنظمة إنذار مبكر قائمة على مؤشرات متعددة، مثل الغياب، وتكرار الصف، وتراجع الأداء الأكاديمي، وتعليقات المعلمين، بهدف الكشف المبكر عن الطلاب المعرضين لخطر الانفصال عن التعليم، وتمكين التدخلات السريعة والفعالة.

يجب تعزيز المناخ المدرسي الشامل الذي يُراعي الاختلافات، ويضمن شعور جميع الأطفال بالأمان والقيمة والانتماء. فخلق بيئة تعليمية يشعر فيها الطلاب بالقبول والاحترام يُعد ركيزة أساسية لمكافحة التمييز والتنمر.



يجب تعزيز المناخ المدرسي الشامل الذي يُراعي الاختلافات، ويضمن شعور جميع الأطفال بالأمان والقيمة والانتماء. فخلق بيئة تعليمية يشعر فيها الطلاب بالقبول والاحترام يُعد ركيزة أساسية لمكافحة التمييز والتنمر.

ينبغي تنفيذ برامج خاصة لاستكمال التعليم الأساسي والتعلم المكثف للأطفال الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم أو حصلوا على تعليم محدود. تتماشى هذه البرامج مع التزامات المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، وتُعزز الطابع الشمولي لحق التعليم.

ينبغي تعزيز الدعم الموجّه للأطفال الذين يتعدون عن التعليم لأسباب مادية. ويشمل ذلك ضمان وسائل نقل مدرسية آمنة، وتوفير المستلزمات الدراسية، والملابس، والدعم الغذائي، لا سيما للفتيات. كما يجب توفير نماذج تعليم مرنة تُسهل بقاء الأطفال ضمن النظام التعليمي.

يجب ألا يُقدّم التعليم المفتوح بوصفه حلًا اضطراريًا فحسب، بل ينبغي أن يُطوّر كخيار منظم ومدعوم، يتضمن التوجيه المهني، واكتساب المهارات الحياتية، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. ويُوصى بتوسيع برامج التوجيه المهني والنمو الفردي للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 16 عامًا، بهدف دعم استمرارية صلتهم بالتعليم.

إن التنفيذ المتكامل لهذه التوصيات من شأنه أن يُيسر وصول الأطفال إلى التعليم، ويُعزز انتماءهم المدرسي، ويُقلّل من خطر التسرب الدراسي، مما يُسهل في نشوء جيل أكثر صحة وتوازنًا. كما أن هذه التدخلات تُحقق مبدأ المصلحة الفضلى للطفل، وتتسجم مع المادتين 28 و29 من اتفاقية حقوق الطفل، والتعليقات العامة رقم 1، 12 و14 الصادرة عن لجنة حقوق الطفل.

### 3.9 < تجربة العمل - الجمع بين التعليم والعمل

عند سؤال الأطفال عن أوضاعهم العملية، أشار فتى سوري يواصل تعليمه في الصف العاشر من مدرسة مهنية إلى أنه يتلقى التعليم في المدرسة يوميًا واحدًا في الأسبوع، بينما يعمل بقية الأيام ليساهم في إعالة أسرته. وتمثل تجربة هذا الطفل مثالًا على تجارب الأطفال - من المواطنين واللاجئين على حد سواء - الذين يشاركون في برنامج التعليم المهني من أجل التوظيف (IMEP).



والدتي لا تعمل، وزوج أمي هو من يعمل. وأنا أعمل أيضًا في الوقت نفسه. أعمل في صناعة نوافذ البي في سي، أدرس وأعمل معًا. المدرسة المهنية تعني أربعة أيام عمل ويوم واحد دراسة، إنه أمر صعب (المشارك 23، 16 عامًا، فتى سوري).

تُعدّ المدارس المهنية من وجهة نظر الأطفال فرصة مزدوجة للتعلم والمشاركة في سوق العمل. وتصف إحدى الفتيات المسجّلات في قسم تصفيف الشعر هذه التجربة كما يلي:



\_\_\_\_\_ يعني هذا النظام هو شيء توفره مدرستنا، والهدف منه هو أن نكتسب مهنة في المستقبل، وفي نفس الوقت يشكل تجربة جيدة لنا. نذهب إلى المدرسة يومًا واحدًا في الأسبوع، أما بقية الأيام فنقضها في مكان العمل (المشاركة 14، 18 عامًا، فتاة تركية).

أما بالنسبة للطلاب الذين يتابعون تعليمهم في مراكز التعليم المهني (MESEM)، فالوضع يُقِيم فقط على أنه استمرار في التعليم. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأطفال يشركون فعليًا في سوق العمل، إلا أنهم يرون في ظروف العمل القاسية والرواتب المنخفضة ثمنًا لاكتساب مهنة، إلا أن البعد الآخر لذلك هو تلاشي هويتهم كطلاب.



\_\_\_\_\_ من بين إخوتي لا أحد يعمل، فقط أنا. لكن لا يُعد ذلك عملاً حقًا. أنا طالبة في مركز MESEM، وأعمل منذ أربع سنوات في صالون تصفيف الشعر. الحمد لله، نشعر كأنا عائلة هناك، لا توجد توترات في بيئة العمل. طالما أن هناك احترام ولا توجد أكاذيب، فلا حاجة لشيء آخر، ولهذا أشعر بالراحة. أذهب في التاسعة صباحًا وأعود في حوالي السابعة والنصف أو الثامنة والنصف مساءً. أتقاضى راتبًا، حوالي ستة آلاف ليرة من المدرسة، وأحد عشر ألفًا تقريبًا من مكان عملي. كلما ارتفع مستواك الدراسي، زاد الراتب. نحن نتقاضى رواتب أعلى لأننا في سنتنا الأخيرة (المشاركة 17، 18 عامًا، فتاة تركية).

أما بالنسبة للأطفال المسجلين في المدارس المفتوحة، فالوضع يختلف نسبيًا. وبسبب محدودية مشاركتهم الفعلية في المدرسة (مثلًا: درسان فقط يوم السبت)، فإنهم يميلون أكثر إلى الانخراط في أنشطة خارج المدرسة أو وظائف بدوام جزئي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ضعف ارتباطهم بالتعليم النظامي.



\_\_\_\_\_ أنا أدرس عن بعد (نظام مفتوح)، ولا أشعر بارتباط حقيقي مع المدرسة. أذهب فقط يوم السبت، عندي درسان تقريبًا. كما قلت، خلال الأسبوع أعمل ساعة أو ساعتين في الهواتف. وفي باقي الوقت أعتني بالطيور، أطعمها وأطلقها للطيران. هذه حياتي (المشارك 5، 15 عامًا، فتى تركي).

بوجه عام، تُظهر تجارب الأطفال في التعليم والعمل أن برامج التعليم المهني توفّر فرصًا عملية، وأن مرونة التعليم المفتوح تسمح بتكييف التعليم مع ظروفهم، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن التحديات المرتبطة بالانخراط المبكر في سوق العمل، وما يرافقه من مخاطر الانقطاع عن التعليم.

## التقييم والمناقشة

تُظهر مشاركة الأطفال في التعليم والحياة العملية، لا سيّما في سياق برامج التعليم المهني، صورة متباينة تعكس تنوع الخبرات والمسارات. فالطلاب الذين يواصلون تعليمهم في المدارس المهنية يقضون أيامًا محددة من الأسبوع في أماكن العمل، ما يُتيح لهم اكتساب خبرات عملية وفي الوقت ذاته المساهمة في دخل أسرهم.

وتُدعم هذه البرامج من خلال مبادرات مثل برنامج التعليم المهني من أجل التوظيف (IMEP)، بما يحمل من إمكانيات لتعزيز فرص التوظيف بعد التخرج.

أما طلاب مراكز التعليم المهني (MESEM)، فيُظهرون دافعية أكبر نحو الاستمرار في تعليمهم الرسمي. ورغم انخراطهم في سوق العمل، فإنهم ينظرون إلى ظروف العمل القاسية وضعف الأجور بوصفها ثمنًا لاكتساب مهنة مستقبلية.

إلا أن ساعات العمل الطويلة والأجور المحدودة قد تُفضي في بعض الحالات إلى تآكل هويتهم كطلاب. ومن ناحية أخرى، قد تُسهم العلاقات الإيجابية في بيئة العمل في تخفيف هذه التحديات.



وفي هذا السياق، ينبغي تصميم برامج التعليم المهني بما يتماشى مع السياسات الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال. فبعض الدراسات تُشير إلى أن غياب الرقابة الكافية أو محدودية آليات الدعم قد تجعل من هذه البرامج بيئة خصبة لانخراط الأطفال في سوق العمل في سن مبكرة (Sallan-Gül, 2023). لذا، من الضروري أن تُنقذ هذه النظم وفقاً لمبدأ تحقيق المصلحة الفضلى للطفل، مع التأكيد على أن الأطفال ليسوا مجرد فاعلين اقتصاديين، بل أفراد يتمتعون بحقوق في التعلم والنماء والحماية.

### 3.10 < حماية حق الطفل في الصحة والنماء والتغذية

#### وفقاً للمادتين 24 و27 من اتفاقية حقوق الطفل

تنص المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة على أن "لكل طفل الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة". وبموجب هذه المادة، تلتزم الدول الأطراف بضمان وصول الأطفال إلى خدمات الرعاية الصحية، وتطوير خدمات الوقاية والعلاج من الأمراض، وتلبية احتياجات الأطفال الأساسية في مجال الصحة والتغذية، وخاصة أولئك الذين يعيشون في ظروف الفقر.

كما تكفل المادة 27 حق الطفل في التمتع بمستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والنفسي والأخلاقي والاجتماعي.

في هذا القسم، تتم مقارنة البيانات الوطنية المتعلقة بصحة وتغذية الأطفال في تركيا مع نتائج البحث الميداني الذي أجري في منطقة سلطان بيلي؛ ويتم تحليل أوجه عدم المساواة في وصول الأطفال إلى هذه الحقوق والفجوات الموجودة في التطبيق العملي.

في تركيا، يحق لجميع الأطفال دون سن 18 عاماً الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الخارجية، بغض النظر عن امتلاكهم لتأمين صحي من عدمه.

كما أن جميع الأطفال المقيمين في تركيا، وبصرف النظر عن وضعهم القانوني، يتمتعون قانوناً بحق الوصول إلى خدمات الصحة، بموجب كون الدولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل.

وقد شملت الدراسة الحالية أسئلة تهدف إلى فهم مدى وصول الأطفال إلى الخدمات الصحية، وإدراكهم الذاتي لحالتهم الصحية، والتجارب التي مروا بها أثناء تلقيهم للخدمات.

#### 3.10.1 < الحالة الصحية ومستوى معرفة الأطفال

عند سؤال الأطفال عما إذا كانوا يمتلكون معلومات حول التغذية الصحية والنظافة، أفاد 84.4% من الأطفال السوريين بأنهم يمتلكون هذه المعلومات، في حين كانت النسبة 67.9% بين الأطفال المواطنين الأتراك.

وكما هو موضح في الجدول رقم 9، فإن نسبة الأطفال الذين أفادوا بأنهم لا يمتلكون معلومات أو يمتلكون القليل منها حول موضوع التغذية الصحية والنظافة بلغت 32.1% من بين الأطفال الأتراك، مقابل 15.7% فقط بين الأطفال السوريين.

تشير هذه المعطيات بشكل واضح إلى الحاجة الملحة لتفعيل أنشطة تعليمية وتوعوية في المؤسسات التعليمية حول الصحة العامة، والتغذية السليمة، والنظافة الشخصية.

الأطفال الأتراك		الأطفال السوريين		جميع الأطفال		
النسبة %	العدد الكلي	النسبة %	العدد الكلي	النسبة %	العدد الكلي	
67.9	180	84.4	189	75.5	369	نعم
4.2	11	3.6	8	3.9	19	لا
27.9	74	12.1	27	20.7	101	أحياناً
100	265	100	224	100	489	المجموع

← الجدول 9  
مستوى معرفة الأطفال  
في سلطان بيلي بالتغذية  
الصحية والنظافة  
الشخصية

تشير أحدث الدراسات الرسمية التي أجريت على المستوى الوطني في تركيا حول الحالة الصحية للأطفال، إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال يقيمون حالتهم الصحية بأنها "جيدة" أو "جيدة جدًا". فبحسب بحث "صحة الأطفال والحرمان" الصادر عن معهد الإحصاء التركي (TÜİK) عام 2024؛ صرّح 95.1% من الأطفال في الفئة العمرية 0-5 سنوات، و94.7% من الفئة العمرية 6-11 سنة، و93.5% من الفئة العمرية 12-15 سنة بأن حالتهم الصحية "جيدة أو جيدة جدًا". وفي المقابل، فإن نسبة الذين صرّحوا بأن حالتهم "سيئة أو سيئة جدًا" ظلت أقل من 1% في جميع الفئات العمرية (TÜİK، 2024).

**أما التقييم الذاتي للأطفال في سلطان بيلى بناءً على الدراسة الميدانية، فقد جاء أدنى من متوسط بيانات TÜİK.** حيث بلغت نسبة الأطفال الذين أفادوا بأنهم يشعرون بأنهم بصحة جيدة 67.9% ضمن العينة العامة، و66.5% لدى الأطفال السوريين، و69.1% لدى الأطفال من المواطنين الأتراك. وعند دمج إجابتى "لا" و"أحيانًا"، يتضح أن نحو 30% من الأطفال لا يشعرون بأنهم بصحة جيدة أو أن تقييمهم لحالتهم الصحية يتسم بالتذبذب.

ويبرز هذا التفاوت أن تصورات الأطفال عن صحتهم في المناطق التي تشهد تفاوتات اجتماعية واقتصادية حادة قد تكون أقل من المتوسطات الوطنية. كما يشير ذلك إلى احتمالية وجود تباينات في وصول الأطفال إلى خدمات الرعاية الصحية، وفي ظروفهم المعيشية، وفي مستويات رفاههم النفسي والاجتماعي.

	جميع الأطفال		الأطفال السوريين		الأطفال الأتراك	
	العدد الكلي	النسبة %	العدد الكلي	النسبة %	العدد الكلي	النسبة %
نعم	332	67.9	149	66.5	183	69.1
لا	46	9.4	17	7.6	29	10.9
أحيانًا	111	22.7	58	25.9	53	20
المجموع	489	100	224	100	265	100

← **الجدول 10**  
مدى شعور الأطفال  
المقيمين في سلطان بيلى  
بأنهم بصحة جيدة

يُوصى بإجراء تحليلات معمّقة للأسباب والنتائج تتناول الحالة الصحية الجسدية والنفسية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة في منطقة سلطان بيلى، لا سيما في ظل ما يعانيه الأطفال اللاجئون من انخفاض في تصوّرهم لصحتهم، والذي يمكن ربطه بمشكلات التمييز، وصعوبات السكن، ومحدودية الوصول إلى الخدمات.

ومن الجدير بالذكر أن من أبرز العوامل المؤثرة في الحالة الصحية للأطفال مدى حصولهم على غذاء كافٍ ومغذٍ، إذ تُعدّ التغذية السليمة في مرحلة النمو أمرًا بالغ الأهمية، وهي من الحقوق الأساسية لكل إنسان.

وفيما يتعلق بإدراك الأطفال في سلطان بيلى لمفهوم التغذية الصحية، فإن إجابات كلا المجموعتين من الأطفال تثير التأمل. فقد أفاد 56.7% من الأطفال السوريين بأنهم يتبعون نظامًا غذائيًا صحيًا، بينما بلغت هذه النسبة 32.5% فقط لدى الأطفال المواطنين الأتراك، وهي نسب منخفضة وتستدعي الوقوف عندها.

	جميع الأطفال		الأطفال السوريين		الأطفال الأتراك	
	العدد الكلي	النسبة %	العدد الكلي	النسبة %	العدد الكلي	النسبة %
نعم	213	43.6	127	56.7	86	32.5
لا	97	19.8	30	13.4	67	25.3
أحيانًا	179	36.6	67	29.9	112	42.3
المجموع	489	100	224	100	265	100

← **الجدول 11**  
تصورات الأطفال  
المقيمين في سلطان بيلى  
حول التغذية الصحية

تم تعميق فهم إدراك الأطفال للتغذية الصحية من خلال أسئلة إضافية، حيث طُرحت على جميع الأطفال أسئلة تتعلق بعادات تناول وجبة الإفطار، ومدى تناولهم للحوم الحمراء والدجاج والأسماك عدة مرات في الأسبوع، وكذلك وصولهم إلى الفواكه الطازجة واستهلاكهم لمنتجات الألبان.

### ← 3.10.2 وصول الأطفال إلى وجبتي الفطور والغداء

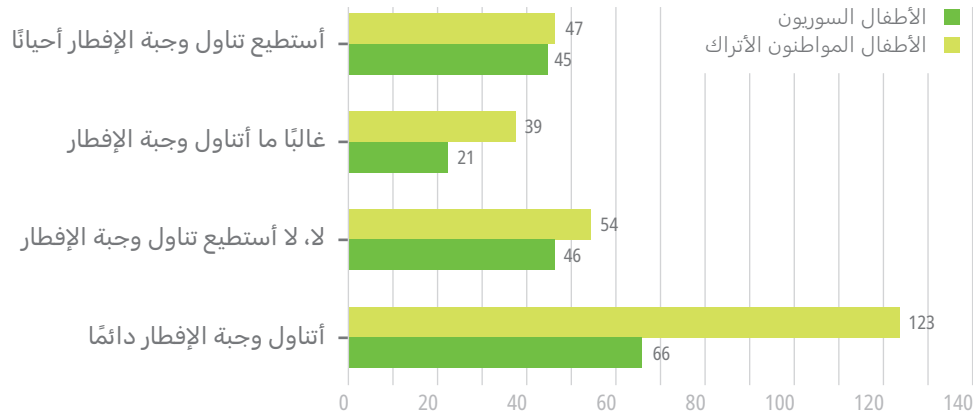
عند سؤال الأطفال الذين يواصلون تعليمهم المدرسي عن مدى حصولهم على وجبتي الفطور والغداء في أيام الدراسة، تبين أن 33.14% من الأطفال السوريين لا يتناولون الفطور مطلقاً في أيام المدرسة، في حين أن 25.84% منهم لا يتناولون وجبة الغداء على الإطلاق. أما بالنسبة للأطفال المواطنين الأتراك، فقد أفاد 20.53% منهم بأنهم لا يتناولون الفطور أبداً خلال أيام المدرسة، و15.96% بأنهم لا يتناولون وجبة الغداء مطلقاً.

وقد أكد دليل "التوصيات الغذائية وبرامج الوجبات للأطفال في سن ما قبل المدرسة وسن المدرسة" الصادر عن وزارة الصحة (2013)، على أهمية بدء الأطفال ليومهم بتناول وجبة فطور، وعلى ضرورة حصولهم خلال ساعات تواجدهم في المدرسة على ما لا يقل عن ثلثي الكمية اليومية اللازمة من العناصر الغذائية.

وفي ضوء ذلك، وبالنظر إلى أن الأطفال المشاركين في الدراسة تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً، فإن حقيقة أن 29.49% من الأطفال السوريين و18.24% من الأطفال الأتراك لا يتناولون وجبتين على الأقل في أيام المدرسة تُعد لافتة ومثيرة للقلق.

فعدم تلبية احتياجات هؤلاء الأطفال من الطاقة والعناصر الغذائية الأساسية خلال هذه المرحلة العمرية الحرجة قد يؤدي إلى مشكلات في النمو والتطور والنشاط البدني ووظائف الجسم الأساسية، كما يُشكل ذلك تهديداً ليس فقط لصحتهم الجسدية بل أيضاً لسلامتهم النفسية والاجتماعية.

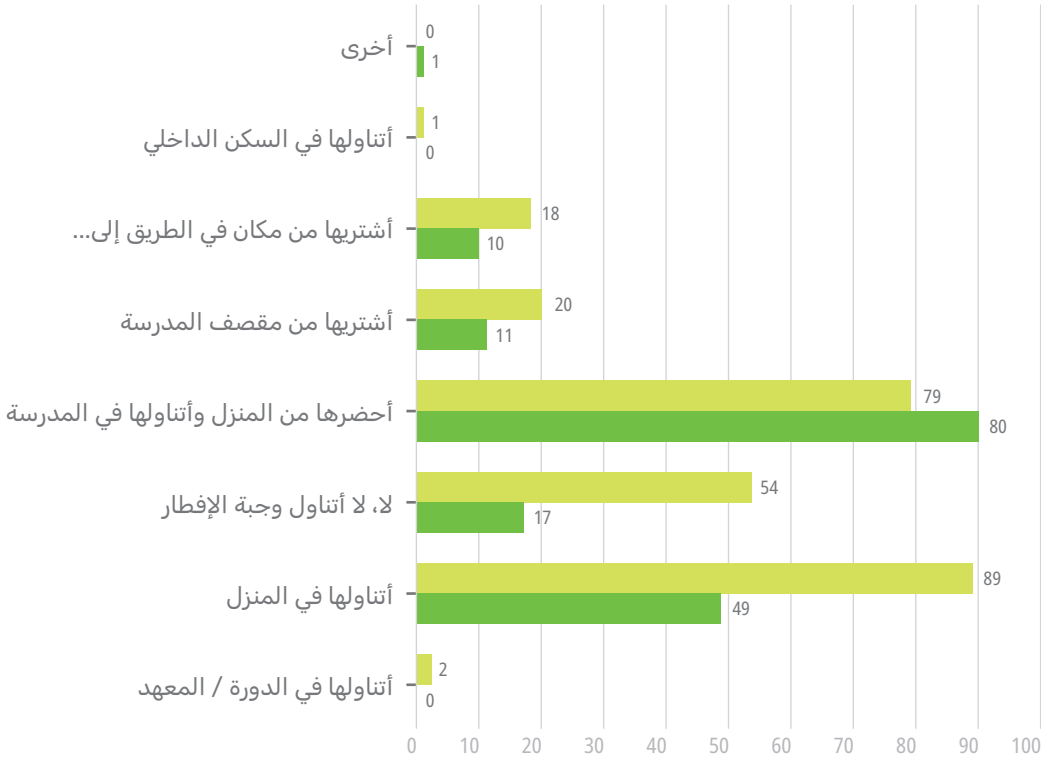
وعند سؤال الطلاب السوريين والمواطنين الأتراك عن عاداتهم في تناول الفطور، تبين أن 37.07% من الطلاب السوريين يتناولون الفطور دائماً، مقابل 43.90% من الطلاب الأتراك. وقد تم توضيح حالة حصول الطلاب على وجبة الفطور في أيام الدراسة بالتفصيل في الرسم البياني 24.



← الرسم البياني 24  
مدى تمكّن الأطفال من تناول وجبة الفطور بحسب الجنسية

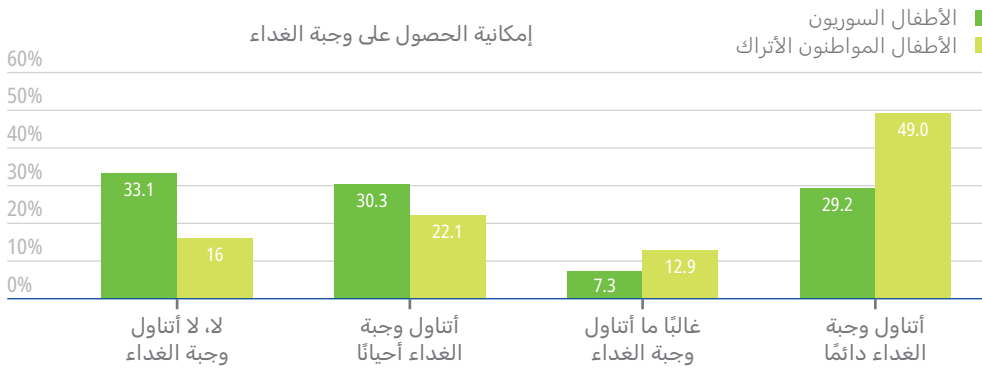
عند سؤال الأطفال عن كيفية حصولهم على وجبة الفطور، تبين أن الأطفال السوريين يتناولون الفطور في المدرسة من خلال إحضاره من المنزل، في حين أن الأطفال المواطنين الأتراك يعتمدون بشكل أكبر على مقصف المدرسة لتناول وجبة الفطور.

الأطفال السوريون  
الأطفال المواطنون الأتراك



← الرسم البياني 25  
أماكن حصول الأطفال  
على وجبة الفطور بحسب  
الجنسية

عند سؤال الأطفال عن مدى تمكّنهم من تناول وجبة الغداء، تبين أن 29.2% من الأطفال السوريين لا يتناولون وجبة الغداء، في حين أفاد 49% من الأطفال المواطنين الأتراك بأنهم يتناولون وجبة الغداء دائماً



← الرسم البياني 26  
مدى تمكّن الأطفال  
من تناول وجبة الغداء  
بحسب الجنسية

عند سؤال الأطفال عن كيفية حصولهم على وجبة الغداء، تبين أن الأطفال السوريين يتناولون الغداء إمّا بإحضاره من المنزل أو بتناوله في المنزل، في حين وُجد أن الأطفال المواطنين الأتراك يحصلون على الغداء من خلال إحضاره من المنزل أو شراؤه من مقصف المدرسة.



عند ربط نتائج تناول الأطفال للفطور والغذاء بإجابات الأطفال السوريين حول الوضع المادي لأسرهم، يمكن الاستنتاج أن مستوى الفقر لدى الأطفال السوريين أعلى من نظرائهم من المواطنين الأتراك. كما تُظهر إجابات جميع الأطفال على أسئلة الفطور والغداء أنهم، باعتبارهم في مرحلة النمو، معرضون لخطر عدم تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، مما يستوجب اتخاذ تدابير عاجلة لضمان حماية حقهم في التغذية.

### 3.10.3 < مدى وصول الأطفال إلى غذاءٍ كافٍ وصحي

من المعروف أن استهلاك الأطفال في سنّ الدراسة للحوم الحمراء والبيضاء (الدجاج) و/أو الأسماك يوفر لهم البروتين والحديد وبعض المعادن الضرورية لبناء العضلات وتحسين قيم الدم، ويوصى أن يتناول الأطفال من هذه الأغذية بمقدار 2 إلى 3 حصص يوميًا قدر الإمكان (وزارة الصحة، 2013).

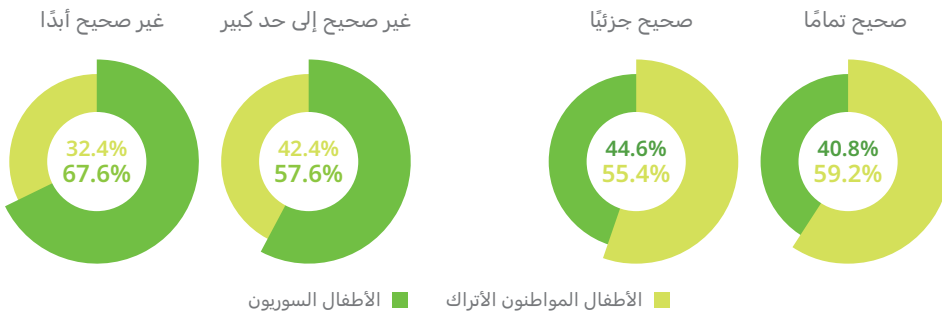
وعند سؤال الأطفال في سلطان بيلي عن مدى تناولهم للحوم الحمراء والبيضاء أو الأسماك مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع، صرّح 50,7% من الأطفال بأن هذا الوصف ينطبق عليهم تمامًا. إلا أن إمكانية وصول الأطفال إلى اللحوم الحمراء والبيضاء تختلف بشكل ملحوظ تبعًا لجنسيتهم؛ إذ أفاد 40,6% من الأطفال السوريين بأنهم يستطيعون تناول هذه الأطعمة مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع، في حين بلغت هذه النسبة 59,2% لدى الأطفال من المواطنين الأتراك.

ومن اللافت أيضًا التوزيع بحسب الجنسية للأطفال الذين أفادوا بعدم تناولهم لأي لحوم بيضاء أو حمراء خلال أسبوع كامل؛ إذ بلغت هذه النسبة 2,3% لدى الأطفال الأتراك، بينما ارتفعت إلى 6,3% بين الأطفال السوريين.

يُعد حصول الأطفال على ما يكفي من البروتينات والفيتامينات والمعادن أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق تغذية كافية ومتوازنة، إذ تُوصي وزارة الصحة (2013) بأن يستهلك الأطفال في سنّ المدرسة من 2 إلى 3 حصص يوميًا من الحليب، الجبن، أو اللبن، لما لها من دور في تقوية العظام والأسنان والعضلات.

وفي هذا الإطار، عند سؤال الأطفال المقيمين في سلطان بيلي عما إذا كانوا يستهلكون يوميًا منتجًا واحدًا على الأقل من منتجات الألبان (كالحليب، اللبن، أو ayran)، صرّح 39,2% من الأطفال أنهم لم يتمكنوا من تناول أي منتج ألبان طوال اليوم.

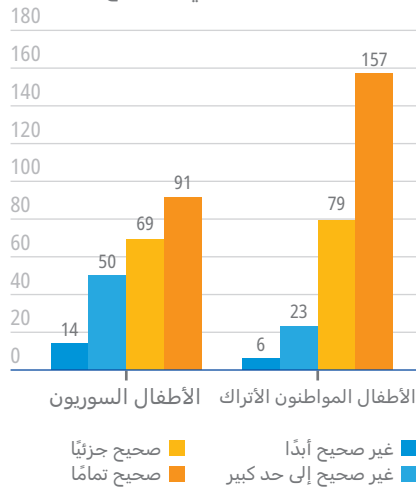
وبالنظر إلى نسب استهلاك الحليب بحسب الجنسية، تبين أن 50,4% من الأطفال السوريين لا يستهلكون منتج ألبان واحدًا على الأقل يوميًا، بينما بلغت هذه النسبة 39,2% لدى الأطفال المواطنين الأتراك.



تُعد الفواكه مصدرًا مهمًا للفيتامينات والمعادن الضرورية لصحة الجلد والعينين والأسنان لدى الأطفال، ويوصى بتناول حصتين إلى ثلاث حصص من الفاكهة يوميًا (وزارة الصحة، 2013). وفي هذا السياق، عند سؤال الأطفال المقيمين في سلطان بيلي عما إذا كانوا يتناولون فاكهة طازجة يوميًا، صرّح 48,7% من الأطفال المواطنين الأتراك بأنهم يتمكنون من تناول الفاكهة يوميًا، في حين بلغت النسبة لدى الأطفال السوريين 40,2%. ويعكس هذا الانخفاض في النسب لدى كلا المجموعتين ضعفًا واضحًا في إمكانية الوصول إلى الفاكهة الطازجة، ما يدل على تغذية غير كافية للأطفال في هذا الصدد.

عند سؤال الأطفال المقيمين في سلطان بيلي عما إذا كانوا يستهلكون يوميًا منتجًا واحدًا على الأقل من منتجات الألبان (كالحليب، اللبن، أو narya)، صرّح 2,93% من الأطفال أنهم لم يتمكنوا من تناول أي منتج ألبان طوال اليوم.

أتناول اللحم أو الدجاج أو السمك مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع



الرسم البياني 27 وصول الأطفال في سلطان بيلي إلى اللحوم البيضاء والحمرات

الرسم البياني 28 توزيع استهلاك الأطفال في سلطان بيلي لمنتج ألبان واحد على الأقل يوميًا



وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية السائدة في تركيا، يتّضح أن عدد الأطفال الذين لا يحصلون على غذاء كافٍ وصحي في ازدياد. ووفقًا لتقارير مؤسسة الإحصاء التركية (TÜİK)، فإن 37,3% من الأسر غير قادرة على توفير وجبة تحتوي على اللحوم أو الدجاج أو السمك كل يومين، ما يعني أن طفلًا واحدًا فقط من بين كل ثمانية أطفال يمكنه تناول اللحوم، وأن واحدًا من كل طفلين فقط يمكنه تناول الجبن أو اللبن يوميًا. وتتوافق نتائج الدراسة الميدانية في سلطان بيلي مع هذه الإحصاءات، وتؤكد أن وصول الأطفال إلى الغذاء الكافي لا يزال بعيد المنال.

إن نقص الغذاء لا يؤدي فقط إلى مشكلات صحية لدى الأطفال، بل يُمهّد الطريق كذلك للإصابة بالأمراض المزمنة، والانقطاع عن الدراسة، والانخراط في سوق العمل مبكرًا. فالأطفال الذين لا يتلقون تغذية كافية يُعانون من تأخّر في النمو الجسدي والذهني، مما ينعكس سلبيًا على تحصيلهم الدراسي، وقد يؤدي إلى صعوبات في التعلم، ونقص التركيز، وتأخر في النمو المعرفي، ومشكلات سلوكية.

وعند تحليل أسباب تفكير الأطفال في الانقطاع عن الدراسة، وكذلك الأسباب الفعلية لانفصال بعضهم عن التعليم، تُظهر النتائج أن نقص التغذية من العوامل المؤثرة بوضوح. كما تمّ التحقق من هذه المعطيات من خلال المقابلات شبه المنظمة ومجموعات النقاش المركزة التي أجريت ضمن الدراسة، والتي أظهرت أن إمكانية الأطفال في الحصول على وجبة فطور أو غداء في المدارس تؤثر بشكل مباشر في أدائهم الأكاديمي، وصحتهم النفسية، وتطورهم العام..

وتُبرز آراء الأطفال المشاركين في الدراسة الميدانية في سلطان بيلي تنوعًا في ظروفهم الغذائية؛ إذ يحصل بعضهم على وجبات في المدرسة، في حين يُحرم آخرون منها لأسباب مادية أو زمانية أو لوجستية. وقد عبّر أحد الأطفال عن صعوبة تناول الطعام في المدرسة بسبب ضيق وقت الاستراحة قائلاً:



في مدرستنا حتى لو توفرت الوجبات، فإن الاستراحات لا تتعدى 15 دقيقة، ويستغرق النزول إلى الأسفل 5 دقائق، مما يؤدي غالبًا إلى التأخر في الدروس. ولا يمكنني القول إن معلمينا يتسامحون في هذا الموضوع، وهذا يسبب بعض المشكلات. لا يمكنني القول إن الجميع يتناول الطعام في المدرسة. (الطفل 24، فتاة، 17 سنة، مواطنة تركية)

حتى تتمكن من تناول الفطور صباحًا، يجب أن تستيقظ نسيطًا، وهذا صعب، خاصة وأنا نام متأخرين بسبب كثافة البرنامج. وعندما أستيقظ مبكرًا، لا أشعر برغبة في تناول الطعام. لا أتناول الفطور غالبًا. وفي المدرسة لا أشتهي شيئًا أيضًا. وعندما أتناول الغداء، أبحث عن شيء مشبع. (...) لا يوجد لدينا مقصف حقيقي، المقصف يديره الطلاب، وكل ما يوجد فيه هو وجبات خفيفة فقط. (الطفل 26، فتاة، 17 سنة، مواطنة تركية)

وقد أفاد 67.9% من الأطفال المشاركين بأنهم يشعرون بأنهم بصحة جيدة، في حين قال 22.7% "أحيانًا"، و9.4% "لا". وتُظهر هذه النتائج، وخاصة نسبة الأطفال السوريين الذين يشعرون بصحة جيدة والتي بلغت 66.5%، وجود علاقة وثيقة بين التغذية والصحة. كما تم رصد حالات يُعاني فيها الأطفال من عدم توفر وجبات خارج المدرسة نتيجة الوضع الاقتصادي، كما أوضح أحدهم



نستيقظ في وقت مبكر جدًا، وهناك ازدحام مروري. وعندما نذهب إلى المدرسة مبكرًا، لا نتتمكن من تناول الفطور. لا يوجد وقت كافٍ لذلك. مدرستنا تنتهي ظهرًا بنظام الفترتين، ولا توجد وجبة غداء في المقصف. لم أذهب منذ فترة طويلة، لكن في آخر مرة كان ثمن البرجر الصغير حوالي 55 ليرة. (الطفل 25، فتى، 17 سنة، مواطن تركي)

من جهة أخرى، أبدى بعض الأطفال رضاهم عن خدمات الطعام في المدرسة:



—أتناول وجبة الغداء كل يوم في المدرسة. الطعام مشبع جدًا. يوجد شوربة وطبقين رئيسيين، وأحيانًا حلوى ومشروبات. معلمونا يتبرعون لمطبخ المدرسة، لذا يقلّ المبلغ الذي ندفعه كثيرًا. وكون الطعام يأتي من مدرسة معروفة لدينا ومن إعداد طاهٍ معروف، نشعر بالراحة في تناوله. (الطفلة 28، فتاة، 15 سنة، مواطنة تركية)

تعكس هذه الشهادات التفاوت المكاني والاقتصادي في وصول الأطفال إلى حقهم في التغذية. وتُظهر الدراسة أن ضعف المقاصف المدرسية، وارتفاع أسعار الوجبات، وضيق الوقت تُعد من أبرز العقبات التي تحول دون حصول الأطفال على غذاء كافٍ ومتوازن.

### < 3.10.3.1 تصوّر التغذية والصحة البيئية

تُظهر تقييمات الأطفال لظروف التغذية والبيئة أن إدراكهم للصحة يتشكّل ضمن سياق واسع يتجاوز الحالة الجسدية المباشرة.



—في الهواء الطلق، مثلًا عندما نتحدث عن الهواء النظيف... أشعر بالفرق عندما نذهب إلى الغابة. في سلطان يبلي توجد غابة آيدوس، وعندما أذهب إليها أشعر بشيء مختلف، الأمر يبدو غريبًا بالنسبة لي، أما في حياتي اليومية... عمومًا أحبّ المساحات الخضراء. (الطفلة 7، 14 سنة، مواطنة تركية)

—يعني عندما نقول صحة وتغذية، أظن أن الأمر هنا ليس صحيحًا كثيرًا بسبب وجود المصانع وعوادم السيارات وما إلى ذلك. لكن الناس تعوّدوا. مثلًا الشخص الذي تعوّد على الحياة في القرية، عندما يأتي إلى هنا يشعر وكأنه محاصر داخل جدران. أما الشخص من المدينة، فعندما يذهب إلى القرية، يريد البقاء هناك دائمًا. لأنني أعتقد أن الهواء هناك أنظف والطعام أكثر صحية. (الطفل 9، 16 سنة، سوري الجنسية)

تُظهر المقابلات التي أجريت في سلطان يبلي أن تقييمات الأطفال للصحة، سواء من الناحية الجسدية أو النفسية-الاجتماعية، تتيح فهمًا أعمق لمدى تحقق هذا الحق في الواقع. وتبيّن هذه الإفادات أن الأطفال لا يفكرون في صحتهم فقط من زاوية حالتهم الفردية، بل يربطونها أيضًا بعوامل بيئية وأنماط التغذية. وتشغل قضايا مثل التمذّن، كثافة المباني، وصعوبة الوصول إلى الغذاء الصحي حيزًا في إدراكهم الصحي

### < 3.10.3.2 الوالدين حول الصحة والتغذية الكافية

تُظهر مناقشات المجموعات البؤرية من أولياء الأمور أن ارتفاع أسعار المقاصف وصعوبة الوصول إلى وجبات مدرسية ميسورة تمثل من أبرز المواضيع المتكررة. إن غياب تقديم الطعام في المدارس الحكومية أو قصره على الخدمات المدفوعة يُعد عاملاً يُقاوم التفاوت الاجتماعي، حيث يؤكد المشاركون أن ذلك يخلق تمييزًا بنيويًا بين المدارس الحكومية والخاصة.



—أفكر أحيانًا كيف يمكن إيجاد حل. مثلًا في المدرسة الثانوية، كُتّا نسجل لتناول وجبة الغداء في المدرسة، لكن هذا الشهر لم نستطع التسجيل، لأن الأسعار ارتفعت كثيرًا. كان سابقًا 20 ليرة، أما الآن فأصبح 65. في البداية فرحت كثيرًا لأن المدرسة فيها مطعم، لكن هذا السعر أثر عليّ. لديّ ثلاثة أطفال. مثلًا، حين أعد طعامًا لابنتي لا أستطيع أن أضع موزًا لها، وعندما تقول لي: أمي، صديقتي معها موز، وهذه معها كذا، أشعر بالحرج. لماذا لا يمكن تقديم الطعام في المدارس الحكومية كما هو الحال في الخاصة؟ هناك تمييز واضح. حتى حين أشتري موزًا، لا أرغب بوضعه أحيانًا، وأقول لابنتي: فكري بزميلاتك، قد يرغبن به ولا يقدرن عليه. (يسيل، مجموعة بؤرية، أم تركية الجنسية)

إحدى المشاركات من الأمهات السوريات لخصت الصعوبات التي تواجهها الأسر في التكيف مع السياسات الغذائية المفروضة من المدارس، وأوضحت أن المدارس تطلب محتوى موحدًا للتغذية، إلا أن الوضع المادي للأسر لا يسمح بذلك دائمًا، مما يدفعهم إلى إرسال بدائل متواضعة:



المدرسة تطلب دائمًا طعامًا للأطفال، وكل مدرسة تطلب ذلك. لكن نحن لا نضع نفس الطعام، نرسل ما يناسبنا. وضعنا صعب، ومع ذلك نحاول أن نرسل. (المشاركة 2، مجموعة بؤرية، أم سورية الجنسية)

أشار العديد من أولياء الأمور إلى أن الأطفال في سن المدرسة يذهبون أحيانًا بدون فطور أو يبقون حتى الغداء دون تناول شيء، وأوصوا بإعادة تفعيل برامج الدعم المدرسي القديمة مثل توزيع الحساء أو الحليب مجانيًا:



ربما لا يكون مثل المدارس الخاصة، لكن يمكن تقديم شيء بسيط في المدارس الحكومية، مثل شوربة في الصباح، الأطفال يذهبون باكراً. في زمننا كان يتم توزيع الزبيب والحمص. المدارس موجودة، لكنها تباع كل شيء الآن. لا نحب كل ما في الماضي، لكن بعض الأمور كانت أفضل. الآن الأطفال يأكلون الكثير من الوجبات غير الصحية، ولا نستطيع منعهم تمامًا. (مور، مجموعة بؤرية، أم تركية الجنسية)

نعم، كان يتم توزيع الحليب. في الحقيقة، كل شيء كان أفضل قديمًا. (مافي، مجموعة بؤرية، أم تركية الجنسية)

كما أشار المشاركون إلى عدم كفاية الدعم المقدم من المؤسسات الرسمية، لا سيما في مجال التغذية المدرسية، واقترحوا وضع قائمة موحدة للطعام المدرسي أو تقديم وجبات مجانية كوسيلة لدعم العدالة الاجتماعية:



حتى الطعام في البيت، مثلاً يجب أن يأكل الطفل لحومًا، لكن لا نستطيع شراءها. أو السمك، بعضهم لا يحبّه، لكن البعض يحبه. يقولون مرة في الأسبوع، لكن نحن نشتره مرة في الشهر فقط. الدجاج نقدمه مرتين في الأسبوع أو كل أسبوعين. الفواكه والخضروات أيضًا. يجب أن يتناول الطفل القليل من كل شيء بانتظام. (سياه، مجموعة بؤرية، أم تركية الجنسية)

الشراء أصبح أصعب من قبل، حسب وضعك. ابنتي تتغذى فقط على الفواكه، لا تأكل شيئًا آخر. حتى هذا أصبح صعبًا الآن. (المشاركة 5، مجموعة بؤرية، أم سورية الجنسية)

يتضح من الإفادات أن استهلاك اللحوم، الأسماك، الفواكه والخضروات داخل المنزل يعاني من عدم الانتظام والنقص، كما أن قدرة الأسر على تعويض هذا النقص محدودة. وكنيجة لذلك، تُظهر النتائج أن الحق في التغذية لدى الأطفال يتأثر مباشرةً بالتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وأن الدعم الحكومي القائم غير كافٍ لتلبية هذا الحق. وبالتالي، يجب أن تُدرج سياسات ضمان الوصول إلى حقوق الطفل الأساسية، لا سيما التغذية، ضمن أولويات السياسات العامة.

#### < 3.10.4 الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

تم طرح مجموعة من الأسئلة لفهم الحالة البدنية للأطفال وتقييم مدى تمتعهم بحقهم في الصحة، لا سيما لدى من يعانون من مشكلات صحية. وقد شملت الأسئلة إمكانية وصول الأطفال إلى الأطباء والأدوية، بالإضافة إلى تصوراتهم بشأن مدى الاحترام الذي يحظون به داخل المؤسسات الصحية.

سهولة الوصول إلى الطبيب						
	جميع الأطفال		الأطفال السوريين		الأطفال الأتراك	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	438	89.6	194	86.6	244	92.1
لا	51	10.4	30	13.4	21	7.9
العدد الإجمالي	489	100	224	100	265	100
الشعور بالاحترام داخل المؤسسة الصحية						
نعم	449	91.8	198	88.4	251	94.7
لا	40	8.2	26	11.6	14	5.3
العدد الإجمالي	489	100	224	100	265	100
سهولة الوصول إلى الدواء						
نعم	461	94.3	202	90.2	259	97.7
لا	28	5.7	22	9.8	6	2.3
العدد الإجمالي	489	100	224	100	265	100

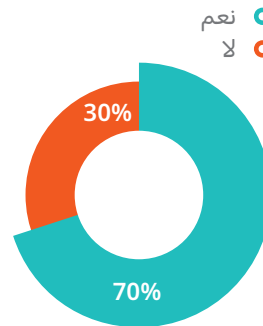
## الجدول 12

توزيع وصول الأطفال في سلطان بيلي إلى خدمات الرعاية الصحية

كما هو مبين في الجدول رقم 12، فإن إجابات الأطفال السوريين على الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالوصول إلى الخدمات الصحية جاءت مرتفعة ومتشابهة إلى حد كبير مع إجابات أقرانهم من الأطفال المواطنين الأتراك. ومع ذلك، وكما ورد في الأسئلة السابقة، فقد تبين أن نسبة 12.9% من الأطفال السوريين يفتقرون إلى وثائق هوية رسمية، مما يعيق حصولهم على الرعاية الصحية، في حين تؤكد الإجابات في هذا الجزء من الدراسة أن 13.4% من الأطفال السوريين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى الطبيب المختص، وهو ما يعزز النتيجة السابقة.

إن ارتفاع نسبة التصورات السلبية لدى الأطفال السوريين فيما يتعلق بالوصول إلى الطبيب، والحصول على الأدوية، وتلقي المعاملة باحترام في المؤسسات الصحية، لا يمكن قراءته فقط في إطار التحديات العامة المرتبطة بالنظام الصحي في تركيا، بل يتطلب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار تداعيات الفقر المتزايد وتأثير الخطاب التمييزية التي تستهدف السوريين، والتي تؤثر على حياتهم اليومية في مختلف المجالات.

وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى اللغة كأحد المحددات الجوهرية لصحة الأفراد، فقد طرح سؤال مباشر على الأطفال السوريين حول ما إذا كانوا يواجهون صعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب حاجز اللغة. وقد أفاد 30% من هؤلاء الأطفال بأنهم يواجهون فعلاً صعوبات في هذا الصدد، مما يشير إلى الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير خاصة لضمان الوصول العادل والمنصف إلى الرعاية الصحية، لاسيما للأطفال الذين لا يتقنون اللغة التركية.



## الرسم البياني 29

مدى صعوبة وصول الأطفال إلى الخدمات الصحية بسبب حاجز اللغة

في المقابلات شبه المنظمة التي أجريت في منطقة سلطان بيلي، أتيح الوقوف على التقييمات الجسدية والنفسية-الاجتماعية لصحة الأطفال، مما مكن من فهم مدى تفعيل هذا الحق عملياً. وفي هذا السياق، طُرحت أسئلة حول استفادة الأطفال من خدمات التغذية والرعاية الصحية، كما استُفسر عما إذا كانت المدارس التي يقضون فيها غالبية أوقاتهم تتضمن غرف إسعاف أو عيادات صحية. وقد أشار الأطفال المشاركون في المقابلات إلى غياب غرف الإسعاف أو العيادات الصحية في مؤسسات التعليم الثانوي، وأكدوا أن المرافق الموجودة غير كافية، وأنها لا تستوفي شروط النظافة أو تُستعمل لأغراض أخرى. وعلى الرغم من عدم الإبلاغ عن مشكلات كبيرة تتعلق بالحصول على الخدمات الصحية، فقد تم تسجيل صعوبات في الوصول إلى هذه الخدمات، لا سيما بسبب الحواجز اللغوية والضغط الشديد على النظام الصحي، كما هو الحال في معظم المرافق العامة.

وقد جرى تصنيف الإجابات المتعلقة بالصحة ضمن محاور تشمل: تصوّرات الأطفال عن الصحة الجسدية، والهواجس أو الشكاوى الصحية، والرغبة في التغيير الشخصي، والعادات الغذائية، والحالة النفسية والرفاهية.



أتبع نظامًا غذائيًا صحيًا، لكن أحيانًا فجأة أُرغب في تناول الوجبات السريعة. أحيانًا أحضرتها في البيت. يعني، عمومًا لا تثير الأطعمة الصحية اهتمامي كثيرًا. (المشارك 20، فتى تركي، 15 عامًا)

إن توفر خدمات صحية ميسورة وعالية الجودة ومتوافقة مع احتياجات الأطفال يعدّ أمرًا حاسمًا في ضمان التمتع الفعّال بحق الطفل في الصحة. وعلى العموم، يُلاحظ أن النهج المتبع في تقديم الرعاية الصحية، بعد ضمان الوصول إليها، يتسم باحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز.



سواء في تركيا أو إسطنبول، حين نذهب إلى الطبيب - وأتحدث هنا عن نفسي - نستطيع الحصول على حقوقنا. الطبيب يعاملنا بشكل جيد، ولا أرى عنصرية في هذه الأمور. (المشارك 9، فتى سوري، 16 عامًا)

**وتُظهر إفادات الأطفال وجود مشاكل هيكلية متعددة تعيق الوصول إلى الخدمات الصحية، مثل طول فترات الانتظار، ونقص الكوادر، وغياب التخصصات اللازمة. وتصبح هذه الإشكاليات أكثر حدة في حالات الطوارئ أو الأمراض المزمنة.**



نواجه صعوبات في المستشفى، نعم. مثلًا حين تكون لدينا حالة طارئة... الطابور، لا أدري كيف أشرح، الأطباء قليلون جدًّا. رغم حالتنا الطارئة، لا يأتي دورنا. ننتظر هناك لساعات. (المشارك 1، فتاة تركية، 16 عامًا)

**إن تكرار الزيارات الطبية غير المجدية لا يستهلك فقط وقت الأطفال كطلاب، بل يؤدي كذلك إلى استمرار معاناتهم الصحية دون حل. وبوجه عام، تشير هذه التصريحات إلى أن النقص في القدرة الاستيعابية للنظام الصحي والقصور في متابعة الأمراض المزمنة يحدان من قدرة الأطفال على الوصول الفعّال إلى الخدمات الصحية، ما يؤثر سلبيًا في جودة حياتهم. وتُظهر هذه النتائج ضرورة إعادة النظر في حق الطفل في الصحة، سواء من حيث إمكانية الوصول أو جودة الرعاية المقدمة.**

#### 3.10.4.1 < تصوّر الأطفال لأجسادهم والصحة النفسية-الاجتماعية

إن مفهوم الصحة لا يقتصر على غياب الأمراض الجسدية فحسب، بل يشمل كذلك حالة العافية النفسية والاجتماعية. ويُعدّ تصور الجسد خصوصًا في مرحلة المراهقة عاملًا بالغ الأهمية في بناء احترام الذات وسلامة الصحة النفسية للأطفال:



أنا سميئة جدًّا. لأن خدودي بارزة جدًّا. لا يليق بي أي حجاب. لدي كرش أيضًا. (المشاركة 1، فتاة تركية، 16 عامًا)

تعكس هذه العبارة مدى تأثير الاضطراب المرتبط بتصور الجسد على الصحة النفسية مباشرة. وتُظهر مثل هذه الإفادات ضرورة تعزيز آليات الدعم النفسي للأطفال - فتيانًا وفتيات - في مرحلة المراهقة، لمساعدتهم في التعامل مع صورة الجسد والانفعالات المصاحبة لها.

وتُشير إفاذات الأطفال المشاركين في المقابلات شبه المُنظمة إلى وجود دروس مخصصة للتثقيف الصحي ضمن المناهج التعليمية، إلا أن مضمون هذه الدروس يحتاج إلى إعادة تنظيم كي يكون أكثر نوعية وتطبيقية:



من ناحية الصحة، الجيل الجديد لا يتأثر كثيرًا. لأننا نستهلك الأطعمة المعلبة، أو نلجأ إلى الأطعمة السهلة التحضير. لذلك أرى أنه يجب زيادة الأطعمة العضوية، ويجب أيضًا تقديم مثل هذه الدروس التثقيفية المتعلقة بالصحة. (الطفلة 2، فتاة تركية، 14 عامًا)

أما مدى فاعلية التعليم الصحي المدرسي، وقدرته على تلبية احتياجات الأطفال، فقد تم التعبير عنه صراحة من قبل إحدى المشاركات:



لدينا حصة صحية، لكن أستاذتنا لا تشرح الدرس. تطلب منا أن نقرأ الكتاب، وتقول مثلًا: اقرأوا هذا الجزء لأنه سيأتي في الامتحان... أعتقد أنه سيكون من الأفضل أن يتم إحضار مدرس متمكن من هذا الدرس. (الطفلة 7، فتاة تركية، 14 عامًا)

تُبرز هذه الإفادة أن الأطفال يربطون اكتسابهم للمعرفة الصحية ليس فقط بمحتوى المقرر، بل أيضًا بأسلوب المعلم وجودة التعليم المُقدّم. ومن ثم، فإن تعزيز الثقافة الصحية لا ينبغي أن يقتصر على المعرفة النظرية، بل يجب أن يُبنى على مقارنة تربوية تفاعلية ومُشركة تعزز الفهم العملي والوعي لقضايا الصحة الجسدية والنفسية.

## التقييم والمناقشة

تكفل اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة حق جميع الأطفال في التمتع بخدمات صحية متكافئة، فعالة، وخالية من أي شكل من أشكال التمييز. وتؤكد المادة 24 من الاتفاقية بشكل خاص أن الحق في الصحة لا يُختزل في مجرد توفر الخدمة، بل يشمل كذلك أن تكون هذه الخدمات متاحة، ذات جودة، ومتلائمة مع احتياجات الطفل. وتشير النتائج المستخلصة من ورشة البحث الميداني والمقابلات شبه المُنظمة ومجموعات النقاش المركزة التي أُجريت في منطقة سلطان بيلي، إلى وجود صعوبات في تحقيق هذا الحق على أرض الواقع. وتتطابق هذه النتائج مع الاتجاهات العامة في الأدبيات المتعلقة بإمكانية وصول الأطفال اللاجئين إلى خدمات الرعاية الصحية (Spahl & Österle, 2019)؛ (Genç & Elitsoy, 2024)

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن مستوى شعور الأطفال بأنهم في حالة صحية جيدة في منطقة سلطان بيلي أدنى من المتوسط الوطني. ففي حين يقيم 94% من الأطفال في عموم تركيا حالتهم الصحية بأنها "جيدة" أو "جيدة جدًا" (TÜİK 2024) (تبلغ هذه النسبة 67.9% فقط في العينة الممثلة لمنطقة سلطان بيلي. وتكشف هذه الفجوة أن تصورات الصحة على المستوى المحلي تتأثر بعوامل متعددة، من بينها البيئة الاجتماعية، وظروف المعيشة، ومدى الوصول إلى الخدمات. وهو ما يشير إلى ضرورة مراقبة الانعكاسات الفعلية للتطبيقات المحلية ضمن إطار السياسات المركزية القوية.

أما النقاشات المتعلقة بحق الأطفال في التغذية، فقد أظهرت أن إمكانية حصولهم على وجبات الإفطار والغداء في المدرسة محدودة بسبب الظروف الاقتصادية، وأن بعضهم يتردد في الاستفادة من خدمات الطعام خشية التعرض للوصم أو التمييز. وهذه مسألة حساسة لا تتبع من غياب الخدمة بحد ذاته، بل من أثر الظروف الاجتماعية في استخدام هذه الخدمات. وعلى الرغم من وجود اهتمام من قبل السلطات العامة بتوفير التغذية المدرسية، إلا أن اعتماد برامج وجبات غداء مجانية وشاملة في مؤسسات التعليم الثانوي من شأنه أن يعزز حق الأطفال في النمو ويدعم في الوقت نفسه الاندماج الاجتماعي. (Spahl وÖsterle) و2019 من خلال مفهوم "العضوية المتدرجة" كيف تؤدي الحواجز الاجتماعية إلى تفاوتات في التمتع بالخدمات الصحية.

وأخيراً، إن غياب التنسيق الفعّال في آليات الإحالة وتبادل البيانات بين المؤسسات يؤدي أحياناً إلى إغفال متابعة بعض الإجراءات الصحية الضرورية للأطفال. وهو ما قد يُضعف من فاعلية الخدمات الوقائية والحمايية، ويشوّش على الأداء الكلي للنظام رغم وجود بنيته. إن تعزيز التنسيق الرقمي بين المؤسسات سيسهم بشكل مباشر في ضمان مصلحة الطفل الفضلى.

تدل جميع هذه المعطيات على أن الإطار القانوني والبيوي القوي الذي تمتلكه تركيا في مجال صحة الطفل يمكن أن يُفضي إلى ضمان أكثر عدالة وفاعلية لحقوق الأطفال في الصحة والنماء، إذا ما دُعِم على نحو أكبر على مستوى الممارسة المحلية. ومن شأن أي تحسين يُنجز في هذا السياق أن يُحدث أثراً دائماً لا في المجال الصحي فقط، بل في رفاه الطفل الشامل أيضاً.

## التوصيات

تُعدّ عوائق اللغة من أبرز العقبات التي تعترض وصول الأطفال اللاجئين إلى حقهم في الصحة. لذا، فإن توفير دعم مترجمين مؤهلين بشكل دائم في المؤسسات الصحية يُعدّ ضرورة ملحة. وينبغي أن تكون خدمات الترجمة حسّاسة وآمنة، تأخذ في الحسبان نوع جنس الطفل وحالته النفسية والاجتماعية، لتوفير بيئة مناسبة وآمنة أثناء تلقي الخدمة. كما يُوصى بإعداد مواد إرشادية وكتيبات توجيهية متعددة اللغات لتسهيل وصول الأسر اللاجئة إلى الخدمات الصحية.

ويُعدّ الكشف المبكر عن احتياجات الصحة النفسية لدى الأطفال أمراً حاسماً لتعزيز فاعلية التدخلات الوقائية. وفي هذا الإطار، فإن إجراء فحوصات دورية للصحة النفسية في المدارس لأغراض التشخيص المبكر وتقديم الدعم يُشكل نهجاً وقائياً يعزز نمو الأطفال وسلامتهم النفسية. وللتقليل من وصمة العار المجتمعية المرتبطة بخدمات الصحة النفسية، يمكن تنظيم ندوات توعوية وتوسيع أنشطة الإرشاد الأسري.

كما يبرز دعم وتعزيز العلاقات القائمة بين خدمات الإرشاد المدرسي واختصاصيي الخدمة الاجتماعية مع الأسر، كاحتياج مهم لضمان استمرارية المتابعة. وتُعدّ مبادرات دعم التغذية الصحية والكافية داخل المدارس أولوية، خاصة للأطفال القادمين من أسر ذات أوضاع هشّة. وينبغي تعميم برامج الوجبات المدرسية المجانية، لاسيما في مؤسسات التعليم الثانوي، شريطة أن تُقدّم بطريقة غير وصمية، تراعي كرامة الطفل وتندرج ضمن تدابير الحماية الاجتماعية التصحيحية. وتطوير نماذج تغذية مدرسية تضمن لكل طفل الحصول على تغذية كافية وصحية سيسهم في رفع مستوى التحصيل الأكاديمي ويعزز النمو المتكامل للأطفال. كما يُقترح اعتماد تنظيمات جديدة تضمن توفير خيارات غذائية صحية، مشبعة، وميسورة في مقاصف المدارس، بدلاً من الأطعمة الجاهزة وغير المفيدة.

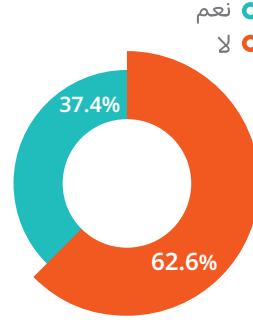
إن تطوير محتوى دروس التثقيف الصحي ليكون تطبيقياً وتفاعلياً من شأنه أن يُعزز الوعي الصحي لدى الأطفال. وفي هذا السياق، فإن تشجيع أنشطة الأندية المدرسية، والحملات البصرية، وبرامج الدعم من الأقران داخل البيئة المدرسية، سيسهم في رفع وعي الأطفال بصحتهم الجسدية والنفسية.

ولتنفيذ الخدمات بشكل أكثر تكاملاً، يُوصى بإنشاء نظام موحد لإحالة الأطفال ومتابعتهم بين مؤسسات الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، بما يعزز فرص التدخل الشامل والمتكامل. ويجب أيضاً تحديد الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ عن تدابير الصحة المتخذة ضمن الحالات القضائية بين المؤسسات المختلفة بوضوح، لتفادي الثغرات التي قد تطرأ على مستوى التنفيذ. ويمكن تكليف اللجان المحلية لتنسيق شؤون الطفولة بمهام متابعة مصلحة الطفل الفضلى وتعزيز التعاون المؤسسي، مع إنشاء لجان فرعية تُعدّ تقارير تقييم ومتابعة دورية، مما يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة على المستوى المحلي.

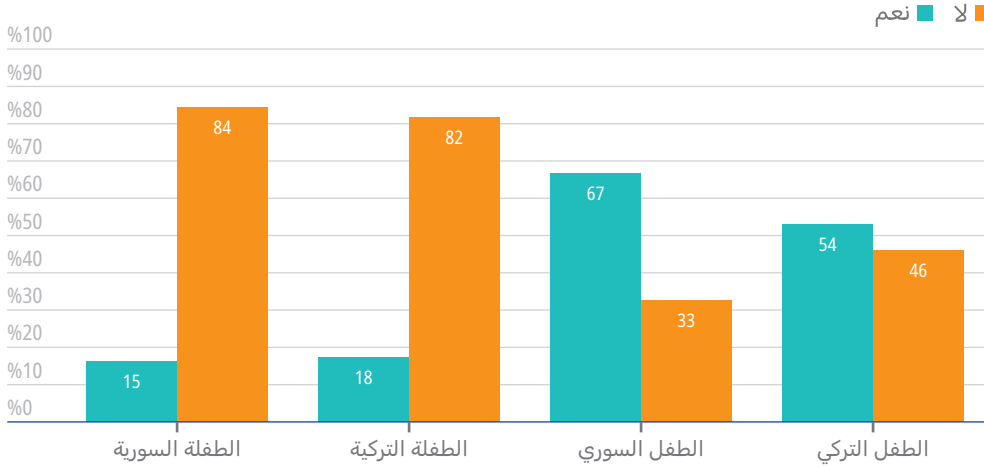
وفي النهاية، يُعدّ ضمان وصول جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم القانوني، إلى خدمات الصحة الأساسية دون قيد أو شرط، التزاماً جوهرياً ضمن اتفاقية حقوق الطفل. لذلك، يُوصى بوضع إجراءات مرنة وترتيبات استثنائية تُمكن الأطفال اللاجئين غير المسجلين من الاستفادة من هذه الخدمات. ومن شأن تأسيس برامج دعم أسرية منظمة، تُنفذ بمرافقة اختصاصيي الخدمة الاجتماعية، أن يسهم في تمكين الأسر وتعزيز مشاركتها الفاعلة في عمليات التوعية والدعم النفسي، بما يُحقق فائدة مزدوجة لكل من الأطفال وأولياء أمورهم.

### 3.11 نتائج متعلقة بتجارب عمل الأطفال المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل

أفاد 37.4% من الأطفال المشاركين في الدراسة (183 من أصل 489 طفلاً) بأنهم خاضوا تجربة عمل واحدة على الأقل في حياتهم، في حين صرّح 62.6% (306 طفلاً) بأنهم لم يسبق لهم العمل مطلقاً. وتشير هذه النسبة إلى أن عمالة الأطفال تُعدّ مسألة بارزة في منطقة سلطان بيلي. ورغم أن الغالبية من المشاركين يقضون طفولتهم دون انخراط في سوق العمل، إلا أن حقيقة أن أكثر من ثلث الأطفال قد مرّوا بتجربة عمل مدفوع الأجر مرة واحدة على الأقل تُعدّ أمراً لافتاً يستدعي الانتباه.



← الرسم البياني 30  
تجربة عمل الأطفال في سلطان بيلي

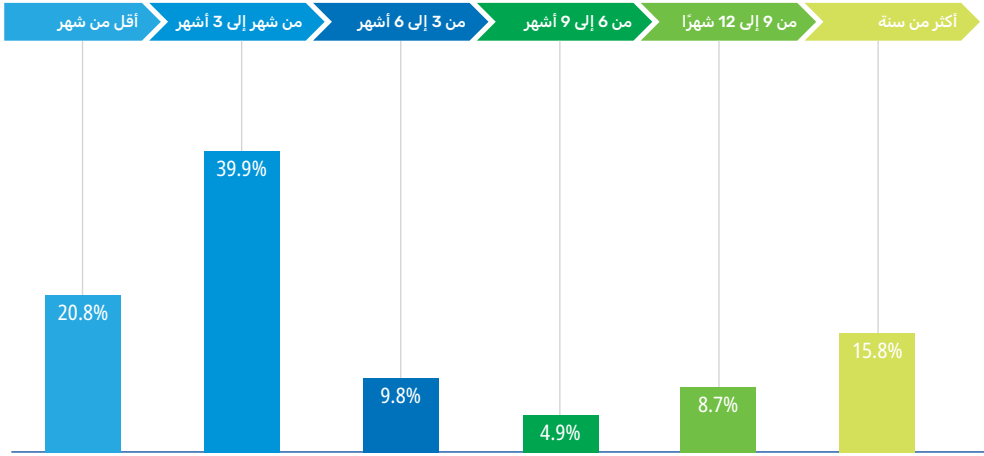


← الرسم البياني 31  
تجربة عمل الأطفال في سلطان بيلي حسب الجنسيات والجنس

عند تحليل تجارب العمل لدى الفتيات والفتيان المقيمين في سلطان بيلي، يظهر أن نسبة الإجابة بـ"لا" بين الفتيات مرتفعة بشكل ملحوظ، وهو ما يُعدّ مؤشراً إيجابياً فيما يخص حماية الفتيات من عمالة الأطفال. وتُظهر البيانات تقارباً بين الفتيات السوريات والفتيات المواطنات من حيث عدم خوض تجربة عمل؛ إذ بلغت نسبة الفتيات السوريات اللاتي لم يعملن 84.13%، مقابل 82.17% لدى الفتيات التركيات. ومع ذلك، لا تزال نسبة الفتيات اللاتي خضن تجربة عمل - والتي تتراوح بين 15% و17% في كلا المجموعتين - أمراً يستدعي الاهتمام.

أما لدى الفتيان، فتبرز الفجوة بشكل أكبر: إذ أفاد 67.35% من الفتيان السوريين بأنهم خاضوا تجربة عمل واحدة على الأقل، بينما بلغت هذه النسبة 54.41% بين الفتيان الأتراك. وتشير هذه المعدلات المرتفعة إلى أن تجارب العمل أكثر شيوعاً بين الفتيان من كلا الجنسين مقارنة بالفتيات، ما يعكس أدواراً اجتماعية متوقعة قائمة على النوع الاجتماعي.

وتُظهر هذه المعطيات أن كلاً من الجنس والوضع القانوني/العنقي يلعبان دوراً حاسماً في تحديد احتمالية انخراط الأطفال في العمل. إذ يبدو أن الضغوط الاقتصادية المرتبطة بوضع اللجوء، إلى جانب التوقعات المجتمعية من الذكور، تجعل الفتيان - وخصوصاً السوريين - أكثر عرضة للانخراط في سوق العمل في سن مبكرة.

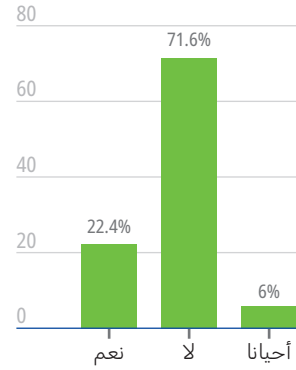


### ← الرسم البياني 32 مدد عمل الأطفال الذين لديهم تجربة عمل في سلطان بيلي

عند سؤال الأطفال المقيمين في سلطان بيلي والذين خاضوا تجربة عمل عن مدة بقائهم في سوق العمل، تبين أن 39.19% منهم عملوا لمدة تتراوح بين 1 و3 أشهر، ما يُشير - وفقاً لتحليل الرسم البياني 32 - إلى احتمال ارتباط هذه التجربة بفترات العطل المدرسية. أما الأطفال الذين عملوا أقل من شهر واحد، فقد بلغت نسبتهم 20.80%، وهو ما يدل على أن العمل القصير الأجل أو التجريبي يشكل جزءاً ملحوظاً من تجارب الأطفال المهنية.

وفي حين تُسجّل نسب أدنى للأطفال الذين عملوا لفترات 3-6 أشهر (9.80%)، و6-9 أشهر (4.90%)، و9-12 شهراً (8.70%)، فإن نسبة الأطفال الذين استمروا في العمل لأكثر من سنة واحدة تبلغ 15.80%، وهو ما يُعد مؤشراً مقلّفاً. إذ تُظهر هذه النسبة أن هناك شريحة لا يُستهان بها من الأطفال قد انتقلوا فعلياً إلى سوق العمل بدوام كامل، مع احتمالية عالية لترك المدرسة بشكل دائم.

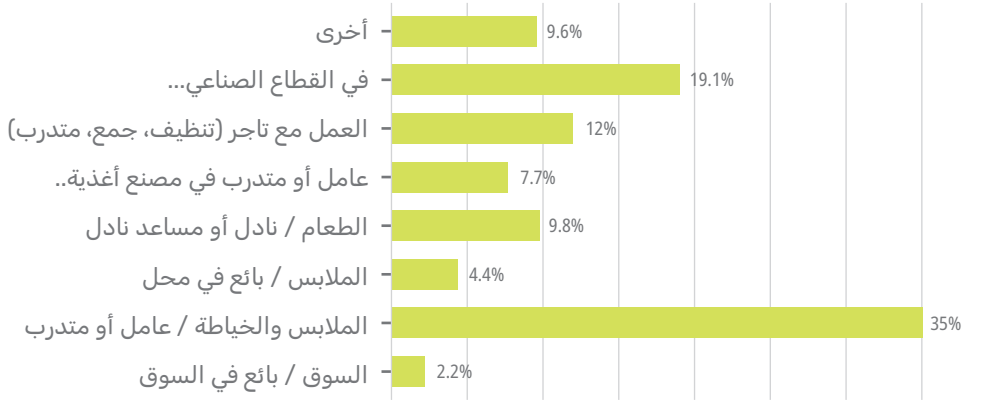
تشير هذه المعطيات إلى أن تجارب عمل الأطفال لا تقتصر فقط على الممارسات الموسمية أو القصيرة الأمد، بل تشمل أيضاً حالات استدامة في سوق العمل قد تؤدي إلى انقطاع تعليمي وتكريس أنماط هشة من المشاركة الاقتصادية في سن مبكرة، ما يتطلب تدخلاً وقائياً ومتابعة مؤسسية منتظمة. وفقاً لبيانات معهد الإحصاء التركي (TÜİK) لعام 2023، بلغت نسبة مشاركة الأطفال في الفئة العمرية 15-17 عاماً في سوق العمل 22.1%، بعد أن كانت 18.7% في العام السابق، مما يدل على زيادة ملحوظة في معدلات انخراط الأطفال في سوق العمل. وعند تحليل هذه البيانات حسب الجنس، تبين أن نسبة مشاركة الفتيان في سوق العمل تصل إلى 32.2%، مقابل 11.5% للفتيات.



### ← الرسم البياني 33 الحالة الراهنة لعمل الأطفال في سلطان بيلي

في ضوء هذه المعطيات، يشير الرسم البياني 33 إلى أن نسبة الأطفال في سلطان بيلي الذين لا يعملون حالياً تبلغ 71.6%، في حين أن 28.4% من الأطفال - سواء من المواطنين الأتراك أو من اللاجئين السوريين - أفادوا بأنهم يعملون إما بشكل دائم أو متقطع (نعم + أحياناً). هذه النسبة تُعد أعلى من المتوسط الوطني المعلن، ما يوحي بأن ظاهرة عمل الأطفال في سلطان بيلي قد تكون أكثر انتشاراً من المعدلات العامة في تركيا.

وتقودنا هذه النتائج إلى استنتاج مفاده أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير سياسات أكثر فاعلية لمنع عمالة الأطفال، وضمان استمرارية اندماجهم الكامل في الحياة التعليمية دون انقطاع، لا سيما في المناطق التي تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية هشة.



← الرسم البياني 34  
مجالات عمل الأطفال  
في سلطان بيلي

عند سؤال الأطفال المنخرطين في سوق العمل عن القطاعات التي يعملون فيها، تبين أن مشاركتهم تنتشر في عدة مجالات. وقد جاءت إجاباتهم لتُظهر أن أكثر القطاعات شيوعًا هو قطاع الملايس والخياطة، حيث يعمل 35% من الأطفال كعمّال أو متدربين. يليه القطاع الصناعي (19.10%)، والذي يشمل أعمالًا في تصليح السيارات، الكهرباء، والبناء، وهي مجالات يُمارس فيها الأطفال أعمالًا تتراوح بين الإنتاج والتدريب المهني.

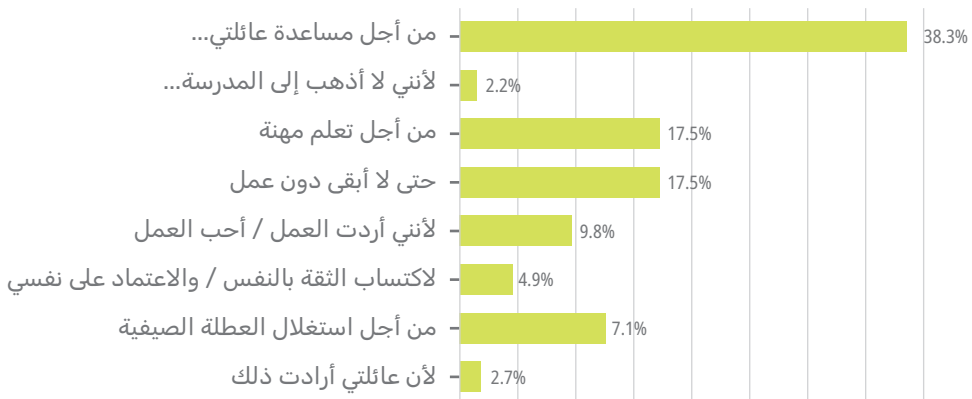
أما العمل لدى أصحاب المحلات (البقالة، الحلّقة، التنظيف، التجميع، المساعدة) فقد شكّل 12% من إجمالي الأطفال العاملين، في حين أن العمل في قطاع الأغذية (مثل النُدل والمساعدين) شكّل 9.80%.

ومن منظور اتفاقية حقوق الطفل والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة عمل الأطفال في تركيا، يُلاحظ أن نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال يعملون في قطاعات مصنفة على أنها خطيرة (CSGB، 2023).

فالأعمال في قطاعي الصناعة والبناء تُعرض الأطفال لمخاطر جسدية ونفسية جسيمة، وتُعدّ ضمن الأعمال المحظورة قانونيًا لمن هم دون سن 18 عامًا، وفقًا لقانون العمل التركي رقم 4857 (2003).

ويواجه الأطفال العاملون في قطاع الخياطة أو كمتدربين لدى أصحاب المهن تحديات إضافية، إذ يعملون لساعات طويلة ويعانون من صعوبة في التوفيق بين التعليم والعمل. ومن هنا، تبرز ضرورة تعزيز آليات الرقابة على نظام التلمذة الصناعية لضمان ألا يتحول إلى شكل ممّوه من عمالة الأطفال، إلى جانب مراجعة السياسات القائمة بما يكفل استفادة الأطفال من حقهم في التعليم الإلزامي بشكل كامل.

ويسجّل أيضًا أن 2.20% من الأطفال يعملون كباعة في الأسواق، في حين أن 9.60% ينخرطون في أعمال لم تُدرج ضمن تصنيفات محددة. ورغم أن هذه النسب قد تبدو منخفضة، إلا أنها تشير إلى احتمال كبير لوجود عمالة أطفال غير مُسجلة أو غير رسمية، ما يزيد من صعوبة الرقابة والتدخل. وبالتالي، فإن تعزيز الرقابة الميدانية، وتوسيع برامج الدعم التعليمي والمساعدات الاجتماعية يُعدّ من التدابير الوقائية الأساسية للحد من انتشار عمل الأطفال وضمان حمايتهم الشاملة.



← الرسم البياني 35  
دوافع عمل الأطفال في  
سلطان بيلي

عند سؤال الأطفال الذين لديهم تجربة عمل عن أسباب انخراطهم في سوق العمل، صرّح 38.30% منهم بأنهم يعملون لدعم أسرهم اقتصاديًا. ويُعد هذا السبب الأكثر شيوعًا بين المشاركين. إلا أن هذا الواقع يُشكل انتهاكًا واضحًا للمادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص على ضرورة حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي ومن أي عمل قد يُعيق تعليمهم أو نموهم البدني، الذهني، الأخلاقي، أو الاجتماعي.

وقد أظهرت المقابلات أن فقدان أحد الوالدين أو تحمّل الطفل لمسؤوليات الرعاية داخل الأسرة يمكن أن يكون سببًا مباشرًا في دفع الطفل إلى سوق العمل:



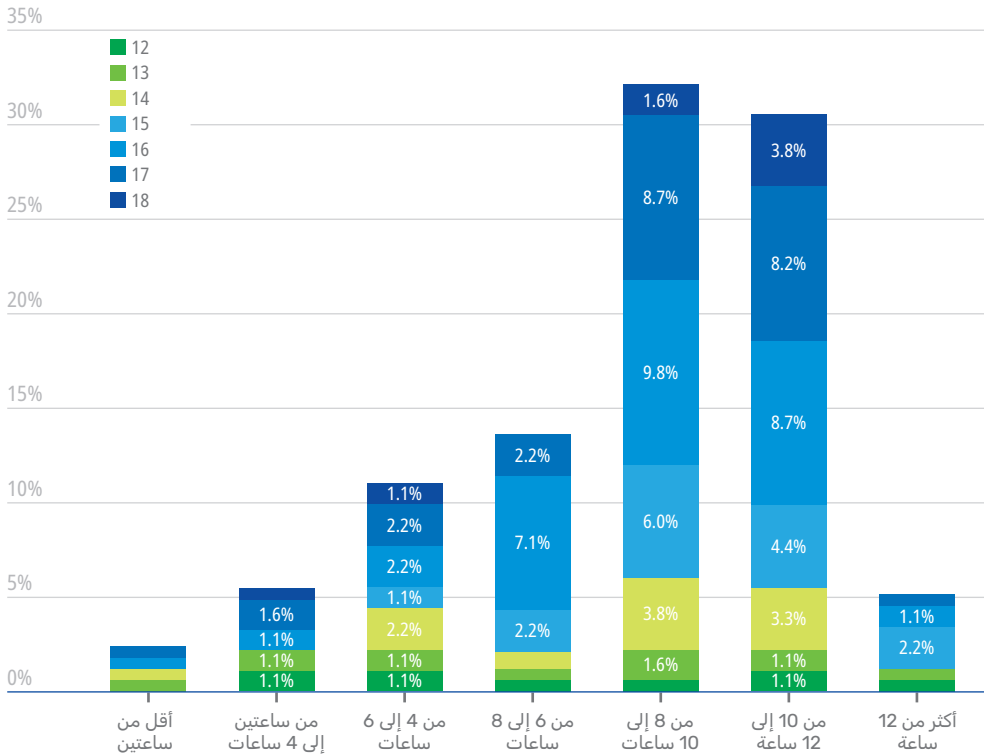
في الإعدادية كان عندي صديق. كنت أحبه كثيرًا. والده هجرهم. ثم بدأ يعمل، واضطر لترك المدرسة وهو لا يزال في الإعدادية، في سن مبكر جدًا (المشاركة 14، فتاة تركية، 16 عامًا).



من جهة أخرى، فإن نسبة الأطفال الذين أفادوا بأنهم يعملون بسبب ضعف أدائهم الدراسي أو تركهم للمدرسة بلغت فقط ٢,٢٠٪، وهي نسبة منخفضة. ما يشير إلى أن الاندماج في النظام التعليمي يُعدّ عاملاً وقائيًا فعالاً ضد عمالة الأطفال.

ورغم انخفاض هذه النسبة، فإن الأطفال الذين يُواجهون صعوبات تعليمية أو تسربوا من المدرسة، يُشكلون فئة معرضة بشكل خاص لدخول سوق العمل في سن مبكر. لذا، من الضروري تفعيل برامج الإرشاد، وتوفير دعم تربوي تكميلي، وتعزيز المساعدات الاجتماعية لتشجيع هؤلاء الأطفال على العودة إلى التعليم بدلًا من الاستمرار في بيئات العمل الهشة.

تشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن عمالة الأطفال في سلطان يبلي غالبًا ما تتبع من فقر هيكلية ومسؤوليات أسرية مبكرة، وهو ما يتطلب تدخلات متعددة الأبعاد تشمل سياسات الحماية الاجتماعية، دعم الأسرة، وضمادات تعليمية فعالة.



← الرسم البياني 36  
توزيع مدة العمل اليومي  
للأطفال حسب الفئة  
العمرية في سلطان يبلي

تم توجيه سؤال للأطفال العاملين في سلطان بيلي حول عدد الساعات التي عملوا فيها يوميًا خلال فترة عملهم، وقد حُلِّصت الإجابات إلى أن نسبة مهمة من الأطفال، وخصوصًا في الفئة العمرية 15-17 عامًا، يعملون يوميًا 8 ساعات وأكثر. وكما هو موضح في الرسم البياني 36، فإن 7,10% من الأطفال بعمر 16 عامًا يعملون بين 8-6 ساعات، في حين أن 9,84% يعملون بين 8-10 ساعات، و8,74% يعملون بين 10-12 ساعة يوميًا.



تشكل التشريعات المتعلقة بعمالة الأطفال في تركيا في إطار اتفاقية حقوق الطفل والتشريعات الوطنية. ووفقًا للمادة 71 من قانون العمل واللوائح ذات الصلة، يمكن تشغيل الأطفال الذين أتموا 14 عامًا وأكملوا تعليمهم الابتدائي في أعمال خفيفة، شريطة ألا تتجاوز مدة العمل اليومية 7 ساعات، والأسبوعية 35 ساعة. أما من أتموا 15 عامًا، فيجوز تشغيلهم لمدة لا تتجاوز 8 ساعات يوميًا و40 ساعة أسبوعيًا. في هذا السياق، يُلاحظ أن فترات العمل المُصرَّح بها في الرسم البياني 36 تتجاوز، وخصوصًا بالنسبة للفئة العمرية 15-17، الحدود القانونية المسموح بها. إذ إن نسبة 9,84% من الأطفال بعمر 16 عامًا يعملون من 8 إلى 10 ساعات، و\*\*8,74%\*\* يعملون من 10 إلى 12 ساعة، أي ما يفوق الحد الأقصى البالغ 8 ساعات.

عند تقييم فترات عمل الأطفال من منظور الحق في النمو والسلامة المهنية، يُلاحظ أن التعرُّض لساعات عمل طويلة قد يؤثر سلبيًا على نمو الأطفال الجسدي، الذهني والاجتماعي (ISIG، 2024) كما أن طول فترات العمل يزيد من خطر التعرُّض لحوادث العمل، ويؤثر سلبيًا على الحياة التعليمية للأطفال. واستنادًا إلى المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل، والتي صادقت عليها تركيا، والتي تنص على ضرورة حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والعمل في وظائف خطيرة، ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم من حوادث العمل وتمكينهم من استكمال نموهم بما يتناسب مع أعمارهم.

ومن خلال مقابلات المجموعات المركزة، أفاد أولياء أمور سوريون بأن عمالة الأطفال تُغيّر من إدراك الطفولة وتحرم الأطفال من حقوقهم الأساسية:



الطفل هو طفل، سواء كان لديه إعاقة أو لا، لا فرق. إذا بدأ الطفل العمل، فسيظل دائمًا في العمل ولن يبقى طفلًا. في هذا العمر، يجب أن يعيش الطفل طفولته. طفلي يعمل لأنه يدرس في الثانوية المفتوحة. عمره 17 عامًا، ويرى العمل كأنه نزهة مع أصدقائه، نشاطًا ترفيهيًا، وهذا فهم خاطئ. لماذا؟ لأنه لا يعرف المدرسة، ولا يعرف الطفولة. (المشاركة 5، مجموعة تركيز، أم سورية)

## التقييم والنقاش

أظهرت المعطيات المستخلصة من المقابلات شبه المنظمة ومجموعات النقاش المركزة أن تجارب الأطفال في سوق العمل لا تُعزى فقط إلى الظروف الاقتصادية، بل تتأثر أيضًا بالأعراف الثقافية، وبنية الأسرة، وتوقعات التطور الفردي. فعلى سبيل المثال، يوضح تصريح الطفل 29 (فتى تركي، 16 عامًا): "أذهب للعمل مع والدي أيام السبت. أعمل في إصلاح محركات السيارات في المنطقة الصناعية، باستثناء الميكانيك. أدرس في مدرسة مهنية"، أن بعض الأطفال يلتحقون بالعمل خارج أوقات المدرسة دعماً لأسرهم، وغالبًا ما يتداخل هذا العمل مع تعليمهم المهني. ومع ذلك، تبقى مسألة ما إذا كان هذا الانخراط يتم بإرادة ذاتية أم نتيجة ضغط عائلي مسألة غير محسومة.

وفي مثال مشابه، يقول الطفل 27 (فتى تركي، 17 عامًا): "عندما لا أكون في المدرسة، أساعد عمي... الأجر غير منتظم، يعطيني مصروفًا فقط". ويكشف هذا التصريح أن مساهمة الأطفال في الأعمال العائلية، وإن بدت في ظاهرها كمساعدة، قد تكون في جوهرها تحملاً لعبء اقتصادي فعلي. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية (ILO، 2021)، فإن مثل هذه الأعمال غير النظامية تدخل ضمن تعريف عمالة الأطفال.



أما الطفل 30 (فتى تركي، 17 عامًا) فيقول: "أتلقي تدريبًا في الميكانيك... هناك أجر من المدرسة، وأتقاضى مالا أيضًا من خارجها". هذا المثال يُظهر أن بعض الأطفال قد يعتبرون العمل وسيلة لاكتساب المهارات. في حين يوضح الطفل 13 (فتى سوري، 17 عامًا): "إذا كان الطفل يعمل بهدف تطوير نفسه، فلا بأس... لكن إذا كان يعمل تحت ضغط الأسرة، فهذا غير مناسب". ويُبرز هذا التقييم أن هناك وعيًا ميدانيًا بالفارق بين التوجيه المهني وعمالة الأطفال، رغم أن هذا الفارق لا يكون دائمًا واضحًا على أرض الواقع. وتلعب عوامل مثل طوعية العمل، مدته، طبيعته، وتأثيره على نمو الطفل دورًا حاسمًا في هذا التمييز. (UNICEF,2023).

وفي هذا السياق، يؤكد التعليق العام رقم 1 الصادر عن لجنة حقوق الطفل أن الحق في التعليم لا يقتصر على الوصول الشكلي، بل يشمل أيضًا الانتظام في التعليم ومواءمة نمط الحياة مع العملية التعليمية. كما تنص المادة 14 من نفس اللجنة على أن مصلحة الطفل الفضلى تقتضي التعامل بجدية مع كل ما يُهدد نموه. ويشدد التعليق العام رقم 12 على أهمية إشراك الأطفال في تقييم ظروفهم التعليمية والعملية وضمان مشاركتهم في صنع القرار.

وتكشف تعليقات الطفل 13 بشكل أعمق أن العمل تحت ضغط الأهل قد يتحول إلى عبء ثقيل: "بعض الأطفال يعملون، وقد يكون ذلك صعبًا... لكن أن يتحمل الطفل هذه المسؤوليات في هذا العمر أمر مرهق. هناك أسر لا تعاني، ولكنها لا ترى ضرورة في تعليم أبنائها، فتدفعهم للعمل". وتُشير هذه الشهادة إلى أن عمالة الأطفال قد تنبع أيضًا من اختيارات ثقافية وتعليمية، وليس فقط من الفقر. وهو ما تؤكدته الطفلة 10 (17 عامًا، سورية): "العمل في سن 7-8 سنوات مبكر جدًا... الأفضل أن يكون في عمر 18 بعد الانتهاء من الدراسة". بينما يقول الطفل 14 (فتى سوري، 16 عامًا): "أعمل منذ أن كنت في العاشرة... بدأت العمل بدوام كامل قبل ثلاث سنوات". ويُظهر ذلك أن بعض الأطفال يشروعون في العمل في سن مبكرة جدًا، بل ولغترات ممتدة.

ويضيف الطفل 15 (فتى سوري، 16 عامًا): "حمل الأشياء الثقيلة في الورش قد يضر بالنمو، ويسبب مشكلات نفسية... قد يُولد فوبيا". ويوافق هذا التقييم نتائج تقرير مجلس السلامة والصحة المهنية (ISIG، 2024) حول المخاطر الصحية التي يواجهها الأطفال العاملون في القطاعات الخطرة.

## التوصيات



لمنع عمالة الأطفال وضمان تمتعهم بحقوقهم في التعليم، يجب تبني استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل ما يلي:

تطوير آليات محلية للرصد والإرشاد، للتعامل مع حالات الأطفال الذين يعملون في إطار "المساعدة الأسرية"، خاصة إذا كانت هذه الأعمال غير منتظمة وطويلة الأمد. ويجب على وزارة العمل والخدمات الاجتماعية متابعة أوضاع هؤلاء الأطفال بصفة دورية.

التمييز بوضوح بين الأطفال الذين يتلقون تعليمًا مهنيًا وبشاركون في تدريبات موجهة، وبين أولئك الذين يعملون في وظائف خطيرة. ويجب إخضاع التدريبات المدرسية لرقابة صارمة للتأكد من أن انخراط الأطفال في العمل يتم بغرض التعلم، لا تحت ضغط أو ضرورة اقتصادية.



تنفيذ برامج توعية وإرشاد للأسر، تركز على محاربة "الإجبار العائلي" الذي كثيراً ما ورد في روايات الأطفال. وتُعدّ هذه البرامج ذات أهمية خاصة للأسر اللاجئة والمحدودة الدخل.

إنشاء أنظمة إنذار مبكر عبر مشاركة البيانات بين المدارس، والمراكز الصحية، والبلديات، لتحديد الأطفال المعرضين لخطر العمل غير الرسمي في سن مبكرة.

إطلاق برامج عمل شبابية آمنة ومراقبة، موجهة للأطفال الذين يرغبون في العمل بهدف التطور الشخصي، على أن تكون هذه البرامج متوافقة مع حقوق الطفل ومتكاملة مع النظام التعليمي.

إن تطبيق هذه التوصيات بشكل متكامل سيشكل خطوة جوهرية في مكافحة عمالة الأطفال، وضمان نموهم السليم، ودمجهم الآمن في الحياة الاجتماعية والتعليمية على حد سواء.

## 3.12 < الحق في الحماية والأمان

### في ضوء المواد 19 و37 و39 من اتفاقية حقوق الطفل

تنص المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة على ضرورة حماية الطفل من جميع أشكال العنف الجسدي أو النفسي، فيما تؤكد المادة 37 على حماية الطفل من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومن الحرمان غير القانوني من الحرية. أما المادة 39، فتتص على التزام الدول بدعم إعادة التأهيل الجسدي والنفسي للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة أو الإهمال أو الصراعات المسلحة أو التجارب الصادمة الأخرى.

وفي هذا السياق، لا يقتصر الحق في الأمان على الحماية الجسدية فحسب، بل يشمل كذلك جوانب متعددة من الرفاه النفسي والاجتماعي، مثل الحق في بيئة معيشية آمنة، وإمكانية التنقل دون تهديد في الأماكن العامة، والحماية من العنف داخل المدرسة أو في الحي السكني.

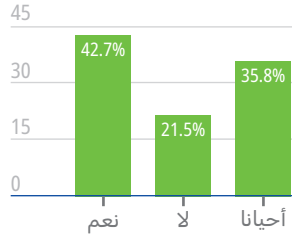
وتُقدّم الدراسة الميدانية التي أجريت في سلطان بيلي بيانات مهمة حول مدى تحقق هذا الحق من خلال تقييمات الأطفال وأولياء أمورهم بشأن التهديدات التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية، ومصادر القلق الأمني، وآليات الحماية المتاحة. وتُبرز النتائج التالية كيف تتجسّد العراقيل البنوية والاجتماعية المرتبطة بحق الطفل في الأمان من خلال تجاربهم اليومية.

تُظهر البيانات الواردة في الرسمين البيانيين (37 و38) تصورات الأطفال المشاركين في الدراسة - وهم جميعاً من قاطني منطقة سلطان بيلي - حول شعورهم بالأمان داخل المنزل وخارجه. ووفقاً للنتائج، فإن نسبة الأطفال الذين يشعرون بالأمان داخل المنزل تبلغ 95.50%، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 42.70% في ما يتعلق بالشعور بالأمان في الأماكن العامة. أما الأطفال الذين أفادوا بعدم شعورهم بالأمان داخل المنزل، فقد بلغت نسبتهم 1.00%، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 21.50% بالنسبة للأماكن العامة. أما الأطفال الذين أفادوا بأنهم يشعرون بالأمان "أحياناً"، فقد بلغت نسبتهم 3.50% داخل المنزل، و35.80% خارج المنزل.

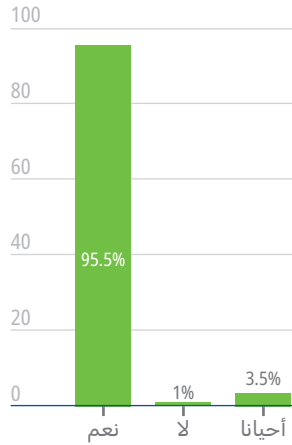
ويُظهر هذا التباين أن الأطفال يشعرون بدرجة عالية من الأمان في بيئة المنزل، في حين أن شعورهم بالأمان في الأماكن العامة ينخفض بشكل لافت. ويُعزى ارتفاع نسبة الشعور بعدم الأمان أو الشعور المتقلب به خارج المنزل إلى احتمالية تعرض الأطفال لمخاطر وتهديدات في الفضاء العام، مثل غياب آليات الحماية المناسبة، أو نقص أماكن اللعب الآمنة، أو مشاكل تتعلق بسلامة المرور، أو احتمالات التعرّض للعنف والتنمر.

كما يمكن ربط هذه الفروقات بدرجة وعي الأطفال بالمخاطر المحيطة بهم في الفضاء العام. أما بالنسبة للأطفال اللاجئين، فيُفترض أن تؤدي ظروف عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومشاعر الإقصاء إلى تقويض شعورهم بالأمان بدرجة أكبر. ولهذا الغرض، تم إجراء مقارنة بين الأطفال السوريين وأقرانهم من المواطنين الأتراك في ما يتعلق بدرجات شعورهم بالأمان، وهو ما عُرض في الرسم البياني 39.

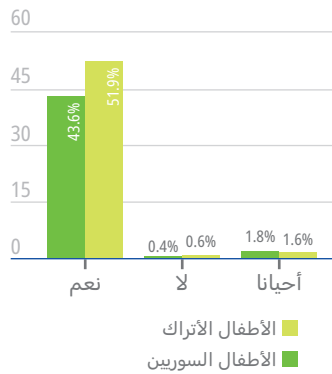
← الرسم البياني 37  
تصوّر الأطفال لشعورهم بالأمان خارج المنزل في سلطان بيلي



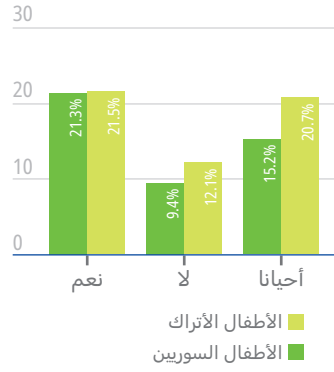
← الرسم البياني 38  
تصوّر الأطفال لشعورهم بالأمان داخل المنزل في سلطان بيلي



← الرسم البياني 39  
تصوّر الأطفال لشعورهم بالأمان في المنزل بحسب الجنسية



تم سؤال الأطفال السوريين والمواطنين الأتراك المقيمين في منطقة سلطان يبلي عما إذا كانوا يشعرون بالأمان داخل المنزل، وقد تم تلخيص نتائج إجاباتهم في الرسم البياني 40. ووفقًا للبيانات، أفاد 43.56% من الأطفال السوريين و51.94% من الأطفال المواطنين الأتراك بأنهم يشعرون بالأمان داخل المنزل. أما نسبة من قالوا إنهم يشعرون بالأمان "أحيانًا"، فقد بلغت 1.84% لدى الأطفال السوريين، و1.64% لدى أقرانهم الأتراك.



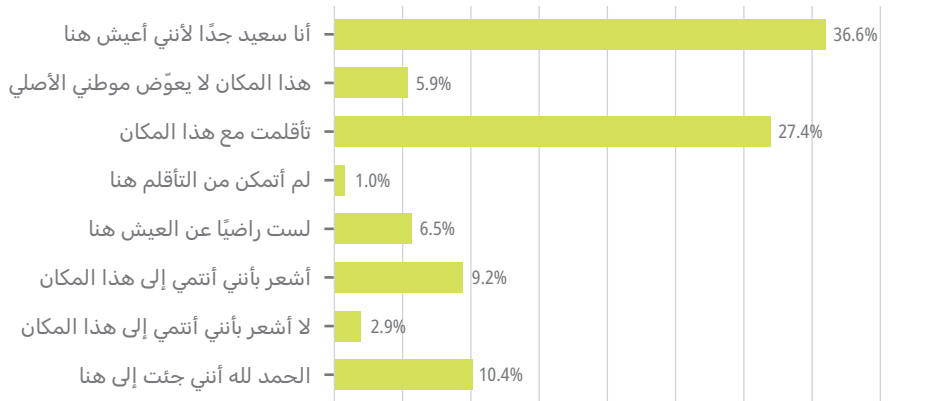
← الرسم البياني 40  
تصوّر الأطفال لشعورهم بالأمان خارج المنزل بحسب الجنسية

يتقارب معدل الأطفال الذين صرّحوا بأنهم "يشعرون بالأمان خارج المنزل" لدى كلا المجموعتين، إذ يبلغ تقريبًا 21%، مما يشير إلى أن المنزل يُنظر إليه بوجه عام كمجال آمن.

أما بشأن عدم اليقين في تصور الأمان (الإجابة: أحيانًا)، فإن نسبة الأطفال المواطنين الأتراك الذين قالوا إنهم يشعرون بالأمان أحيانًا (20.7%) أعلى من نظرائهم السوريين (15.16%). وقد يعكس هذا الفارق احتمال أن يكون الأطفال الأتراك أكثر تعرّضًا لتقلبات عاطفية، أو صراعات، أو أجواء غامضة ضمن محيطهم الأسري.

فيما يتعلق بمن لا يشعرون بالأمان (الإجابة: لا)، ورغم أن الفارق بسيط، إلا أن نسبة الأطفال الأتراك الذين صرّحوا بذلك (12.09%) تفوق نظراءهم السوريين (9.43%). وعلى الرغم من أن هذه النتيجة لا تقدم دلالة مباشرة، إلا أنها قد تشير إلى وجود ظروف من الإهمال العاطفي، أو الضغط، أو العنف المنزلي في بعض البيئات الأسرية التي يعيش فيها الأطفال الأتراك. إذ لا ترتبط مشاعر الأمان داخل المنزل بالعوامل المادية فحسب، بل تشمل أيضًا الدعم العاطفي، والقبول، وحرية التعبير.

إن التفاوت الملحوظ بين شعور الأطفال بالأمان في المنزل مقارنةً بالأماكن العامة في منطقة سلطان يبلي يُظهر أن تصوّرات الأطفال للتهديدات في المجال العام قد تكون مرتفعة. فرغم أن نسبة الشعور بالأمان في المنزل عالية، إلا أن هذا الشعور يتراجع بشكل ملحوظ خارج المنزل، وهو ما يعكس تأثير عوامل مثل البيئة الاجتماعية، والأمن الحضري، وحركة المرور، والتنمر بين الأقران على تصور الأطفال للمجال الخارجي.



← الرسم البياني 41  
مستوى التكيف والانتماء لدى الأطفال المقيمين في منطقة سلطان يبلي

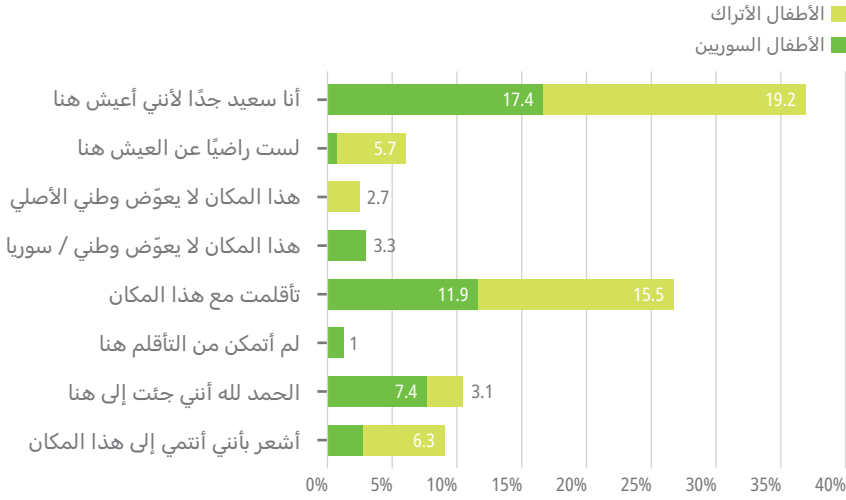
طرحت هذه الأسئلة لفهم ما إذا كان الأطفال من المواطنين الأتراك والسوريين يشعرون بالانتماء إلى مكان إقامتهم، ولرصد مسار تكيفهم ومدى رضاهم عن حياتهم اليومية. وبحسب النتائج، فإن 36.60% من الأطفال صرّحوا بأنهم سعداء في مكان إقامتهم، بينما قال 27.40% إنهم استطاعوا التكيف مع منطقة سلطان يبلي. وتشير هذه النسب إلى أن شريحة كبيرة من الأطفال تبدي مشاعر إيجابية تجاه محيطها، وتُظهر درجة من التقبل والاندماج.

ومع ذلك، أفاد 6.50% من الأطفال بأنهم لا يستمتعون بالعيش في هذه المنطقة، كما عبّر 5.90% منهم عن شعورهم بأن هذه المنطقة لا تشبه موطنهم الأصلي. علاوة على ذلك، صرّح 1.00% بأنهم لم يتمكنوا من التكيف مع الحياة فيها. وتدلّ هذه المعطيات على وجود مشكلات لدى بعض الأطفال في الإحساس بالانتماء، مما يعكس صعوبات محتملة في عملية التكيف.

وعند تحليل مؤشرات أخرى صلة بمشاعر الانتماء، تبين أن 9.20% من الأطفال يشعرون بالانتماء إلى هذه المنطقة، في حين أن 2.90% أفادوا بعكس ذلك. وتُظهر هذه النتائج أن بعض

الأطفال قد يواجهون تحديات اجتماعية ونفسية تحول دون اندماجهم الكامل مع بيئتهم. من ناحية أخرى، عبّر 10.40% من الأطفال عن رضاهم التام من خلال قولهم: "أنا سعيد لأنني جئت إلى هنا"، وهو ما يعكس وجود فئة راضية عن ظروف المعيشة في المنطقة.

بناءً على هذه المعطيات، يتبين أن مسار التكيف والانتماء لدى الأطفال يتأثر بعوامل فردية متعددة تشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والنفسية. وعليه، يُتوقع أن يسهم تعزيز آليات الدعم الاجتماعي، وتشجيع مشاركة الأطفال في الحياة المجتمعية، إلى جانب تنفيذ برامج للدعم النفسي والاجتماعي، في رفع مستويات الانتماء والرضا، وتسريع عملية الاندماج المتبادل في المجتمع.



← **الرسم البياني 42**  
مستويات الاندماج والانتماء في الحيّ لدى الأطفال المقيمين في سلطان يبلي حسب الجنسية.

في حين صرّح 11,86% من الأطفال السوريين بأنهم "تأقلموا هنا"، لم تتجاوز نسبة من قالوا "أشعر بأنني أُنتمي إلى هذا المكان" سوى 2,86% فقط. يُظهر هذا الفارق أن الاندماج الاجتماعي لم يتحقق بعد على نحوٍ كافٍ، وأن مشاعر القبول والانتماء لم تُدعم بعد بشكلٍ فعّال في مسارات التكيف. أما لدى الأطفال من المواطنين الأتراك، فقد بلغت نسبة من عبّروا عن عدم ارتياحهم للعيش في هذا المكان 5,73%، بينما اقتصرت هذه النسبة على 0,82% بين الأطفال السوريين. يُشير هذا إلى أن الشعور بعدم الرضا لا يتعلق فقط بعملية الاندماج، بل قد يعكس ظروف المعيشة العامة التي تؤثر على جميع الأطفال. كما أن نسبة من قالوا "هذا المكان لا يُعوّض وطني/سوريا" بلغت 3,27% لدى الأطفال السوريين، و2,66% لدى الأطفال الأتراك، ما يعكس لدى كلا المجموعتين نوعًا من التعلّق بالجذور والتجارب السابقة. ويمكن القول إن هذا الرسم البياني يوضح الفرق بين "التأقلم" و"الانتماء" لدى كلتا المجموعتين.



عند تحليل مستويات التأقلم والانتماء لدى الأطفال تجاه المنطقة، تبرز بنية هشة متقاربة. فكون 2,86% فقط من الأطفال السوريين يشعرون بالانتماء إلى هذا المكان، يُشير إلى أن سياسات الاندماج ما زالت سطحية، وأن الحاجة ماسة إلى تعزيز الشمول الاجتماعي الموجّه للأطفال. وهذا يؤكّد أن الانتماء ليس مجرد تأقلم مادي، بل هو تجربة نفسية اجتماعية تتأسس على القبول، والارتباط، والوصول إلى الحقوق (اليونيسف، 2017؛ منظمة أنقذوا الأطفال، 2020). ومع ذلك، فإن تعبير كل من الأطفال السوريين والأتراك بدرجات متفاوتة عن عدم رضاهم عن العيش هنا أو عن أن هذا المكان لا يشبه موطنهم، يُظهر أن الظروف المكانية والاجتماعية تؤثر بشكل عام على رضا الأطفال عن حياتهم..

وتبيّن هذه المعطيات أن من الضروري ألا تقتصر السياسات العامة على تأمين السلامة الجسدية للأطفال، بل أن تشمل رفاههم النفسي والاجتماعي أيضًا. إذ إن توفير بيئات آمنة، شاملة، ومعززة لشعور الانتماء على مستوى الحي، يُعد أمرًا حاسمًا لضمان فعلي لحقوق الطفل. وبالاستناد إلى هذه المعطيات، طُرحت هذه القضية في المقابلات الجماعية المعمّقة مع الأطفال وذويهم. وقد أعرّبت الأمهات، على وجه الخصوص، عن أن انتشار الأخبار حول حالات الاستغلال والاختطاف والتهديدات الأمنية عبر وسائل الإعلام قد أثر على حياتهم

**اليومية.** أمّا الأطفال، فيظهر عليهم الخوف من ركوب الحافلات المدرسية، أو الخروج بمفردهم، ما يدفع الأهل إلى فرض رقابة مستمرة عليهم، وتزويدهم بهواتف نقالة منذ سن مبكرة..

ويُجمع الأهالي السوريون والأترك على أن الأمن الجسدي لأطفالهم هو القلق الأساسي. إذ لا فرق بين الذكور والإناث، فجميعهم غير قادرين على الخروج بمفردهم، ويشعرون بالخوف من الغرباء، ويحتاجون إلى التواصل الدائم مع ذويهم عبر الوسائل التكنولوجية. ويفيد الأهل بأنهم يتحدثون مع أطفالهم باستمرار عن قضايا الإهمال والاستغلال، ما يدل على أن وقت الأطفال في الفضاءات العامة بات محدودًا. وتُضاف إلى ذلك ندرة المساحات الآمنة، ما يُعيق نمو الثقة بالنفس لدى الأطفال ويعزز أنماط التربية المفرطة في الحماية.



نعم، نحن نتحدث كثيرًا مع الأطفال عن هذه المواضيع. أنا أتحدث معهم كثيرًا. ابني تعرض سابقًا للعنف، وقد تحدّث إلى والده، ومنذ ذلك الحين لم يعد يخرج من المنزل.. (المشاركة 3، مجموعة تركيز، أم سورية)

كشفت المقابلات النوعية التي أجريت في سلطان يبلي أن تصورات الأمن لدى الأطفال وذوهم مرتبطة بشكل مباشر بالبيئة المادية والتحويلات الاجتماعية. إذ تُعدّ مشاعر "عدم الأمان في الحي" مؤشرًا ليس فقط على معاناة فردية، بل أيضًا على تدهور اجتماعي جماعي. كما تُبرز تعبيرات الأطفال مثل "السكوت"، "الظلمة"، و"ضعف الإنارة" مواطن النقص في البنية الأمنية للبيئة المادية.



الحي هادئ، هادئ جدًا. في حينًا هناك مصاييح، ولكن إذا كانت ثلاثة فائتان منها لا يعملان، وواحد فقط يعمل. ونحن في زقاق داخلي، فلا توجد إنارة عند مدخله. نخاف كثيرًا. نستخدم المصاييح اليدوية، أو نُشعل ضوء الهاتف كي تتمكن من المرور. (المشاركة 1، فتاة تركية، 16 عامًا)

إن ظلام الشوارع يضعف شعور الأطفال بالأمان بشكل ملحوظ. وهذه النتيجة لا تتسجم مع مبدأ "بيئات آمنة وسهلة الوصول" الوارد في مبادرة "المدن الصديقة للأطفال" لليونيسف (UNICEF, 2004). وبالنظر إلى المخاطر المحيطة بالمتنزهات والمدارس والمجالات العامة، فإن العديد من الأهالي والأطفال يُبدون قلقهم من تعاطي المخدرات، ووجود مدمنين، ومشاجرات، ووجود مقابر قريبة، ما يعوق استخدام الأطفال لهذه الفضاءات.



في الحديقة تُباع المخدرات. والدي لا يسمح لي بالمرور من أمامها. (طفلة تركية، 14 عامًا)  
المدرسة تقع أمام المقبرة. الأطفال يرون الجنازات من نوافذ الصف. (أم تركية، مجموعة تركيز)

لا أشعر بالأمان في حيي إطلاقًا. (فتاة تركية، 16 عامًا)

يا أستاذ، بعد الظهر تمتلئ الحداثق بالشباب، نعم مزدحمة جدًا. أظن أن عائلتي مُحقّة بعدم السماح لي بالذهاب إلى الحديقة، لأن فيها كثيرًا من "المشاغبين". نعم، أوافق على منعهم لي من الذهاب إلى حديقة الحي. لكن لا أرى مبررًا لمنعي من الذهاب إلى المول أو البحيرة. (فتاة سورية، 15 عامًا)

إن غياب التهيئة الملائمة للفضاءات العامة بما يضمن حق الطفل في اللعب والتعلم والتفاعل الاجتماعي (المادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل)، يجعل الأطفال يربطون هذه الفضاءات بالخوف، ويدفع الأهالي إلى انتهاج أساليب رقابة مفرطة. وقد أوضح بعض الأهالي، ممن يُولون أهمية للتربية الوقائية وتعليمات الأمان، أنهم ينقلون لأطفالهم نصائح يتعلمونها من وسائل التواصل الاجتماعي. وتوصي العديد من الأمهات التركيات أطفالهنّ بعدم السكوت، واللجوء إلى الأماكن المزدحمة، وتجنب الغرباء. ورغم فائدة هذه الإرشادات على المدى القريب، فإنها قد تزرع لدى الأطفال إحساسًا دائمًا بالخطر.



\_\_\_ لا تسكت، إذا سكتَ فإنهم قد يستغلونك. (أم تركية، مجموعة تركيز)  
\_\_\_ أقول له فقط: "اصرخ". لا تنتظر من أحد المساعدة. فقط اصرخ. إن بقيت ساكناً سيتجرؤون عليك، أما إن صرخت فلن يقترب منك أحد. (أم تركية، مجموعة تركيز)  
\_\_\_ إذا حاول أحد أن يشتري لك شوكولاتة، اهرب واصرخ. (أم تركية، مجموعة تركيز)  
\_\_\_ لا تريد ابنتي ركوب الحافلة لأن السائق رجل. هي أكثر قلقاً مني. (أم تركية، مجموعة تركيز)

تكشف هذه العبارات كيف تحوّلت استراتيجيات الأمان التي يزرعها الأهالي في أطفالهم إلى أدوات تحدّ من استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم. وقد وُصف هذا النمط في الأدبيات بـ"الوالدية الوقائية المُقيّدة" (Livingstone & Blum-Ross, 2020). ويُسهّم الإعلام ومواقع التواصل في نشر الخوف. فمحتوى "الاختطاف، والتحرش، والعنف" المنتشر عبر تيك توك والتلفاز يعزز من قلق الأطفال ويدفع بالأهالي إلى ممارسة الرقابة المستمرة.



\_\_\_ في تيك توك تُعرض على شكل مزحة، لكن الأطفال يتأثرون جدّاً. (أم تركية، مجموعة تركيز)  
\_\_\_ نحن نعلم أن هذا يضر بصحة أطفالنا النفسية، لكننا مجبرون. صرنا نشك في الجميع. حتى إذا جلس أحدهم بقربنا نتساءل: هل سيفعل شيئاً لطفلي؟ (أم تركية، مجموعة تركيز)

تعكس هذه الإفادات مخاوف الأهل العميقة من أثر الإعلام الرقمي على أمن الأطفال وسلامتهم النفسية. فالمحتويات المنتشرة، حتى وإن قُدمت على سبيل المزاح، تُحدث تأثيرات نفسية كبيرة خلال مراحل النمو الحساسة. وهذا ما يدفع الأهالي إلى الشك المستمر، وفقدان الثقة حتى بالمقرّبين، خوفاً من تعرّض أطفالهم للاستغلال.



\_\_\_ أعضب إن أراد ابني زيارة عمّه أو خاله. أصرخ في وجه من يقول له "اذهب"، لماذا تُرسله؟ حتى إن كان الجدّ! أعتقد أن هذا ناتج عن خطر الهواتف. فالأشياء المقرّزة التي يشاهدها الناس في العالم الافتراضي هي السبب. يجب حظر هذه البرامج. سواء التلفاز أو الإنترنت. (أم تركية، مجموعة تركيز)

وقد تولّد لدى الأهالي قناعة بأن التدهور في البنية الأخلاقية للمجتمع يهدد سلامة الأطفال. ويشعرون بالعجز إزاء هذه المخاطر، ويرجعونها إلى المحتوى السلبي على المنصات الرقمية. ويؤمنون بأن ما يُبث عبر الإنترنت والتلفاز يؤثّر في السلوك، ويزيد من المخاطر الموجهة للأطفال، ما يدفعهم للمطالبة بفرض قيود صارمة على هذه البرامج.

وتُبرز هذه النتائج ضرورة وضع سياسات عاجلة وشاملة لضمان أمن الأطفال في البيئات الرقمية، وتخفيف مخاوف الأسر حيال هذا الشأن. فنتيجة التفسخ الاجتماعي وانهيار الثقة الجماعية، لم يعد الأطفال قادرين على اللعب في الشوارع، وأضحى الأهل يعيشون في مجتمع "لم يعد أحد يثق بغيره.



\_\_\_ في السابق كان الناس يساعدون بعضهم. اليوم الجميع منعزل... في الحي يوجد مدمنو مخدرات وأشخاص يحملون سلاحاً. لا يمكنك إخراج طفلك. (أم تركية، مجموعة تركيز)  
\_\_\_ ويؤكد التعليق العام رقم 14 للجنة حقوق الطفل أن "مصلحة الطفل الفضلى" لا يمكن ضمانها إلا ضمن بيئة آمنة اجتماعياً ومكانياً. وفي هذا السياق، يُعدّ ضعف رأس المال الاجتماعي تهديداً بنوياً يزيد من المخاطر النمائية للأطفال (لجنة حقوق الطفل، 2013).

## التوصيات

يهدف ضمان السلامة الجسدية والنفسية للأطفال، وتعزيز نموهم الاجتماعي، يُقترح تنفيذ سلسلة من التدخلات الاستراتيجية على المستويين المحلي والمجتمعي. في المقام الأول، ينبغي تحسين إنارة الأحياء ومعالجة الشوارع المظلمة، لما لذلك من أثر مباشر في تعزيز الإحساس بالأمان في الفضاءات الخارجية، وبالتالي دعم حرية تنقل الأطفال. إلى جانب ذلك، يجب إخضاع الحدائق ومحيط المدارس لمراقبة دورية من منظور أمني، والعمل على زيادة عدد المساحات الآمنة المخصصة للعب والتفاعل الاجتماعي والمصممة بشكل صديق للطفل. وتُعدّ هذه المساحات ضرورية للنمو السليم للأطفال، إذ تتيح فرص التفاعل بين الأقران والنشاط البدني ضمن بيئة آمنة.

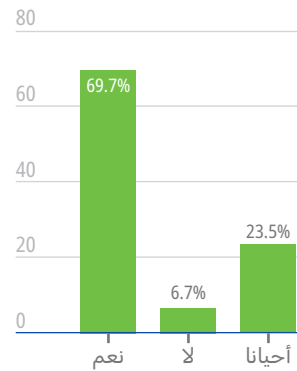
واستنادًا إلى إفادات المشاركين، يُوصى بتقديم توجيه للأهالي في موضوعي التربية الإعلامية والتواصل الآمن مع الطفل، لرفع وعيهم بمخاطر العصر الرقمي. فمثل هذه التوجيهات تمكن الأسر من حماية أطفالها من المخاطر المحتملة في الفضاءات الرقمية. كما يُوصى بتطوير برامج تعليمية في المدارس تهدف إلى تمكين الأطفال من سلوكيات السلامة الشخصية، وتزويدهم بالمعارف والمهارات الضرورية لضمان أمنهم الذاتي. وأخيرًا، يجب إنشاء شبكات توعوية حساسة لقضايا حماية الطفل على مستوى الأحياء، بهدف تعزيز التضامن الاجتماعي والمشاركة المجتمعية النشطة في آليات حماية الطفل، ما يساهم في خلق بيئة أكثر أمانًا ودعمًا للأطفال. ويُتوقع أن يساهم التطبيق المتكامل لهذه التوصيات في تعزيز سلامة الأطفال ورفاههم العام بشكل فعال.

### 3.13 < مواقف الأطفال من المشاركة، وحرية التعبير، وطلب الدعم - نهج الأسر

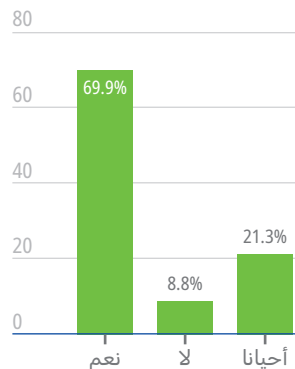
تنص المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل على حق الأطفال في التعبير الحر عن آرائهم في جميع المسائل التي تمسهم، وضرورة إيلاء تلك الآراء الاعتبار الواجب بما يتناسب مع أعمارهم ونضجهم. كما تضمن المادة 9 حق الطفل في النشأة داخل بيئة أسرية والحفاظ على علاقة شخصية منتظمة مع والديه. وتُظهر الدراسات الميدانية التي أجريت في سلطان بيلي أن الأطفال يتمكنون أحيانًا من التعبير عن آرائهم داخل الأسرة، إلا أنهم في العديد من الحالات لا يُشاركون فعليًا في عمليات اتخاذ القرار. ويتناول هذا القسم مستويات مشاركة الأطفال ضمن الأسرة، والصعوبات التواصلية التي يواجهونها، ومواقف الأهل، إضافة إلى تحليل أثر الظروف الاجتماعية والثقافية في هذا السياق، وذلك من خلال نتائج الاستبيانات، والمقابلات شبه المنظمة، ومناقشات المجموعات المركزة.

عند سؤال الأطفال المقيمين في سلطان بيلي عما إذا كانت أسرهم تستمع إلى آرائهم، أفاد 69,70% من الأطفال بأن أسرهم تنصت إليهم. في المقابل، أشار 23,50% إلى أن أسرهم تأخذ بآرائهم أحيانًا، فيما صرّح 6,70% بأن أسرهم لا تستمع إلى آرائهم إطلاقًا. وتُظهر هذه النتائج أن غالبية الأطفال يرون أن أسرهم تُنصت إليهم، غير أن ما يقارب ربع الأطفال يعتقدون أن آراءهم لا تُؤخذ بعين الاعتبار دائمًا، مما يدلّ على أن أصوات الأطفال لا تُدرج بشكل منتظم في الحوارات الأسرية.

ويُعدّ تصريح 6,70% من الأطفال بأن أسرهم لا تستمع إليهم مطلقًا مسألة مقلقة تتطلب التوقف عندها في إطار نقاشات المشاركة والاتصال داخل الأسرة. وتنص المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل على حق الأطفال في التعبير عن آرائهم بحرية في جميع المسائل التي تمسهم، وعلى ضرورة أخذ تلك الآراء على محمل الجد وفقًا لأعمارهم ومستوى نضجهم. وعلى الرغم من أن البيانات تُظهر تقديرًا عامًا من الأسر لآراء



الرسم البياني 43  
مدى استماع الأسر لآراء  
الأطفال المقيمين في  
سلطان بيلي



الرسم البياني 44  
مدى مشاركة الأطفال  
المقيمين في سلطان  
بيلي في القرارات الأسرية

الأطفال، إلا أن شعور نسبة غير قليلة من الأطفال بعدم قدرتهم على التعبير الكامل عن أنفسهم يكشف الحاجة إلى مزيد من التوعية والتدريب من أجل تفعيل حق المشاركة بصورة فعالة في الحياة الأسرية.

عند سؤال الأطفال المقيمين في سلطان يبلي حول مدى مشاركتهم في القرارات المتخذة داخل الأسرة، أفاد 69,90% منهم بأنهم يشاركون في هذه القرارات، بينما أشار 21,30% إلى أنهم يشاركون "أحياناً". في المقابل، صرح 8,80% من الأطفال بأنهم لا يشاركون إطلاقاً في اتخاذ القرارات الأسرية. وتشير هذه النتائج إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال يرون أنفسهم جزءاً من عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة. ومع ذلك، يظهر أن قرابة ربع الأطفال لا يشاركون دائماً، في حين يُستثنى 8,80% منهم بالكامل من هذه العمليات، ما يستدعي تعزيز قنوات التواصل الأسري وإيجاد مساحات تتيح لهؤلاء الأطفال التعبير عن ذاتهم.

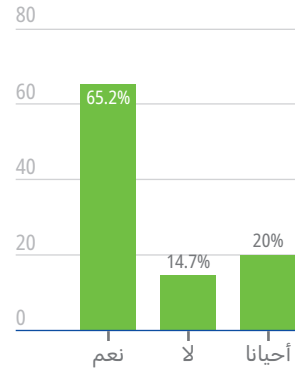
وتُظهر كل من المقابلات النوعية والبيانات الكمية أن الأطفال بحاجة إلى دعم في بيئتهم الأسرية. ففي المقابلات، عبّر العديد من الأطفال عن رغبتهم في أن يتلقى أولياء أمورهم إرشاداً حول أساليب التواصل الفعّال معهم. ويبرز هذا الأمر أهمية دعم الأسرة إلى جانب دعم الطفل نفسه.



لو كنت مكانهم، لأقترحت تنظيم أنشطة اجتماعية أو دورات تطوير. يجب إعطاء الأهالي دروساً في التعاطف. (طفل، 16-15 عاماً، سوري)

يجب تقديم مزيد من التعليم للكيار، ليصبحوا أكثر فهماً واستيعاباً، وأكثر قدرة على الاستماع، وحتى يكونوا أكثر كفاءة في أخذ آرائنا - نحن الأطفال - بعين الاعتبار. (طفلة، 14 عاماً، تركية)

ووفقاً لدراسة أعدتها جامعة إسطنبول بيلغي (2025)، فإن إشراك الأطفال في آليات اتخاذ القرار داخل الأسرة يؤثر إيجابياً في نموهم وتطورهم. وتُبرز الدراسة أن مشاركة الأسر في تعليم أطفالها محدودة، إلا أن التواصل مع الأطفال بشكل عنصرًا أساسياً لا غنى عنه. كما تؤكد الدراسة على ضرورة النظر إلى الأطفال ليس باعتبارهم متلقين سلبيين فحسب، بل كأفراد فاعلين يمتلكون حقوقاً واحتياجات ينبغي أن يكون لهم دور فعّال في التعبير عنها والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها.



**الرسم البياني 45**  
توزيع شعور الأطفال المقيمين في سلطان يبلي بقدرتهم على التعبير عن أنفسهم في المدرسة والحي

عند سؤال 489 طفلاً من المقيمين في سلطان يبلي عما إذا كانوا قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية في المدرسة والحي، أجاب 65,20% منهم بـ "نعم"، ما يدل على أن الغالبية العظمى من الأطفال يشعرون بالثقة في قدرتهم على التعبير عن أنفسهم في محيطهم. في المقابل، ذكر 20% من الأطفال أنهم يستطيعون أحياناً التعبير عن أنفسهم، مما يعكس حالة من التردد قد ترتبط بالظروف أو بالمواقف الاجتماعية المتغيرة. كما أفاد 14,70% من الأطفال بأنهم لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم، وهو ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تحليل البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الأطفال.

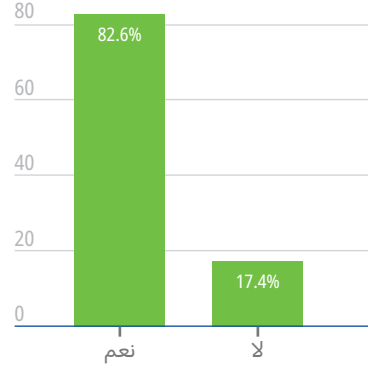


وبينما تُظهر النتائج أن نسبة كبيرة من الأطفال يتمتعون بمستوى معين من حرية التعبير، فإن النسبة غير القليلة من الأطفال الذين أجابوا بـ "أحياناً" (20%) تُشير إلى أن حرية التعبير لديهم قد تتأثر بعوامل خارجية كاستجابات المحيط الاجتماعي أو البيئة المدرسية. أما النسبة التي أجابت بـ "لا" (14,70%)، فتدل على أن جزءاً من الأطفال لا يشعرون بالراحة في التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم داخل المدرسة أو في الحي، ما يعكس محدودية في خلق بيئات مشجعة وآمنة للتعبير.

وعلى الرغم من أن غالبية الأطفال يرون أنهم قادرين على التعبير عن أنفسهم، فإن الحاجة لا تزال قائمة لتعزيز البيئات الداعمة والأمنة للجميع. وتُبرز نسبة الأطفال الذين أجابوا بـ "لا" ضرورة تطوير سياسات أكثر شمولاً تعزز مشاركة الأطفال وتمكنهم من التعبير عن آرائهم بحرية. وتتقاطع نتائج هذه الدراسة مع ما ورد في تقرير "أن تكون طفلاً في عصر الأزمات: إعادة التفكير

في رفاه الأطفال في تركيا بعد الجائحة" الذي أعدته جامعة إسطنبول بيلغي (2025)، والذي أكد بدوره على أهمية تعزيز خدمات الإرشاد، وتوسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية، وتقوية آليات المشاركة من أجل دعم حرية التعبير لدى الأطفال في المدرسة والحي على حد سواء.

يعرض الرسم البياني 46 ما إذا كان الأطفال يطلبون الدعم عند مواجهتهم لمشكلة في المدرسة أو الحي. وقد أفاد 82,60% من الأطفال بأنهم يملكون أشخاصاً يمكنهم طلب الدعم منهم عند الحاجة، مما يدل على وجود آليات دعم متاحة لغالبية الأطفال في محيطهم الاجتماعي. في المقابل، أشار 17,40% من الأطفال إلى أنهم لا يملكون من يطلبون منه الدعم عند مواجهتهم مشكلة، سواء في المدرسة أو في الحي.

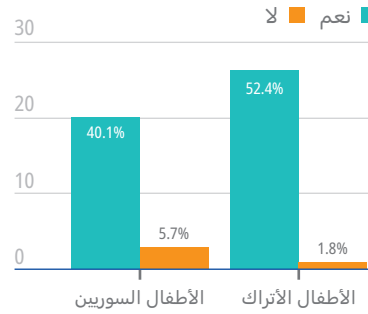


**الرسم البياني 46**  
مدى طلب الأطفال المقيمين في سلطان بيلي للدعم في المدرسة أو الحي

وتُظهر هذه النتائج أن جزءاً معتبراً من الأطفال يتمتع بوجود شبكة دعم اجتماعي يمكنه اللجوء إليها، إلا أن النسبة التي أفادت بعكس ذلك (17,40%) تثير القلق، إذ قد تعني أن هؤلاء الأطفال يشعرون بالعزلة أو يواجهون صعوبات في الوصول إلى آليات الدعم القائمة. ومن أجل هؤلاء الأطفال، تبرز الحاجة إلى تعزيز خدمات الإرشاد المدرسي، وإنشاء آليات دعم اجتماعي على مستوى الأحياء، وزيادة عدد المساحات الصديقة للطفل.

كما أن تقوية شبكة البالغين الموثوقين، والمعلمين، وأنظمة الدعم بين الأقران يُعد أمراً بالغ الأهمية لضمان قدرة الأطفال على طلب المساعدة في الأوقات الحرجة. وتشير هذه المعطيات، بوجه عام، إلى أن معظم الأطفال يمتلكون القدرة على طلب الدعم عند الحاجة، غير أن هناك فئة معينة لا تزال تفتقر إلى هذه الإمكانية.

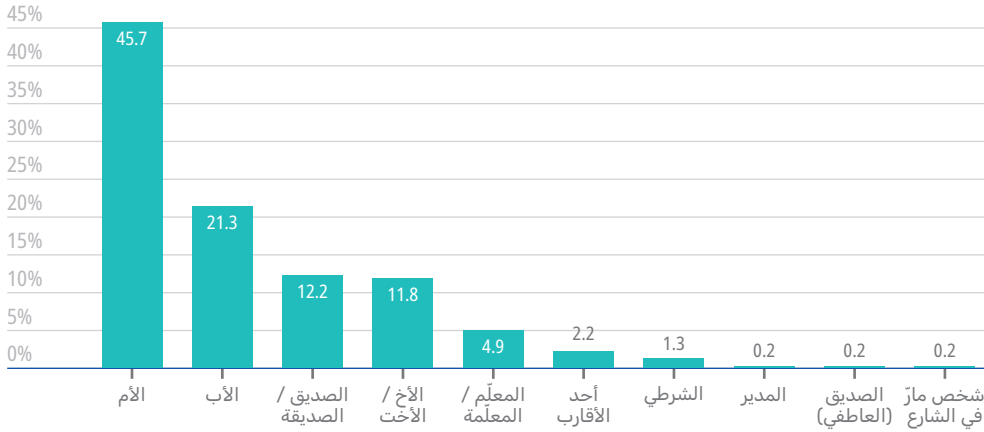
ولفهم ما إذا كانت هناك حاجة ملحة لتوسيع وتعزيز آليات الدعم للأطفال، وخصوصاً أولئك الأكثر هشاشة في سياق عمليات التكيف والاندماج الاجتماعي، تم تحليل تباينات طلب الدعم بحسب جنسيات الأطفال وجنسهم، وقد تم تلخيص هذه الاختلافات في الرسم البياني 47.



**الرسم البياني 47**  
توزيع امتلاك الأطفال المقيمين في سلطان بيلي لآليات دعم اجتماعي

يعرض الرسم البياني 47 بيانات مأخوذة من عينة مكوّنة من 489 طفلاً شاركوا في الدراسة، حيث يُظهر ما إذا كان لديهم من يمكنهم اللجوء إليه لطلب المساعدة عند مواجهتهم لأي مشكلة. وقد أفاد 52,35% من الأطفال من المواطنين الأتراك بأن لديهم شخصاً يمكنهم طلب المساعدة منه، بينما بلغت هذه النسبة 40,08% بين الأطفال السوريين.

وتُظهر هذه الأرقام أن غالبية الأطفال في كلا المجموعتين يمتلكون نوعاً من شبكات الدعم الاجتماعي. ومع ذلك، فإن انخفاض نسبة الأطفال السوريين الذين أشاروا إلى وجود شخص يمكنهم طلب الدعم منه بمقدار يقارب 12% مقارنةً بأقرانهم الأتراك، يُشير إلى احتمال مواجهتهم لصعوبات أكبر في الوصول إلى آليات الدعم الاجتماعي. وقد يُعزى هذا التفاوت إلى عوامل مثل الحواجز اللغوية، ضعف الاندماج المجتمعي، أو محدودية الوصول إلى الخدمات، ما يستدعي اتخاذ تدابير داعمة لتعزيز شبكات الحماية والدعم الاجتماعي للأطفال السوريين في سياق اللجوء والاندماج المحلي.



#### الرسم البياني 48

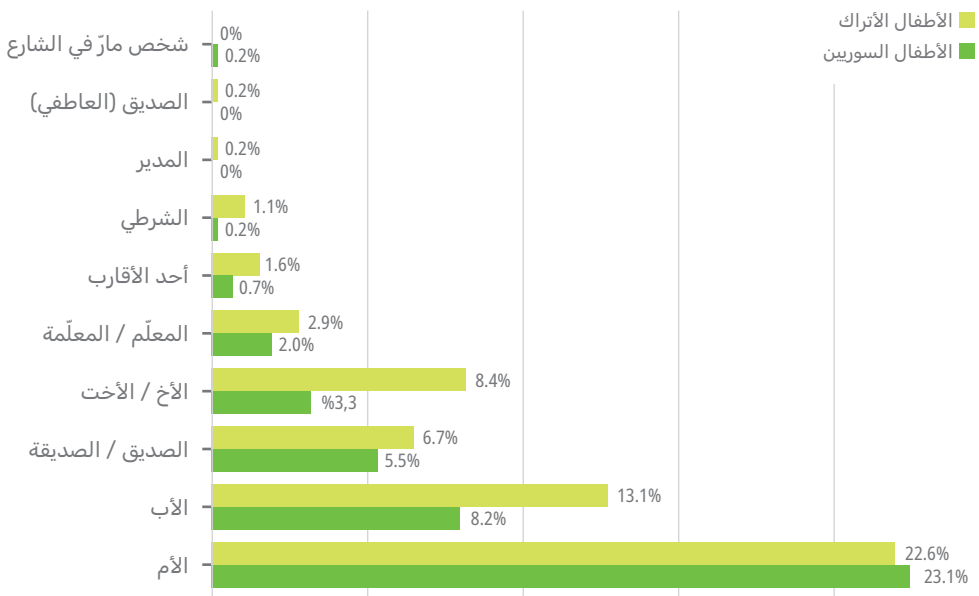
الجهات والأشخاص الذين يفضّل الأطفال المقيمون في سلطان بيبي اللجوء إليهم عند طلب المساعدة

يوضح الرسم البياني 48 الجهات أو الأشخاص الذين قد يلجأ إليهم الأطفال المقيمون في سلطان بيبي لطلب المساعدة عند مواجهتهم لمشكلة. وقد شكّلت الأمهات الخيار الأول لدى الأطفال، إذ أفاد 45,70% منهم بأنهم سيتوجهون إلى أمهاتهم عند الحاجة. بينما قال 21,30% إنهم سيلجؤون إلى آبائهم. كما ذكر 12,20% من الأطفال أنهم قد يطلبون المساعدة من أصدقائهم، في حين صرّح 11,80% بأنهم سيتوجهون إلى إخوتهم.

وتُظهر هذه النتائج أن الأطفال يبحثون في المقام الأول عن الدعم من أفراد أسرهم والمحيط الاجتماعي القريب منهم. أما نسبة من أفادوا بأنهم قد يطلبون المساعدة من معلمهم فبلغت 4,90%، وهي نسبة تفوق تلك المتعلقة بالأقارب (2,20%) والشرطة (1,30%). كما ذكر 1,30% فقط من الأطفال أنهم قد يطلبون الدعم من الشرطة، في حين بلغت نسبة من قد يتوجهون إلى مدير المدرسة 0,20% فقط.

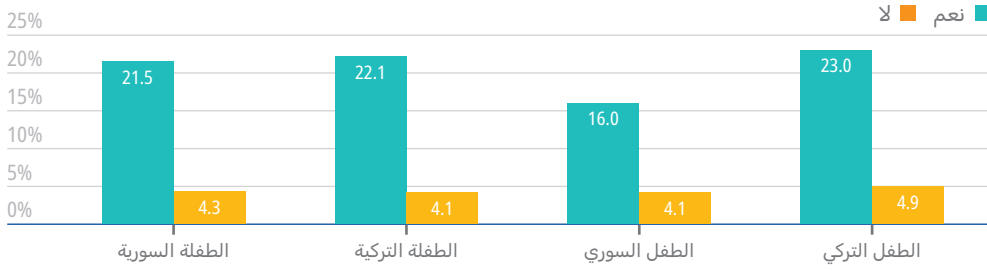
تشير هذه البيانات إلى أن الأطفال يفضلون طلب المساعدة من الأسرة والدوائر الاجتماعية المقربة بدلاً من التوجه إلى السلطات الرسمية أو آليات الدعم المؤسسية. ويُعدّ تدبّي نسبة التوجه إلى المعلمين وقوات الأمن مؤشراً على ضعف الثقة المؤسسية، ما يستدعي تعزيز برامج الإرشاد والتوعية التي تهدف إلى تقوية العلاقة بين الأطفال وهذه الجهات.

ومن جهة أخرى، يُظهر الرسم البياني 49 وجود تقارب ملحوظ بين الأطفال السوريين والأتراك في هذا السياق؛ إذ يفضّل كلا الطرفين اللجوء إلى الأشخاص أنفسهم وبنسب شبه متطابقة، ما يشير إلى أن هذا السلوك لا يرتبط بالجنسية، بل يرجّح أن يكون نابغاً من خصائص المرحلة النمائية التي يمر بها الأطفال في هذه الفئة العمرية.



#### الرسم البياني 49

الجهات والأشخاص الذين يفضّل الأطفال اللجوء إليهم عند طلب المساعدة بحسب الجنسية



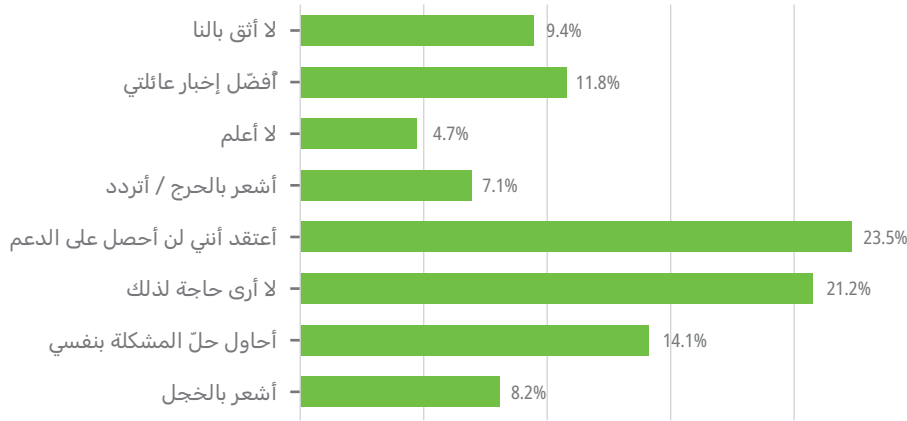
### الرسم البياني 50 مدى طلب الأطفال للدعم في المدرسة أو الحي بحسب الجنسية

كما يبيّن الرسم البياني 50، فإن نسبة طلب الدعم لدى الأطفال من المواطنين الأتراك (الفتيات 22,13% - الفتيان 22,95%) أعلى بقليل من نظيرتها لدى الأطفال السوريين (الفتيات 21,52% - الفتيان 15,98%). وعند تحليل سلوك طلب الدعم في حال وقوع مشكلة في المدرسة أو الحي، تبين أن الفتيان السوريين يشكلون الفئة الأقل طلباً للدعم بنسبة 15,98%. ورغم أن نسبة الأطفال الذين لا يطلبون الدعم تُعد منخفضة عمومًا، فإنها تبقى أعلى قليلًا لدى الأطفال السوريين. ومع ذلك، لا تظهر فروقات ذات دلالة معنوية بين المجموعتين.

وقد كُشف أن الفتيان السوريين، بنسبة 15,98%، هم الأقل لجوءًا إلى الدعم عند مواجهة مشكلات، مما قد يشير إلى افتقارهم لآليات دعم كافية في محيطهم الاجتماعي، أو إلى ترددهم وخطهم من طلب المساعدة. أما الفتيات السوريات، فقد بلغت نسبة طلبهنّ للدعم 21,52%، وهي أعلى من نظرائهنّ الذكور، لكنها تبقى أقل قليلًا من الفتيات والفتيان من المواطنين الأتراك.



تشير هذه النتائج إلى احتمال وجود قصور في وصول الأطفال السوريين، وخصوصًا الذكور منهم، إلى آليات الدعم الاجتماعي. ويُعدّ ضمان إتاحة نظم الدعم للجميع، وتعزيز سلوك طلب الدعم لدى الأطفال السوريين في المدرسة والحي، أمرًا ضروريًا. وفي حين تُظهر النتائج حاجة كلا المجموعتين إلى تدخلات وقائية داعمة، فإن إدماج "الخدمة الاجتماعية المدرسية"، التي بات يُلاحظ غيابها بشكل متزايد في تركيا، يكتسب أهمية حاسمة لضمان بيئة داعمة ومتكافئة لكل الأطفال.



### الرسم البياني 51 أسباب امتناع الأطفال المقيمين في سلطان بيلي عن طلب الدعم في المدرسة أو الحي

يُظهر الرسم البياني 51 الأسباب التي تدفع الأطفال المقيمين في سلطان بيلي إلى عدم طلب الدعم، وقد تم تصنيف الإجابات إلى فئات تُعبّر عن مستوى ثقة الأطفال بأنظمة الدعم، وفهمهم للاستقلالية، ومقدار قلقهم الاجتماعي. فقد ذكر 23,50% من الأطفال أنهم لا يطلبون الدعم لأنهم يعتقدون أنه لن يتم تقديم المساعدة لهم، في حين قال 9,40% إنهم لا يتقون بالناس. وتشير هذه النسب إلى ضرورة تعزيز تصورات الأطفال حول البيئة الاجتماعية وآليات الدعم المتاحة لهم.

أفاد 21,20% من الأطفال أنهم لا يرون حاجة لطلب الدعم، بينما قال 14,10% إنهم يُفضلون حل مشكلاتهم بمفردهم، وهو ما يدل على نزعة فردية في التعامل مع المشكلات قد تؤدي أحيانًا إلى الشعور بالعزلة. كما أوضح 11,80% أنهم يُفضلون إبلاغ أسرهم، وأشار 8,20% إلى أن الشعور بالخجل يمنعهم من طلب الدعم، فيما قال 7,10% إن الخجل والحياء هو سبب

إحجامهم عن ذلك. ويؤكد هذا أن هناك حاجة إلى تطوير آليات اجتماعية أكثر موثوقية ودعمًا، خصوصًا للأطفال الذين يتجنبون طلب المساعدة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

أما 4,70% من الأطفال، فأشاروا إلى أنهم لا يعرفون ما إذا كان يجب عليهم طلب المساعدة أو لا، مما يُظهر نقصًا في المعرفة باليات الدعم المتوفرة. ومن هنا، يُعد تعزيز التوعية بأنظمة المساندة المتاحة للأطفال أولوية قصوى.

أظهرت المقابلات شبه المنظمة في سلطان بيلي أن الأطفال يتمكّنون أحيانًا من ممارسة حقهم في المشاركة داخل الأسرة، وأحيانًا يُستبعدون منها. بعض الأطفال أوضحوا أن قرارات الأسرة تُتخذ بمشاورتهم، في حين ذكر آخرون أنهم لا يُشاركون إطلاقًا. على سبيل المثال، قالت مشاركة 1: "إذا كان لأمي وأبي رأي، يُسأل رأينا أيضًا"، مشيرة إلى وجود بيئة تواصل شاملة داخل أسرتها، لكنها أضافت أن هذا النمط غير شائع في أوساط أصدقائها.

كما أشار الطفل 4 إلى أنهم، كأصدقاء في المدرسة، نظموا حملة لجمع التواقيع لطلب إنشاء ملعب كرة قدم، وقد عبّر عن رأيه، وشاركه مع الآخرين، ورفعوه إلى الإدارة التي استجابت لطلبهم. يُعد هذا مثالًا على مشاركة الطفل الفعالة في عمليات اتخاذ القرار. ومع ذلك، ظهرت أيضًا أمثلة معاكسة:



عندما كنت في الصف الثامن، لم نكن نأخذ حصة التربية البدنية بسبب برنامج LGS المكثف. وعندما أخبرنا إدارة المدرسة شفهيًا، لم يُؤخذ الأمر على محمل الجد. بعدها كتبنا طلبًا جماعيًا ووضعناه في "صندوق الشكاوى"، لكن لم يتغير شيء. (الطفلة 7، 14 عامًا، مواطنة تركية)

أما مقابلات الأهل فقد أظهرت تنوعًا في مدى إتاحة المشاركة للأطفال. عبّر بعض أولياء الأمور عن تقديرهم لآراء أطفالهم وفتحهم مجالًا لاتخاذ القرارات منذ الصغر. تقول الأم (رمز: أصفر):



أطفالي يُصممون غرفهم بأنفسهم. يقولون: أريد سريري بهذا الشكل. ونحن، ضمن إمكانياتنا، نقول: لدينا هذه الخيارات، أيها تُفضل؟ فالقرار الأساس للعائلة، لكن من المهم أن يشعر الطفل أن هذه غرفته. بذلك نُعلمه اتخاذ القرارات منذ الصغر.

وتعبّر أم أخرى (رمز: أسود) عن شكل من أشكال العلاقة الأفقية:



توفي زوجي. لديّ طفلان (8 و9 سنوات). عندما نرغب بفعل شيء في المنزل، نجلس معًا ونحدث. أُمي، هل يمكننا الذهاب إلى السينما؟ ربما هذا الشهر لا، لكن في الشهر المقبل نعم. وهكذا نتحدث ونقضي وقتًا جميلًا.

ورغم هذه المواقف الشاملة، تُظهر روايات أخرى أن الصعوبات الاقتصادية أو الأعراف الاجتماعية قد تحدّ من قدرة الأطفال على إسماع أصواتهم داخل الأسرة. فالأم (رمز: أزرق) تقول:



لديّ أربعة أطفال، كيف يمكنني تلبية رغباتهم جميعًا؟ لا يمكننا ذلك. حتى لو لم نتحدث، الأطفال يفهمون. يرون وضعنا ويتراجعون عن طلباتهم.

وتعكس رواية الأم (رمز: وردي) مثالًا على مشاركة الطفل في اتخاذ القرارات المالية اليومية:



لم يكن لدينا نظام مصروف منتظم، لكن ابني أصرّ بعد أن رأى أصدقاءه. فقلت له: هذا هو

مبلغك الأسبوعي، أنفقه أو ادّخره، لكن لن تحصل على غيره حتى الأسبوع المقبل. أردت أن أريه على تحمّل المسؤولية.

هذا النموذج يُظهر أن مشاركة الطفل لا تقتصر على القرارات الكبرى (مثل اختيار المدرسة)، بل تشمل أيضًا القرارات اليومية. ويُعد هذا التطبيق انعكاسًا عمليًا للمادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل، إذ يُمنح الطفل مساحة لاكتساب مهارات الاستقلالية والتخطيط وتحمل النتائج ضمن إطار داعم.

في ورشات البحث التي أجريت لاحقًا، ظهرت روايات تفيد بأن بعض الأسر لا ترغب في أن يعرف أطفالهم حقوقهم، وأن عبارة "الكلمة للأب في البيت" ما تزال سائدة، وأن الأطفال يتعلمون حقوقهم بشكل مشوّه عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما ذُكرت حالات استنجد الأطفال بخط الطوارئ (112) في سباقات عنف أسري أو إساءة، ما يشير إلى أن أصوات الأطفال تُكتم أحيانًا، ولا يُقدّم لهم دعم قائم على الحقوق.



الخلاصة، تُظهر المقابلات شبه المنظمة ومجموعات التركيز في سلطان يبلي أن بعض الأطفال يتمكنون جزئيًا من ممارسة حق المشاركة داخل الأسرة، لكنّ هذا الحق كثيرًا ما يُقيد بسبب التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والممارسات الأبوية السلطوية، والمعايير الثقافية. ويُبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز الوعي والدعم لكل من الأطفال والأسر لضمان تنفيذ المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل على المستوى المحلي.

## التقييم والمناقشة

لضمان تفعيل حق المشاركة وتعزيز الثقة بأنظمة الدعم، يجب تقوية خدمات التوجيه النفسي والاجتماعي والخدمات الاجتماعية المدرسية. وينص التعليق العام رقم 12 للجنة حقوق الطفل على أن احترام رأي الطفل لا يقتصر على الاستماع إليه، بل يقتضي أخذ رأيه في الاعتبار بصورة مناسبة لسنّه ونضجه.

ويُفهم من هذا أن سلوكيات طلب الدعم لا ترتبط فقط بالميول الفردية، بل تتأثر بوجود بيئات آمنة، ومعلومات يمكن الوصول إليها، ومساحات مخصصة للتعبير.

بالنسبة للأطفال الذين يفضلون حل مشكلاتهم بأنفسهم، ينبغي عبر برامج التوجيه غرس فهم مفاده أن "طلب الدعم ليس ضعفًا بل حق"، وتنفيذ حملات توعية لتعزيز هذا المفهوم. أما الأطفال الذين يمتنعون عن طلب الدعم بسبب الخجل أو الحاجة للخصوصية، فينبغي توفير آليات استشارة آمنة ومجهولة الهوية من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية المدرسية، لتشجيع حرية التعبير داخل الأسرة والمدرسة.

كما أن من الضروري تصميم خطط تطبيقية فردية لتطوير سمات الشخصية المبادرة، وتوفير أدلة إرشادية للأطفال الذين لا يعرفون أين يطلبون الدعم، إلى جانب تنفيذ مشاريع توعوية مدرسية. كل ذلك يُعد خطوات أساسية نحو تجربة طفولة صحية تؤسس لنضج مسؤول في مراحل لاحقة من الحياة.

## التوصيات

من أجل دعم رفاه الأطفال وتعزيز مشاركتهم الفعالة في الحياة الاجتماعية، يُعد تقوية الآليات الداعمة والمشاركة على مختلف المستويات أمرًا بالغ الأهمية:

يجب تعميم الآليات التي تتيح للأطفال التعبير عن آرائهم داخل الأسرة والمدرسة، وضمان أخذ هذه الآراء في الحسبان وفقًا لأعمارهم ومستوى نضجهم، تماشيًا مع التعليق العام رقم 12 للجنة حقوق الطفل. ويُعد تمكين الأطفال من التعبير عن آرائهم في القرارات اليومية مدخلًا أساسيًا لتنمية الاستقلالية.

نظرًا لانخفاض معدلات طلب الدعم بين الفتيان السوريين، يجب إنشاء نظم دعم اجتماعي في المدارس تعزز الثقة عبر الثقافات المختلفة، وتُشعر جميع الأطفال بالأمان وتشجعهم على طلب المساعدة عند الحاجة.



ينبغي تأسيس أنظمة دعم بين الأقران، وبناء روابط موثوقة مع المعلمين، وتطوير نقاط استشارة صديقة للطفل على مستوى الأحياء، لتسهيل سلوكيات طلب المساعدة في بيئة آمنة.

يجب توعية الأهالي والمعلمين حول أهمية التعرف إلى الاحتياجات العاطفية للأطفال، وتشجيعهم على بناء حوارات داعمة. كما يجب توسيع برامج التوجيه التي تُعزز الأمن الاجتماعي والعاطفي للأطفال.

إن تنفيذ هذه التوصيات سيُسهم في تعزيز رفاه الأطفال على الصعيد الفردي، وضمان مشاركتهم المجتمعية بطريقة أكثر أمانًا وفاعلية.

## ← 3.14 الحق في اللعب واستثمار وقت الفراغ

### المادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل

تنص المادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل على حق كل طفل في الراحة، واستثمار وقت الفراغ، والمشاركة في أنشطة اللعب والتسلية الملائمة لسنته. ولا يُعدّ هذا الحق مجرد وسيلة للترفيه، بل يُعدّ عنصرًا أساسيًا لدعم النمو الجسدي والعقلي والعاطفي والاجتماعي للطفل.

وتقدّم الدراسات الميدانية التي أجريت في سلطان بيلي معطيات مهمة لفهم كيفية قضاء الأطفال لأوقات فراغهم، ومدى قدرتهم على الوصول إلى أماكن اللعب، والمعوقات المكانية والاجتماعية التي تواجههم عند ممارسة هذا الحق.

وفي هذا القسم، تم تحليل تجارب الأطفال في ما يتعلق باللعب واستثمار وقت الفراغ استنادًا إلى بيانات كمية ونوعية، كما طُرحت توصيات سياسية من شأنها دعم تفعيل هذا الحق وضمان ممارسته بشكل عادل وآمن لجميع الأطفال.

عند سؤال الأطفال عمّا إذا كانوا يحبّون الحيّ الذي يعيشون فيه، أفاد 87,10% منهم بأنهم يحبّون حيّهم، في حين عبّر 12,90% عن عدم محبتهم لمكان إقامتهم. وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية الأطفال يتمتعون بمشاعر إيجابية تجاه أحيائهم، ويظهرون نوعًا من الارتباط بالمكان وشعورًا بالراحة في بيئتهم المعيشية.

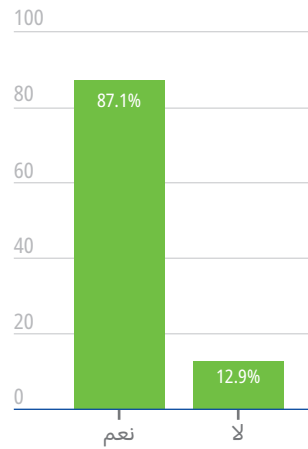
ومع ذلك، فإن نسبة 12,90% من الأطفال الذين قالوا إنهم لا يحبّون أحيائهم، قد تعكس عدم رضاهم عن البيئة الاجتماعية أو المادية التي يعيشون فيها، أو عن محدودية الفرص والإمكانات المتاحة في تلك الأحياء. ويُحتمل أن هذا الانطباع يؤثر سلبيًا على مدى استفادتهم من الحيّ كمجال لقضاء وقت الفراغ أو اللعب.

أفاد 50,50% من الأطفال المقيمين في سلطان بيلي بأنهم يستطيعون اللعب، وقضاء وقت ممتع، أو ممارسة الأنشطة

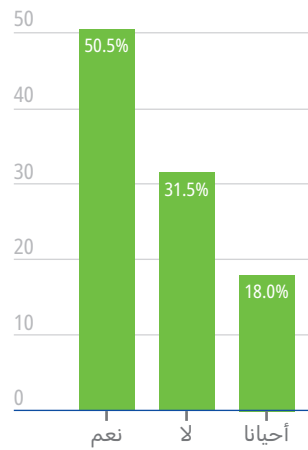
التي يحبونها داخل الأحياء التي يعيشون فيها، في حين أشار 31,50% إلى أنهم لا يمتلكون مثل هذه الفرص. أما 18% من الأطفال، فذكروا أن ذلك ممكن في بعض الأحيان فقط.

وتُظهر إجابات الأطفال أن نسبة كبيرة منهم لديها إمكانية الوصول إلى أماكن يمكنهم فيها استثمار وقت فراغهم، إلا أن ما يقارب نصف الأطفال (49,50% ممن أجابوا بـ "لا" أو "أحيانًا") يواجهون قيودًا في هذا المجال. ويُفهم من ذلك أن محدودية مساحات اللعب أو العوامل المتعلقة بالأمان تؤثر سلبيًا على قدرة الأطفال على قضاء أوقات فراغهم بشكل فعّال.

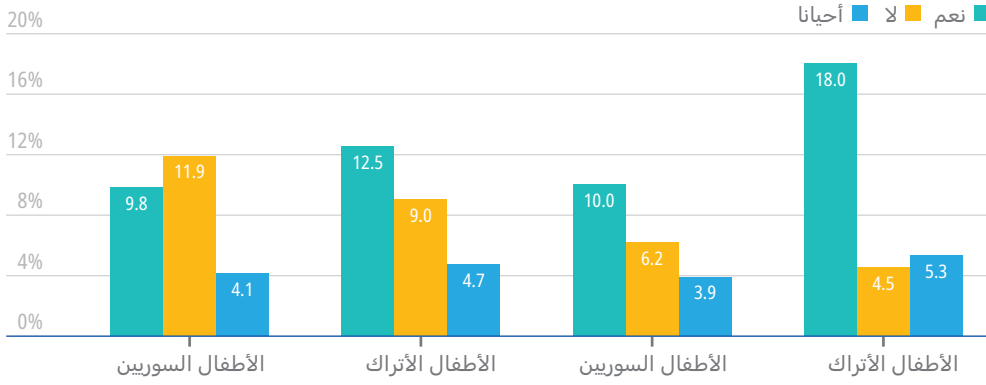
وتدلّ هذه المعطيات على الحاجة الماسّة لتحسين بنية الأحياء لتكون أكثر صداقة للطفل، وتوفير بيئات تُمكن جميع الأطفال من ممارسة حقهم في اللعب والراحة والترفيه ضمن ظروف آمنة وداعمة.



← الرسم البياني 52  
مدى محبة الأطفال المقيمين في سلطان بيلي لأحيائهم السكنية



← الرسم البياني 53  
مدى قدرة الأطفال المقيمين في سلطان بيلي على اللعب أو قضاء وقت الفراغ أو ممارسة الأنشطة المحببة داخل أحيائهم



## الرسم البياني 54

مدى قدرة الأطفال المقيمين في سلطنة بيلي على ممارسة الأنشطة في أحيائهم بحسب الجنسية والنوع الاجتماعي

يعرض الرسم البياني 54 مقارنة بين الأطفال من حيث قدرتهم على استثمار أوقات فراغهم في الحي من خلال اللعب، قضاء الوقت، أو ممارسة الأنشطة التي يحبونها، وذلك حسب الجنسية والنوع الاجتماعي. وقد أفاد 18,03% من الفتيان من المواطنين الأتراك بأنهم يقضون وقتهم في الحي، وهي النسبة الأعلى بين جميع الفئات. كما قالت 12,50% من الفتيات المواطنات، و9,8% من الفتيات السوريات إنهنّ يستطعن قضاء وقت فراغهنّ في الحي.

أما الفتيان السوريون، فقد بلغت نسبتهم 10,04%، وهي من بين أدنى النسب. وتعدّ الفتيات السوريات الفئة الأقل قدرة على قضاء الوقت في الحي، حيث بلغت نسبة من لا يستطيعن ذلك 11,89%، وهي الأعلى بين جميع المجموعات. أما الذين أجابوا بـ"أحياناً"، فتراوحت نسبهم بين 3,89% و5,3% لدى جميع الفئات.

وتُظهر النتائج أن الأطفال من المواطنين الأتراك يقضون وقتاً أطول في الأحياء مقارنة بأقرانهم من السوريين، مما قد يُشير إلى وجود قيود أكبر على وصول الأطفال السوريين إلى فضاءات اللعب والتفاعل الاجتماعي. كما أفادت الفتيات عمومًا بأنهنّ يقضين وقتاً أقل في الأحياء مقارنة بالفتيان، ويُحتمل أن يكون ذلك ناجمًا عن ظروف مادية، أو تصورات متعلقة بالأمان، أو المعايير الاجتماعية السائدة.

وتعدّ الفتيات السوريات الفئة الأكثر تقييدًا في ممارسة أنشطة وقت الفراغ في الأحياء (9,8%)، بينما تُظهر البيانات أن الأطفال السوريين عمومًا، أكثر من غيرهم، يواجهون صعوبات في الوصول إلى المساحات الاجتماعية والمادية داخل الأحياء.

وقد كشفت المقابلات الجماعية مع أولياء الأمور السوريين عن عوامل تحدّ من تنوع التفاعلات الاجتماعية للأطفال، أبرزها محدودية الوصول إلى البيئات الاجتماعية خارج المنزل، مما يُقيّد فرص بناء علاقات جديدة مع الأقران. ومع ذلك، فإن المدرسة ووسائل التواصل الحديثة (مثل الهاتف) تؤدي دورًا مهمًا في بناء علاقات مع الأقران من السوريين والأتراك على حد سواء، ما يبرز أهمية ممارسات الأهل الداعمة للاندماج، وقدرات الأطفال على التفاعل مع أقران من خلفيات ثقافية متنوعة. ومع ذلك، فإن غياب المساحات التي تجمع الأطفال خارج المدرسة يُعد من أبرز العوائق أمام بناء الدعم الأقراني وتحقيق الاندماج الاجتماعي.



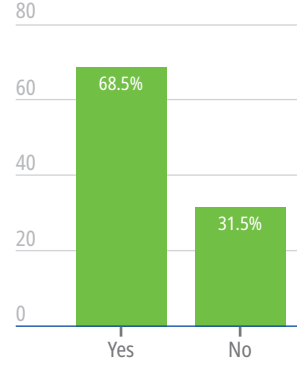
— طفلي لا يملك أصدقاء خارج المدرسة. لكنه إذا ذهب إلى مكان ما سيتعرف عليهم. لو لعبوا في الحديقة لتعارفوا. لكنه لا يخرج كثيرًا، لذلك لا يتعرف على أحد. في المدرسة لديه أصدقاء أترك، ويتحدث عنهم كثيرًا عندما يعود إلى المنزل، لديه تواصل جيد. كما يتواصل معهم عبر الهاتف، سواء كانوا سوريين أو أتراك." (المشاركة 3، مجموعة تركيز، أم سورية)

ويُعدّ توفير مساحات آمنة للفتيات لقضاء وقت فراغهنّ في الحي أمرًا ضروريًا، إلى جانب تنفيذ برامج توعية مجتمعية طويلة الأمد تهدف إلى تغيير الصور النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي. كما أشار تقرير اليونيسف (2011) إلى أن "القوالب النمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي تفرض على الفتيات أدوارًا منزلية وتوقعات منخفضة، ما يؤثر سلبيًا على تعليمهنّ واستخدامهنّ لأوقات الفراغ".

وانطلاقًا من ذلك، فإن إشراك الأسر في هذه البرامج وبنائها بما يتوافق مع أهداف التغيير الفكري والسلوكي يشكّل شرطًا أساسيًا لتحقيق نتائج فعالة على المدى البعيد. كما أن تنظيم

أنشطة مجتمعية قائمة على المشاركة المحلية لدعم اندماج الأطفال السوريين داخل الأحياء، وضمان شعورهم بالراحة والانتماء في المساحات العامة، سيُسهم في تعزيز مصلحتهم الفضلى.

عند سؤال الأطفال عن مدى وجود مساحات آمنة في الأحياء التي يعيشون فيها، أفاد 68,50% منهم بأنهم يعتبرون حيّهم مكانًا آمنًا، ما يشير إلى أن غالبية الأطفال يشعرون بوجود مساحات آمنة في بيئتهم السكنية. في المقابل، صرّح 31,50% من الأطفال بأنهم لا يجدون في أحيائهم مساحات آمنة.



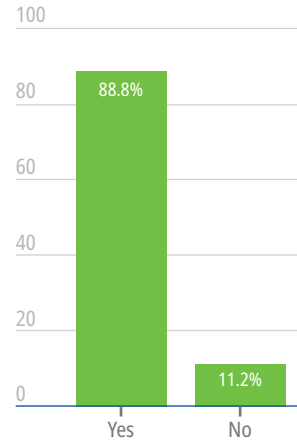
#### ← الرسم البياني 55

تصورات الأطفال المقيمين في سلطان بيلى بشأن وجود مساحات آمنة في أحيائهم

وتُبرز هذه المعطيات الحاجة إلى تحديد المناطق التي يُنظر إليها على أنها غير آمنة، والعمل على تحسينها من خلال الإنارة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التدابير المرتبطة بالأمن الاجتماعي. ومن شأن تنفيذ تدخلات على مستوى الحي بمشاركة الإدارات المحلية أن يُعزز شعور الأطفال بالأمان في المناطق التي تُثير لديهم القلق، ويسهم في تحسين رفاههم العام.

يعرض الرسم البياني 56 مدى سماح الأسر لأطفالها بالتواصل مع أقرانهم. وقد أفاد 88,80% من الأطفال بأن أسرهم تسمح لهم بالتواصل مع أصدقائهم، ما يدل على أن الغالبية العظمى من الأسر لا تمنع تفاعل الأطفال مع أقرانهم. في المقابل، أشار 11,20% من الأطفال إلى أن أسرهم لا تسمح لهم بذلك.

وتُظهر هذه المعطيات أن معظم الأسر تدعم علاقات الأطفال الأقرانية. ومع ذلك، فإن عدم سماح 11,20% من الأسر لأطفالهم بالتواصل مع أقرانهم قد يُعيق تلبية حاجة الأطفال، خصوصًا في الفئة العمرية بين 12 و18 عامًا، إلى التفاعل الاجتماعي، وهي حاجة أساسية خلال مرحلة المراهقة. ويُحتمل أن يؤدي هذا التقييد إلى الحدّ من فرص الأطفال في بناء علاقات داعمة مع أقرانهم، مما قد ينعكس سلبًا على تطورهم الاجتماعي والنفسي.



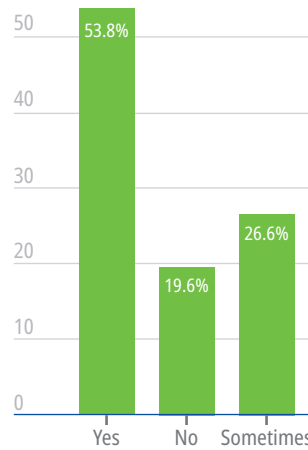
#### ← الرسم البياني 56

مواقف أولياء الأمور في سلطان بيلى من تواصل أطفالهم مع أقرانهم

يعرض الرسم البياني 57 مستويات مشاركة الأطفال في الأنشطة الفنية والثقافية. وقد أجاب 53,80% من الأطفال بـ"نعم"، مشيرين إلى مشاركتهم في مثل هذه الأنشطة، بينما قال 26,60% إنهم يشاركون "أحيانًا"، وصرّح 19,60% بأنهم لا يشاركون فيها إطلاقًا.

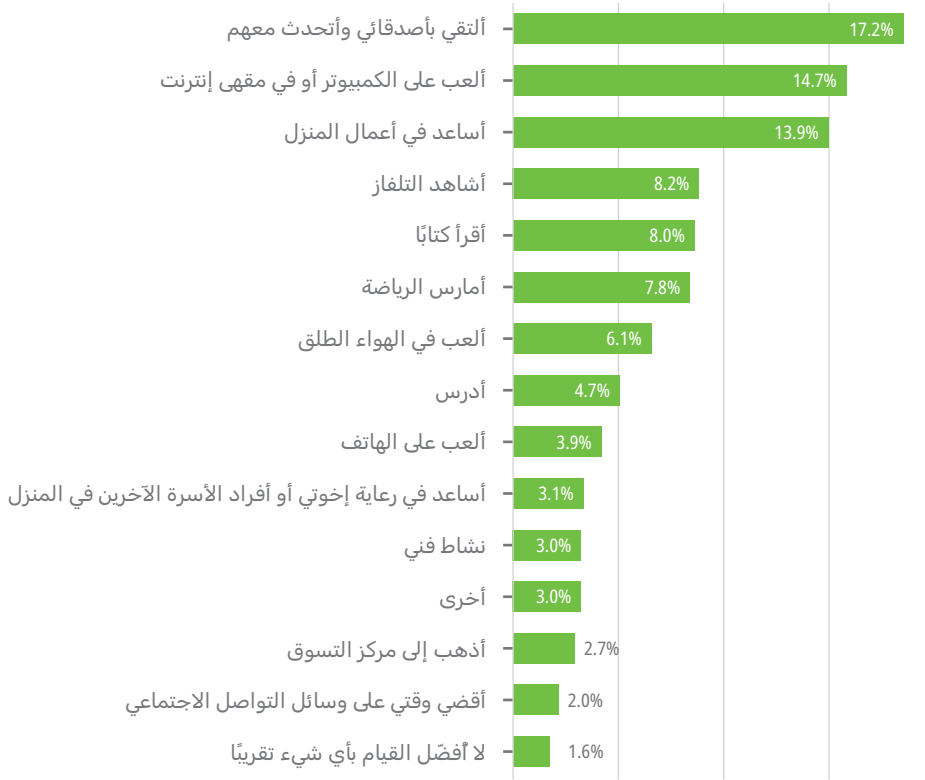
ورغم أن واحدًا من كل طفلين (53,80%) يشارك في أنشطة فنية أو اجتماعية، إلا أن عدم مشاركة 19,60% من الأطفال في أي من هذه الفعاليات يُعدّ نقصًا مهمًا يجب معالجته. أما المجموعة التي أجابت بـ"أحيانًا" (26,60%)، فُتُظهر أن الأطفال يشاركون عند توفر الفرصة، لكن الاستمرارية في المشاركة لا تتحقق بالشكل المطلوب.

كما أكّد تقرير جامعة إسطنبول بيلغي (2025: 94) أن الأنشطة الفنية "توفر نافذة مهمة لفهم العالم الداخلي للأطفال والمراهقين، ومواقفهم من الطفولة، كما تتيح لهم التعبير عن مشاعرهم وأفكارهم والمشاركة في النقاشات بشكل أكثر راحة". لذلك، فإن ضمان إتاحة هذه الأنشطة وتعزيز استمراريتها يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لدعم رفاه الأطفال وتنمية قدراتهم التعبيرية والمعرفية.



#### ← الرسم البياني 57

مشاركة الأطفال في الأنشطة الفنية والثقافية



## ← الرسم البياني 58 طرق قضاء الأطفال لأوقات فراغهم

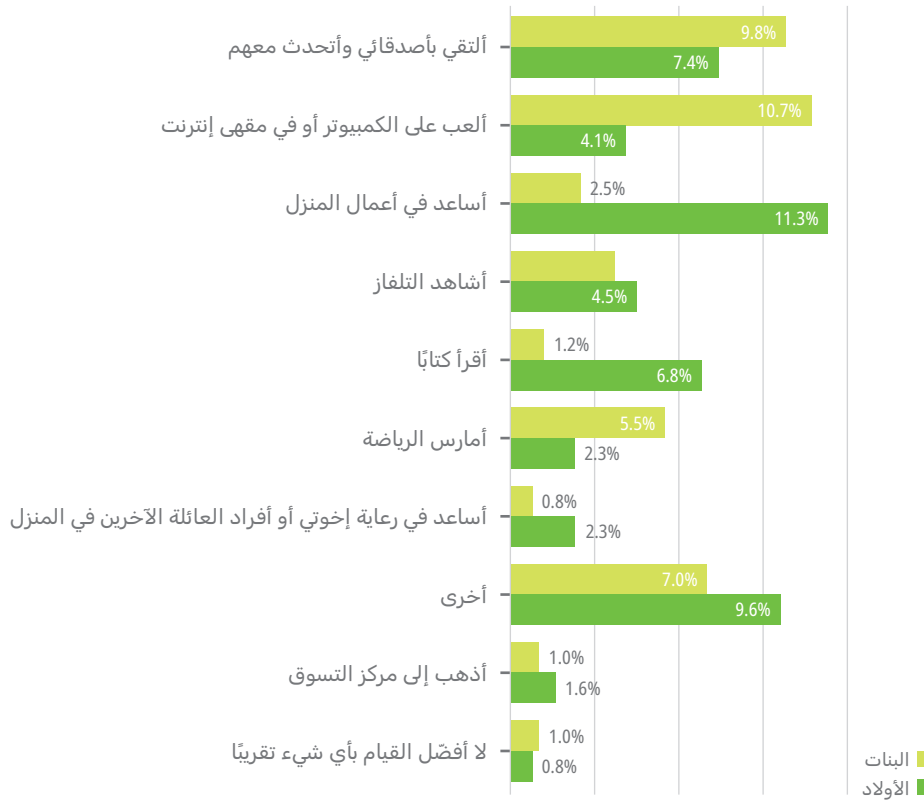
تُظهر إجابات الأطفال على أسئلة الاستبيان أن أكثر أنشطة وقت الفراغ شيوعًا هي اللقاء بالأصدقاء والدراسة معهم، حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 17,20%. تليها في المرتبة الثانية ممارسة الألعاب على الحاسوب أو في مقاهي الإنترنت بنسبة 14,70%، ثم المساعدة في الأعمال المنزلية بنسبة 13,90%. وتأتي أنشطة مثل مشاهدة التلفاز (8,20%)، قراءة الكتب (8,00%)، وممارسة الرياضة (7,80%) في المراتب التالية.

أما نسبة الأطفال الذين يلعبون في الأماكن المفتوحة فقد بلغت 6,10%، وهي نسبة يُحتمل أن تكون مرتبطة بندرة مساحات اللعب أو بانخفاض شعور الأطفال بالأمان في الأماكن العامة. وتعدّ نسب الأطفال الذين يقضون وقتهم في الدراسة (4,70%) أو باستخدام الهاتف (3,90%) منخفضة نسبيًا. وأفاد 1,60% من الأطفال بأنهم "لا يفعلون شيئًا تقريبًا" في أوقات فراغهم، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال يستثمرون أوقات فراغهم بشكل نشط.

وعند تحليل معطيات الرسم البياني 58، يتبيّن أن قضاء الوقت مع الأصدقاء يُعدّ أحد أكثر الأنشطة رواجًا لدى الأطفال، وهو ما يعكس الأهمية التي يوليها الأطفال للعلاقات الاجتماعية والتفاعل مع الأقران. أما النسبة المرتفعة لممارسة الألعاب الرقمية (14,70%) فتعكس الاهتمام الكبير بعالم الإنترنت، لكنها تُثير في الوقت نفسه تساؤلات حول احتمالية تراجع الأنشطة البدنية، وزيادة مخاطر الإدمان السلوكي.

كما يُشير ارتفاع نسبة المشاركة في الأعمال المنزلية (13,90%) إلى أن الأطفال يتحملون مسؤوليات داخل الأسرة. وتُظهر نسبتا قراءة الكتب (8,00%) وممارسة الرياضة (7,80%) تقاربًا دالًا، وهو ما يعكس إمكانية تعزيز هذين المجالين لما لهما من فوائد في تنمية القدرات الأكاديمية والجسدية للأطفال.

أما المشاركة في الأنشطة الفنية، فقد جاءت منخفضة جدًا بنسبة 3,00%، وهو ما يُعزز ما ورد في الرسم البياني 57 حول محدودية وصول الأطفال إلى الأنشطة الثقافية والفنية، ويؤكد الحاجة إلى توسيع هذه الفرص لضمان تطوير متكامل وشامل للأطفال.



← الرسم البياني 59  
أنماط استثمار أوقات الفراغ لدى الأطفال المقيمين في سلطان بيلي بحسب النوع الاجتماعي

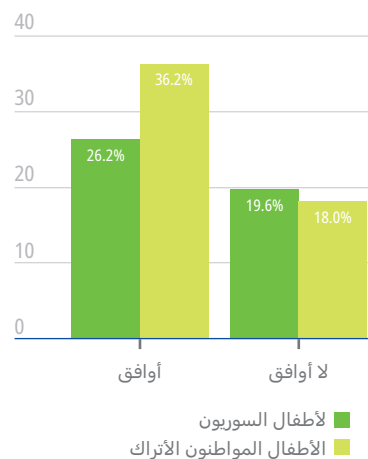
عند تحليل بيانات استثمار وقت الفراغ بحسب الجنس، يتبين أن مشاهدة التلفاز تُعدّ النشاط الأكثر شيوعاً لدى كلا الجنسين، إلا أنها أكثر انتشاراً بين الفتيات (52,05%) مقارنة بالفتيان (47,95%). أما نسبة ممارسة الرياضة فقد بلغت 3,46% لدى الفتيان، في حين لم تتجاوز 2,55% لدى الفتيات، ما يشير إلى مشاركة أقل للفتيات في الأنشطة البدنية.

أما قراءة الكتب، فقد كانت أكثر شيوعاً لدى الفتيات بنسبة 2,76% مقارنة بـ 1,22% لدى الفتيان. وسُجّل تفاوت ملحوظ في نسب المساعدة في رعاية الإخوة أو غيرهم من أفراد الأسرة، حيث بلغت 2,04% لدى الفتيات مقابل 0,82% لدى الفتيان. كما أن نسبة مشاركة الفتيات في الأعمال المنزلية بلغت 11,27%، بينما اقتصر على 4,89% لدى الفتيان، مما يعكس أثر الأدوار الجندرية التقليدية التي تُحمّل الفتيات مسؤوليات رعاية وأعمال منزلية بدرجة أكبر.

ويُعد اللعب بالألعاب الإلكترونية في الحاسوب أو مقاهي الإنترنت أكثر شيوعاً لدى الفتيان (10,66%) مقارنة بالفتيات (3,06%). كذلك فإن الالتقاء بالأصدقاء والدراسة معهم سُجّل بنسبة 9,84% لدى الفتيان مقابل 3,06% لدى الفتيات. أما زيارة مراكز التسوق فكانت أكثر انتشاراً بين الفتيات (3,06%) مقارنة بالفتيان (1,02%).

كما يوضح الرسم البياني 59، فإن الفتيات يُخصّصن وقتاً أكبر للأنشطة المنزلية مثل مشاهدة التلفاز، قراءة الكتب، والمساعدة في الأعمال المنزلية، في حين يُظهر الفتيان ميولاً أكبر نحو الألعاب الرقمية وقضاء الوقت في المساحات الخارجية مع الأقران. وتعكس هذه الفروقات تأثير الأدوار الجندرية الاجتماعية في تشكيل أنماط الحياة اليومية لدى الأطفال، وتبرز الحاجة إلى تمكين الفتيات من الوصول المتكافئ إلى الفرص الترفيهية والاجتماعية داخل الحي والمدرسة.

تُظهر البيانات أن نسبة مشاركة الأطفال من المواطنين الأتراك في الأنشطة الثقافية المرتبطة بهويتهم بلغت 36,20%، بينما اقتصر على 26,18% لدى الأطفال السوريين. ومع ذلك، فإن نسبة الأطفال الذين لا



← الرسم البياني 60  
مدى مشاركة الأطفال المقيمين في سلطان بيلي في الأنشطة المرتبطة بثقافتهم

يشاركون إطلاقًا في أنشطة تتعلق بثقافتهم كانت مرتفعة في كلا المجموعتين: 19,63% لدى الأطفال السوريين و18% لدى الأطفال الأتراك، ما يشير إلى عدم وجود فرق دالّ بين المجموعتين في هذا الصدد، رغم انخفاض نسب المشاركة العامة لدى السوريين.

وفي المقابلات التي أجريت مع الأطفال السوريين والأتراك في سلطان بيبي حول كيفية قضاء أوقات فراغهم، تم تصنيف إجاباتهم ضمن فئات تشمل الاهتمامات الفنية والرياضية، التكنولوجية، والثقافية. وقد أفاد معظم الأطفال بأنهم يقضون وقتهم في المنزل أو يشاركون في زيارات للمساجد مع أسرهم خلال عطلة نهاية الأسبوع، وأشاروا إلى أن طبيعة الأنشطة خارج المنزل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بشعورهم بالأمان في الحي.

ويُظهر الأطفال في هذه المقابلات أن هناك نقصًا في الأنشطة الاجتماعية والرياضية ضمن المدرسة والحي، مما يؤثر على فرصهم في التفاعل وجهاً لوجه مع أقرانهم. وتؤكد نتائج الدراسة الكمية هذا النقص، كما أوضح أولياء الأمور، وخاصة من الأسر السورية، أن أبناءهم يقضون معظم أوقاتهم في المنزل باستخدام الوسائل الرقمية، وأن الاعتبارات الثقافية تحدّ من تواصلهم مع أقرانهم.



\_\_\_ يلعب عبر الهاتف عن بُعد. وأحيانًا يشارك في دورات تحفيظ القرآن. (المشارك 4، مجموعة تركيز، أب سوري)

\_\_\_ في ثقافتنا، الطفل الذي لا يخرج وليس لديه أصدقاء يُعتبر ذكيًا وجيدًا. هذا هو الشائع في سوريا. إذا لم يكن لديه أصدقاء أو أطفال حوله، يُنظر إليه على أنه فائق الذكاء. (المشاركة 1، مجموعة تركيز، أم سورية)

أما الأطفال في الفئة العمرية 12-18 عامًا فقد أوضحوا في المقابلات المنظمة وشبه المنظمة أن تواصلهم مع أقرانهم يتم في الغالب عبر الهاتف، وأشاروا إلى نقص حاد في المساحات العامة كالملاعب والمساحات الخضراء في سلطان بيبي.



\_\_\_ نلتقي بهم خارج المدرسة. لا نخرج كثيرًا لكن نلعب أونلاين. أحيانًا نلعب كرة القدم بعد المدرسة. لكن نلعب فقط في ساحة المدرسة، لأن كل المساحات الأخرى يحتلها الكبار. حينًا خطير بعض الشيء، الشارع غير متطور، فقط بيوت بحدائق. نذهب إلى حيٍّ آخر يبعد نصف ساعة عن بيتي لنلعب هناك. لا مكان غيره. (المشارك 18، 15 عامًا، فتى تركي)

**وأوضحت الفتيات أن أحيائهن تفتقر إلى المساحات المخصصة للعب أو الاستراحة، وأن مراكز الشباب بعيدة ولا يمكنهن الوصول إليها بسهولة.**



\_\_\_ لا يوجد شيء، فارغ تمامًا. لا توجد حتى حديقة قريبة للأطفال أو حتى لنا. لا يوجد شيء يشبه الغابات أو المراكز الثقافية، وكلها بعيدة جدًا عنا. (المشاركة 3، 16 عامًا، فتاة تركية)

كما عبّرت إحدى الفتيات عن عدم شعورها بالأمان في حيّها، في حين قالت فتاة سورية إن والدها لا يسمح لها بالخروج، ولذلك لا تعرف حيّها.



\_\_\_ أنا لا أشعر بالأمان هنا إطلاقًا، ولنكون صادقين، هذا المكان ليس آمنًا لا للكبار ولا للصغار. من الخطأ أن نقول إن سلطان بيبي مكان آمن، لأنه ليس كذلك على الإطلاق. (المشاركة 17، 18 عامًا، فتاة تركية)

\_\_\_ لا أخرج، لأن والدي لا يسمح بذلك، ولذلك لا أعرف الحي ولا ألعب مع أحد. (المشاركة 5، 14 عامًا، فتاة سورية)

تُظهر هذه الإفادات أن الفتيات في سلطان يبلي يتعرضن لتقييدات قائمة على النوع الاجتماعي تؤثر على علاقتهن بالحي والفضاءات العامة، وتُقيّد حريتهن في اللعب أو التنقل. ويضاف إلى ذلك أن غياب المساحات الخضراء الآمنة، وقيود الأسر، والعوائق الثقافية، قد يحرم الفتيات من ممارسة حقهن في اللعب بحرية.



— "نشأت في عائلة محافظة. لم أكن أخرج أو أَلعب مع أصدقائي. كنا فقط نُنظف المنزل. برأيي، حق الطفل أن يخرج ويلعب، لكنني لم أتمكن من ذلك. ربما لهذا أبدو ناضجة. أنا الآن في التاسعة عشرة من عمري، وأبدو ناضجة فعلاً." (المشاركة 18، فتاة تركية)

أما بالنسبة للفتيان، فقد أفاد أحدهم بأنه يشارك في أنشطة دينية في أوقات فراغه، لكنه غالباً ما يقضي وقته في الأماكن العامة بشكل منفصل عن أقرانه.



— أكثر شيء أفعله هو قراءة القرآن. أذهب إلى دروس التحفيظ، وأشارك في حلقات الذكر. أخرج وأتجول. (المشارك 13، 14 عامًا، فتى تركي)

كما تُظهر هذه الروايات أهمية توفير أنشطة جماعية، آمنة وملامحة لعمر الأطفال، تتيح لهم قضاء الوقت مع أقرانهم، وهو أمر ضروري لنموهم الاجتماعي والنفسي.

### 3.15 < مدى معرفة الأطفال بحقوقهم وممارستهم لها

#### المادة 42 من اتفاقية حقوق الطفل

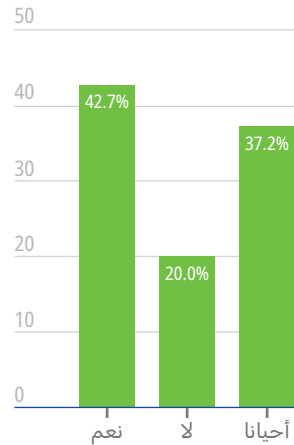
تنص المادة 42 من اتفاقية حقوق الطفل على التزام الدول بنشر حقوق الطفل الواردة في الاتفاقية على نطاق واسع بين كل من الأطفال والبالغين. وبناءً عليه، لا يُعدّ الطفل مجرد صاحب حق، بل هو أيضًا طرف يجب دعمه ليتعرف على هذه الحقوق ويمارسها بوعي وفاعلية. وتُقدّم الدراسة الميدانية في سلطان يبلي معطيات لفهم مستوى معرفة الأطفال بحقوقهم، وكيفية إدراكهم لها، وتجاربهم في ممارستها ضمن حياتهم اليومية. وفي هذا القسم، يتم تحليل وعي الأطفال بحقوقهم، وتعبيراتهم حولها، ومدى وصولهم إلى آليات الدعم، بالاعتماد على بيانات كمية ونوعية.

وخلال الاستبيان، طُرحت على الأطفال أسئلة محددة لاستكشاف تصوراتهم ومفاهيمهم حول الحقوق، وتحديد الحقوق التي يعتقدون أنهم يمتلكونها، والأسباب التي تقف خلف هذه التصورات، إلى جانب مستوى وقدرة ممارستهم لهذه الحقوق في الواقع.

وقد جرى تمثيل البيانات الناتجة عبر "سحب الكلمات" (word clouds) لتوضيح أبرز المفاهيم والحقوق التي تستدعيها أذهان الأطفال، مما يُتيح فهمًا نوعيًا أعمق لتصوراتهم وأولوياتهم بخصوص حقوقهم (انظر: الرسم البياني 61).

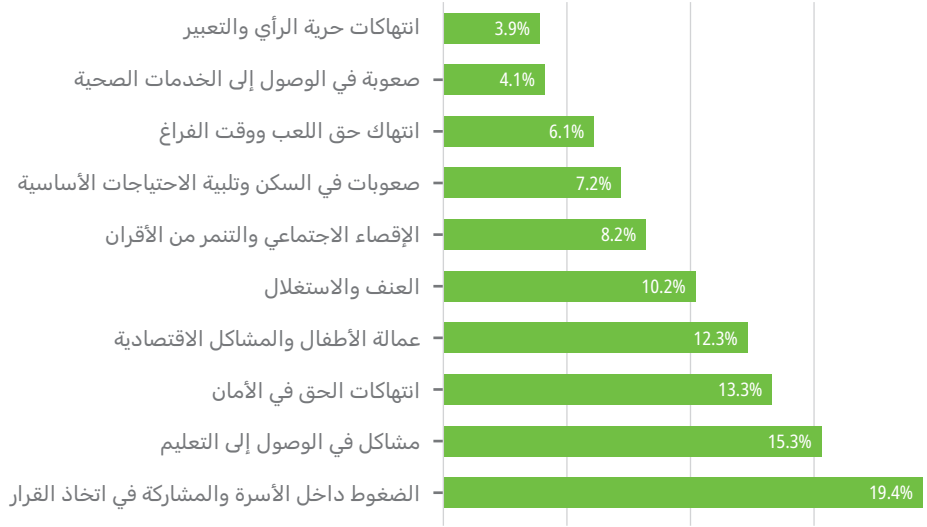
بلغت نسبة الأطفال الذين أفادوا بأنهم يعرفون حقوق الطفل 42,70%، ما يشير إلى أن نسبة معتبرة من الأطفال يتمتعون بدرجة من الوعي بحقوقهم. في المقابل، ذكر 37,20% من الأطفال أنهم يعرفون "قليلاً" عن هذه الحقوق، وهي نسبة مرتفعة تُظهر أن لدى العديد من الأطفال معرفة جزئية أو سطحية قد تفتقر إلى العمق والدقة.

أما نسبة الأطفال الذين صرّحوا بعدم معرفتهم إطلاقاً بحقوق الطفل فبلغت 20%، أي أن واحدًا من كل خمسة أطفال لا يمتلك أي معرفة بشأن هذه الحقوق.



← الرسم البياني 61  
مستوى معرفة الأطفال المقيمين في سلطان يبلي بحقوق الطفل

وعلى الرغم من أن ارتفاع نسبة من يعرفون بحقوق الطفل يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا، فإن مسألة مدى شمولية هذه المعرفة وصحتها تظل موضوعًا مهمًا للبحث المستقبلي، خصوصًا في ما يتعلق بتحويل هذا الوعي إلى ممارسة فعلية ومطالبة قائمة على الوعي بالحق.



← الرسم البياني 62  
أولويات الأفعال  
المقيمين في سلطان  
بيلي بشأن قضايا حقوق  
الطفل

يُظهر الرسم البياني 62 أن أبرز المشكلات التي يواجهها الأطفال فيما يتعلق بحقوقهم تتمثل في "الضغط الأسري وتقييد حرية اتخاذ القرار" بنسبة 19.43%، ما يعكس شعور العديد من الأطفال بتعرضهم للقيود داخل الأسرة وصعوبة اتخاذ قرارات تخص حياتهم الشخصية.

- ◀ عمل الأطفال والصعوبات الاقتصادية وردت بنسبة 12.27%، مما يدل على أن الضائقة المادية تؤثر بشكل مباشر في حياة الأطفال وحقوقهم الأساسية.
- ◀ صعوبات الوصول إلى الحق في التعليم جاءت بنسبة 15.34%، وهو ما يشير إلى وجود عوائق حقيقية تحول دون تمتع الأطفال بحقوقهم الكامل في التعليم.
- ◀ العنف والاستغلال سُجّلت بنسبة 10.22%، ما يؤكد أن مشكلات الأمان والسلامة لا تزال تشغل حيزًا كبيرًا من تجارب الأطفال اليومية.
- ◀ الإقصاء الاجتماعي والتنمر من الأقران جاءت بنسبة 13.29%، ويُظهر أن الأطفال يعانون أيضًا من التمييز والعزلة في محيطهم الاجتماعي.



تُبرز هذه النتائج أن الأطفال يواجهون انتهاكات متعددة لحقوقهم، سواء في المجال الأسري أو الاجتماعي، تشمل الضغط والتقييد، الفقر، الحرمان من التعليم، غياب الحماية، والتعرض للإقصاء. وتعكس هذه المعطيات الحاجة الماسّة إلى تطوير سياسات داعمة وشاملة لحماية حقوق الطفل وضمان تفعيلها فعليًا على المستويين الفردي والمجتمعي.



← الرسم البياني 63  
أبرز المشاكل المتعلقة  
بحقوق الطفل بحسب  
وجهة نظر الأطفال

عند تحليل إجابات الأطفال التي جاءت في جملة واحدة حول أبرز المشكلات التي يرونها متعلقة بحقوق الطفل، يتبين بروز عدد من المواضيع المتكررة، من أبرزها: الأمن، التعليم، الأسرة، العنف، التمييز، السكن، وعمل الأطفال. ويُعرض فيما يلي تحليلًا تفصيليًا لهذه المحاور من خلال أقوال الأطفال أنفسهم.

### تصوّرات الأطفال حول حقوقهم: تعبيرات ترتكز إلى مفاهيم الأمن، والمشاركة، والتميز، والعنف

أظهرت بيانات الاستبيانات والمقابلات شبه المهيكلة ومجموعات التركيز التي أجريت مع الأطفال أن تصوراتهم حول الحقوق تتركز أساسًا حول محاور عدّة، أهمها: الأمن، والمشاركة، والتعليم، والعنف، والتميز، والفقر الاقتصادي. ومن بين أكثر العبارات تكرارًا على ألسنة الأطفال: "لا أشعر بالأمان"، "لا أحد يهتم بأرائنا"، "يوجد عنف"، "يُجبر على العمل"، "تتعرض للتمييز". وتشير هذه النتائج النوعية بوضوح إلى الانتهاكات اليومية التي يتعرض لها الأطفال، وإلى إحساسهم العام بعدم الأمان، مما يبرز الحاجة إلى تدخلات عاجلة لتحسين مستويات رفاههم الفردي والاجتماعي.



— يوجد كثير من الشباب من حولي يتعرضون للعنف من أسرهم، ليس فقط جسديًا بل نفسيًا أيضًا. في عالمنا اليوم، دعك من حماية حقوق الطفل، فأنا أرى أن حقوق الشباب، بل وحقوق الإنسان الفردية، لا تُحترم على الإطلاق مع الأسف. (المشارك 14، فتاة تركية، 16 عامًا)

تُظهر روايات الأطفال أنه رغم محدودية معرفتهم النظرية بحقوقهم، إلا أنهم يدركون - من خلال تجاربهم - حجم الانتهاكات الواقعة، بل ويبدأ بعضهم في تطوير حلول بديلة. وتتركز أقوالهم خاصة في مجالات الأمن، والمشاركة، والحماية من التمييز، والعيش دون عنف، والحق في التعليم. وتُبين هذه التعبيرات أن الأطفال لا يشعرون بالأمان أو التقدير الكافي لا في أسرهم ولا في مدارسهم. وهذا بدوره يدلّ على أن الأطفال ليسوا مجرد ضحايا لانتهاكات الحقوق، بل هم أيضًا فاعلون اجتماعيون قادرين على الرصد، والتقييم، وتقديم البدائل.



— دائمًا ما تُؤخذ آراء الكبار بعين الاعتبار. أما الأطفال، فيبقون في الخلفية. هكذا هو الأمر. لا أعتقد أن أحدًا يهتم بأراء الأطفال فعلاً. (المشارك 1، فتاة تركية، 16 عامًا)

وبالرجوع إلى المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل (حق المشاركة)، فإن هذه الإفادة تمثل دليلًا واضحًا على غياب صوت الأطفال في عمليات اتخاذ القرار المجتمعية، وتُظهر أن النظام غير متاح بما فيه الكفاية لهم. وأشار مشارك آخر إلى محدودية الوعي بالحقوق قائلاً:



— لا أظن أنني على دراية بحقوق، لكنني أمتلك من التفكير ما يُمكنني من الدفاع عن نفسي. (الطفل 29، فتى تركي، 15 عامًا)

ويكشف هذا التصريح عن محاولة الأطفال الدفاع عن أنفسهم في ظل جهلهم الكامل بحقوقهم، ما يشير إلى اقتران النقص المعرفي بمحاولات فردية للمقاومة. كما توضح رواية الطفل رقم 27 أن الممارسات التأديبية العنيفة تزيد من شعور الأطفال بعدم الأمان في بيئاتهم التعليمية:



— نعم، كُنّا في ذلك الوقت حوالي 600 شخص. أي ما يشبه حجم مدرسة كاملة، وكان المعلمون يضطرون إلى الشدة لضبط النظام. كُنّا جميعًا نركض إلى أماكننا هنا وهناك، وكان

الأستاذ يمسكني من أذنيّ، ويرمي أحد زملائنا بعيدًا. أشياء غريبة كهذه كانت تحصل. (الطفل 17، 17 عامًا، تركي)

\_\_\_ في مدرستنا، كان الأساتذة يطردون الطلاب من الصف لأنهم سوريون. ذات مرة قدّمنا شكوى، لكن الإدارة لم تفعل شيئًا. وبسبب كوني سورية، لم أكن قادرة على متابعة بعض الدروس، لأن المعلمين كانوا يقولون في صفنا: «أنتم لا تستطيعون، اخرجوا وانتظروا أمام الباب!» (الطفلة 10، 17 عامًا، سورية)

هذا السرد يُظهر تعارضًا صريحًا مع المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص على حماية الأطفال من جميع أشكال العنف الجسدي أو النفسي. كما تعبّر الطفلة 24 (17 عامًا، تركية الجنسية) عن قلقها حيال الاعتداء الجنسي والإفلات من العقاب بقولها:



\_\_\_ لقد رأيت الكثير من الأطفال والفتيات الصغيرات - وحتى الأولاد - يتعرضون للتحرش والعنف. رأيت أطفالاً في سن العاشرة يعانون من ذلك. وفي بعض الحالات، تُغلق القضية بحجة أن من فوق 15 عامًا له «الرضا». يجب أن يتم فعل شيء حيال هذا الأمر، ليس فقط في سلطان بيلي، بل في إسطنبول وفي كل مكان. يجب ألا يكون هناك ضرب. (الطفل 24، فتاة تركية، 17 عامًا)

ويُظهر هذا الوصف أن الأطفال لا يتأثرون فقط عندما يكونون ضحايا، بل كذلك عندما يشهدون انتهاكات يتعرض لها أقرانهم، وهو ما يزعزع ثقتهم بالنظام القضائي ويعمّق إحساسهم بانعدام الأمان. وتقترح الطفلة 25 (17 عامًا، تركية) إدراج دروس في التربية الأسرية ضمن برامج الإعداد للزواج، للتعامل مع ظاهرة الزواج المبكر وتوفير بيئة أسرية أكثر وعيًا بحقوق الطفل:



\_\_\_ عندما يُجهّز الشخص للزواج، أعتقد أنه يجب أن يتلقى درسًا في كيفية أن يكون والدًا. يجب أن يتعلم كيف يتعامل مع أطفاله، وأنه لا يجب التفريق بين الذكور والإناث. هذا ليس أمرًا نابغًا منا فقط، بل هو موجود في كل أنحاء العالم.

وتواصل الطفلة ذاتها حديثها في سياق الحق في الحرية قائلة:



\_\_\_ الحرية تعني أن يكون للجميع الحق في التعليم، وأن يستطيع الطفل اللعب بحرية في الخارج. للأسف، هناك فتيات يُجبرن على الزواج في سن مبكرة. إنهن يُحرمن من حقوقهن. أعتقد أن الأطفال يجب أن يكونوا أحرارًا، بل وجميع البشر، طالما لا يضرّون أحدًا ولا ينتهكون حدود الآخرين. (الطفلة 24، 17 عامًا، تركية الجنسية)

تعكس هذه الإفادة وعيًا عميقًا لدى الأطفال بالعلاقة بين الحرية والمساواة والأمان، ليس فقط على المستوى الفردي، بل ضمن الأنماط الاجتماعية الأوسع التي يشهدونها. وتعبّر الطفلة 26 (17 عامًا، تركية الجنسية) عن نقدها لنظام التعليم الذي يركّز فقط على جوانب النقص عند الأطفال:



\_\_\_ أعتقد أنهم لا يكتشفون ما الذي يبرع فيه الطفل. إذا كان لديه نقص في مادة ما، يعطونه دروسًا فيها. أما إذا كان جيّدًا في مادة أخرى مثل العلوم، فلا يوجد تشجيع لتطويره في ذلك الاتجاه. إنهم فقط يركّزون على سدّ الثغرات. (الطفلة 17، 26 عامًا، تركية الجنسية)

أما الطفل 29 (15 عامًا، تركي الجنسية) فيعبّر عن تصوّر تقليدي متعلق بالأدوار الجنسانية قائلاً:



\_\_\_ لا أظن أننا نملك حقوقًا متساوية. فهناك أشياء يجب على الرجال القيام بها، وأشياء على النساء القيام بها. وأعتقد أن ديننا يوضح هذه الأمور.

تُظهر هذه العبارة أن الأطفال قد يُطوِّرون فهمًا متناقضًا لمفهوم الحقوق، ناتجًا عن تنشئة قائمة على القوالب الجندرية والتمييز. وهذا ما يستدعي أن تُقدِّم التربية على الحقوق ليس فقط كمجموعة من المعلومات، بل كعملية تعليمية قائمة على ترسيخ القيم والتفكير النقدي.



وفيما يتعلق بالحق في الأمان، عبّر الأطفال عن شعورهم بتهديد أمنهم الجسدي والنفسي. إذ تضمنت أقوالهم عبارات مثل: "لا أشعر بالأمان"، "لا أستطيع اللعب في الشارع"، "لا يوجد أمان"، "أشعر بالخوف عندما أخرج"، مما يشير إلى أن الأطفال يشعرون بأنهم غير محميين، خاصة في الفضاءات العامة. لقد باتت أنشطة أساسية مثل اللعب في الشارع أو قضاء الوقت مع الأقران مصدر قلق لبعض الأطفال. وقد عبّر بعضهم أيضًا عن انعدام الأمان في الأماكن المفتوحة بعبارات مثل: "الحدائق ليست آمنة"، "يتحرشون بنا في الشارع والحديقة"، "هناك الكثير من التنمر".

وقد لخصت فتاة تركية الجنسية تبلغ من العمر 16 عامًا هذا الإحساس بالتهديد قائلة:



\_\_\_ لا أشعر بالأمان عندما أكون خارج المنزل. ما يُعرض في الأخبار يؤثر عليّ. أخاف بسبب ذلك. أكثر ما أخافني كان الحادث الأخير المتعلق بالقلاع. نعم، بهذه الطريقة. (المشاركة 1)

بينما أوضحت فتاة سورية تبلغ من العمر 14 عامًا الأسباب التي تحول دون إمكانية استخدام الأطفال للفضاءات العامة في الهواء الطلق بقولها:



\_\_\_ هناك الكثير من «الكيكُولر» في الخارج (تقصد شبانًا يتصرفون بالعنف). هناك دائمًا شجارات، سكاكين وأسلحة. إنهم يستعرضون أنفسهم. نراهم أحيانًا يستعرضون خناجرهم. يعتقدون أنهم يبدون رائعين.

وتعليقًا على هذا الوضع، صرحت فتاة تركية تبلغ من العمر 17 عامًا بقولها:



\_\_\_ أعتقد أنه ينبغي تثقيف الناس. لأنهم لا يعرفون كيف يتصرفون أو على أي أساس يتخذون قراراتهم. في الماضي، كان الناس يساعدون بعضهم البعض. كانوا يتحدثون عن كيفية تربية الأطفال أو كيفية علاج مرض ما. كان هناك نوع من التواصل. أما الآن، فلم يعد هناك تواصل بين الناس. الجميع يعيش في عزلة. لم يعد الأطفال يلعبون في الشوارع. على سبيل المثال، تخرج إلى الشارع لكي تلعب، ولكن لا تجد أحدًا تقريبًا. أو لنقل، في هذا الزمن، من من الناس يستطيع أن يترك طفله يخرج إلى الشارع مطمئنًا؟ هناك مشكلة أمن. والناس أيضًا تغيروا، كما قلت.

تُظهر إفادة "الطفل 25" كيف يتشابك شعور الأطفال بانعدام الأمان مع تفكك العلاقات الاجتماعية وتقلص فضاءات الحياة المتاحة لهم. إذ لا تُشير أقوال المشارك إلى التهديدات الجسدية فحسب، بل تكشف أيضًا عن حالة من انعدام الثقة تنبع من تراجع الروابط الاجتماعية. لقد تفككت علاقات الجيرة التي كانت تُوصف سابقًا بأنها تجمع "أشخاصًا يعيشون معًا ويساعد بعضهم بعضًا"، وأدى ذلك إلى جعل خروج الأطفال إلى الشوارع بشكل آمن أمرًا أكثر صعوبة.

أما الحق في التعليم، فقد جاء كثاني أكثر القضايا التي أثارها الأطفال بعد الحق في الأمان، وذلك عند سؤالهم عن آرائهم حول حقوق الطفل بشكل عام. فقد عبّر عدد من الأطفال عن شعورهم بأن النظام التعليمي لا يلبي احتياجاتهم، وأشار بعضهم إلى ضعف الدعم الذي يلقونه من المعلمين، أو إلى اضطرارهم لتترك المدرسة لأسباب مادية.

وبالإضافة إلى صعوبات الوصول إلى التعليم، أشار الأطفال إلى غياب شروط العدالة في محتوى التعليم نفسه. وقد عبّروا عن هذا الأمر من خلال المقارنة بين نوعية التعليم المقدم في المدارس الخاصة ونظيرتها الحكومية، حيث قال أحد الأطفال (المشارك 13، فتى تركي الجنسية، 14 عامًا):



\_\_\_أطفال المدارس الخاصة والمدارس الحكومية لا يتمتعون بنفس حق التعليم.

أما فتاة سورية تبلغ من العمر 14 عامًا فقد لفتت الانتباه إلى نوع آخر من التمييز بقولها:



\_\_\_الطلاب الأجانب يتعرضون للتنمر والتمييز في المدارس.

كما أشارت فتاة سورية أخرى، تبلغ من العمر 17 عامًا (الطفل 10)، إلى أن:



\_\_\_الحق في التعليم يعني عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة بسبب الضيق المادي أو ضغط المجتمع.

وبيّن فتى سوري في نفس العمر (الطفل 15) أن أكثر المشاكل شيوعًا هي:



\_\_\_عدم تمكن الأطفال من الذهاب إلى المدرسة بسبب الوضع المادي واضطرارهم للعمل.

وعبّرت فتاة تركية الجنسية، تبلغ من العمر 13 عامًا (الطفل 1)، عن جانب نفسي مرتبط بالفقر قائلة:



\_\_\_عندما لا يستطيع الأهل شراء ما يريده الطفل، يشعر الطفل بالحزن.

تُظهر هذه العبارات أن الأطفال يعتبرون الفقر، والتمييز، والضغط الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي من أبرز المشكلات التي تعيق تمتعهم بحقوقهم، وعلى رأسها الحق في التعليم. ويُعرّف التعليم بوصفه حقًا أساسيًا. وقد جاء في إفادة فتاة تركية الجنسية، تبلغ من العمر 14 عامًا (الطفل 6):



\_\_\_برأيي، التعليم حق، وهو حق مهم جدًا. لأن الإنسان من خلال العلم والمعرفة والخبرة التي يملكها... يعني، ما لديّ اليوم من علم أو خبرة أو معرفة هو ما يمكنني من اتخاذ القرارات.

وعند الإجابة عن سؤال حول شكل التعليم المرغوب، قال فتى سوري يبلغ من العمر 17 عامًا (الطفل 13):



الشخص يجب أن يتلقى التعليم الذي يحبه. مثلاً، أنا أريد أن أصبح ميكانيكياً. يعني مهنة تناسبني. مدرسة مهنية ميكانيكية. يمكن أن تكون في المدرسة أو في إطار المدرسة. يمكنه أن يواصل بهذا الشكل. لا يجب أن أدرس هندسة الميكانيك لكي أصبح ميكانيكياً.

في المقابل، تبين المقابلات التي أجريت مع أولياء الأمور وجود عبارات داعمة لمواقف الأطفال. وقد أعرب أولياء الأمور السوريون عن اعتبارهم التعليم أولوية أولى عند الحديث عن حقوق الطفل، مشيرين إلى أن أبناءهم ابتعدوا عن التعليم بسبب ظروف الهجرة، وأن المدرسة فقدت معناها، ولم يتمكن الأطفال من خوض تجربة تعليمية ذات جودة.



يعانون كثيراً. يعانون من صعوبات شديدة حتى في المدرسة. هناك الكثير من التنمر، ومشكلات متكررة في الذهاب إلى المدرسة. إذا تحدثنا عن حقوق الطفل، فعلياً أن نتحدث عن المدرسة. لكن، ما معنى المدرسة بالنسبة للأطفال السوريين؟ لا شيء. كأنها تلاشت. لا، معلمتي تقول ذلك، ثم تتجاهل الأمر. وفي اليوم التالي تعود نفس المشكلة. لا يوجد حل لأي مشكلة. وبعض التلاميذ قد يهاجمون طفلاً بسكين. وهذا ما يجعل الأهل يخافون من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. بدأت أفكر بعدم إرسال ابني، رغم أنه يحب التعلم. (المشاركة 5، مجموعة تركيز، أم سورية)

تشغل الأسرة مكانة مركزية في حياة الأطفال، لكن بعضهم عبّر عن سلوك سلطوي وغير منصت من جانب الوالدين، حيث وردت عبارات مثل:



الوالدان لا يستمعان للأطفال"، "لا يُسأل عن رأيي"، "أسرتي تمارس الضغط عليّ"

وهذه الأقوال تعكس غياب مشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات الأسرية وعدم مراعاة آرائهم.



أغلب أقراني لا يُمنحون أي حق في إبداء الرأي داخل أسرهم. هذا مرتبط بطريقة نشأة الأهل أنفسهم؛ فهم لم يُمنحوا بدورهم هذا الحق عندما كانوا أطفالاً، والآن يفرضونه على أبنائهم معتقدين أنه الصواب. (الطفل 24، 17 عاماً، فتاة تركية الجنسية)

كما أشار بعض الأطفال إلى تجاهل حقوقهم من قبل الأسرة، ووضع قواعد صارمة بخصوص التعليم، والواجبات المنزلية، والحرية. وجاء في إحدى الإفادات:



لا أستطيع الخروج من المنزل بسبب ضغط عائلتي. (فتاة)

وأشارت فتاة أخرى إلى أهمية الأسلوب التواصلي داخل الأسرة:



التحذير بشكل لطيف أفضل من الضغط. مثلاً، أحياناً يصرخ الأهل أو يغضبون. بدلاً من ذلك، الأفضل أن يكون الأسلوب أكثر لطفاً. (المشاركة 12، 14 عاماً، فتاة تركية)

كما قالت فتاة تركية أخرى تبلغ من العمر 18 عاماً:



برأيي، يجب أن تكون الأم صديقة مقربة لابنتها. لكن الآن، الأمور ليست كذلك.

العبارات التي يعبر فيها الأطفال عن أن العنف هو القضية الأهم ضمن حقوق الطفل، لا تعكس فقط ما يشاهدونه في محيطهم القريب، بل تشير أيضاً إلى تأثيرهم بالأحداث العنيفة التي تقع في العالم.

عند تحليل عبارات الأطفال المتعلقة بالمشاركة في القرارات الأسرية، يُلاحظ أن بعضهم يُشارك بشكل غير مباشر في هذه العملية. حيث يتم اتخاذ القرار بين الوالدين، ثم يُبلغ الأطفال به بطريقة غير رسمية:



\_\_\_\_\_ يتخذان القرار معًا. إذا كان لوالدي رأي، تُخبر والدي، وإذا وافق، يُلمحان لنا بالأمر. (المشاركة 16، عامًا، فتاة تركية)

وفيما يخص الآباء، فإن دور الأمهات يُعتبر ثانويًا في عملية اتخاذ القرار، وهو ما يبرز من العبارة التالية:



\_\_\_\_\_ عادة ما يُؤخذ برأي الأب. ولا يُطلب موافقة الأم كثيرًا. (المشارك 18، 15 عامًا، فتى تركي)



تشير هذه التجارب إلى أن مشاركة الأطفال في اتخاذ القرارات، في ضوء المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل، غالبًا ما تكون شكلية، وأن مشاركتهم الفعلية والهادفة تظل محدودة. إذ يتطلب جعل الأطفال طرفًا فاعلًا في القرار أن تتجاوز مشاركتهم مجرد الإبلاغ إلى الإصغاء الجاد والاعتداد بأرائهم في توجيه المسار.

أفاد عدد كبير من الأطفال بتعرضهم للعنف الجسدي أو النفسي، إذ تضمنت إجاباتهم عبارات مثل:



\_\_\_\_\_ يجب ألا يكون هناك ضرب"، "لا أريد أن أتعرض للعنف"، "هناك الكثير من التنمر.

وقد شملت تصورات الأطفال للعنف ليس فقط العنف الجسدي، بل أيضًا العنف اللفظي، الإهمال، والضغط النفسي.

من أقوال الأطفال:



\_\_\_\_\_ عائلتي تصرخ عليّ"، "أصدقائي يسخرون مني في المدرسة"، "لا أحد يصدقني.

ما يُظهر شعورهم بعدم الأمان داخل الأسرة وفي محيطهم الاجتماعي.

أمثلة على شهادات الأطفال:



\_\_\_\_\_ عندما بدأت الصف التاسع، جاء المعلم وصفعني على رأسي... ضربت المعلم على رأسه، فرفع عليّ دعوى قضائية. سحب شكواه، فأفرجوا عني. (الطفل 30، 16 عامًا، فتى تركي)

\_\_\_\_\_ والله يا أستاذ، آنذاك كانوا يقولون إن المكان الذي يضربك فيه المعلم يزهر فيه الورد! كنا نلتزم أماكننا. ما كان أحد يقدر يعارض السلطة. كان هناك طلاب من كل الأعمار، حتى من الجامعة. وكانت المدرسة تابعة لجماعة دينية. (الطفل 27، 17 عامًا، فتى تركي)

\_\_\_\_\_ يجب ألا يُمارس العنف ضد الأطفال. (15 عامًا، فتى تركي)

\_\_\_\_\_ تعرض الأطفال لأفعال مزعجة وعنيفة. (17 عامًا، فتى تركي)

\_\_\_\_\_ تعرض الأطفال للعنف من قبل أسرهم. (13 عامًا، فتاة تركية)

\_\_\_\_\_ إجبار الأطفال على القيام بالأشياء من خلال الصراخ أو العنف. (16 عامًا، فتى تركي)

هذه الأقوال تبيّن أن العنف -بجميع أشكاله- لا يزال حاضرًا في حياة عدد من الأطفال، ويهدد أمنهم ورفاههم، وينبغي التعامل معه من منظور حقوقي يضمن الحماية والكرامة للأطفال في مختلف السياقات.

العبارات التي يعبر فيها الأطفال عن أن العنف هو القضية الأهم ضمن حقوق الطفل، لا تعكس فقط ما يشاهدونه في محيطهم القريب، بل تشير أيضًا إلى تأثيرهم بالأحداث العنيفة التي تقع في العالم.



تعرض الأطفال للعنف من قبل أسرهم أو اختطافهم من قبل آخرين. (فتاة، 14 عامًا، تركية الجنسية)

لا ينبغي للأطفال أن يتعرضوا للعنف، والأطفال الذين يعيشون في الحروب - مثل أطفال سوريا وفلسطين - لا تُرى حقوقهم. (فتاة، 17 عامًا، تركية الجنسية)

### التمييز والإقصاء الاجتماعي

أشار العديد من الأطفال، لا سيما من اللاجئين أو منتمين إلى فئات اجتماعية مختلفة، إلى تعرضهم للتمييز. وجاء في أقوالهم عبارات مثل:

"يوجد عنصرية"، "هم يُقصوننا"، "يعاملونني بشكل مختلف لأنني سوري"

وهذا يبرز مشكلات الاندماج التي يواجهها الأطفال اللاجئون، وتجاربهم في التهميش الاجتماعي.

وقد عبّر الأطفال عن تعرضهم للوصم والإقصاء في المدارس والأحياء، من خلال عبارات مثل:

"أصدقائي لا يلعبون معي"، "لا يفهموني"، "تُعامل بشكل مختلف"، ما يدل على شعورهم بانعدام المساواة في الفرص الاجتماعية.

ومعظم من تحدث عن العنصرية والتمييز هم من الأطفال السوريين، ومن محتوى أقوالهم يتضح أنهم إما مروا بهذه التجارب مباشرة، أو كانوا شهودًا عليها.



يجب ألا يُسخر من مظهر الأطفال أو يتعرضوا للعنصرية. (فتاة، 16 عامًا، سورية)

أريد أن تنتهي العنصرية. (فتاة، 15 عامًا، سورية)

هناك فرق بين الأطفال السوريين والأترك. السوريون يتعرضون للعنصرية. وجميع الأطفال يواجهون صعوبات في التعليم. (فتاة، 15 عامًا، سورية)

### عمالة الأطفال والمشكلات الاقتصادية

لفت الأطفال أيضًا إلى انتهاكات تتعلق بالحقوق في الحماية من العمل القسري، ولا سيما عندما يُجبرون على العمل في سن الدراسة، أو يواجهون صعوبات بسبب النوع الاجتماعي.



الأطفال الصغار يضطرون للعمل، حتى وهم في سن الدراسة. في حين، البنات يواجهن مشاكل. (فتى، 14 عامًا، تركي الجنسية)

يجب إلغاء التعليم المفتوح لأن بعض الأطفال يريدون العمل. (فتى، 16 عامًا، تركي الجنسية)

يجب ألا يُجبر الأطفال على العمل. (فتاة، 14 عامًا، سورية)

بعض العائلات ترسل أطفالها للعمل في سن مبكرة، ويُجبرون على العمل. (فتاة، 16 عامًا، سورية)

أكثر مشكلة نواجهها هي أن الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة بسبب وضعهم المادي ويضطرون إلى العمل. (فتى، 17 عامًا، سوري)

من خلال تحليل إفادات الأطفال، تبين أن القضايا الأكثر تكرارًا هي: الأمان، التعليم، ضغط الأسرة، العنف، التمييز، السكن، وعمالة الأطفال.

وتُظهر هذه المعطيات بوضوح العقبات التي تواجه الأطفال في الوصول إلى حقوقهم الأساسية.

كما يتضح أن عددًا كبيرًا من الأطفال يُدركون تمامًا ما يتعرضون له من انتهاكات، بل ويقدم بعضهم اقتراحات للحلول، منها:

**تهيئة بيئات آمنة، تعزيز الوصول إلى التعليم، منع عمالة الأطفال، وتقوية التواصل داخل الأسرة.**

وهذه المجالات تشكل أولويات واضحة في جهود حماية حقوق الطفل.

### ← 3.16 حظر التمييز وسوء المعاملة

#### المادتان 2 و19 من اتفاقية حقوق الطفل

أظهرت المقابلات شبه المهيكلة أن الأطفال قد تعرضوا للتمييز، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو لاحظوا تعرض أقرانهم له. وقد أشار الأطفال، ولا سيما السوريون منهم، إلى أنهم يواجهون عدم مساواة في مواقف كل من المعلمين وزملائهم. **هذه التجارب التمييزية تؤثر مباشرة على حياة الأطفال اليومية، فتقوّض علاقاتهم الاجتماعية، وتحطّ من احترامهم لذواتهم، وتضعف شعورهم بالأمان.** بعض الأطفال أوضحوا أنهم طوّروا استراتيجيات متنوعة لمواجهة تعالي أقرانهم عليهم، مثل التزام الصمت، أو التكيّف معهم، أو حتى الرد بالمثل. وتوضح رواية إحدى الفتيات السوريات هذا التناقض بجلاء:



— لا يقولون كلامًا بذيئًا، لكن لدينا أصدقاء يرون أنفسهم أكبر وأفضل. أحيانًا نتفاهم، لكنني أذعن لهم كي "تسير الأمور بشكل جيد. وأحيانًا نتشاجر، وأحيانًا أعارضهم... يكونون في صفّ الأولاد. أحيانًا يحدث ذلك في صفّنا، ليس دائمًا، وليس مع الجميع، فقط مع بعضهم. أحيانًا أحاول إسكاتهم، وأحيانًا أظهر أنني أفضل "منهم. (المشاركة 5، 14 عامًا، فتاة سورية)

ولم يقتصر التمييز على الإقصاء اللفظي أو الجسدي، بل شمل أيضًا تغييب الأطفال عن عمليات اتخاذ القرار، وحرمانهم من إيصال أصواتهم. ويصف فتى سوري تعرّضه للتمييز في مواقف صراعية داخل الصف، مشيرًا إلى انحياز المعلمين وعدم إنصافهم:



— كنت في الصف السابع أو السادس، أحدهم بدأ بمضايقتي، فرددت عليه بالمثل، فهاجمني ثلاثة أرباع" الصف. لم أقل شيئًا، هم كذبوا وقالوا كل شيء، وأنا من عوقب. حصلت على عقوبة انضباطية... قبل عدة أيام، في الحمام، جاء أحد من صفّ آخر وبدأ يضايقتني، فقلت له إنه معاق، فشتّم والدتي، ولم أفعل له شيئًا، فقط عدت إلى الصف. ثم جاء وضربني. بعدها أجلنا معًا إلى الانضباط. في الانضباط يكتبون في ورقة، وإذا تكرر الأمر يحصل الإبعاد. لا أستطيع أن أشرح نفسي. الأطفال الآخرون يكذبون، والمعلمون "يصدقونهم. (المشارك 10، 14 عامًا، فتى سوري)

ترتبط هذه الإفادات مباشرة بالمادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص على أنه لا يجوز حرمان الطفل من أي من حقوقه بسبب الأصل العرقي أو اللغة أو الوضع القانوني له أو لأسرته. ومع ذلك، تُظهر الشهادات الميدانية أن هذه القاعدة لا تُطبّق بشكل فعلي، وأن موازين القوى داخل المدرسة تُعيد إنتاج التمييز وتكرّسه.

كما تشير تقارير سنوية صادرة عن "مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا" (TIHEK) إلى أن الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد الأطفال، وخصوصًا اللاجئين وذوي الإعاقة في المجال التعليمي، تُشكّل ملغًا بارزًا. فقد بين تقرير TIHEK لعام 2022 تلقي المؤسسة عددًا كبيرًا من الشكاوى بخصوص إقصاء الأطفال اجتماعيًا، وتعرضهم للتنمر من الأقران، أو لمواقف تمييزية من قبل طاقم المدرسة (TIHEK، 2022).

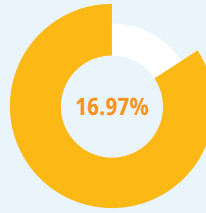


يعرض الرسم البياني 65 تصنيفًا للإجابات التي قدّمها الأطفال على سؤال: "لو كان لديك عضوًا سحرية، ما الذي كنت ستغيّره؟"، مستندًا إلى الكلمات الأكثر تكرارًا في تحليل الرسم البياني السابق (الرسم 64). وتسلّط هذه التصنيفات الضوء على أولويات الأطفال من حيث القضايا الاجتماعية والفردية التي يرغبون في تغييرها.

تكشف هذه الإجابات عن وعي الأطفال العميق بعدد من المشكلات، سواء على مستوى حياتهم الشخصية أو ضمن المجتمع. وتتوّع مطالب التغيير ما بين العلاقات الأسرية، والنظام التعليمي، ومناطق اللعب، وانعدام المساواة الاقتصادية. وقد برزت مواضيع مثل العنف، الفقر، الحرب، والأمن، لارتباطها المباشر بظروف حياة الأطفال.

### مشكلات داخل الأسرة ومشاركة الأطفال

أكدّ الأطفال رغبتهم في أن يحظوا بمزيد من حق التعبير داخل أسرهم، وأن تستمع إليهم عائلاتهم وتقدّم لهم الدعم. وأبرزوا مشكلات تتعلق بالضغط الأسري، وتجاهل آرائهم، ووجود سلوكيات تأديبية غير متوازنة أو مفرطة.

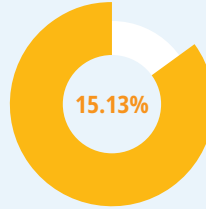


\_\_\_\_\_كنت سأضمن الثقة داخل الأسرة. (فتى، 16 عامًا، تركي الجنسية)

\_\_\_\_\_كنت سأصلح مشكلات الشجار داخل الأسرة أو المشكلات المالية. (فتاة، 13 عامًا، تركية الجنسية)

### مساحات اللعب وأوقات الفراغ

رأى الأطفال أن غياب ساحات اللعب الآمنة في أحيائهم يمثّل نقصًا كبيرًا، وطالبوا بزيادة هذه المساحات. فحقهم في اللعب، وقضاء أوقات ممتعة، والتفاعل الاجتماعي، جاء ضمن أبرز التغييرات التي يتمنون إحداثها.

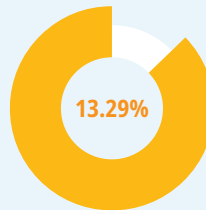


\_\_\_\_\_كنت سأبني ساحات لعب للأطفال. (فتى، 14 عامًا، سوري الجنسية)

\_\_\_\_\_كنت سأجعل ساحات اللعب أجمل، وأقدّم المساعدة للمحتاجين، وأضمن الأمان. (فتاة، 16 عامًا، تركية الجنسية)

### الحق في التعليم وتكافؤ الفرص

أعرب الأطفال عن رغبتهم في حصول الجميع على حق التعليم، وتأمين التعليم للأطفال غير القادرين على الذهاب إلى المدرسة، وتغيير أنظمة الامتحانات، وتحسين فرص التعلم. وقد أبدوا اهتمامًا خاصًا بالأطفال الذين يُحرّمون من التعليم بسبب الفقر، مؤكدين وجود ظلم في الوصول إلى هذا الحق.

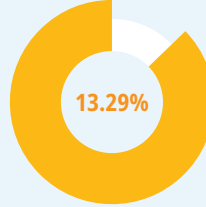




كنت سأحرص على أن يحصل الأطفال على تعليم منتظم، وأن يتمكن من لا يستطيعون القراءة من التعلّم. (فتاة، 12 عامًا، تركية الجنسية)

### العنف ومشكلات الأمان

أكدّ الأطفال رغبتهم في إنهاء العنف الجسدي والنفسي، والتعبير عن حاجتهم للشعور بالأمان. وتكررت الإشارات إلى التنمّر بين الأقران، والعنف داخل الأسرة، وانعدام الأمان في الأحياء.

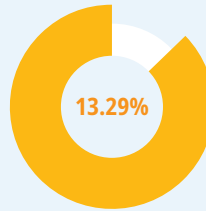


كنت سأنقذ الأطفال الواقعين تحت الضغط، وأنهاي استغلال الأطفال. (فتى، 16 عامًا، تركي الجنسية)

كنت سأنهاي التنمّر بين الأقران. (فتى، 16 عامًا، تركي الجنسية)

### التغذية، السكن والاحتياجات الأساسية

رغب الأطفال في مساعدة من يعانون من الجوع، وتأمين مأوى للأطفال المشردين، وتعزيز الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. وقد عبّر الأطفال عن أمنيّتهم بأن يتمكن جميع أقرانهم من الحصول على تغذية جيدة والعيش في ظروف صحية وآمنة. ويتّضح أن تلبية احتياجات السكن والمعيشة تشكّل أولوية قصوى في تصوّراتهم.

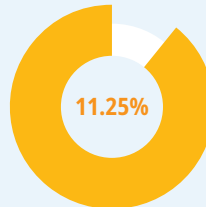


كنت سأجد مكانًا ينامون فيه. (فتى، 15 عامًا، تركي الجنسية)

كنت أتمنى أن يعيش جميع الأطفال حياة سعيدة. (فتى، 12 عامًا، تركي الجنسية)

### الوضع الاقتصادي والفقير

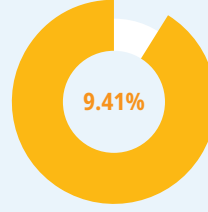
أبرز الأطفال رغبتهم في إنهاء الفقر، وتمنّوا ألا تعاني العائلات من ضائقة مالية، وأن يتمكن الأطفال من تلبية احتياجاتهم بسهولة. وتُظهر عبارات مثل "ليصبح الجميع أغنياء" أو "ألا يبقى أحد بلا مال" مدى وعيهم بعدم المساواة الاقتصادية. كما عبّروا عن إدراكهم لتأثير الضغوط المالية على جودة حياتهم.



كنت سأحلّ مشكلاتهم المادية. كنت سأقضي على الفقر. أظن أنه عندما لا تعاني العائلات ماديًا، يمكنها أن تقضي وقتًا أطول مع أطفالها. (فتى، 15 عامًا، تركي الجنسية)

## الحرب، الهجرة، وأطفال اللاجئين

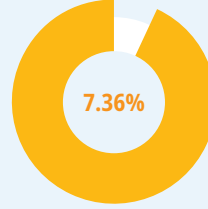
أعرب الأطفال السوريون خصوصًا عن رغبتهم في انتهاء الحروب، والعودة إلى أوطانهم، والعيش في سلام. وقد أظهرت عباراتهم -مثل: "أريد أن تنتهي الحرب"، "ألا يموت الأطفال في فلسطين"، "أتمنى العودة إلى سوريا"- الأثر العميق الذي تركته الحروب على الأطفال.



كنت سأوقف الحرب في فلسطين، وأؤمن لهم حياة مريحة. (فتاة، 12 عامًا، سورية)  
كنت سأنتهي الحروب، وأمنح الأطفال حياة يسودها السلام. (فتاة، 15 عامًا، سورية)

## الصحة والدعم النفسي-الاجتماعي

أبدى الأطفال أمنيبتهم في أن تنتهي الأمراض، وأن تتاح الخدمات الصحية للجميع. عبارات مثل: "كنت سأعالج الأطفال المرضى"، "كنت أود أن أصبح طبيبًا" تعكس وعيًا واضحًا بحقهم في الصحة.



كنت سأساعد الأطفال المرضى. (فتى، 15 عامًا، تركي الجنسية)  
كنت سأؤمن لهم إمكانية التنقل بأمان وشعورًا دائمًا بالأمان. (فتى، 13 عامًا، تركي الجنسية)

### خلاصة

تُقدّم هذه المعطيات رؤية مهمّة حول التغييرات التي يتمنى الأطفال رؤيتها في حياتهم الشخصية وفي العالم من حولهم. ويمكن الاستفادة من هذه البيانات في رسم السياسات والبرامج المتعلقة بحقوق الطفل، وتحديد الأولويات في تحسين أوضاعهم، خاصة في مجالات مثل: الأمان، التغذية، التعليم، الصحة، القضاء على الفقر، وإنهاء العنف والنزاعات المسلحة.

## < 3.17.2 تطلعات المستقبل

كشفت المقابلات التي أجريت مع الأطفال عن تباين ملحوظ في التطلعات المهنية بين الطلبة الملتحقين بالمدارس المهنية ومدارس الأئمة والخطباء من جهة، وطلبة المدارس الأخرى من جهة ثانية. وقد تبين أن غالبية من يتابعون تعليمهم المهني لا يرغبون في متابعة الدراسة الجامعية، ويميلون بدلاً من ذلك إلى الدخول المباشر في سوق العمل عبر مسارات أقصر.



أستاذي، بعد الثانوية أفكر في الاستمرار في نفس التخصص. سأكون قد عملت هناك لأربع أو خمس سنوات على الأقل. ثم أفكر في افتتاح مشروع خاص. لا، لا أفكر في الجامعة. لأن هنا لا توجد جامعة حكومية، فقط خاصة. وأنا لا أستطيع تحمل تكاليف الجامعة الخاصة. توجد جامعة في أنقرة، لكن لا يمكنني ترك عائلتي والذهاب. الأفضل أن أكتفي بشهادة الثانوية، وعندما أحصل على شهادة الحرفة والتدرّج، لا حاجة لي بها." (المشاركة 17، فتاة تركية، 18 عامًا)

تعكس هذه الشهادة كيف أن الأطفال دون سن 18 عامًا في تركيا يشكّلون توقعاتهم المستقبلية وفقًا للظروف الاقتصادية، وينظرون إلى التعليم الجامعي ليس كمرحلة للارتقاء الفكري والاجتماعي، بل كعبء مالي إضافي. وبشكل مشابه، أشار فتى تركي يبلغ من العمر 15 عامًا إلى أنه يحب العمل، ويشعر بالرضا لكسب مصروف بسيط إلى جانب دراسته.



— ثم أعمل. أحب عملي. أحب أن أعمل. هناك مكان أعمل فيه مثل أخ لي. أساعدهم هناك. إنه مكان يشبه الورشة، لكنه ليس ورشة. إنه قسم من مكان ما. أتعلم هناك، حول الدراجات النارية. أتلقى أجرًا كمصروف بسيط. أذهب فقط أيام السبت، وأيضًا في العطل. (المشارك 18، فتى تركي، 15 عامًا)

### < 3.17.3 آراء حول تركيا وسوريا

تُعدّ منطقة سلطانيبي إحدى المناطق التي تتميّز بتركيبها الاجتماعية ذات المستوى الاقتصادي المتدني والكثافة السكانية العالية من اللاجئين. وقد سعت المرحلة النوعية من الدراسة إلى فهم تصورات كل من الأطفال السوريين والأترك تجاه أحيائهم ومناطق سكنهم، والتعرّف إلى احتياجاتهم في هذا الإطار.

في حين عبّر الأطفال السوريون عن تجاربهم في العيش داخل تركيا، أشاروا في الوقت نفسه إلى أفكار أسرهم حول العودة إلى سوريا، وهي مسألة باتت مرتبطة بالسياق السياسي والإنساني العام. ومن جهة أخرى، أمكن أيضًا استكشاف تصورات الأطفال الأترك حيال عودة أقرانهم السوريين، من خلال المقابلات شبه المهيكلة.

يبدو أن مشاعر الأطفال وتصوراتهم تتأثر بعلاقاتهم مع الأطفال السوريين، وصدقاتهم المباشرة، وكذلك بالصور الإعلامية المنتشرة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأطفال لم يعبروا عن أي رأي سلبي يتعلق بالتمييز أو التنمر.

وقد جرى ترميز إجابات الأطفال تحت أربع فئات رئيسية: تجربة الحياة في تركيا، التفكير في العودة إلى سوريا، عملية الاندماج، والعلاقات بين المجموعات.

أكّد الأطفال الأترك عدم وجود تمييز ممنهج ضد الطلاب السوريين داخل المدرسة، بينما أفاد بعض الأطفال السوريين بأن أصدقاءهم من الجنسية السورية قد واجهوا سلوكيات تمييزية فردية، حتى وإن لم يكونوا هم أنفسهم ضحايا لها.

#### < 3.17.3.1 تجربة الحياة في تركيا

في مقابلات مجموعات التركيز مع أولياء الأمور، تحدث الأهل عن تجربة الأسر السورية في تركيا من زاوية التكيف الاجتماعي والتغيرات الثقافية التي رافقت هذه التجربة. وقد أشاروا إلى أن الانخراط في الحياة المجتمعية أتاح نوعًا من "الانفتاح" أو "الاستنارة"، لا سيما بالنسبة للأسر القادمة من المناطق الريفية في سوريا.

وأوضح المشاركون أن الفتيات في المناطق الريفية كنّ محرومات من حق التعليم أو الخروج من المنزل، بينما في تركيا اختبرن قدرًا أكبر من الحرية، مما انعكس في تغيير ملحوظ في الأدوار والأنماط الاجتماعية.



— تأقلمنا مع البيئة هنا، وأفراد عائلتنا بدأوا يخرجون، وتعرّفنا إلى ثقافة مختلفة. أصبح لدينا نوع من الانفتاح. هذا بشكل خاص صحيح بالنسبة لمن كانوا في القرى، وليس في المدن. في قريتنا، الفتيات لا يدرسن ولا يخرجن. هنا شعرن بحرية أكثر. لذلك لا يرغبن في العودة إلى سوريا، فعلاً. (المشاركة 1، مجموعة تركيز، أم سورية)

هذا الشعور بالتححر الذي عبّر عنه أولياء الأمور يُعدّ من أبرز الأسباب التي تفسّر عدم رغبة الأطفال في العودة.



\_\_\_ في تركيا توجد حرية أكبر للفتيات. تعلّمن النظام التعليمي. تعلّمن النظام الرئاسي في سوريا. يعرفنه جيّدًا الآن، ويسألن أسئلة. (المشارك 4، مجموعة تركيز، أب سوري)

من جهة أخرى، عبّر بعض الأطفال السوريين عن حبهم لمدينة إسطنبول، إلا أنهم أوضحوا أنهم لا يزورونها إلا برفقة أسرهم.



\_\_\_ أنا أحب إسطنبول. إسطنبول مدينة كبيرة وفيها أماكن جميلة جدًا. مناظرها جميلة أيضًا. أحيانًا، عندما يكون لدى أبي وقت فراغ، يأخذنا في جولة. (المشاركة 5، فتاة سورية، 14 عامًا)

### < 3.17.3.2 التفكير في العودة إلى سوريا

تُظهر هذه الدراسة مدى وصول الأطفال السوريين إلى حقوقهم، من خلال تحليل بياناتهم السوسيوديموغرافية، ومستوى الوصول إلى التعليم، والصحة، والنمو، والتغذية، والمخاطر التي يواجهونها، واحتياجاتهم للحماية، وإدراكهم للأمان، وممارستهم لحرية التعبير والمشاركة، بالإضافة إلى إمكانية وصولهم إلى اللعب، ومدى وعيهم بالحقوق واستخدامها، وتجاربهم مع التمييز.

ورغم أن الهدف الأساسي للدراسة لم يكن استكشاف نوايا العودة، إلا أن توقيت البحث - وخاصة بعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 - الذي تزامن مع تطورات جديدة في سوريا، جعل الأطفال وذوهم أكثر ميلًا للحديث عن احتمالية العودة. وهذا يعكس تأثير المستجدات على اللاجئين المشمولين بالحماية المؤقتة، ومدى حساسيتهم تجاهها.

وقد تباينت آراء الأطفال السوريين والأثرak بشأن العودة؛ إذ أعرب بعض الأطفال الأثرak عن خشيتهم من استمرار حالة عدم الاستقرار في سوريا، مشيرين إلى أنها لا تُعد مكانًا آمنًا بعد.



\_\_\_ أظن أنه من الأفضل ألا يعودوا. لأنه لا يمكن الوثوق بالأوضاع هناك. من قام بها مرة، قد يقوم بها ثانية. (المشاركة 1، فتاة تركية، 16 عامًا)

كشفت مقابلات مجموعات التركيز مع أولياء الأمور السوريين عن جملة من التحفظات تجاه العودة، أهمها غياب بيئة آمنة، وحرصهم على استكمال أطفالهم لتعليمهم في تركيا. وفي المقابل، أبدى بعضهم قبولًا مشروطًا بالعودة المؤقتة خلال العطلة الصيفية. وأعربوا عن قلقهم حيال صعوبة تأقلم أبنائهم مع بلد لم يعيشوا فيه من قبل، بالإضافة إلى محدودية فرص التعليم في سوريا.



\_\_\_ أطفالنا لا يريدون العودة إلى سوريا. سألونا: بعدما أصبحنا أحرارًا، هل سنعود؟ قلنا لهم: يجب أن تُنهوا تعليمكم، لا تتركوه. لهذا السبب الآن لا يتركون المدرسة ويجهدون أكثر. يريدون استكمال تعليمهم في سوريا لاحقًا، لكنهم يقولون: لئن الأمر هنا أولًا، لا نريد أن نتركه في المنتصف. (المشاركة 6، أم سورية، مجموعة تركيز)

\_\_\_ اعتدت على هنا، ولو عدت فسيكون ذلك رجوعًا إلى المعاناة، كأنني أبدأ من الصفر. هذا أيضًا ينطبق على أولادنا. مضى أكثر من 6 سنوات ونحن في تركيا، وتركيا مختلفة تمامًا عن سوريا. (المشارك 4، أب سوري، مجموعة تركيز)

تعكس هذه الأقوال حالة من عدم اليقين والقلق بشأن المستقبل. فعلى الرغم من وجود حديث عن البقاء "لمدة أقصاها عام"، إلا أن عواقب العودة ما تزال غير واضحة، لا سيما فيما يخص مستقبل الفتيات وتعليمهن الجامعي. وقد تداول الأهالي معلومات غير مؤكدة حول

إمكانية تحويل القيد الجامعي من تركيا إلى سوريا، لكنهم أشاروا إلى أن هذه التصريحات تبقى غير موثوقة، وتذكّرهم بظروف عدم اليقين التي عاشوها مع بداية اللجوء.



يقال إنه يوجد إمكانية للبقاء هنا لعام كحد أقصى. ثم نعود إلى سوريا، طبعًا مع الأطفال. ربما تتضح الأمور خلال عام. الآن ابنتي في المدرسة، ولسنا نعلم إن كانت ستتمكن من مواصلة التعليم الجامعي. البعض يقول يمكن نقل القيد إذا سجلت هنا، لكن هذا غير واضح. نفس ما حدث عند قدومنا، لا شيء أكيد. (المشاركة 2، أم سورية، مجموعة تركيز)

يشير مشارك آخر إلى أن الأسر التي ترغب في العودة إلى سوريا، غالبًا ما تملك موارد مادية (بيت، سيارة...) تجعل العودة ممكنة، أما من لا يملكون شيئًا فسيكونون لاجئين حتى في وطنهم. كما يشير إلى حالة من "التشويش العام" وغياب معلومات دقيقة حول الوضع القانوني، ما يجعل القرار النهائي مرتبطًا بواقع الحال على الأرض. ويؤكد أن رغبة الأطفال في البقاء تلعب دورًا حاسمًا في قرارات الأسرة.



نحن نرغب في البقاء هنا، وكذلك الأطفال. زوجتي تقول: إذا أراد أحد السوريين العودة، فبالأكيد يملك شيئًا هناك: بيت، سيارة، دخل... أما من لا يملك شيئًا، فسيكون لاجئًا في بلده أيضًا. يقولون لن نلغى الهويات، لكننا لا نعرف. الوضع معقد جدًا. كله مجرد كلام. لكن في النهاية، الواقع هو من سيحسم. أولادنا بالتأكيد لا يريدون العودة. (المشاركة 5، أم سورية، مجموعة تركيز)

في المقابل، أشار أحد المشاركين إلى أن بعض الأطفال لديهم رغبة قوية في العودة، رغم أنهم لم يعيشوا في سوريا. ويعود السبب الرئيسي إلى رغبتهم في التفاعل مع أقاربهم، والشعور بالانتماء في بيئة يتحدث سكانها نفس اللغة. ويشير إلى أن ظروف العزلة الاجتماعية في تركيا تحدّ من تواصل الأطفال مع محيطهم.



أطفال يريدون العودة، متحمسون جدًا. لا يعرفون سوريا، لكن لأن لهم أقارب هناك، فإن رغبتهم قوية. السبب الأكبر هو أنهم لا يستطيعون الخروج هنا بسهولة. بالكاد يذهبون إلى الحديقة. لا يوجد أقارب. لو ذهبوا إلى سوريا سيكونون على تواصل دائم مع أقاربهم، يخرجون معًا... إنهم يفتقدون الأقارب، والأصدقاء، ومن يتحدث لغتهم. (المشاركة 3، أم سورية، مجموعة تركيز)

تُظهر هذه الإفادات أن قرار العودة لا يُحسم فقط بمعطيات الأمن أو التعليم، بل يتأثر بعوامل متشابكة: مثل الهوية، والانتماء، والوضع القانوني، والقدرة على التخطيط للمستقبل. كما يتضح أن رغبة الأطفال في البقاء أو العودة تُعدّ عاملاً جوهريًا في تشكيل خيارات الأسرة. وتشير الأمثلة إلى أن غياب شبكات الدعم الاجتماعي في بلد اللجوء قد يؤثر سلبًا على رفاه الأطفال، ويعزز التطلعات للعودة، لا حبًا في البلد الأصل، بل بحثًا عن روابط مفقودة.

#### 3.17.4 نتائج مستندة إلى آراء أولياء الأمور <

- < أشار أولياء الأمور من اللاجئين، وخصوصًا الأسر السورية، بشكل واضح إلى وجود مشكلات بنيوية في الوصول إلى خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وقد تبين أنهم يواجهون عوائق متعددة الأوجه في الوصول إلى الخدمات العامة، وذلك بسبب حواجز اللغة، الوضع القانوني، وضعف الإرشاد والمعلومات.
- < رغم أن المستوى التعليمي العام لدى أولياء الأمور السوريين منخفض، إلا أن مشاركة أطفالهم في التعليم الرسمي تُظهر تنوعًا ملحوظًا؛ إذ أن بعض الأطفال يواصلون التعليم النظامي، بينما يعاني آخرون من الانقطاع الدراسي بسبب التغيب، أو الالتحاق بالتعليم المفتوح، أو الانخراط المبكر في سوق العمل.

- < مشاركة أولياء الأمور السوريين في سوق العمل محدودة بدرجة كبيرة، وتتأثر بعوامل مثل الجنس، الحالة الصحية، والمسؤوليات الأسرية. فالنساء، على وجه الخصوص، محرومات من الأنشطة المدرة للدخل بسبب عبء الرعاية المنزلية، ما يحول دون تطوير الاستقلال الاقتصادي.
- < أما المشاركات من النساء التركيات، فقد تبين أن مستوياتهن التعليمية متفاوتة؛ فبينما توجد أمهات أميات، توجد أخريات وصلن إلى مستوى الدبلوم ما قبل الجامعي (الليسانس التقني). وهذا يُظهر أن الاحتياجات التوجيهية المتعلقة بتعليم الأطفال موزعة بشكل غير متساوٍ بين الأسر.
- < عبّرت نسبة كبيرة من النساء عن أنهن "رَبّات بيوت"، في حين أن النساء العاملات أو الراغبات في العمل أشرن إلى أن نقص الدعم الاجتماعي يمنعهن من الانخراط الكامل في سوق العمل. وقد برز دور المبادرات الاجتماعية (مثل مشروع Marifet Mutfağı) في دعم خروج النساء إلى الفضاء العام وتفعيل مشاركتهن.
- < تتحمل الأمهات المشاركات مسؤوليات غير متكافئة في تربية الأطفال ورعايتهم داخل الأسرة، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إدارة الوقت والموارد لديهن.
- < عبّرت كل من النساء التركيات والسوريات عن أنهن يتحملن عبئاً جسدياً وعاطفياً كبيراً في أداء أدوار الأمومة. وقد أُشير إلى أن التوزيع غير المتكافئ للمهام المنزلية المبني على النوع الاجتماعي ينعكس سلباً على السلامة النفسية للنساء.
- < أظهرت المعطيات أن أولياء الأمور، من كلا الجنسين، يحتاجون بشدة إلى خدمات الدعم النفسي، والتضامن الاجتماعي، والإرشاد الأسري. فالوصول المحدود إلى خدمات الإرشاد والمشورة يشكل خطراً على نمو الأطفال وعلى عمليات العناية الذاتية لدى الوالدين.

## نتائج ورشة البحث التشاركي

### 4.1 المؤسسات المشاركة <

تم تقديم معلومات مفصلة حول ورشة العمل التشاركية في قسم المنهجية من هذا التقرير. في هذا القسم، يتم التذكير فقط بالطبيعة متعددة الجهات للمؤسسات المشاركة، مع تعميق مناقشة العناوين المطروحة وفقاً للمخرجات الموضوعية. وقد أظهرت مجموعات العمل التي تناولت محاور التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، المشاركة الاجتماعية والثقافية، وحقوق الطفل، الحاجة إلى تعزيز رؤية حقوق الطفل على المستوى المحلي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات.

### 4.2 المجالات الموضوعية <

فُسم المشاركون في الورشة إلى خمس مجموعات موضوعية (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية، المشاركة الاجتماعية والثقافية، وحقوق الطفل)، وناقشوا الوضع الحالي، والمشكلات المحددة، والمقترحات المحتملة للحلول. فيما يلي ملخص لأهم المشكلات والمقترحات التي برزت في كل طاولة من الطاولات الموضوعية:

#### 4.2.1 التحليل الموضوعي لطاولة التعليم <

في طاولة التعليم، لوحظ أن عناوين مثل السلامة أو المواصلات لم تُطرح بشكل بارز، بينما ركزت النقاشات على سلوكيات المعلمين والطلاب، والمحتوى التعليمي، والبعد الاجتماعي للتعليم. وأكد المشاركون مراراً أنه لا ينبغي اختزال التعليم في التحصيل الأكاديمي فحسب، بل يجب أن يُنظر إليه كحق يرتبط أيضاً بعلاقات الطفل مع محيطه الاجتماعي، وأسرته، ومعلميه.

#### < التمييز، انعدام المساواة، والإقصاء الاجتماعي

شكّل موضوع التمييز أحد أكثر المواضيع التي تكررت في طاولة التعليم. أشار المشاركون إلى أن الأطفال السوريين يتعرضون للإقصاء من قبل المعلمين والطلاب، بل إن المعلمين أنفسهم قد يتصرفون بعنصرية. وأكدوا أن هذه المشكلة لا تعود فقط إلى مواقف فردية، بل تعكس لا مساواة بنيوية وأحكاماً ثقافية مسبقة.



— حتى عندما نتحدث عن التمييز، على المعلم أن يضبطه. مثلاً، ينادي الطالب بعبارة «يا سوري» ويشتمه للمدير، لكن لا يحدث شيء.

— حدثت حالات استخدم فيها المعلم عقوبة بوضع أحد الطلاب بجانب طفل لاجئ.

تمت الإشارة إلى أن المواقف السلبية التي يبديها الطلاب الأتراك تجاه نظرائهم السوريين غالبًا ما تُكتسب من داخل الأسرة.



— انطباع أسرة الطفل التركي يحدد كيف سيتصرف تجاه الأطفال السوريين.

وبحسب المشاركين، فإن الأطفال السوريين في مواجهة هذا الإقصاء الاجتماعي غالبًا ما يلجؤون إلى الصمت، ولا يطورون سلوك المطالبة بالحق. كما يعانون من الخوف من التبليغ، أو تحميلهم المسؤولية، أو حتى الترحيل، مما يجعلهم في موقع هش.



— بالنسبة للسوريين، سواء كان مخططًا أو بريئًا، يكفي تقديم شكوى. إذا لم يجدوا محامياً خلال 3-5 أيام، يُرسلون إلى مركز الترحيل. لهذا السبب، يصمت السوريون كثيرًا، حتى لو كانوا على حق. ولذلك، يحدث الكثير من المضايقات والتحرش. خصوصًا الاستفزازات.

— التمييز كثير. مثلًا، يقال للطفل السوري: «اجلس في الخلف».

### المحتوى التعليمي والمشكلات السلوكية

لفت المشاركون الانتباه إلى ضعف المحتوى التعليمي وعدم تلبية احتياجات الأطفال النامية، وأشاروا إلى أن المعلمين يعانون من صعوبات في إدارة الصفوف، وآليات المتابعة والتأديب ضعفت، وأن المشكلات السلوكية بين الطلاب تزايدت.



— من بين الأطفال الأتراك، هناك من يستخدم الشتائم كثيرًا لدرجة أن المعلم لم يعد قادرًا على إيقافه. لم يعد هناك ضرب، ولا توجد آلية ردع. لكن أيضًا هناك عنف ضد المعلمين. العنف ضد المعلمين انتقل إلى المرحلة الإعدادية. في المرحلة الثانوية، تكررت حالات ضرب المعلمين، أو إهانتهم. معاني الاحترام تغيرت.

وتمت الإشارة إلى أن الإدمان السلوكي، وخاصة إدمان الشاشات، بات يعرقل العملية التعليمية حتى في المراحل الابتدائية، حيث لاحظوا تأخرًا في مهارات القراءة والكتابة لدى الأطفال الذين تعرّفوا على الهواتف في سن مبكرة.



— يمكننا أن نُضيف إدمان الشاشة. إنها مشكلة تخص الأطفال الأتراك والسوريين على حد سواء. الأهل يعطون الهاتف لأطفالهم لتهديتهم.

— بسبب إدمان الشاشة، لا يتعلم الأطفال القراءة والكتابة في الصفوف الأولى.

وأشار المشاركون أيضًا إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي في تشكيل تفكير الأطفال وسلوكهم، وأوضحوا أن مفاهيم مثل النوع الاجتماعي، الخصوصية، والهوية باتت تتشكل من خلال هذه المنصات.



— هناك صيحات غريبة الآن. أحد الأطفال الأتراك حلق حاجبيه مثل بعض العارضات. يدخل محتوى مثل LGBT إلى المدارس من خلال وسائل التواصل. مثلًا، صديقتان احتضنتا بعضهما بعفوية، فتم التبليغ عن إحداهما للإدارة. عقول الأطفال بدأت تعمل بطريقة مختلفة بسبب ما يرونه على الهواتف.

## < دور الأسرة ونقص المعرفة

في طاولة التعليم، أشير إلى أن الكثير من الأسر تفتقر إلى المعلومات الكافية حول تعليم أطفالها، وتتمتع بقدرة محدودة على التوجيه والدعم. كما تبين أن بعض الأسر تتبنى مواقف سلطوية أو غير مبالية، مما يؤثر سلباً في النجاح الدراسي والتوافق الاجتماعي للأطفال.

وقد طُرحت توصيات بتطوير برامج توعوية وتثقيفية تستهدف الأمهات والآباء، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في مواجهة العنف الأسري، مما يُظهر أن دعم الطفل في العملية التعليمية يتطلب تدخلاً ممنهجاً يشمل البيئة المحيطة به.

## < اللامساواة في فرص التعليم والمشكلات النظامية

أكد المشاركون أن الأطفال المتعثرين دراسياً، أو المنقطعين، أو غير المواظبين لا يستفيدون من آليات دعم فعالة داخل النظام التعليمي. وقد أبرزوا مشكلات مثل ازدحام الصفوف، تشتت اهتمام المعلمين، نقص المواد التعليمية، تكرار الصفوف، ومشكلات اللغة والتواصل، مشيرين إلى أن هذه العقبات تُفاقم اللامساواة، وخصوصاً بالنسبة للأطفال اللاجئين.

كما أوضحوا أن توجيه الأطفال إلى نظام التعليم المفتوح غالباً ما يكون لأسباب بنوية، وليس خياراً طوعياً بل نتيجة قسرية.

## < مقترحات طاولة التعليم

انطلقت مقترحات المشاركين من رؤية شمولية لا تقتصر على التحصيل الأكاديمي، بل تشمل النمو الاجتماعي والعاطفي، ووعي الأطفال بحقوقهم. ومن أبرز التوصيات:

- < تعزيز قدرة الأطفال على الانخراط في قنوات التعلم
- < زيادة الدعم الاجتماعي والتوجيه الفردي للأطفال
- < تدريب الأسر وتوعيتها
- < التعاون مع البلديات ومنظمات المجتمع المدني في مواجهة العنف الأسري والضغط الأسرية
- < تطوير برامج تدريب للأمهات والآباء
- < إنشاء أنظمة لرصد وتتبع أداء الطلاب
- < الحد من التمييز داخل الصفوف
- < إبراز النماذج المجتمعية الإيجابية للأطفال
- < رفع الوعي بحقوق الطفل وآليات الدعم المتاحة
- < تعزيز قدرات المعلمين وتطويرهم
- < برامج خاصة لدعم دور الوالدين في العملية التعليمية

تقدم هذه التوصيات نهجاً متكاملًا يعزز بيئة تعليمية قائمة على مبدأ "المصلحة الفضلى للطفل"، كما نصت عليه المادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل.

## < 4.2.2 التحليل الموضوعي لطاولة الصحة

### < العوائق البنوية في الوصول إلى الخدمات الصحية

تنص المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل على أن لكل طفل الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، وعلى الدول الأطراف ضمان وصول جميع الأطفال إلى الخدمات الصحية دون تمييز. ومع ذلك، كشفت نتائج الورشة أن الأطفال اللاجئين والأطفال عديمي الجنسية في سلطان بيلي يواجهون صعوبات متكررة في الوصول إلى هذه الخدمات.

أبرز هذه العوائق: حاجز اللغة. عدم وضوح الوضع القانوني. الضغط على النظام الصحي. المساس بمبادئ الخصوصية والثقة والفعالية.



\_\_\_ نواجه مشاكل لغوية مع الأطفال الأجانب. خاصة إذا كان المترجم من جنس مختلف، يشعر الطفل بالخجل. وينطبق الأمر ذاته في العلاج النفسي. أحيانًا لا نجد مترجمًا، فيضطر الطفل نفسه للقيام بالدور، وهذا خطأ كبير، لكننا بلا بديل.

أما الأطفال عديمو الجنسية، فقد يُقدّم لهم خدمات إسعافية محدودة، لكنهم لا يحصلون على الرعاية التخصصية، وتُصبح هذه الخدمات في الغالب مدفوعة الأجر.



\_\_\_ عندما يذهب الأطفال غير المسجّلين إلى المؤسسات، يواجهون مشكلات. حتى لو استفادوا من خدمات الطوارئ، لا يُمنح لهم حق الوصول إلى التخصصات الطبية. العلاج يصبح مدفوعًا.

هذا الوضع ينتهك المادة 2 (عدم التمييز) والمادة 24 (الحق في الصحة) من الاتفاقية.

### < الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة النفسية

عندما لا تُشخّص احتياجات الأطفال النفسية مبكرًا، لا يتم التدخل إلا في مراحل متأخرة، ما يزيد من عبء العلاج والضغط النفسي على الطفل. كما أن نظرة الأسر السلبية للعلاج النفسي تؤدي إلى انخفاض نسبة الإقبال على الخدمات.



\_\_\_ لا يلجأ إلينا مَنْ يحتاج إلى دعم نفسي إلا بعد أن تتفاقم الأعراض، وعندها نحتاج إلى تدخل نفسي-دوائي. تدخلنا المبكر محدود.

\_\_\_ العديد من الأطفال لديهم وسواس قهري (OCD)، لكن لا يتم تشخيصهم بسبب تحفّظات الأسر.

يشير هذا إلى تقصير في الالتزام بالمادة 24، كما أن عدم تلبية هذه الاحتياجات يؤثر سلبيًا في الحق في التعليم، والمشاركة الاجتماعية، والنمو الشخصي.

### < ضعف التنسيق بين المؤسسات

من القضايا التي طُرحت بكثرة هي غياب التنسيق الفعال بين المؤسسات، ما يؤثر في اتخاذ تدابير الحماية الصحية للأطفال.



\_\_\_ لا يوجد لدينا أي معلومة حول التدبير الصحي المتخذ لحالات OCD. لم نصادف شيئًا من هذا النوع.

\_\_\_ أبلغنا المؤسسات بخدماتنا لتوجيه الحالات، لكن لم يصلنا أي طلب.

هذا النقص في التنسيق يتعارض مع مبدأ "مصلحة الطفل الفضلى" المنصوص عليه في المادة 3 من الاتفاقية.

### < التغذية وانعدام الأمن الغذائي

نقص التغذية يؤثر ليس فقط في صحة الطفل، بل أيضًا في قدرته على التعلم وتطوره الاجتماعي. وقد أشار المشاركون إلى ارتفاع أسعار المقاصف المدرسية، وخوف الأطفال من التنمر إذا جلبوا طعامًا من المنزل.



\_\_\_\_\_ هذا من الحقوق الأساسية، وإذا فُقدت تتأثر جميع الأمور الأخرى.

\_\_\_\_\_ بسبب خوفهم من وسمهم بالفقر، لا يأخذ الأطفال طعاماً من المنزل إلى المدرسة.

يرتبط هذا مباشرة بالمادة 27 من الاتفاقية، التي تضمن "حق الطفل في مستوى معيشي كافٍ". كما يبرز مجدداً أن المساعدات الاجتماعية يجب أن تُقدّم بطريقة تحفظ الكرامة وتكون شاملة وغير إقصائية.

### < وضع الأطفال غير المسجلين وإمكانية تطبيق التشريعات

يواجه الأطفال غير المسجلين صعوبات كبيرة في الوصول إلى حقوقهم الأساسية مثل الصحة والتعليم. ويتم تجاوز هذه الصعوبات غالباً من خلال الجهود الفردية، في حين تظل الحلول المؤسسية غير كافية. ولا تُفضي محاولات تسجيل الهوية إلى نتائج ملموسة، وتُعطى نفقات العلاج في الغالب من خلال التبرعات والمنح.



\_\_\_\_\_ في العام الماضي أجرينا محاولة لتسجيل الأطفال غير المسجلين عبر مشكلاتهم الصحية، لكن للأسف كانت نسبة النجاح منخفضة جداً. لم تلقَ ردّاً من المؤسسات، وقمنا بالعمل من خلال علاقات فردية، لكن للأسف لم تتمكن من الاستمرار.

\_\_\_\_\_ أو مثلاً في حالات السرطان، لا تكون الأدوية مشمولة ضمن تغطية الضمان الاجتماعي (SGK). نلجأ حينها إلى البحث عن تمويل أو تبرعات.



وتُبين هذه الحالات أن حق الطفل في الصحة يجب ألا يُنظر إليه على أنه منحة، بل كواجب قانوني ونظامي يجب الإيفاء به. كما تؤكد على ضرورة تفعيل نظم الحماية الاجتماعية عبر سياسات مؤسسية ومستدامة، لا من خلال حلول قائمة على التبرعات المؤقتة.

### < نماذج لممارسات جيدة

رغم كل هذه المشكلات، توجد على الأرض بعض الأمثلة الإيجابية للتدخل المبكر والدعم. ومن هذه الأمثلة: برامج التشخيص المبكر مثل فحص التوحد، وكذلك المبادرات التي تدعم التوجيه المهني للأطفال فوق سن 15 عاماً.



\_\_\_\_\_ تقوم وحدات طب الأسرة بإجراء اختبار مكوّن من 5 أسئلة للأطفال. يتم قياس مشكلات مثل التوحد ومشكلات النطق.

\_\_\_\_\_ أما الأطفال ممن هم فوق سن 15 عاماً ويتلقون تدريباً على مهارات التدرج المهني، فتقوم منظمة الهلال الأحمر بتغطية رسوم التسجيل الخاصة بهم وتدعم تأهيلهم المهني.

تُعدّ هذه المبادرات خطوات واعدة نحو تعزيز مبدئي المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتدخل المبكر في الميدان. ومع ذلك، فإن تعميم مثل هذه المبادرات لا ينبغي أن يكون فقط ضمن مشاريع مؤقتة، بل يجب أن يُعتمد على مستوى مؤسسي.

كما أن برامج التدريب المهني خارج إطار المدارس، مثل برامج التدرج المهني، ينبغي أن تخضع لرقابة الجهات المعنية من منظور نمو الطفل البيولوجي والنفسي والاجتماعي، ويجب أن تُنقذ دائماً بما يراعي مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

### 4.2.3 < التحليل الموضوعاتي لطاولة حقوق الطفل

كشفت النقاشات التي جرت على طاولة حقوق الطفل في ورشة العمل التنسيقية عن العوائق الفردية والمؤسسية والمجتمعية التي تعيق وصول الأطفال إلى حقوقهم الأساسية بشكل متكامل. وقد أجمع المشاركون على أن الأطفال لا يعرفون حقوقهم بشكل كافٍ، وأنه لا يتم تعزيز الوعي بهذه الحقوق بشكل منهجي، كما أن هناك نواقص هيكلية كبيرة في إمكانية وصول الأطفال إلى آليات الدعم.

### < مستوى معرفة الأطفال بحقوقهم ومشكلة الوعي

أشارت التقييمات إلى أن غالبية الأطفال لا يعرفون حقوقهم بشكل كافٍ، وحتى إن عرفوها، فإنهم يواجهون صعوبة في ممارستها. وأكد المشاركون أن المعلومات التي يحصل عليها الأطفال من خلال المرشدين النفسيين في المدارس محدودة وسطحية وقصيرة المدة.



— في رأي لا يعرفونها بشكل كافٍ. عندما نتحدث عن التغذية الصحية، هل يمكنهم الوصول إلى الغذاء الأساسي؟ هل يعرفون من يمكنهم طلب الدعم منه في حال تعرضهم للعنف؟ يتم تقديم هذه المعلومات في المدارس عبر المرشدين النفسيين، ولكن يجب أن تتم بطريقة درامية، من خلال أمثلة واقعية، ولفترات أطول.

كما أشير إلى أن الأطفال الذين يريدون تعلّم حقوقهم لا يستطيعون ذلك بسبب ضعف الثقة بالنفس، أو ضغط الأسرة، أو غياب آليات الدعم. وبخاصة الأطفال الذين يعيشون تحت الضغط، فإنهم لا يتقنون حتى بالمؤسسات الخارجية لأنهم لا يجدون الثقة أولاً في أسرهم.



— الطفل الذي يتعرض للضغط لا يثق بنا حتى. لا يحصل على الثقة أولاً من أسرته.

### < الديناميكيات الأسرية والعوائق الثقافية أمام تعلم الحقوق

أبرز المشاركون أن من أهم العوامل التي تعيق وصول الأطفال إلى المعرفة بحقوقهم هو مواقف العائلات. وأكدوا أن القيم التقليدية وفهم الوالدين السلطوي يقمعان بحث الأطفال عن حقوقهم.



— بعض العائلات لا تريد لأطفالها أن يعرفوا حقوقهم. هناك فهم سائد: (في البيت كلمة الأب هي العليا، والطفل يبقى طفلاً). وتحت فكرة (الجغرافيا قدر)، فإن بعض أطفال سلطان بيلى لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم إلا ضمن أحيائهم. لا يستطيعون الاندماج، ويحدث نوع من الانعزال المجتمعي.

وقد أشير إلى أن بعض العائلات تفضل إخفاء حالات الاستغلال الجسيم، بدلاً من حماية أطفالها، مما يدفع الأطفال إلى حالة من العجز تمنعهم حتى من الدفاع عن حقوقهم الأساسية.



— أمُّ لفتاة تعرضت للاستغلال من شقيقها تقول: (دعينا نتجاهل الأمر حتى لا تتفصل عن زوجها).

## ← الآليات المؤسسية، أزمة الثقة، والثغرات في النظام

أثيرت مخاوف من أن البنى المؤسسية التي أنشئت لحماية حقوق الأطفال لا تعمل دائماً بفعالية، ولا توفر بيئة آمنة للأطفال. وأشير إلى أن الأطفال المقيمين في دور الرعاية لا يشعرون بالأمان، وأن الأطفال الهاربين من هذه الدور يُعادون إليها دون مساءلة المسؤولين، مما يكشف عن انقطاع في سلسلة المسؤولية.



— هناك أطفال يهربون من دور الرعاية، أحدهم هرب 15 مرة. ومع ذلك لا يتم فتح أي تحقيق مع المسؤولين.

— أنا اليوم شرطي، غداً قد لا أكون كذلك. عدم قدرتنا على تنظيم هذا الوضع يُحزنني. الطفل الذي يهرب من دار الرعاية لا يخضع مسؤولوه للتحقيق.

كما أُشير إلى أن بعض الأطفال الذين لا يستطيعون الوصول إلى آليات الدعم يعبرون عن شعورهم بالعجز من خلال الاكتئاب أو الانتحار أو الانغلاق على الذات. وبخاصة الأطفال اللاجئين، فإنهم يترددون في التوجه إلى المؤسسات الرسمية بسبب اللغة أو الوضع القانوني، مما يجعلهم عرضة للإهمال أو الاستغلال.



— الأطفال المهاجرون لا يذهبون إلى الشرطة خوفاً من الترحيل.

"الأطفال السوريون لأنهم عاشوا الحرب، أصبح استخدام السلاح أو السكن أمراً شائعاً لديهم. يشاهدون مقاطع تحرش. ومع السكن في بيوت مكتظة، يرتفع خطر التعرض للاستغلال."

## ← مشكلة الوصول إلى الأماكن العامة والخدمات

أشار المشاركون إلى أن الأماكن العامة المتاحة للأطفال ليست آمنة أو شاملة، وأن هذه المساحات لا تلبى احتياجات الأطفال الجسدية والاجتماعية. كما أُشير إلى أن الأطفال بين 12 و18 عاماً لا يرتادون الحدائق، وأن هناك نقصاً في الأماكن الحيوية والاجتماعية التي تناسب الشباب.



— الأماكن المفتوحة غير آمنة. الفئة العمرية بين 12 و18 عاماً لا تذهب إلى الحدائق أصلاً. يريدون أماكن مثل حديقة الأمة. لا يوجد في سلطان بيبي مقهى مناسب للجلوس. نريد مكاناً مثل شارع فنون الطهي في أوسكودار.

## ← السياسات المقترحة والتوصيات الخدمية

تركز الحلول المقترحة في الجلسة على كل من رفع مستوى الوعي وتعزيز نظم الدعم المخصصة للأطفال. من بين هذه المقترحات: جعل العقوبات رادعة، تنظيم حملات توعية في الأماكن العامة، توسيع نطاق الأنشطة التعليمية والاجتماعية، زيادة الدعم المالي في المناطق المعرضة للمخاطر، وضمان شعور الأطفال بالأمان داخل المؤسسات.



إن عدم معرفة الأطفال بحقوقهم ليس مجرد مشكلة وعي فردي، بل هو مشكلة هيكلية ترتبط مباشرة ببنية الأسرة، وقابلية الخدمات العامة للوصول، ونظام القيم المجتمعي. لذلك، فإن تطوير آليات تدخل شاملة لا ينبغي أن تستهدف الأطفال فحسب، بل تشمل الأسر، والمؤسسات، والإدارات المحلية أيضاً. ويُعتقد أن من المهم أن تلعب مؤسسات مثل "مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة التركية (TİHEK)" دوراً أكثر فاعلية، وأن تصبح أنشطة "مؤسسة أمين المظالم العامة (KDK)" معروفة على نطاق أوسع في المجتمع، وخاصة بين الأطفال.

#### 4.2.4 < التحليل الموضوعاتي لطاولة الخدمات الاجتماعية

كشفت المناقشات التي دارت على طاولة الخدمات الاجتماعية عن وجود مشاكل كبيرة، سواء على المستوى البنيوي أو التطبيقي، تعيق وصول الأطفال إلى آليات الدعم الاجتماعي. وتبين أن تنفيذ الخدمات الموجهة للأطفال بشكل أساسي من خلال الأسرة يؤدي أحيانًا إلى تهيمش حقوق واحتياجات الأطفال الفردية. وقد برزت خلال الورشة عدة موضوعات مهمة منها: الترويج للخدمات، وتنقيف الأطفال، وعمالة الأطفال، ورصد الفئات المعرضة للخطر، وتعزيز التعاون بين المؤسسات.

#### < غياب الوعي والمعرفة في الوصول إلى الخدمات

أشار ممثلو المؤسسات إلى أن معظم الخدمات الاجتماعية المقدمة للأطفال تُنغذ من خلال الأسر، ما يجعل فهم الأطفال لمحتوى هذه الخدمات صعبًا. وغالبًا ما يُنظر إلى المساعدات الاجتماعية كدعم مؤقت يُقدّم فقط في أوقات الأزمات الاقتصادية، بينما يفسرها بعض الأطفال على أنها "مؤشر على الفقر".



هل نحن فقراء؟ لماذا جاؤوا إلى منزلنا؟

تُبرز هذه التجارب الحاجة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية بروح تعويضية وتمكينية، لا تقتصر فقط على الوصول. ورغم أن إشراك المعلمين والموظفين العموميين كوسطاء في الترويج للخدمات يُعدّ جهدًا إيجابيًا، إلا أن هناك نقصًا في المحتوى التثقيفي المباشر والوسائل الاتصالية التي تبعث الثقة لدى الأطفال.

وقد أشار أحد ممثلي المؤسسات، الذي يعمل ميدانيًا منذ فترة طويلة، إلى أنهم تواصلوا مع عدد كبير من الأطفال، لكن كثيرًا من العائلات لم تكن تعرف حتى الجهة التي تقدم المساعدات. ويجب النظر إلى المساعدات الاجتماعية، وخصوصًا ما يتعلق بالأطفال، كجزء من حقهم في الحماية الاجتماعية ومستوى معيشي لائق، كما هو منصوص عليه في المادتين 26 و27 من اتفاقية حقوق الطفل.

يرتكز النهج القائم على الحقوق في تقديم المساعدات الاجتماعية على تعريف الأفراد بأنهم "أصحاب حقوق" (rights-holders)، والدولة على أنها "جهة مُلزّمة" (duty-bearer). هذا النهج يفرض أن تكون المساعدة الاجتماعية شفافة، قابلة للمتابعة، خاضعة للمساءلة، وتستند إلى إطار قانوني، لا أن تكون عشوائية أو قائمة على العمل الخيري. لذا، فإن تقييم "كيفية تقديم المساعدة" أهم من "الجهة التي تقدمها".

#### < صعوبات في تحديد الفئات المعرضة للخطر

أشار المشاركون إلى أن الأطفال السوريين، والأطفال ذوي الإعاقة، والفتيات، والأطفال دون سن التعليم التمهيدي، وكذلك الأطفال غير المسجلين، جميعهم غير مرئيين بشكل كافٍ ضمن منظومة الخدمات الاجتماعية. كما لوحظ ضعف في رصد وتتبع هؤلاء الأطفال بسبب تشتت النظام ومحدوديته.



يصعب تحديد الأطفال غير المسجلين.

ويُكتشف تعاطي المواد، والتعرض لخطر الاستغلال، والتنمر بين الأقران، غالبًا بطرق غير مباشرة. وعلى الرغم من إمكانية الاكتشاف المبكر لهذه المخاطر من خلال المسوحات الميدانية المنتظمة، وزيارات المنازل، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن هذه الأدوات ليست منهجية ولا شاملة. وفيما يتعلق بالفتيات، فإن عدم الإبلاغ عن حالات مثل سفاح القربى يعكس كيف أن المعايير الاجتماعية وثقافة الصمت تعرقل عمل أنظمة الحماية.

## ← حق الأطفال في تقديم الشكاوى والممارسات المؤسسية

إمكانية لجوء الأطفال بأنفسهم إلى الخدمات الاجتماعية محدودة. فغالبًا ما يُدمج الأطفال في النظام من خلال إجراءات قانونية مثل قرارات المحكمة بالحصول على استشارات إلزامية. وذكر ممثلو المؤسسات أنهم نادرًا ما يتلقون طلبات مباشرة من الأطفال، ويعملون بشكل أساسي من خلال النظام القائم على أولياء الأمور.



— يمكن أن تبدأ عملية الاستشارة بقرار من المحكمة. وإذا لم يأتِ الطفل، يمكن إحضاره بالقوة عن طريق الشرطة.

يعكس هذا النهج فهماً قائماً على التدخل الإجباري، وليس على تشجيع المشاركة الطوعية للطفل. لذا، لا بد من تطوير آليات جديدة تركز على رضا الطفل ومشاركته بما يتماشى مع مبدأ "المصلحة الفضلى للطفل".

## ← عمالة الأطفال وتحميلهم مسؤوليات أسرية

كشفت الأمثلة التي طُرحت خلال الورشة أن عمالة الأطفال لا تقتصر على النشاط الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضًا تحمّل الأطفال لمسؤوليات الأسرة ومشاركتهم في الأعباء المنزلية في سن مبكرة.



— يوجد أطفال في سن ما قبل المدرسة يشعرون أنهم مضطرون للعمل لأن أخاهم يعمل. لا ينبغي لطفل يبلغ من العمر 6 سنوات أن يقلق بشأن إيجار المنزل.

تُظهر هذه الحالات أن عمالة الأطفال لا تمثل فقط انتهاكًا للقانون، بل انتهاكًا لحق الطفولة بحد ذاته. إن نقل المسؤوليات داخل الأسرة والضغط الاقتصادي تؤدي إلى آثار متعددة منها: النضوج المبكر، الانقطاع عن التعليم، والضغط النفسي. والحل لا يتمثل فقط في تعزيز آليات الرقابة، بل في تنويع نظم الدعم الاجتماعي بما يتناسب مع احتياجات الأطفال الخاصة.

## ← التنسيق بين المؤسسات والمسؤولية العامة في تقديم الخدمات

من بين القضايا الرئيسية التي طُرحت على الطاولة: ضعف التعاون بين المؤسسات. فقد تبين أن العاملين في الخدمات الاجتماعية، والمساعدات الاجتماعية، والخدمات الدينية، والأمن، يتعاملون مع الأطفال أنفسهم ولكن بطرق تدخل مختلفة ودون تنسيق.



وقد أكد المشاركون على ضرورة تقوية فرق العمل المتنقلة، ومكاتب التواصل، وآليات الإرشاد والتوجيه. وتشمل المسؤولية العامة في هذا السياق ليس فقط اكتشاف الحالات أو توجيهها، بل تشمل أيضًا تنفيذ التدخلات ومتابعتها بهدف إحداث تغييرات إيجابية في حياة الأطفال. لذلك، يجب إعادة هيكلة كافة التطبيقات في مجال الخدمات الاجتماعية بمنظور يحمّل الدولة المسؤولية دون نقلها إلى جهات أخرى. وينبغي تبني نهج داعم، وقائي، وتوعوي في كل نقطة تواصل مع الأطفال.

## ← 4.2.5 التحليل الموضوعاتي للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية

تكفل اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة حقوق الطفل في قضاء أوقات الفراغ، وممارسة اللعب، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية (المادة 31)، وكذلك حقه في التعبير عن هويته الثقافية (المادة 30) وحقه في الوصول إلى المعلومات (المادة 17). كما تنص المادة 29 على وجوب أن تهدف العملية التعليمية إلى تنمية شخصية الطفل، ومواهبه، وهويته

الثقافية. إلا أن الجمهورية التركية ما زالت تحتفظ بتحفظاتها على المواد 17، و29، و30. وقد أعادت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في ملاحظاتها الختامية الأخيرة دعوتها لتركيا لرفع هذه التحفظات.

وقد أظهرت النقاشات التي دارت في ورشة البحث بشأن الحقوق الاجتماعية والثقافية أن هذه الحقوق تبقى محدودة بشكل خاص في الأحياء المحرومة، وبين الأطفال المنحدرين من أسر منخفضة الدخل أو من خلفيات لاجئة، ولا تُوفّر لهم فرص متكافئة. ويظهر هذا الوضع كلاً من آثار التحفظات المعلنة، والقصور البنيوي في التطبيق العملي.

### < الحرمان في التعليم ما قبل المدرسي والإقصاء القائم على اللغة

تم التأكيد في الورشة على أن أوجه التفاوت في التعليم ما قبل المدرسي، والعوائق اللغوية، تشكل عقبات بنيوية أمام انخراط الأطفال في الحياة الاجتماعية. وأشار المشاركون إلى أن التعليم ما قبل المدرسي يعاني من ضعف في القدرة الاستيعابية وتكاليف مرتفعة، وأن الأطفال اللاجئين يُحرّمون من المشاركة بسبب عدم إلمامهم باللغة التركية.

"الوصول إلى التعليم ما قبل المدرسي صعب بالنسبة للأطفال اللاجئين. وجود 30 طالباً في الصف يقلل من جودة التعليم. يركّز أولياء الأمور لتسجيل أطفالهم، من يلحق يحصل على مقعد، ومن لا يلحق يُترك دون تعليم."

"لا يُتحدث بالعربية داخل الصفوف. نقدم التعليم باللغة التركية. من الضروري أن يتلقّى الأطفال تعليماً لغوياً في المرحلة التمهيديّة لكي يتمكنوا من الفهم في الصف الأول. وإذا لم يتعلموا، فلن يتمكن المعلم من متابعتهم في الصفوف الثاني والثالث والرابع."

يتعارض هذا الوضع مع مبدأ تقديم التعليم بطريقة متكافئة وشاملة كما نصّت عليه المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل. كما أن حاجز اللغة لا يُعد فقط عائقاً تربوياً، بل يتسبب أيضاً في الإقصاء الاجتماعي.

### < مشكلات الوصول والاستمرارية في المشاركة الثقافية

على الرغم من ازدياد عدد الأنشطة الثقافية وتنوعها من قبل البلديات والمفتيات، فقد أشار المشاركون إلى أن الأطفال لا يستطيعون المشاركة فيها بشكل منتظم ومتساو. وتُعدّ مشكلات الوصول، والرسوم، وضعف الوعي المجتمعي، والحاجز اللغوي من أبرز المعوقات في هذا الصدد.



في افتتاح الأنشطة تكون المشاركة مرتفعة جداً، لكن الاستمرارية منخفضة.

في الدورات التدريبية نجد نساء تركيات، لكن لا وجود للسوريات. حاجز اللغة يمنع المشاركة.

ترتبط هذه النتائج مباشرة بالمادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تضمن حق الطفل في المشاركة في الأنشطة الفنية والثقافية. ولا يكفي وجود هذه الأنشطة فحسب، بل يجب ضمان مشاركة الأطفال فيها بشكل مستدام وكرامة محفوظة.

### < طلب أماكن آمنة والبُعد المكاني للاندماج الاجتماعي

ذُكر أن الأطفال لا يستطيعون استخدام الأماكن العامة، وأن الحدايق الحالية غير آمنة، كما أن الأماكن الاجتماعية المخصصة لقضاء وقت الفراغ بالنسبة لليافعين محدودة للغاية.



الأطفال من الفئة العمرية 12-18 لا يذهبون إلى الحدايق. يريدون أماكن مثل حدايق الأمة (Millet Bahçesi). لا يوجد في سلطان بيلى مقهى يمكن الجلوس فيه بشكل لائق. يرغبون في أماكن مثل شارع فنون الطهو في أسكدار.

هذا الواقع يحدّ من وصول الأطفال إلى المساحات التي يمكنهم من خلالها بناء هويتهم الاجتماعية وتطوير انتمائهم المجتمعي.



يعيش السكان من أصول رومانية في حي مجيدية، واللاجئون في حي عادل. أما الأحياء الأولى التي سكنوها فهي تورغوت ريس، وحميدية، ومحمد عاكف، وما زالت الكثافة السكانية مرتفعة هناك.

تعكس هذه التصريحات كيف يتم إنتاج الفصل الثقافي أيضًا على الصعيد المكاني، وكيف تضيق المساحات المشتركة. وتنص المادة 15 من اتفاقية حقوق الطفل على حق الأطفال في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، إلا أن الأماكن المادية لا تُخطط بطريقة تدعم هذه الحقوق ولا تُسهم في الاندماج الاجتماعي.

من ناحية أخرى، وردت آراء تشير إلى أن انعدام الثقة المرتبط بالحي قد يكون ناتجًا عن تصورات اجتماعية لا تعكس الواقع الفعلي.



لا تزال علاقات القرابة سائدة. الناس يعرفون بعضهم البعض. الحي صغير، وبقاؤه خارج خطط الإعمار يمنع حدوث أزمات. التنمية تحت السيطرة. نقاط الأمن كثيرة. في إسنيورت أسعار الشقق منخفضة لأن هناك مشكلة أمنية. أما في سلطان بيلي فأسعارها مرتفعة لأنها آمنة.

ويمكن القول إن هذا الوضع يتطلب تشخيص أسباب انعدام الشعور بالأمان في الحي والعمل على تصحيحها.

### < التمثيل المشترك وغياب الإنتاج المشترك في التماسك الاجتماعي

رغم وجود جهود من بعض المؤسسات للمساهمة في التماسك الاجتماعي، فقد أُشير إلى أن هذه الجهود ليست مصممة بشكل مهني كافٍ، أو لا تضمن مشاركة نشطة للأطفال اللاجئيين. كما أن غياب المساحات المشتركة بين الأطفال المحليين واللاجئيين في مجالات الإنتاج الثقافي يعوق تطوير ممارسات التعايش المشترك.



في إطار التماسك الاجتماعي، يمكن للأطفال تشكيل كورال بلغتهم الأم. يمكن أن تكون نوادي المسرح مختلطة. يمكن إنتاج فعاليات مهنية بالتعاون مع شركاء مشتركين. من قبل نُفذت فعالية بثلاث لغات، لكنها لم تكن مهنية بما يكفي.

ترتبط هذه النماذج الجيدة مباشرة بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل بشأن حماية الهوية الثقافية والمشاركة النشطة في الحياة المجتمعية (المادتان 29 و30). ومع ذلك، تشير الممارسات الحالية إلى أن المشاركة تأخذ شكلًا "عروضيًا" أو "قائمًا على التطوع"، ويصعب على الفئات الهشة الوصول إليها.

### < رأس المال الاجتماعي، دعم الحي، والخصوصية

أحد النقاط اللافتة في الورشة هو استمرار الحفاظ على الثقة على مستوى الحي، حيث تم التأكيد على أن هذه العلاقات المحلية تحمل في طياتها طابعًا وقائيًا، ولكنها قد تكون في الوقت ذاته إقصائية تجاه "الأخرين".



سلطان بيلي مكان آمن. عدم فتحه للتوسع العمراني جعله ينمو بشكل مخطط.

لا تزال علاقات القرى سائدة. الناس يعرفون بعضهم البعض.

ومع أن السلطات المحلية تشدد على الأمن في الحي ووجود علاقات الجوار، إلا أن الإحساس العام بالأمان والدعم بين السكان لا يعكس هذه الصورة بالكامل. وبالتالي، يجب أن تراعي الخدمات الاجتماعية والثقافية ليس فقط سهولة الوصول المادي، بل أيضاً تجربة القبول والاندماج داخل المجتمع. ويمكن القول إن الوصول إلى الحقوق الاجتماعية والثقافية لا يتحقق فقط من خلال التمكّن من الحضور، بل أيضاً من خلال التمثيل الفعلي والإحساس بالانتماء ضمن تلك الفعاليات.

### 4.3 < الآراء المؤسسية والنقاط المشتركة

- < الوصول إلى الحقوق في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والثقافية لا يتحقق بشكل متساوٍ بين الأطفال. إذ إن الأطفال اللاجئين، وعديمي الهوية، والفقراء على وجه الخصوص، لا يستفيدون من النظام بنفس القدر، مما يعزز التمييز البيئي.
- < يشكل حاجز اللغة عائقاً مباشراً أمام وصول الأطفال اللاجئين إلى خدمات التعليم والصحة. إذ إن غياب المترجمين يؤدي إلى انتهاكات للخصوصية، وصعوبات في التعلم، وتهميش اجتماعي، وكلها آثار متعددة الأبعاد.
- < غالباً ما تُدار آليات الدعم الموجهة للأطفال على أساس الأسرة، مما يُضعف من الالتفات إلى احتياجات الأطفال الفردية وأصواتهم، ويشير إلى وجود نظام لا يعترف بالطفل بوصفه صاحب حق مباشر.
- < لا يتم الترويج بشكل كافٍ للدعم والخدمات المؤسسية، ولا يحظى الأطفال وأسرهم بفرصة الوصول إلى معلومات قائمة على الحقوق. ولا تزال المساعدات الاجتماعية تُفهم على أنها "عطاء" أو "إحسان"، دون تبني كافٍ لمقاربة قائمة على الحقوق.
- < ضعف التواصل والتنسيق بين المؤسسات يمنع تحقيق انسجام في التدخلات الموجهة للأطفال، ما يؤدي إلى فجوات في نظام حماية الطفل، وتغويت بعض الحالات الخطرة.
- < التمييز، وخصوصاً في بيئة التعليم، منتشر، ويتجلى في خطابات وسلوك بعض البالغين بمن فيهم المعلمون. وتتعرض مجموعات مثل الأطفال السوريين لتهميش ممنهج، في حين يميل الأطفال غير القادرين على المطالبة بحقوقهم إلى الصمت.
- < الحاجة إلى الدعم النفسي الاجتماعي واسعة الانتشار، غير أن طلبات الاستفادة منه غالباً ما تكون متأخرة وغير كافية. وتُعد مخاوف الوصم، والمعتقدات الخاطئة، وضعف المعرفة بآليات التقديم من أبرز معوقات الوصول إلى هذا الدعم.
- < تؤثر إدمان الشاشات، والمحتويات الرقمية، وقضايا النوع الاجتماعي سلباً على منظومة القيم لدى الأطفال وتوافقهم الاجتماعي. ويُشار إلى حاجة النظام التعليمي لمقاربات حديثة وشاملة في هذا المجال.
- < لدى بعض الأسر قدرات متدنية على التوجيه والمعرفة، كما تعوق بعض المواقف الأسرية معرفة الأطفال بحقوقهم والدفاع عنها. وقد برزت الحاجة إلى توعية الوالدين، وتنفيذ برامج توعوية، وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- < يُنظر إلى الأماكن العامة على أنها غير ملائمة وآمنة وشاملة للأطفال. ويُلاحظ غياب مساحات آمنة ومشجعة يسهل الوصول إليها، خاصة للفئة العمرية من 12 إلى 18 سنة. وتبدو الحاجة ماسة لتغيير هذه الصورة النمطية.
- < لا تؤدي الخدمات الاجتماعية دورها الوافي بما يكفي في مواجهة الانتهاكات غير المباشرة مثل عمالة الأطفال وتقاسم الأعباء داخل الأسرة. وتبقى الفتيات والأطفال الصغار الذين يُجبرون على العمل، أو يتحملون مسؤوليات أسرية، أقل ظهوراً.
- < تبقى مقارنة المساعدة الاجتماعية القائمة على الحقوق ضعيفة مؤسسياً، وغالباً ما تُقدم هذه المساعدات على أساس مؤقت ومشروع محدد، مما يؤدي إلى مشكلات في الاستدامة، وشعور الأطفال بالانتماء والكرامة.

- ◀ يظل حق الأطفال في تقديم الطلبات والوصول المباشر إلى المؤسسات محدودًا. وما زالت معظم الخدمات تُدار من خلال الوالدين، ولا يُتاح مجال كافٍ لمشاركة الأطفال الطوعية وموافقهم الفاعلة في النظام.
- ◀ يواجه الأطفال اللاجئون صعوبات في الوصول والاستمرار بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية. وتبقى مساحات الإنتاج المشترك، والمبادرات متعددة اللغات والثقافات، محدودة.
- ◀ على الرغم من أن العلاقات الاجتماعية في الحي ما زالت محفوظة، فإن هذه العلاقات قد تنتج آليات إقصاء. فبينما تعمل علاقات الانتماء الجغرافي كأداة دعم، فإنها قد تتحول أيضًا إلى حدود فاصلة للأطفال من المجموعات الخارجية.

#### ◀ 4.4 تقاطع نتائج ورشة العمل وبيانات البحث

عند مقارنة نتائج تحليل البيانات الكمية والنوعية ضمن بحث "أن تكون طفلًا في سلطان بيلي" مع نتائج ورشة العمل المنعقدة بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2025، تبيّن وجود نقاط تقاطع قوية بين المشكلات البنوية والتطبيقية التي تعيق وصول الأطفال إلى حقوقهم الأساسية، وبين المقترحات المطروحة للحلول. في هذا القسم، جرى دمج نتائج البحث مع معطيات الورشة بشكل موضوعي وتقييمها في ضوء المواد ذات الصلة من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة.

##### ◀ الوصول غير المتكافئ للخدمات والتمييز البنوي

أظهرت نتائج البحث وورشة العمل أن هناك تفاوتًا في الوصول إلى التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والحقوق الثقافية بين الأطفال. الأطفال السوريون، وعديمو الهوية، والفقراء يواجهون خطر التهميش المنهجي. وهذا يتعارض بوضوح مع المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بحظر التمييز. وقد أشار كل من ممثلي المؤسسات والأطفال أنفسهم إلى أن التمييز يُعاد إنتاجه على المستويات الفردية والمؤسسية والمجتمعية.

##### ◀ حاجز اللغة وانتهاكات الخصوصية

أشير بشكل متكرر إلى عائق اللغة في الورشة، وتطابقت هذه الملاحظة مع نتائج البحث. إذ لا يتمكن الأطفال السوريون من الحصول على دعم في بيئة صديقة للطفل بسبب نقص المترجمين، مما يضر بحقوقهم في التعبير وتلقي المعلومات والرعاية الصحية (المواد 12، 13، 24 من الاتفاقية). كما ظهرت انتهاكات للخصوصية، خاصة في جلسات العلاج، نتيجة استخدام مترجمين من جنس مغاير.

##### ◀ تراجع صوت الأطفال

أظهرت المقابلات مع الأطفال ومناقشات الورشة أن آليات الدعم ما تزال تُدار إلى حد كبير على أساس الأسرة، دون اعتبار كافٍ لاحتياجات الأطفال الفردية وأصواتهم. وهذا يتناقض مع المادة 12 من الاتفاقية المتعلقة بحق المشاركة. من المهم حماية حق الأطفال في التعبير عن آرائهم في كل ما يمسه، وضمان مشاركتهم الطوعية في الإجراءات المؤسسية.

##### ◀ ضعف النهج القائم على الحقوق في المساعدات الاجتماعية

أبرز ممثلو المؤسسات في ورشة العمل مشكلة تصور المساعدات الاجتماعية، وهو ما انعكس أيضًا في سؤال الأطفال: "هل نحن فقراء؟". من الضروري منع تحول المساعدات إلى إحسان، والاعتراف بحقوق الضمان الاجتماعي كأساس قانوني. ويتوافق هذا مع المواد 26 و27 من الاتفاقية التي تؤكد ضرورة تقديم المساعدة الاجتماعية ضمن إطار قائم على الحقوق.

##### ◀ نقص التنسيق بين المؤسسات

أظهرت بيانات البحث والورشة أن الخدمات المقدمة للأطفال تُدار أحيانًا بشكل عشوائي وغير منسق، ما يؤدي إلى غياب الانسجام في التدخلات. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تجاهل بعض الأطفال المعرضين للخطر أو تأخر وصولهم إلى الخدمات. ويتطلب هذا تعزيز تطبيق مبدأ "مصلحة الطفل الفضلى" (المادة 3) بشكل فعال.

< **عدم تلبية الحاجة للدعم النفسي الاجتماعي**  
أكدت نتائج البحث أن نظم الدعم النفسي للأطفال محدودة ويصعب الوصول إليها، ويرتبط هذا الأمر بتحفظات الأهل، ونقص المعلومات، والخوف من الوصم. يسلب هذا الضوء على الحاجة إلى سد الثغرات المتعلقة بالمادة 24 من الاتفاقية وواجبات حماية الطفل.

< **المخاطر الرقمية وصعوبات الاندماج الاجتماعي**  
أثارت مسألة الإدمان الرقمي، وتأثير المحتوى الرقمي على مفاهيم النوع الاجتماعي، ومشكلات الاندماج الاجتماعي قلق كل من الأطفال وممثلي المؤسسات. إن غياب الوعي بهذه المخاطر ضمن النظام التعليمي يؤثر سلبيًا في النمو المعرفي والاجتماعي والعاطفي للأطفال، ما يتطلب إعادة نظر وفقًا لأهداف التعليم المنصوص عليها في المادة 29 من الاتفاقية.

< **غياب الأماكن العامة الآمنة**  
عبر كل من الأطفال والمشاركين في الورشة عن افتقار المنطقة إلى أماكن عامة آمنة، وشاملة، وسهلة الوصول للأطفال. وأشار الأطفال من الفئة العمرية 12-18 إلى قلة المساحات المناسبة للتواصل الاجتماعي، وهو ما يؤثر سلبيًا ليس فقط على حقهم في قضاء أوقات الفراغ، بل أيضًا على مشاركتهم وشعورهم بالانتماء والتمثيل (المواد 15 و31).

< **غياب التدخل تجاه الفئات الهشة وغير المرئية**  
تناولت البيانات في كل من البحث والورشة انتهاكات غير مباشرة مثل عمالة الأطفال، وتقاسم الأعباء داخل الأسرة، وتقييد حرية الحركة لدى الفتيات. ويظهر غياب التنوع المنهجي لهذه الحالات الحاجة لإعادة تصميم الخدمات الاجتماعية بما يراعي مصلحة الطفل الفضلى.

< **تصميم خدمات قائم على المشاركة وتعزيز معرفة حقوق الطفل**  
أظهر كل من البحث والورشة أن مستوى معرفة الأطفال بحقوقهم متدنٍ، وأن خدمات الإرشاد غير كافية، وهناك فجوات في الترويج لآليات الدعم. ويشير هذا إلى أن الالتزام بالمادة 42 من الاتفاقية، والمتعلقة بالترويج لحقوق الطفل، لم يُنقذ بالشكل الكافي على المستوى المحلي.

## التقييم العام

تتناول دراسة "أن تكون طفلاً في سلطان بيلي" إمكانية وصول الأطفال من المواطنين الأتراك والسوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً إلى حقوقهم، من منظور شمولي، بما يتماشى مع مبدأ "مصلحة الطفل الفضلى" الذي يشكل أساس اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد أجريت هذه الدراسة من قبل جمعية اللاجئين ضمن مشروع "المساءلة من أجل الأطفال، والمناصرة من أجل الحقوق (ACAR)" بدعم من منظمة اليونيسف، بهدف إظهار العقبات التي يواجهها الأطفال على المستوى المحلي، وتطوير مقترحات سياسات قائمة على الحقوق، وتحويل هذه المقترحات إلى وثيقة سياسات تساهم في ضمان وصول الأطفال إلى حقوقهم.

وقد استخدمت الدراسة منهجية تجمع بين جمع البيانات الكمية والنوعية، وقدمت نتائج منهجية تتعلق بجوانب متعددة من حياة الأطفال كالمستوى المعيشي، والصحة، والتعليم، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والأمن، والمشاركة، وتجارب التمييز، والحقوق الثقافية. وتُظهر البيانات المستخلصة أن المشكلات التي يواجهها الأطفال ليست فردية بقدر ما هي بنوية ونظامية. فبالنسبة للأطفال السوريين، برزت عقبات مثل حاجز اللغة، وانعدام الهوية، والتمييز، والفقر، وصعوبة الوصول إلى الخدمات؛ بينما يواجه الأطفال المواطنون مشكلات تتعلق بجدوة التعليم، وضغوط الأسرة، والتهميش الاجتماعي. وقد حُددت مجالات هشاشة مشتركة لدى كلا المجموعتين، مثل عمالة الأطفال، والانقطاع عن التعليم، ونقص الدعم النفسي الاجتماعي، وخطر الاستغلال.

كما أظهرت التحليلات السوسيوديموغرافية أن الأطفال الأتراك والسوريين، رغم اختلاف خلفياتهم الثقافية، ينشأون في ظروف اجتماعية واقتصادية متشابهة. وقد تبين أن غالبية الأطفال المشاركين في المقابلات النوعية يعيشون في منازل مكتظة، وأن متوسط عدد الإخوة يتراوح بين ثلاثة وستة، ما يؤدي إلى زيادة الأعباء المنزلية على الأطفال، وتهميش احتياجاتهم الفردية. وعلى الرغم من بروز التفكك الأسري بين الأطفال السوريين، إلا أن عددًا كبيراً من الأطفال الأتراك يعاني أيضاً من تحديات اقتصادية مماثلة. ويؤكد ذلك أن الأطفال يشتركون في تجارب حياتية يومية ذات أساس طبقي، ويتقاسمون مواطن هشاشة متقاربة.

وتُبرز نتائج الدراسة أهمية توعية الآباء والأمهات بحقوق الطفل، ووسائل الاتصال الفعال، وآليات حل النزاعات، باعتبار ذلك داعماً لحق الأطفال في الحماية والنمو، وضامناً لبناء علاقات أسرية صحية. وترتبط هذه النتائج بشكل مباشر بالمادتين 5 و18 من اتفاقية حقوق الطفل، والمتعلقين بدور الوالدين في توجيه الطفل، ومسؤولية الدولة في دعمهم. كما كشفت إفادات الأطفال بشأن التمييز القائم على النوع الاجتماعي أنهم يكتسبون الأدوار الجنسانية منذ سن مبكرة، مما يؤدي إلى تضييق فضاءات حياة الفتيات تحديداً، ويقيد فرص مشاركتهن التعليمية والاجتماعية. ويشكل هذا الضغط الناتج عن المعايير الاجتماعية عائلاً بنوياً يحد من تطور الطفل وإطلاق قدراته.

وتشير الدراسة إلى أن تقديم الخدمات للأطفال لا ينبغي أن يقتصر على إمكانية الوصول إليها فقط، بل يجب أن يقوم أيضاً على مبادئ الحفاظ على الكرامة، والمشاركة المتساوية، والاندماج الشامل في عمليات اتخاذ القرار. وقد سمحت منهجيات جمع البيانات التشاركية بتعميق فهمنا

لمرحلة الطفولة من خلال التركيز على تجارب الأطفال أنفسهم، وأظهرت ارتياحهم بالمشاركة في المقابلات، مما يؤكد أهمية هذا النهج. أما ورشة العمل التي أجريت مع ممثلي المؤسسات المحلية، فقد أفسحت المجال لمناقشة النتائج واقتراح حلول متعددة الأطراف.

وتُعد هذه الدراسة، بما قدمته من تحليل خاص بمنطقة سلطان يبلي، دليلاً إرشادياً مهمًا لإدارات الحكم المحلي، والمؤسسات العامة، ومنظمات المجتمع المدني من أجل بناء فضاءات معيشية آمنة، وشاملة، وعادلة للأطفال من خلال العمل المشترك. كما تؤكد على أن الخدمات الموجهة للأطفال يجب ألا تُقدم بناءً على الوصول الكمي فقط، بل يجب أن تُصمم بناءً على مبادئ الجودة، والكرامة، والمشاركة، والثقة. وتسلب الضوء على ضرورة صياغة سياسات اجتماعية قائمة على مناهضة التمييز، ودعم التماسك الاجتماعي، والحساسية بين الثقافات.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أنها كشفت إلى جانب المشكلات المشتركة في الوصول إلى الحقوق، عن وجود مواطن هشاشة خاصة ترتبط بوضع الجنسية، والنوع الاجتماعي، والعمر. ومن هذا المنطلق، يتضح أن تطوير مقاربة اجتماعية قائمة على الطفل والحقوق يتطلب أخذ احتياجات المجموعات المختلفة بعين الاعتبار. وتمثل هذه الدراسة مرجعًا مهمًا لصانعي السياسات، والجهات المنفذة، وجميع المؤسسات العاملة في مجال المناصرة، ليس فقط لما تضمنته من تشخيص للمشكلات، بل أيضًا لاحتوائها على مقترحات عملية مستقاة من الميدان حول كيفية تجاوز هذه التحديات.

التصورات الإيجابية للأطفال عن الفضاءات العامة، وتقوي شعورهم بالأمان.

ويجب توجيه الأهل في مجالات التربية الإعلامية والتواصل الآمن مع الأطفال، واعتماد برامج تعليمية في المدارس تتناول السلوك الآمن. كما يُوصى بإنشاء شبكات تطوع مجتمعي حساسة لأمن الأطفال على مستوى الأحياء، وتوسيع آليات مشاركة الأطفال في الأسرة والمدرسة، بدءًا من القرارات الصغيرة، لتعزيز قدرتهم على التعبير عن آرائهم.

وبالنظر إلى انخفاض طلب الدعم من قبل الأطفال السوريين، وخصوصًا الذكور، يُستحسن إنشاء أنظمة دعم اجتماعي في المدارس تُعزز الثقة بين الثقافات. كما تشير امتناع الأطفال عن طلب المساعدة لأسباب مثل "لا يمكنني تلقي الدعم" أو "لا أثق بأحد"، إلى ضرورة تقوية خدمات الإرشاد المدرسي وتعميم خدمات الخدمة الاجتماعية المدرسية.

ينبغي تطوير أنظمة دعم الأقران، وروابط موثوقة مع المعلمين، ونقاط استشارة صديقة للطفل على مستوى الحي، لتسهيل لجوء الأطفال إلى طلب المساعدة بشكل آمن. كما ينبغي تثقيف الوالدين والمعلمين لكشف الاحتياجات العاطفية للأطفال وتطوير حوارات داعمة معهم، وتعزيز أنشطة الإرشاد التي تُعزز الأمن الاجتماعي والعاطفي للأطفال.

## مقترحات لتصميم السياسات والخدمات

إن التفاوتات التي لوحظت في وصول الأطفال إلى التعليم، والخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية، تؤدي إلى استفادة أقل من النظام من قبل فئات معينة من الأطفال، لا سيما اللاجئين، وعديمي الجنسية، والفقراء، وذوي الإعاقة، مما يعزز التمييز البنيوي. ومن الضروري تطوير حلول شاملة لهذه المجالات الإشكالية.

### تجاوز حاجز اللغة ودعم التعدد اللغوي:

ينبغي توسيع برامج الدعم القائمة على اللغة الأم للتغلب على الصعوبات اللغوية التي يواجهها الأطفال السوريون في العملية التعليمية. وفي هذا الإطار، يجب تشجيع تطبيقات مثل نوادي القراءة والكتابة باللغة العربية، والكتب ثنائية اللغة (عربية - تركية)، وورش اللعب، كما يجب مراقبة تطور الأطفال في اللغتين العربية والتركية بطريقة منهجية. تضمن المادتان 29 و30 من اتفاقية حقوق الطفل الحق في الحفاظ على اللغة الأم وتمييزها. وبناءً عليه، يجب تقديم دورات في اللغة العربية للأطفال الذين لا يتقنونها بما فيه الكفاية، إلى جانب برامج دعم نفسي اجتماعي، بهدف التخفيف من مشاعر التهميش الناتجة عن ضعف اللغة.

كما يجب أن يكتسب المعلمون وزملاء الدراسة الوعي بخصوص البيئة متعددة اللغات، ولهذا الغرض ينبغي توسيع برامج التوعية المدرسية وتطبيقات الخدمة الاجتماعية في المدارس. وعلى نحو مواز، يجب زيادة الدورات اللغوية التركية المتاحة للبالغين لتسهيل اندماجهم في الحياة الاجتماعية، ودعم ورش اللغة القائمة على الحي. علاوة على ذلك، يجب توسيع فرص تعليم اللغة الأجنبية الثانية للأطفال المواطنين، وتحسين جودة هذه الدورات ومدى الوصول إليها.

وفي هذا السياق، يشمل "الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية لحقوق الطفل في تركيا (2023-2028)" أهدافاً استراتيجية من قبيل دعم النمو النفسي الاجتماعي للأطفال، وزيادة الوعي بالحقوق، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الوقائية. غير أن غياب استراتيجيات منهجية ومحددة تتعلق بالتعدد اللغوي، والوصول إلى التعليم باللغة الأم، وتجاوز حاجز اللغة يظل أمراً لافتاً. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 1.2 المتعلق "بتنفيذ أنشطة للتعريف بحقوق الطفل"، يجب تطوير سياسات خاصة تراعي الاحتياجات الفريدة للأطفال الذين يعيشون في بيئة متعددة اللغات. كما أن دعم هذه السياسات ببرامج تدريب وتوعية تستهدف المعلمين، والأهالي، والعاملين في المدارس سيكون حاسماً في خلق مناخ مدرسي شامل.

### تعزيز الوعي بحقوق الطفل وثقافة المطالبة بها:

ينص "الخطة الاستراتيجية لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية للفترة 2024-2028" على أهداف من قبيل توسيع نطاق الخدمات الوقائية، وتطوير تطبيقات الدعم النفسي والاجتماعي، وتنفيذ حملات توعية بشأن حقوق الطفل (ASHB، 2023: الصفحات 110-112). ومع ذلك، لا تحتوي الوثيقة الاستراتيجية على إستراتيجية محددة بشأن "ثقافة المطالبة بالحقوق"، والتي تشمل قدرة الأطفال على التعرف على الانتهاكات التي يتعرضون لها، واللجوء إلى آليات الإنصاف، والحصول على الدعم خلال هذه العملية. وقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الطفل، في تعليقها العام رقم 12، على أهمية إشراك آراء الأطفال في عمليات اتخاذ القرار بشكل

فَعَال، وضمَان وصولهم إلى سبل الانتصاف الفردي عند حدوث انتهاكات لحقوقهم (CRC/C/ GC/12,2009).

في هذا الإطار، ينبغي تهيئة آليات مثل مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا (TİHEK) ومؤسسة أمين المظالم (KDK) لتكون صديقة للطفل، وتبسيط إجراءات التقدم بالشكاوى، وتوسيع نطاق التوعية بها. وعلى الرغم من وجود مسارات وصول صديقة للطفل ضمن مؤسسة أمين المظالم، إلا أن الأطفال لا يعرفون بوجودها بما يكفي. كما يُتوقع أن يسهم إنشاء نظام متعدد اللغات في تعزيز إمكانية الوصول. ومن المفيد أيضًا إعداد "أدلة توعية وطلب قائمة على الحقوق" موجهة للأطفال وأسرهم، واستخدامها في المدارس، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية، وعلى مستوى الأحياء في حملات توعية. من شأن هذه المقترحات أن تسهم في ترسيخ ثقافة قائمة على الحقوق، وتعزيز الحق في المشاركة، بما يتماشى مع المواد 12، 17، و42 من اتفاقية حقوق الطفل.

### التوثيق القانوني والوصول إلى الحقوق:

من الضروري تطوير آليات دعم قانونية واجتماعية شاملة لضمان المشاركة الكاملة للأطفال الذين يعانون من مشكلات في التوثيق القانوني في الحياة الاجتماعية. ينبغي معالجة مشكلة التسجيل على المستويين المحلي والوطني، وإنشاء خدمات إرشادية واستشارية نفسية اجتماعية للأطفال الذين يواجهون خدمات تعليمية واجتماعية لا تتناسب مع أعمارهم ومستويات نموهم. ويجب ضمان تمتع الأطفال، الذين لم يتم تسجيل وجودهم رسميًا بعد، بحقوقهم الأساسية في التعليم والصحة دون انقطاع. كما ينبغي تمكين الأطفال غير الحاصلين على هوية من الوصول إلى هذه الخدمات باستخدام الوثائق التي يجلبونها من بلد المنشأ. وفي حال عدم وجود أي وثائق، يجب إيجاد حلول بديلة تستند إلى مبدأ "مصلحة الطفل الفضلى".

مع الإدراك بأن الحصول على هوية يمثل عنصرًا حاسمًا في الوصول إلى الحقوق الأساسية، ينبغي تنظيم حملات توعية شاملة للأطفال وذويهم. كما يجب تطوير برامج مثل التعليم باللغة الأم والأنشطة الثقافية لتعزيز صمود الأطفال الذين يعانون من صراع الهوية، ودعم هويتهم الثقافية. ولتسريع عمليات تحديد الأطفال عديمي الهوية وإدماجهم في النظام، من الضروري تشجيع التعاون الفعّال بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.

### تطوير برامج الدعم النفسي الاجتماعي:

ينبغي تطوير برامج دعم نفسي اجتماعي خاصة للأطفال الذين يواجهون صعوبات بسبب عمليات الهجرة وبنى الأسر المتفككة. فخسارة الروابط العاطفية الناتجة عن لم شمل العائلات والمشاكل النفسية المرتبطة بها، يجب معالجتها من خلال آليات دعم شاملة وفردية. وفي هذا الإطار، يجب تعميم وتعزيز تطبيقات الخدمة الاجتماعية المدرسية. إذ يجب أن يقدم اختصاصيو الخدمة الاجتماعية في المدارس دعماً مباشراً للأطفال في مجالات مثل الدعم ما بعد الصدمة، وتعزيز الانتماء، والتدخل في حالات الأزمات، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي، والتنسيق مع الأسر.

تُعرّف "الاتحاد الدولي لاختصاصيي الخدمة الاجتماعية" (IFSW) الخدمة الاجتماعية المدرسية باعتبارها من المجالات الأساسية التي تلعب دوراً متساوياً في ضمان الوصول العادل إلى النجاح الأكاديمي للأطفال. ووفقاً للاتحاد، يُلزم اختصاصيو الخدمة الاجتماعية بتطوير نماذج قائمة على الحقوق، تراعي الثقافة، وتقوم على المشاركة داخل المؤسسات التعليمية، من أجل تعزيز رفاه الأطفال (IFSW، 2022). وعليه، فإن تعزيز الخدمة الاجتماعية المدرسية لا يُعد فقط دعماً فردياً، بل يُمثل أيضاً وسيلة لمكافحة أوجه التفاوت البيوي على مستوى النظام. تتوافق هذه المقترحات مع المادة 39 من اتفاقية حقوق الطفل، التي تضمن "التعافي الجسدي والنفسي" و"إعادة الإدماج في المجتمع"، كما تتسجم مع أهداف دعم النمو النفسي والاجتماعي للأطفال الواردة في الخطة الاستراتيجية لوزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية للفترة 2024-2028 (ASHB, 2023).

### مشاركة الوالدين في سوق العمل ورفاه الطفل:

نظراً إلى تأثير التوزيع غير المتكافئ للعمل القائم على النوع الاجتماعي داخل الأسر على رفاه الأطفال، ينبغي تطوير سياسات تدعم بشكل خاص مشاركة الأمهات في سوق العمل. يجب أن تتضمن برامج التوظيف المجتمعي للنساء - لا سيما للاجئات - طرؤاً ملائمة تراعي احتياجاتهن الثقافية والاجتماعية، وتُقلص من الحواجز مثل اللغة، ورعاية الأطفال، والتنقل. كما ينبغي تسريع اندماج النساء في الاقتصاد المحلي من خلال نماذج التمويل الصغير، والتدريبات على

ريادة الأعمال، ونظام التعاونيات، وتعميم برامج الوصول إلى الضمان الاجتماعي للعاملات في القطاع غير الرسمي. ويمكن تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل من خلال نماذج العمل المرنة والعقود الجزئية، شريطة أن تكون مشمولة بالضمان الاجتماعي. كما يجب دمج دورات اللغة التركية مع برامج التدريب المهني، وإعطاء الأولوية لتوسيع خدمات رعاية الأطفال. ويجب زيادة عدد دور الحضانه وبيوت الرعاية اليومية ذات الجودة العالية والأسعار المعقولة وسهولة الوصول إليها، وتطوير بدائل رعاية تتوافق مع ساعات العمل المرنة، وتقديم حوافز لأرباب العمل لدعم رعاية الأطفال.

#### **إنشاء فضاءات/مراكز صديقة للطفل:**

تشير البيانات الحالية والمبادئ الدولية لحقوق الطفل إلى ضرورة تطوير تدخلات شاملة تدعم رفاه الأطفال ونموهم. وفي هذا السياق، فإن تطوير نماذج الخدمة الاجتماعية المجتمعية، وإنشاء مراكز أطفال يسهل الوصول إليها، تأخذ في الاعتبار الخصائص الديموغرافية الفريدة لكل حي، يُعد أمرًا ذا أهمية قصوى. وأخيرًا، لتعزيز مشاركة الأطفال الفعالة في عمليات اتخاذ القرار، ينبغي إنشاء منتديات مجتمعية ومجالس أطفال على مستوى الأحياء، وتشجيع الأطفال على أن يكون لهم صوت في ما يتعلق ببيئاتهم المعيشية، مما يُمثل خطوة جوهرية في إدماجهم النشط في الحياة المجتمعية.

#### **إنشاء برامج دعم للأهل:**

استنادًا إلى المادتين 5 و18 من اتفاقية حقوق الطفل، يُعد تعميم برامج التعليم الأسري أمرًا أساسيًا. ويجب أن تتضمن هذه البرامج ورش عمل حول حقوق الطفل، والتواصل الإيجابي بين الوالدين والطفل، والمساواة بين الجنسين، بحيث تُعزز قدرات الأسر على تربية الأطفال من منظور قائم على الحقوق.

#### **الحد من القيود المادية ودعم المشاركة الاجتماعية:**

من الضروري اعتماد مقاربة شاملة قائمة على الحقوق للتغلب على الآثار السلبية للقيود المادية المشتركة على مشاركة الأطفال الاجتماعية، وفرص التعليم، ورفاههم النفسي. وينبغي ألا تقتصر المساعدة المقدمة للأسر على الدعم المادي فقط، بل يجب أن تشمل أيضاً التوعية بحقوق الوصول إلى التعليم والخدمات الاجتماعية، وتقديم الدعم من خلال برامج صديقة للطفل. كما ينبغي على البلديات ضمان إمكانية الوصول المجاني إلى الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية في الأحياء المحرومة، لضمان حق الأطفال في المشاركة المتكافئة. ويجب توفير المعلومات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية مباشرة للأطفال، باستخدام مواد اتصال مناسبة لأعمارهم، وتنظيم جلسات إعلامية قائمة على الحقوق في المدارس بإشراف مستشارين اجتماعيين ومعلمين مرشدين. كما ينبغي أخذ موافقة الأطفال خلال التدخلات الاجتماعية، واعتماد لغة تواصل مطمئنة وغير رسمية في زيارات المنازل وعمليات تقديم المساعدة. ويُستحسن أن تنفذ البلديات، ومراكز الخدمات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، حملات مشتركة للتعريف بالخدمات الموجهة للأطفال، وإنشاء أدلة إرشاد، ونقاط استشارة، وآليات تواصل تحفظ السرية.

#### **توسيع المساواة في الفرص وجودة التعليم:**

يجب تطوير برامج إرشاد وتوعية داخل الأسرة لتمكين الفتيات من اتخاذ القرار في ما يتعلق باختيار المدرسة، كما ينبغي مراقبة انتشار الانتقال إلى نظام التعليم المفتوح، وتقييم ما إذا كان هذا الانتقال يتم بشكل طوعي وواعٍ. ينبغي منع التمييز القائم على الجنسية أو اللغة أو الدين في توجيه الأطفال اللاجئين إلى المدارس، وتوفير الإرشاد والدعم للأطفال الذين يطمحون إلى مسارات مهنية في مجالات مثل الفن والتصميم والإبداع. وللتخفيف من المخاوف الاقتصادية للأسر، يجب توفير منح تعليمية، ودعم في النقل، وزيادة الأنشطة المجانية بعد المدرسة.

ينبغي تطوير أنظمة إنذار مبكر لمنع الانقطاع عن التعليم، تعتمد على بيانات متعددة مثل التغيب، وتكرار الصف، وتعليقات المعلمين (OECD، 2020). كما يجب إنشاء بيئات تعليمية شاملة تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية مثل التمييز والتنمر، وتعزيز شعور الانتماء لدى الأطفال. ويجب تطوير برامج تعليمية مكثفة وتوعوية للأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أبدًا أو التحقوا بها لفترة قصيرة، إلى جانب تنفيذ برامج توعية للأسر والمعلمين. وينبغي توفير وسائل نقل ومستلزمات مدرسية للأطفال الذين انقطعوا عن التعليم بسبب العوز المادي، وضمان الوصول الآمن للفتيات إلى المدارس، وزيادة قيمة المساعدات الاجتماعية المقدمة لهم.

أما بالنسبة للأطفال بعمر 16 سنة فما فوق، فيجب تعزيز التوجيه المهني، وتقديم تدريبات على المهارات الحياتية، وإعادة تنظيم نظام التعليم المفتوح ليصبح خياراً مجدياً ومُعززاً. ويُعد التخطيط لبرامج توعية حول النوع الاجتماعي على مستوى المدارس والمجتمعات، وتعزيز المساحات الآمنة للفتيات، خطوة بالغة الأهمية في تمكين الفتيات.

### **الوصول إلى خدمات الصحة والدعم النفسي الاجتماعي:**

نظرًا لكون حاجز اللغة يُشكل عائقًا رئيسيًا أمام حصول الأطفال اللاجئين على حقهم في الصحة، يجب توفير دعم ترجمة مؤهل ومستدام في المؤسسات الصحية، مع مراعاة جنس الطفل وحالته النفسية والاجتماعية عند تعيين المترجمين. ولتسهيل وصول العائلات اللاجئة إلى الخدمات، ينبغي إعداد مواد توعوية وكتيبات إرشادية متعددة اللغات. كما يجب إجراء فحوصات نفسية في المدارس بغرض الاكتشاف المبكر للاحتياجات المتعلقة بالصحة النفسية للأطفال، وتعميم الندوات الإرشادية والبرامج التوعوية بهدف تقليل وصمة العار المرتبطة بالصحة النفسية لدى الأسر. يجب تعزيز العلاقات بين خدمات الإرشاد المدرسي واختصاصيي الخدمة الاجتماعية والأسر، ودعم أنظمة الإرشاد.

وينبغي تعميم وجبات الغذاء المجانية في المدارس لضمان حصول الأطفال من الأسر المحرومة على تغذية صحية وكافية، بالإضافة إلى تقديم خيارات طعام صحي في مقاصف المدارس. كما ينبغي اعتماد أساليب تطبيقية وتفاعلية ضمن حصص التثقيف الصحي لزيادة جاذبية المحتوى، وتعزيز الثقافة الصحية بين الأطفال. ولرفع كفاءة الخدمات، يجب إنشاء نظام إحالة ومتابعة مشترك بين مؤسسات الصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية، وتأسيس لجان تنسيق محلية معنية بالأطفال.

ويجب تطوير إجراءات مرنة وتنظيمات استثنائية تضمن لجميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم القانوني، الوصول العادل وغير المشروط إلى الخدمات الصحية الأساسية. كما ينبغي إنشاء برامج دعم أسري مهيكلة بمرافقة اختصاصيي الخدمة الاجتماعية، لتعزيز وعي الأسر وزيادة انخراطهم النشط في عمليات الدعم النفسي.

### **منع عمالة الأطفال وتوفير بيئات عمل آمنة:**

من أجل منع تشغيل الأطفال وضمان حقهم في التعليم، يجب تطوير آليات إرشاد ومتابعة على المستوى المحلي للحد من تشغيل الأطفال لفترات طويلة وغير منتظمة في الأعمال العائلية مقابل مصروف بسيط. وفي هذا السياق، يجب أن تقوم وزارة العمل والضمان الاجتماعي، بالتعاون مع وحدات الخدمة الاجتماعية، بتقييم دوري لظروف عمل الأطفال.

ويجب التمييز بوضوح بين الأطفال المشاركين في التعليم المهني وبين الأطفال العاملين في مهن خطيرة، وتشديد الرقابة على برامج التدريب العملي في المدارس لضمان عدم تعارضها مع عمليات التعلم. أما دوافع الأطفال للعمل مثل "الضغط العائلي" و"الشعور بالاضطرار"، فيجب معالجتها من خلال برامج إرشاد وتوعية أسرية، مع إعطاء الأولوية للأسر اللاجئة وذات الدخل المنخفض، ما يعزز فاعلية مكافحة عمل الأطفال.

ويقترح إنشاء أنظمة إنذار مبكر تقوم على تبادل البيانات بين سجلات التغيب المدرسي، وخدمات الصحة، والملاحظات الميدانية للسلطات المحلية لتحديد الأطفال العاملين خارج نطاق القانون. أما الأطفال الذين يعبرون عن رغبتهم بالعمل "لتنمية الذات"، فينبغي تطوير برامج عمل شبابية قائمة على حقوق الطفل، وأمنة، وخاضعة للرقابة، ومصممة لدعم العملية التعليمية بدلاً من تعارضها.

ويُعد انتهاء صلاحية "البرنامج الوطني لمكافحة عمالة الأطفال" (2013-2017) دون تحديث، مؤشرًا على فجوة سياسية ملحوظة (SGB، 2017). وينبغي على تركيا إعداد خطة عمل وطنية جديدة تأخذ في الحسبان الظروف المتغيرة والمجموعات الهشة الجديدة، وعلى رأسها الأطفال المهاجرون. وعلى الرغم من هذا النقص، فإن الهدف الاستراتيجي "1.2" ضمن "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل وخطة العمل 2023-2028"، والذي يتناول دعم النمو النفسي الاجتماعي للأطفال، وحمايتهم من المخاطر، والترويج لحقوق الطفل، يمكن أن يشكل إطارًا شاملاً لمكافحة عمالة الأطفال (ASHB، 2023). غير أن نجاح هذا الإطار مرهون بتضمينه مكونات خاصة بالتقييم، والمتابعة، والمنع المباشر لعمالة الأطفال.

### **السلامة الجسدية والاندماج الاجتماعي:**

من أجل ضمان سلامة الأطفال النفسية والجسدية ودعم نموهم الاجتماعي، يجب تحسين إنارة الأحياء ومعالجة الشوارع المظلمة. كما يجب فحص الحدائق ومحيط المدارس من حيث

## الأمان بشكل دوري، وزيادة عدد المساحات الآمنة والملائمة للعب والتواصل الاجتماعي مع الأطفال.

ومع ذلك، ينبغي ألا تقتصر التدخلات على التحسينات الفيزيائية، بل يجب أيضًا مراعاة تصورات الأطفال حول الفضاءات العامة. فقد كشفت الدراسة، وخصوصًا في منطقة سلطان يبلي، أن مشاعر انعدام الأمان التي يعبر عنها الأطفال لا ترتبط دومًا بمخاطر واقعية، بل تتشكل غالبًا تحت تأثير وسائل التواصل الاجتماعي ومخاوف الأهل، بحسب ما أكده المسؤولون المحليون. وتؤدي هذه الحالة، لا سيما في حالة الفتيات، إلى تقييد استفادتهن من الفضاءات الاجتماعية، وبالتالي الحدّ من مشاركتهن في الحياة المجتمعية.

إن حق الأطفال في المشاركة الاجتماعية والاستفادة من أوقات الفراغ، كما تكفله المواد 15 و31 من اتفاقية حقوق الطفل، يفترض شعورهم بالأمان في الفضاء العام ليس فقط جسديًا، بل إدراكيًا أيضًا. لذلك، يجب إلى جانب تدابير الأمن، تنفيذ حملات توعية مجتمعية تُعزز

- Allport, G. W. (1954). طبيعة التحيز. كامبريدج، ماساتشوستس: أديسون-ويسلي.
- اتفاقية حقوق الطفل للأمم المتحدة. (1989).  
<https://www.unicef.org/turkiye/media/2086/file/Çocuk%20Haklarına%20Dair%20Sözleşme.pdf>
- لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. (2001). **التعليق العام رقم 1: أهداف التعليم (المادة 29، الفقرة 1)**. <https://digitallibrary.un.org/record/452449?ln=en>. CRC/GC/2001/1.
- لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. (2009). **التعليق العام رقم 12: حق الطفل في الاستماع لآرائه (المادة 12)**. <https://www.refworld.org/docid/4ae562c52.htm>. CRC/C/GC/12.
- لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. (2013). **التعليق العام رقم 14: مصالح الطفل الفضلي (المادة 3، الفقرة 1)**. <https://www.refworld.org/docid/51a84b5e4.html>. CRC/C/GC/14.
- Bourdieu, P. (1991). اللغة والسلطة الرمزية (تحرير: J. B. Thompson، ترجمة: G. Raymond & M. Adamson). مطبعة جامعة هارفارد.
- Braun, V., & Clarke, V. (2006). استخدام التحليل الموضوعي في علم النفس. البحث النوعي في علم النفس، 3(2)، 77-101.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). (2008). التوصية العامة رقم 26 بشأن العاملات المهاجرات. <https://digitallibrary.un.org/record/645097>
- Csikszentmihalyi, M. (1990). التدفق: سيكولوجية التجربة المثلى. هاربر آند رو.
- وزارة العمل والضمان الاجتماعي. (2023). 30 سؤالاً حول شروط العمل الخاصة بالأطفال والبالغين. <https://www.csgeb.gov.tr/Media/afhfh4bd/30-soruda-%C3%A7ocuk-ve-balgayen-gen%C3%A7-i%C5%9F%C3%A7ilere-%C3%B6zel-%C3%A7al%C4%B1%C5%9Fma-ko%C5%9Fullar%C4%B1.pdf>
- اتحاد نقابات العمال الثوريين (DİSK). (2017). أن تكون طفلاً عاملاً في تركيا. <https://www.raporlar.org/turkiyede-cocuk-isci-olmak-disk/>
- Doğan, A. & Kağnıcı, D. Y. (محرران). (2020). الأطفال والمراهقون المهاجرون: التثاقف، الاندماج والتعليم. منشورات نوبل الأكاديمية.
- مبادرة إصلاح التعليم (ERG). (2024). الفتيات في تركيا حسب وضع الوصول إلى التعليم. إسطنبول: منشورات ERG. <https://www.egitimreformugirisimi.org>
- Erdoğan, E. & Uyan Semerci, P. (2021). دليل لأساليب البحث الاجتماعي: الضرورات، الحدود والدقائق. منشورات جامعة بيلجي - إسطنبول.
- مؤسسة فريدريش إيبيرت - مكتب تركيا. (2021). مشاركة الشباب في تركيا: دراسة الشباب في تركيا. <https://turkey.fes.de/tr/konular/genclik>
- Graham, A. et al. (2013). البحث الأخلاقي المتعلق بالأطفال. فلورنسا: مكتب أبحاث البيونيسف - إينوشينتي. [https://childethics.com/wp-content/uploads/2016/09/ERIC\\_Turkish.pdf](https://childethics.com/wp-content/uploads/2016/09/ERIC_Turkish.pdf)
- Genç, H. D. & Elitsoy, Z. A. (2024). وصول المهاجرين إلى الخدمات الصحية: أدلة من العمل الميداني في تركيا. آفاق جديدة على تركيا. مطبعة جامعة كامبريدج.
- المديرية العامة لإدارة الهجرة. (2024). بيان صحفي. <https://www.goc.gov.tr/icisleri-bakani-ali-yerlikaya-gonullu-geri-donus-islemlerinde-randevu-sistemi-devreye-alindi-sinir-kapilarinda-724-calisma-esasina-gecildi>
- هيومن رايتس ووتش. (2015). عندما أحاول أن أتخيل مستقبلي، لا أرى شيئاً: العوائق التي تواجه الأطفال السوريين في تركيا في الوصول إلى التعليم. <https://www.hrw.org/tr/report/2015/11/09/282910>
- منظمة العمل الدولية. (2021). عمالة الأطفال: تقديرات عالمية لعام 2020 والاتجاهات والطريق إلى الأمام.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (1966). الجمعية العامة للأمم المتحدة. <https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights>
- الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين [IFSW]. (2022). دور الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس. جامعة إسطنبول بيلجي. (2025). أن تكون طفلاً في زمن الأزمات: التفكير مجدداً في رفاه الأطفال في تركيا بعد الجائحة - تقرير نتائج البحث. <https://cocuguniyolmahali.bilgi.org.tr/wp-content/uploads/2025/03/Krizler-Caginda-Cocuk-Olmak-Arastirma-Sonuc-Raporu.pdf>
- مجلس الصحة والسلامة المهنية. (2024). ضد عمل الشباب غير المضمون وغياب المستقبل. <https://www.isigmeclisi.org/21201-genclerin-guvencesiz-calistirilmasina-ve-geleceksizlestirilmesine-kars>

- قانون العمل رقم: 4857، 10 يونيو 2003، الجريدة الرسمية.
- ولاية إسطنبول. (2023). التحليل الاجتماعي-الاقتصادي لإسطنبول. [https://www.istanbul.gov.tr/kurumlar/istanbul.gov.tr/PDF/acik\\_kapi\\_ek.pdf](https://www.istanbul.gov.tr/kurumlar/istanbul.gov.tr/PDF/acik_kapi_ek.pdf)
- Kalander-Aybakan, S.(2024) دراسة حول معوقات وصول الأطفال السوريين إلى التعليم من منظور أولياء أمورهم، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا، جامعة مال تبة، إسطنبول.
- مؤسسة المطالم. (2021). تركيا الصديقة للأطفال: تقارير وتوصيات حول الطلبات المتعلقة بحقوق الطفل. <https://www.ombudsman.gov.tr>
- Kleiber, D. A.(1999) تجربة الترفيه والتنمية البشرية: تفسير جدلي. كتب بيسك.
- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W.(1970) تحديد حجم العينة في البحوث. القياس التربوي والنفسي، 30(3)، 607-610.
- Livingstone, S., & Blum-Ross, A.(2020) التربية من أجل مستقبل رقمي: كيف تشكل الآمال والمخاوف حول التكنولوجيا حياة الأطفال. مطبعة جامعة أكسفورد.
- جمعية اللاجئين. (2021). هجرة السوريين إلى المدن. <https://multeciler.org.tr/suriyelilerin-kente-gocu>
- جمعية اللاجئين. (2024). تحليل الاحتياجات القطاعية. [https://drive.google.com/file/d/1rMvbwu7zt7GDhX\\_A3G02cUigsNgBE4F2/view](https://drive.google.com/file/d/1rMvbwu7zt7GDhX_A3G02cUigsNgBE4F2/view)
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). (2020). لمحة عن التعليم 2020: مؤشرات منظمة التعاون والتنمية. <https://doi.org/10.1787/69096873-en>
- الجريدة الرسمية. (2013). اللائحة المتعلقة بشروط تشغيل الأطفال واليا فعيين. <https://www.mevzuat.gov.tr/mevzuat?MevzuatNo=18581&MevzuatTur=7&MevzuatTertip=5>
- وزارة الصحة. (2013). توصيات غذائية وبرامج وجبات موجهة للأطفال في سن ما قبل المدرسة وسن المدرسة. <https://hsgm.saglik.gov.tr/depo/birimler>
- Sallan-Gül, S.(2023) تقييم لعمالة الأطفال في تركيا وتطبيق MESEM.
- Spahl, W., & Österle, A. (2019). العضوية الطبقيّة: الوصول إلى الرعاية الصحية للاجئين الحضريين في تركيا. دراسات الهجرة المقارنة، 7(1)، 1-19.
- بلدية سلطان ييلي. (2017). السوريون في تركيا في عامهم السادس: مثال سلطان ييلي. <https://www.stgm.org.tr/sites/default/files/2020-09/6.-yilinda-turkiyedeki-suriyeliler-sultanbeyli-ornegi.pdf>
- Şahin-Taşğın, N.(2021) الهجرة والمجتمع المدني، ضمن منظمات المجتمع المدني ومجالات المشاكل الاجتماعية. نوبل: إسطنبول.
- Şahin-Taşğın, N.(2017) الوضع القانوني للاجئين وأنظمة الدعم في تركيا. في: Current Debates in Sociology and Anthropology، المجلد 10.
- Tan, G. M.(2020) تقرير رصد ورسم خرائط المساواة بين الجنسين في التعليم 2017-2020، تقارير CEID.
- وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ووكالة تنمية سبرهات. (2020). بحث الشباب في منطقة TRA2. <https://www.serka.gov.tr>
- وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. (2023). وثيقة واستراتيجية حقوق الطفل في تركيا (2023-2028). <https://cocukhizmetleri.aile.gov.tr>
- وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية. (2023). الخطة الاستراتيجية 2024-2028. <https://www.aile.gov.tr>
- وزارة العمل والضمان الاجتماعي. (2017).
- مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة في تركيا. (2022). تقرير النشاط السنوي 2022. <https://www.tih.gov.tr>
- معهد الإحصاء التركي. (2024). الأطفال في الإحصاءات - 2023. <https://data.tuik.gov.tr>
- معهد الإحصاء التركي. (2025). السكان والديموغرافيا - بيانات 2024. <https://data.tuik.gov.tr>
- لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. (2013). التعليق العام رقم 14 حول مصالح الطفل الفضلى (CRC/C/GC/14).
- اليونيسف. (2004). بناء مدن صديقة للأطفال: إطار للعمل. فلورنسا: مركز أبحاث إينوشينتي.
- اليونيسف. (2007). فقر الأطفال في منظور عالمي: نظرة عامة على رفاه الأطفال في البلدان الغنية.
- اليونيسف. (2011). تقرير وضع الأطفال في تركيا.
- اليونيسف. (2013). حالة أطفال العالم 2013: الأطفال ذوو الإعاقة. <https://www.unicef.org/reports>
- اليونيسف. (2017). فقر الأطفال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نهج متعدد الأبعاد.
- اليونيسف. (2023). الوقاية من عمالة الأطفال: الدور الحاسم للحماية الاجتماعية.

- اليونيسف. (2023). تقرير تحليل الأطفال السوريين خارج المدرسة: تقرير قطر تركيا.
- اليونيسف تركيا. (2024). اتفاقية حقوق الطفل. <https://www.unicef.org/turkiye>
- اليونيسف. (2025). بطاقة تقرير إينوشينتي 19: رفاه الأطفال في عالم غير متوقع.
- منظمة الصحة العالمية. (2023). نداء الاستجابة للأوبئة والأزمات: تركيا.
- منظمة الصحة العالمية - أوروبا. (2023). ضمان الوصول المنصف للرعاية الصحية للاجئين والمهاجرين في تركيا.
- جامعة يشار. (2022). بحث حول وصول الشباب اللاجئين إلى الخدمات الصحية في تركيا. <https://euc.yasar.edu.tr>
- Yazıcı, E. (2019). حماية الطفل والخدمات الاجتماعية. أنقرة: دار نشر نيكيا.
- Yüksek, D., Şahin Taşğın, N., & Tekin, U. (2022). الحياة اليومية للفتيات والفتيان من السوريين والمواطنين الأتراك: دراسة نوعية في كوتشوك شكمة وسلطان بيلي.
- Yüksel-Kaptanoğlu, İ., Arslan, H. (2021). تقرير رسم خرائط المساواة بين الجنسين في حالات الزواج المبكر والقسري للأطفال. منشورات CEİD.

عزيري .....

اسمي..... نحن فريق بحثي مكون من سوزان أوكتاي إيرول (Suzan Oktay Erol) ، ناشأ شاهين تاشجين (Neşe Şahin Taşgün) وجوكتشا جيلان (Gökçe Ceylan) وبدعم من جمعية التضامن و المساعدة مع اللاجئين و طالبي اللجوء، "المساءلة من أجل الأطفال"، الدفاع عن الحقوق نحن نجري هذا البحث ضمن نطاق مشروع (ACAR). وفي نطاق البحث، سنقوم بإجراء استطلاعات ومقابلات متعمقة ودراسات جماعية مركزة مع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً. من خلال هذه الدراسات، نهدف إلى تحديد الأسباب الرئيسية للصعوبات التي يواجهها الأطفال الذين يعيشون في سلطانيبي ووضع توصيات سياسية لتطوير بيئة صديقة للطفل حيث يمكن للأطفال الحصول على حقوقهم ويشعرون بالتحسن. في حالة موافقتك على المشاركة في. استبيان هذا البحث سنطلب منك مساعدتنا في الدراسة

قبل الوصول إليك أثناء عملية البحث، تم الحصول على موافقة لجنة الأخلاقيات من لجنة أخلاقيات البحث العلمي غير التدخلية بجامعة مالتيبي فيما يتعلق بالملاءمة الأخلاقية للبحث. إن مشاركتك في البحث طوعية تماماً. يجب عليك التحدث مع والدك قبل أن تقرر المشاركة في هذا البحث. سنخبرهم عن هذا البحث ونحصل على موافقتهم/إذنتهم. حتى لو قال والدك "حسناً"، فقد لا تقبل ذلك. المشاركة في هذا البحث اختيارية وإذا كنت لا ترغب في ذلك فلا يمكنك المشاركة. لذلك لن يغضب منك أحد أو ينزعج منك. حتى لو وافقت على المشاركة أولاً، يمكنك التراجع لاحقاً، فالأمر متروك لك تماماً. إذا لم تقبل، فلن يكون هناك أي تغيير في سلوكنا وسلوك عائلتك تجاهك.

يمكنك أن تسألني أي سؤال يخطر ببالك الآن أو لاحقاً. رقم هاتفي وعنوان بريدي الإلكتروني مكتوبان على هذه الورقة. إذا وافقت على المشاركة في هذا البحث، يرجى كتابة اسمك ولقبك أدناه. سوف تتلقى أنت وعائلتك نسخة من هذا النموذج.

شكراً جزيلاً لك على مساهمتك لنا ولعالم العلوم من خلال المشاركة في دراستنا.

### بيان المشارك

لقد تم إبلاغي بهذا البحث الذي أجرته سوزان أوكتاي إيرول ونيش شاهين تاشجين وغوكي جيلان وفي نطاق "مشروع المساءلة عن الأطفال والدفاع عن الحقوق (ACAR)". وتم التأكيد على الحفاظ على السرية فيما يتعلق بهدف البحث وطريقة تنفيذه والبيانات التي تم الحصول عليها. لقد علمت أنه إذا كانت لدي أسئلة حول البحث، فيمكنني الوصول إليها على عناوين البريد الإلكتروني أدناه. تم إعلامي بأنه يمكنني ممارسة حقي في الانسحاب من البحث في بداية البحث أو في منتصفه وأنه لن تتحمل أي مسؤولية إذا استخدمت هذا الحق. أعلن أنني أرغب في المشاركة في هذا البحث بموافقتي الطوعية.

إذا وافقت على المشاركة في الدراسة و تسجيل صوتك ، ضع علامة "X" على المربع أدناه و تابع.

أنا أقبل .

---

فريق البحث :

الباحثون :

سوزان أوكتاي إيرول، ناشا شاهين طاشجين، جوكتشه جيلان

العنوان : قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة مالتيبي ITBF

الهاتف: +90 (216) 50 10 626 - 2222

E-mail:suoktay@hotmail.com, nesetasgin@maltepe.edu.tr, gokceceylan@maltepe.edu.tr

الباحث الذي يجري المقابلة:

الاسم و اللقب :

التاريخ :

التوقيع :

---

الطفل المشارك :

الاسم اللقب :

التاريخ :

مقدم رعاية الطفل/الوالدين:

الاسم و اللقب :

التاريخ :

التوقيع :

(إن وجد) المترجم المشارك في المقابلة :

الاسم و اللقب :

التاريخ :

التوقيع :

---

## ◀ الملحق - 2: نموذج الموافقة تعريفية للبالغين

عزيزي المشارك،

يتم إجراء هذا البحث في إطار مشروع "المساءلة عن الأطفال و الدفاع عن الحقوق (ACAR)" من قبل فريق البحث المكون من سوزان أوكتاي إرول و ناشا شاهين تاشجين و جوكجا جيلان بدعم من جمعية المساعدة و التضامن مع اللاجئين و طالبو اللجوء ، سيتم إجراء مقابلات جماعية مركزة مع أعضاء المجتمع المحلي وأولياء أمور اللاجئين الذين لديهم أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و 12 عاماً. يهدف هذا البحث إلى تحديد الأسباب الجذرية لل صعوبات التي يواجهها الأطفال الذين يعيشون في منطقة سلطان بيلي و تطوير توصيات سياسية لتطوير بيئة صديقة للأطفال حيث يمكن للأطفال الوصول إلى حقوقهم والشعور بالتحسن.

قبل الوصول إليك أثناء عملية البحث، تم الحصول على موافقة اللجنة الأخلاقية من لجنة أخلاقيات البحث العلمي غير التدخلية بجامعة مالتيبي فيما يتعلق بالملاءمة الأخلاقية للبحث. إن مشاركتك في البحث طوعية تماماً. إذا شعرت بأي إزعاج، يمكنك اختيار عدم المشاركة في البحث أو يمكنك ممارسة حقك في الانسحاب من البحث في أي مرحلة. في حالة انسحابك من الدراسة، لن تتحمل أي مسؤولية و سيتم احترام قرارك. إذا وافقت على المشاركة في البحث فسيتم تسجيل المقابلات معك صوتياً إذا حصلت على إذن صريح بذلك، و سيتم تحويل هذه التسجيلات لاحقاً إلى نصوص مكتوبة لتحليل المحتوى. إذا لم يكن لديك الإذن لتسجيل الصوت فلن يتم تسجيله و سيتم تدوين إجاباتك كتابياً. سيتم تشفير الملفات الصوتية و النصوص التي تم الحصول عليها من المقابلات و لن تتم مشاركتها مع أي مؤسسة أو شخص و سيتم إخفاء الهوية و استخدامها للأغراض العلمية فقط. لا يوجد في الدراسة أي أسئلة من شأنها الكشف عن هويتك. ستظل المعلومات التي تم الحصول عليها منك و هويتك أثناء البحث سرية و لن يتم استخدامها إلا للأغراض البحث. خلال الاجتماعات التي ستستغرق حوالي 150 دقيقة، ما هو متوقع منك هو؛ و من واجبك الإجابة على جميع الأسئلة كاملة دون ضغط أو اقتراح من أي شخص و إعطاء الإجابات التي تبدو الأكثر ملاءمة لك بصدق.

إذا كان لديك أي أسئلة قبل أو أثناء أو بعد البحث فيمكنك طرح أي سؤال تريده على أحد أعضاء فريق البحث و يمكنك طلب معلومات حول نتائج البحث عند اكتمال البحث. نشكرك على تخصيص وقتك الثمين للمشاركة في بحثنا.

### بيان المشارك

تم إعلامي بهذا البحث الذي أجري في إطار مشروع "المساءلة عن الأطفال و الدفاع عن الحقوق (ACAR)" من قبل فريق البحث المكون من سوزان أوكتاي إرول و ناشا شاهين تاشجين و جوكجه جيلان. و تم الإدلاء ببيان بشأن غرض البحث و طريقة تنفيذه و حماية سرية البيانات المتحصل عليها. إذا كانت لدي أسئلة حول البحث فقد تم إبلاغي بعنوانين البريد الإلكتروني للوصول إلى الباحثين. وأبلغت بأنني أستطيع ممارسة حقي في الانسحاب من الدراسة في بداية الدراسة أو في منتصفها و لن تقع علي أي مسؤولية إذا مارست هذا الحق. أعلن أنني أريد المشاركة في هذا البحث بموافقتي الطوعية.

إذا وافقت على المشاركة في الدراسة و على التسجيل الصوتي فيرجى وضع علامة "X" في المربع أدناه والاستمرار.

□ أنا أقبل .

---

فريق البحث :

الباحثون :

سوزان أوكتاي إرول، ناشا شاهين تاشجين، جوكجه جيلان

العنوان: جامعة مالتيبي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العمل الاجتماعي

الهاتف: +90 (216) 50 10 626 - 2222

البريد الإلكتروني

E-mail:suoktay@hotmail.com, nesetasgin@maltepe.edu.tr, gokceceylan@maltepe.edu.tr

الباحث الذي يجري المقابلة :

الاسم واللقب :

تاريخ :

التوقيع:

---

المشارك :

الاسم واللقب :

تاريخ :

التوقيع :

(إن وجد) المترجم المشارك في الاجتماع :

الاسم واللقب :

تاريخ :

التوقيع :

---

### < الملحق - 3: استبيان الوصول إلى حقوق الطفل لأجل الأطفال اللاجئين ما بين الفئة العمرية 12-18 عاماً

مقدمة : مرحباً ! تم إعداد هذا الاستبيان لفهم مدى قدرة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و18 عاماً والذين يعيشون في سلطان بيلى في الحصول على حقوقهم. سيتم الاحتفاظ بإجاباتك بسرية تامة و سيتم استخدامها لأغراض البحث فقط . يرجى الإجابة على الأسئلة بصدق و دقة . شكراً لك !

#### الجزء الأول: التعريف بنفسك

- 1 كم عمرك؟ \_\_\_\_\_
- 2 الجنس: ( ) أنثى ( ) ذكر ( ) لا أريد تحديده
- 3 في أي مدينة ولدت؟ \_\_\_\_\_
- 4 منذ متى وأنت تعيش في سلطان بيلى؟ \_\_\_\_\_
- 5 في أي حي تعيش؟ \_\_\_\_\_
- 6 ما هي لغتك الأم؟ ( ) الكردي ( ) العربية ( ) التركية ( ) أخرى (إن وجدت) .....
- 7 هل يمكنك التحدث بلغتك الأم؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما
- 8 هل يمكنك الكتابة بلغتك الأم؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما
- 9 هل يمكنك التحدث باللغة التركية؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما
- 10 ما هي اللغات التي تعرفها؟ (يمكن وضع علامة على أكثر من واحد)  
( ) الكردية ( ) العربية ( ) الفارسية ( ) التركية ( ) أخرى (إن وجدت)
- 11 هل لديك بطاقة هوية رسمية؟ ( ) نعم ( ) لا
- 12 هل واجهتك أي مشاكل لعدم حصولك على بطاقة الهوية؟ ( ) نعم ( ) لا
- 13 هل سبق لك أن لم تتمكن من الذهاب إلى المدرسة أو إلى الطبيب لأنه لم يكن لديك بطاقة هوية؟  
( ) نعم ( ) لا
- 14 هل تعيش مع والديك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 15 (إذا كانت الإجابة لا) مع من تعيش؟ \_\_\_\_\_
- 16 كم عدد الأشخاص الذين يعيشون معك في المنزل؟  
( ) 2-3 أشخاص ( ) 4-5 أشخاص ( ) 6-7 أشخاص ( ) 7-8 أشخاص  
( ) 8-9 أشخاص ( ) 10 أشخاص أو أكثر
- 17 كم عدد إخوتك الذين يعيشون في منزلك؟  
( ) 1 ( ) 2 ( ) 3 ( ) 4 ( ) 5 ( ) 6 أشقاء أو أكثر
- 18 هل تعيش في نفس المنزل مع والدتك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 19 هل تعيش في نفس المنزل مع والدك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 20 هل تعمل والدتك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 21 هل يعمل والدك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 22 بالنظر إلى الوضع المالي لعائلتك، هل يمكنك وضع علامة على الخيار الأكثر ملاءمة لك أدناه؟  
( ) وضع عائلي مالي يكفي لسد احتياجاتي واحتياجات إخوتي.

- ( ) في كثير من الأحيان ليس لدينا ما يكفي من المال حتى لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والإيجار.
- ( ) لدينا ما يكفي من المال للانتقال من راتب إلى راتب.
- ( ) يمكننا أن نتدبر أمرنا طالما أننا لا نشترى أشياء فاخرة وباهظة الثمن وغير ضرورية.
- ( ) لا أعرف.

### الجزء الثاني: الحق في التعليم

- 23 هل تذهب إلى المدرسة؟ ( ) نعم ( ) لا (إذا كانت الإجابة لا، يمكنك الانتقال إلى السؤال 37)
- 24 هل تذهب إلى المدرسة بانتظام؟ ( ) نعم ( ) لا
- 25 ما الصف الذي تذهب إليه؟ ( ) 5 ( ) 6 ( ) 7 ( ) 8 ( ) 9 ( ) 10 ( ) 11 ( ) 12
- 26 هل سبق لك أن واجهت صعوبة في المدرسة بسبب اللغة؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 27 هل تحب الذهاب إلى المدرسة؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 28 كيف تذهب إلى المدرسة؟
- ( ) المشاة
- ( ) ميني باص
- ( ) حافلة
- ( ) خدمة
- ( ) بسيارتنا الخاصة
- ( ) آخر -----
- 29 هل يمكنك تناول وجبة الإفطار في أيام الدراسة؟
- ( ) لا، لا أستطيع تناول وجبة الإفطار.
- ( ) يمكنني تناول وجبة الإفطار في بعض الأحيان.
- ( ) أتناول وجبة الإفطار في الغالب.
- ( ) أنا دائماً أتناول وجبة الإفطار.
- 30 كيف تلبى احتياجاتك في وجبة الإفطار؟
- ( ) أنا أكل في المنزل.
- ( ) أشتريه من مكان ما على الطريق (محل حلويات، متجر كعك، إلخ) في طريقي إلى المدرسة.
- ( ) أشتريه من مقصف المدرسة.
- ( ) آخر -----
- 31 هل يمكنك تناول الغداء في المدرسة؟
- ( ) لا، أنا لا أكله.
- ( ) أتناول الغداء أحياناً.
- ( ) أتناول الغداء في الغالب.
- ( ) أنا دائماً أتناول الغداء.
- 32 كيف تلبى احتياجاتك في الغداء؟
- ( ) أنا أكل في المنزل.
- ( ) أشتريه من مكان ما على الطريق (محل حلويات، متجر كعك، إلخ) في طريقي إلى المدرسة.
- ( ) أشتريه من مقصف المدرسة.
- ( ) آخر -----

33 هل يمكنك قراءة العبارات التالية واختيار الخيار المناسب لك ؟

ليس صحيحاً على الاطلاق	ليس صحيحاً تماماً	صحيح جزئياً	صحيح تماماً	
				أفضل أن أكون في المنزل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.
				أفضل العمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.
				أفضل اللعب مع أصدقائي في الحي بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.
				أشعر بالسعادة عندما أكون في المدرسة.
				أشعر بالأمان عندما أكون في المدرسة.
				سيكون لدي مستقبل جيد لأني درست.
				بالمقارنة مع الآخرين، أرى نفسي طالباً ناجحاً.
				عندما أواجه مشكلة في المدرسة، أعرف من أطلب الدعم.
				إذا كان لدي مشاكل في المدرسة، يمكنني مشاركتها مع أصدقائي.
				عندما أواجه مشاكل في المدرسة، يمكنني الذهاب إلى خدمة التوجيه.
				لدي أصدقاء مقربين تعرفت عليهم في المدرسة.
				أنا شخص مشهور بين أصدقائي.
				هناك موظفون في المدرسة يعاملونني بطريقة لا أريدها (مرعجة).
				لدي أصدقاء في المدرسة لدي مشاكل معهم.
				عائلتي تريدني أن أواصل تعليمي.
				عائلتي تزورني في المدرسة.
				تأتي عائلتي لمقابلة أساتذتي.
				كما أقضي بعض الوقت بعد المدرسة مع الأصدقاء الذين تعرفت عليهم في المدرسة.

34 هل تفكر في ترك المدرسة لأي سبب من الأسباب؟ ( ) نعم ( ) لا

35 (إذا كانت إجابتك بنعم) هل يمكنك أن تشرح بجملة واحدة سبب تفكيرك في ترك المدرسة؟

-----

36 هل هناك أي شيء يصعب عليك الذهاب إلى المدرسة؟

-----

### الفصل الثالث: الحق في الصحة

37 هل لديك المعرفة الكافية بالتغذية الصحية والنظافة؟

( ) نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما

38 هل تشعر بصحة جيدة؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً

39 هل تعتقد أنك تأكل طعاماً صحياً؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً

40 هل يمكنك الذهاب إلى الطبيب بسهولة عندما تكون مريضاً؟ ( ) نعم ( ) لا

41 هل يعاملونك باحترام في مؤسسات الرعاية الصحية؟ ( ) نعم ( ) لا

42 هل واجهت صعوبة في التواصل مع الموظفين في منشأة الرعاية الصحية الخاصة بك بسبب اللغة؟

( ) نعم ( ) لا

43 هل يمكنك تناول أدويةك بسهولة؟ ( ) نعم ( ) لا

44 هل يمكنك قراءة العبارات التالية واختيار الخيار المناسب لك؟

ليس صحيحاً على الإطلاق	ليس صحيحاً تماماً	صحيح جزئياً	صحيح تماماً	
				أستحم مرة أو مرتين في الأسبوع
				أتناول وجبة الإفطار كل صباح
				أتناول اللحوم أو الدجاج أو السمك مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع
				أنا أكل الفاكهة الطازجة كل يوم
				الحليب واللبن واللبن وما إلى ذلك مرة واحدة على الأقل يومياً. أنا أستهلك منتجات الألبان
				أقوم بتنظيف أسناني مرتين في اليوم
				أمارس الرياضة/التمارين الرياضية مرتين في الأسبوع على الأقل.

### الجزء الرابع: الخبرة العملية

45 هل سبق لك أن كان لديك أي خبرة في العمل؟ ( ) نعم ( ) لا

46 [إذا كانت الإجابة بنعم] كم من الوقت عملت؟

( ) أقل من شهر واحد ( ) 1-3 أشهر ( ) 3-6 أشهر

( ) 6-9 أشهر ( ) 9-12 شهراً ( ) أكثر من سنة

47 هل مازلت تعمل الآن؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً

48 بالنظر إلى آخر مكان عملت فيه، هل يمكنك تحديد المكان الذي كانت لديك فيه خبرة عملية؟

( ) السوق / المسوق

( ) الملابس والملابس / العامل والمتدرب

( ) ملابس / كاتب

( ) الطعام/النادل، النادل

( ) عامل طعام / مصنع، متدرب

( ) التنظيف والجمع والتلمذة الصناعية مع التجار

( ) التصنيع والتدريب المهني في الصناعة (إصلاح السيارات، الكهرباء، البناء، الخ)

- ( ) متدرب في مصفف شعر  
 ( ) متدرب في غسيل السيارات  
 ( ) آخر-----

49 بالنظر إلى مكان عملك الأخير، كم ساعة قضيتها في العمل يومياً؟

- ( ) أقل من ساعتين  
 ( ) 2-4 ساعات  
 ( ) 4-6 ساعات  
 ( ) 6-8 ساعات  
 ( ) 8-10 ساعات  
 ( ) 10-12 ساعة  
 ( ) أكثر من 12 ساعة

50 عندما تفكر في الخيارات أدناه، هل ستختار الخيار الذي يبدو أكثر ملاءمة لك من بين أسباب البدء في العمل؟

- ( ) لأعيل أسرتي / للحاجة إليها / لكسب المال  
 ( ) لأنني لم أذهب إلى المدرسة / لأن فصولي كانت سيئة / لأنني لم أحب المدرسة  
 ( ) لتعلم مهنة  
 ( ) لتجنب الخمول  
 ( ) لأنني أريد/أحب العمل  
 ( ) أن أكتسب الثقة بالنفس / أن أقف على قدمي  
 ( ) لتقييم الإجازة الصيفية  
 ( ) لأن عائلتي أرادت ذلك  
 ( ) لتغطية نفقات مدرسة إخوتي  
 ( ) آخر-----  
 ( ) لا أعرف

### الفصل الخامس : الحق في الأمان

51 هل تشعر بالأمان في المنزل؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً

52 هل تشعر بالأمان في الخارج؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً

53 هل يمكنك تحديد الشعور الأقرب إليك فيما يتعلق بالمنطقة التي تعيش فيها؟

- ( ) أنا سعيد جداً بالعيش هنا  
 ( ) هذا المكان لا يحل محل محل مسقط رأسي  
 ( ) لقد تكيفت هنا  
 ( ) لم أستطع التكيف هنا  
 ( ) أنا لست سعيداً بالعيش هنا  
 ( ) أشعر أنني أُنتمي إلى هنا  
 ( ) أنا سعيد لأنني أتيت إلى هنا

54 هل هناك أي شخص يمكنك اللجوء إليه للحصول على المساعدة عندما يعاملك شخص ما بشكل سيء؟

- ( ) نعم ( ) لا

55 (إذا كانت إجابتك بنعم) من الذي يمكنك طلب المساعدة منه؟

- ( ) الأم ( ) الأب ( ) الأخ ( ) الصديق ( ) المعلم ( ) مدير المدرسة ( ) الشرطة  
 ( ) رئيس ( ) أخرى-----

## الفصل 6 : الحق في المشاركة

- 56 هل يتم الاستماع لأفكارك في عائلتك؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 57 هل يتم سؤالك عن رأيك عندما يحدث شيء ما في عائلتك؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 58 هل يمكنك التعبير عن آرائك بحرية في المدرسة؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 59 هل يمكنك إخبار معلمك أو مديرك أو أي موظف آخر إذا كانت هناك مشكلة في المدرسة؟ ( ) نعم ( ) لا
- 60 (إذا كانت الإجابة لا) هل يمكنك أن تشرح في جملة واحدة لماذا لا تستطيع قول ذلك؟
- 
- 61 هل تحب الحي الذي تعيش فيه؟ ( ) نعم ( ) لا
- 62 هل يمكنك ممارسة الألعاب أو القيام بالأشياء التي تحبها في وقت فراغك في الحي الذي تعيش فيه؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 63 هل توجد مناطق آمنة في منطقتك حيث يمكنك ممارسة الألعاب والتواجد مع زملائك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 64 هل تسمح لك عائلتك بقاء أصدقائك وقضاء الوقت معهم؟ ( ) نعم ( ) لا
- 65 هل يمكنك المشاركة في الفعاليات أو الأنشطة الفنية في المدرسة أو في حيك؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 66 أي مما يلي تفعله أكثر في وقت فراغك؟
- ( ) أذهب إلى مركز التسوق.
  - ( ) أَلعب في الهواء الطلق.
  - ( ) أَلعب الألعاب على الكمبيوتر أو في مقهى الإنترنت.
  - ( ) أساعد في أعمال المنزل.
  - ( ) أساعد في رعاية أخي والأشخاص الآخرين في المنزل.
  - ( ) أقابل أصدقائي وأتحدث معهم.
  - ( ) أشاهد التلفاز.
  - ( ) أمارس الرياضة.
  - ( ) قرأت الكتب.
  - ( ) لا أفضل أن أفعل الكثير.
- 67 هل يمكنك المشاركة في الفعاليات المتعلقة بثقافتك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 68 هل لديك معرفة بحقوق الطفل؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) إلى حد ما
- 69 ما هي برأيك أهم مشكلة تتعلق بحقوق الطفل؟ هل يمكنك التعبير عنها بجملة واحدة؟
- 
- 70 لو كان لديك عصا سحرية ماذا ستغير في حياة الأطفال؟ هل يمكنك التعبير عنها بجملة واحدة؟
- 

شكراً جزيلاً! شكراً لك على الإجابة عن الأسئلة. إجاباتك ستساعد في تحقيق حقوق الطفل!

< الملحق - 4: استبيان حول الوصول إلى حقوق الطفل للأطفال المواطنين الأتراك من الفئة العمرية 12-18 سنة

المقدمة:

مرحبًا! أعدّ هذا الاستبيان لفهم مدى تمكّن الأطفال واليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عامًا ويعيشون في سلطان بيلي من الوصول إلى حقوقهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم. سيتم التعامل مع إجاباتك بسريّة تامّة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث فقط. نرجو أن تجيب عن الأسئلة بصدق ودقة. شكرًا لك!

تاريخ إجراء الاستبيان:

اسم القائم بالاستبيان:

القسم الأول: تعرّف بنفسك

- 1 كم عمرك؟ \_\_\_\_\_
- 2 جنسك: ( ) فتاة ( ) فتى ( ) لا أرغب في الإفصاح
- 3 في أي ولاية وُلدت؟ \_\_\_\_\_
- 4 منذ متى وأنت تعيش في سلطان بيلي؟ \_\_\_\_\_
- 5 في أي حيّ تسكن؟ \_\_\_\_\_
- 6 ما هي لغتك الأم؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)  
( ) الكردية ( ) العربية ( ) التركية ( ) أخرى  
\_\_\_\_\_ (اذكرها)
- 7 ما هي اللغات التي تعرفها؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)  
( ) الكردية ( ) العربية ( ) التركية ( ) أخرى  
\_\_\_\_\_ (اذكرها)
- 8 هل تعيش مع أسرتك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 9 (إن كانت الإجابة "لا") مع من تعيش؟ \_\_\_\_\_
- 10 كم عدد الأشخاص الذين يعيشون معك في نفس المنزل؟  
( ) 2-3 أشخاص ( ) 4-5 ( ) 6-7 ( ) 7-8 ( ) 8-9 ( ) 10 أو أكثر
- 11 كم عدد الإخوة/الأخوات الذين يعيشون معك في المنزل؟  
( ) 0 ( ) 1 ( ) 2 ( ) 3 ( ) 4 ( ) 5 ( ) 6 أو أكثر
- 12 هل تعيش في نفس المنزل مع والدتك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 13 هل تعيش في نفس المنزل مع والدك؟ ( ) نعم ( ) لا
- 14 هل والدتك تعمل؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم
- 15 هل والدك يعمل؟ ( ) نعم ( ) لا ( ) لا أعلم
- 16 بالنظر إلى الوضع المالي لعائلتك، ما هو الخيار الذي يناسبك أكثر؟  
( ) الوضع المالي لعائلتي كافٍ لتغطية احتياجاتي واحتياجات إخوتي  
( ) كثيرًا ما لا نملك المال الكافي حتى للاحتياجات الأساسية مثل الطعام والإيجار  
( ) نعيش بصعوبة من راتب إلى آخر  
( ) يمكننا العيش طالما لا نشترى أشياء فاخرة أو غير ضرورية  
( ) لا أعلم

## القسم الثاني: الحق في التعليم

- 17 هل تذهب إلى المدرسة؟  
( ) نعم – (إذا كانت الإجابة نعم، انتقل إلى السؤال 18)  
( ) لا – (إذا كانت الإجابة لا، انتقل إلى السؤال 17.1)  
17.1 هل سبق لك أن التحقت بالمدرسة من قبل؟  
( ) نعم  
( ) لا – (إذا كانت الإجابة لا، انتقل إلى قسم "الحق في الصحة" والسؤال 30. إذا كانت نعم، انتقل إلى السؤال 17.2)  
17.2 في أي صف تركت المدرسة؟  
( ) الأول ( ) الثاني ( ) الثالث ( ) الرابع ( ) الخامس  
( ) السادس ( ) السابع ( ) الثامن ( ) التاسع  
( ) العاشر ( ) الحادي عشر ( ) الثاني عشر  
17.3 ما هو السبب الأهم من بين الأسباب التالية في تركك للمدرسة؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار) – بعد هذا السؤال انتقل إلى قسم "الحق في الصحة"، السؤال 30  
( ) تغيّر موقع المدرسة وبعد المكان الجديد  
( ) بدأت العمل  
( ) انتقلنا إلى ولاية/منطقة/حيّ آخر  
( ) لم أرغب في الذهاب إلى المدرسة  
( ) عائلتي لم تكن تريدني أن أذهب إلى المدرسة  
( ) بسبب الصعوبات الاقتصادية  
( ) واجهت مشاكل مع أقراني  
( ) لأسباب صحية  
( ) أخرى: \_\_\_\_\_
- 18 هل تذهب إلى المدرسة بانتظام؟  
( ) نعم ( ) لا  
19 في أي صف أنت الآن؟  
( ) الثاني ( ) الثالث ( ) الرابع ( ) الخامس ( ) السادس  
( ) السابع ( ) الثامن ( ) التاسع ( ) العاشر ( ) الحادي عشر ( ) الثاني عشر  
20 هل تحب الذهاب إلى المدرسة؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً  
21 كيف تذهب إلى المدرسة؟  
( ) مشياً على الأقدام  
( ) حافلة صغيرة  
( ) حافلة/باص  
( ) خدمة نقل مدرسي  
( ) بسيارة الأسرة  
( ) أخرى: \_\_\_\_\_
- 22 هل تتناول وجبة الفطور في أيام المدرسة؟  
( ) لا، لا أتناول فطوراً  
( ) أحياناً

( ) غالبًا

( ) دائمًا

23 كيف تحصل على وجبة الفطور؟

( ) أتناولها في المنزل

( ) أشتري شيئًا في الطريق (من مخبز، بائع خبز، إلخ)

( ) أشتري من مقصف المدرسة

( ) أحمل فطوري من المنزل وأتناوله في المدرسة

( ) أخرى: \_\_\_\_\_

24 هل تتناول وجبة الغداء في المدرسة؟

( ) لا

( ) أحيانًا

( ) غالبًا

( ) دائمًا

25 كيف تحصل على وجبة الغداء؟

( ) أتناولها في المنزل

( ) أشتري شيئًا في الطريق

( ) أشتري من مقصف المدرسة

( ) أحضرها من المنزل

( ) أخرى: \_\_\_\_\_

26 اقرأ العبارات التالية وحدد الخيار الأنسب لك

ليس صحيحا على الاطلاق	ليس صحيحا تماما	صحيح جزئياً	صحيح تماماً	
				أفضل البقاء في المنزل على الذهاب إلى المدرسة
				أفضل العمل على الذهاب إلى المدرسة
				أفضل اللعب أو قضاء الوقت مع الأصدقاء في الحي على الذهاب إلى المدرسة
				أشعر بالسعادة أثناء وجودي في المدرسة
				أشعر بالأمان أثناء وجودي في المدرسة
				أعتقد أن مستقبلي سيكون جيداً لأنني أتعلم
				أعتبر نفسي طالباً ناجحاً مقارنة بالآخرين
				أعرف إلى من ألتجأ إذا واجهت مشكلة في المدرسة
				إذا واجهت مشكلة في المدرسة، يمكنني مشاركتها مع أصدقائي
				إذا واجهت مشكلة في المدرسة، يمكنني الذهاب إلى قسم الإرشاد النفسي

				لدي أصدقاء مقرَّبون في المدرسة
				أنا محبوب بين أصدقائي
				يوجد موظفون في المدرسة يعاملونني بطريقة غير مرغوبة
				لدي أصدقاء أواجه معهم مشاكل في المدرسة
				أسرتي ترغب في استمراري بالتعليم
				تزورني أسرتي في المدرسة
				أسرتي تلتقي مع معلمي
				أقضي وقتًا مع أصدقائي من المدرسة خارج أوقات الدوام

27 إذا كانت هناك صعوبة تمنعك من الذهاب إلى المدرسة، هل يمكنك شرحها بجملة واحدة؟

-----

28 هل تفكر في ترك المدرسة لأي سبب؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانًا

29 (إذا كانت الإجابة نعم) هل يمكنك شرح سبب رغبتك في ترك المدرسة بجملة واحدة؟

القسم الثالث: الحق في الصحة

30 هل لديك معلومات كافية عن التغذية الصحية والنظافة؟

( ) نعم ( ) لا ( ) قليلًا

31 هل تشعر بأنك بصحة جيدة؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانًا

32 هل تعتقد أنك تتغذى بشكل صحي؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانًا

33 عندما تمرض، هل يمكنك الذهاب إلى الطبيب بسهولة؟

( ) نعم ( ) لا

34 هل يعاملك موظفو المؤسسات الصحية باحترام؟

( ) نعم ( ) لا

35 هل تستطيع الحصول على أدويةك بسهولة؟

( ) نعم ( ) لا

36 اقرأ العبارات التالية وحدد الخيار الأنسب لك:

ليس صحيحا على الاطلاق	ليس صحيحا تماما	صحيح جزئيًا	صحيح تمامًا	
				أستحم مرة أو مرتين في الأسبوع
				أتناول وجبة الإفطار كل صباح
				أتناول اللحوم أو الدجاج أو السمك مرتين أو ثلاثًا في الأسبوع
				أتناول الفواكه الطازجة كل يوم
				أستهلك على الأقل منتجًا واحدًا من الحليب أو اللبن أو الزبادي يوميًا

				أفرش أسناني مرتين في اليوم
				أمارس الرياضة أو التمارين مرتين في الأسبوع على الأقل

### القسم الرابع: تجربة العمل

37 هل سبق لك أن عملت في أي وظيفة؟

( ) نعم ( ) لا (إذا كانت الإجابة "لا"، انتقل إلى السؤال 44)

38 (إذا كانت الإجابة "نعم") كم من الوقت عملت؟

( ) أقل من شهر ( ) 1-3 أشهر ( ) 3-6 أشهر

( ) 6-9 أشهر ( ) 9-12 شهرًا ( ) أكثر من سنة

39 هل ما زلت تعمل حاليًا؟

( ) نعم ( ) لا ( ) أحيانًا

40 بالنظر إلى آخر مكان عملت فيه، أي من الخيارات التالية يصف عملك؟

( ) في السوق كبائع

( ) في مجال الألبسة كعامل أو متدرب

( ) في محل ألبسة كبائع

( ) في مجال الطعام كنادل أو مساعد

( ) في معمل إنتاج مواد غذائية كعامل أو متدرب

( ) لدى تاجر في التنظيف أو التجميع أو كمساعد

( ) في الصناعة (ميكانيك، كهرباء، بناء، إلخ)

( ) كمساعد في صالون حلاقة

( ) كمساعد في مغسل سيارات

( ) أعمال منزلية (مثل ربط البالونات، خياطة كرات القدم، إلخ)

( ) أخرى: \_\_\_\_\_

41 في آخر عمل لك، كم ساعة كنت تقضي يوميًا في مكان العمل؟

( ) أقل من ساعتين ( ) 2-4 ساعات ( ) 4-6 ساعات

( ) 6-8 ساعات ( ) 8-10 ساعات ( ) 10-12 ساعة ( ) أكثر من 12 ساعة

42 ما السبب الرئيسي الذي دفعك للعمل؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار):

( ) لمساعدة عائلتي / بسبب الحاجة / لكسب المال

( ) لأنني لا أذهب إلى المدرسة / دراستي ضعيفة / لا أحب المدرسة

( ) لأتعلم مهنة

( ) لأشغل وقتي

( ) لأنني أرغب بالعمل / أحب العمل

( ) لاكتساب الثقة بالنفس / لأعتمد على نفسي

( ) للاستفادة من العطلة الصيفية

( ) لأن عائلتي طلبت مني

( ) للمساعدة في تغطية مصاريف إخوتي الدراسية

( ) لا أعلم

( ) أخرى: \_\_\_\_\_

### القسم الخامس: الحق في الأمان

- 43 هل تشعر بالأمان في المنزل؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 44 هل تشعر بالأمان في الخارج؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 45 ما هو الشعور الأقرب لك تجاه المنطقة التي تعيش فيها؟  
( ) أنا سعيد جداً للعيش هنا  
( ) هذه المنطقة لا تعوّض عن بلدي  
( ) لقد تأقلمت مع العيش هنا  
( ) لم أتمكن من التأقلم هنا  
( ) لا أحب العيش هنا  
( ) أشعر أنني أنتمي إلى هذا المكان  
( ) لا أشعر بالانتماء لهذا المكان  
( ) من الجيد أنني أتيت إلى هنا
- 46 إذا عاملك أحد بطريقة لا تحبها، هل يوجد شخص يمكنك طلب المساعدة منه؟  
( ) نعم ( ) لا
- 47 [إذا كانت الإجابة "نعم"] من هو الشخص الذي يمكنك طلب المساعدة منه؟  
( ) الأم ( ) الأب ( ) الأخ/الأخت ( ) الصديق  
( ) المعلم ( ) المدير ( ) الشرطي ( ) مختار الحي  
( ) آخر: \_\_\_\_\_

### القسم السادس: الحق في المشاركة

- 48 هل تُؤخذ آراؤك في الحساب داخل أسرتك؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 49 عندما يتخذ قرار يتعلق بك داخل الأسرة، هل يُطلب رأيك؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 50 هل يمكنك التعبير عن آرائك بسهولة في المدرسة أو الحي؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً
- 51 عندما تواجه مشكلة في المدرسة أو الحي، هل تستطيع إخبار معلمك أو المدير أو المختار أو أي موظف آخر؟  
( ) نعم ( ) لا
- 52 [إذا كانت الإجابة "لا"] يرجى توضيح سبب عدم قدرتك على إخبارهم بجملة واحدة:  
-----
- 53 هل تحب الحي الذي تعيش فيه؟  
( ) نعم ( ) لا
- 54 هل تستطيع اللعب أو قضاء الوقت أو ممارسة أنشطة تحبها في الحي الذي تسكن فيه خلال وقت فراغك؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً

55 هل توجد مساحات آمنة للعب أو قضاء الوقت مع أقرانك في الحي الذي تعيش فيه؟  
( ) نعم ( ) لا

56 هل يسمح لك أهلك بمقابلة أصدقائك وقضاء الوقت معهم؟  
( ) نعم ( ) لا

57 هل يمكنك المشاركة في الأنشطة أو الفعاليات الفنية في مدرستك أو حيّك؟  
( ) نعم ( ) لا ( ) أحياناً

58 ما هو النشاط الذي تقوم به غالباً في وقت فراغك؟

( ) أذهب إلى مركز تجاري

( ) أَلعب في أماكن مفتوحة

( ) أَلعب على الحاسوب أو في مقهى إنترنت

( ) أساعد في الأعمال المنزلية

( ) أساعد في رعاية إخوتي أو أفراد آخرين في المنزل

( ) ألتقي بأصدقائي وتتحدث

( ) أشاهد التلفاز

( ) أمارس الرياضة

( ) أقرأ الكتب

( ) لا أفضل القيام بشيء معين

( ) أخرى: \_\_\_\_\_

59 هل يمكنك المشاركة في الأنشطة المرتبطة بثقافتك؟

( ) نعم ( ) لا

60 هل لديك معرفة بحقوق الطفل؟

( ) نعم ( ) لا ( ) قليلاً

61 ما هو، في رأيك، أهم مشكل يتعلق بحقوق الطفل؟ يرجى توضيحه في جملة واحدة:

\_\_\_\_\_

62 إذا كان لديك عصا سحرية، ما الشيء الذي كنت ستغيّره في حياة الأطفال؟ يرجى الإجابة بجملة واحدة:

شكراً لك! نشكرك على إجابتك على الأسئلة. إجاباتك ستساعد في تحسين الوصول إلى حقوق الأطفال!

## ← الملحق - 1: نموذج المقابلة شبه المنظمة للأطفال من الفئة العمرية 12-18 سنة

اسم ولقب الباحث:

اسم ولقب الطفل:

تاريخ المقابلة:

مكان المقابلة:

مدة المقابلة:

رقم تسجيل المقابلة:

التعليمات:

أنا أجري مقابلات لأفهم آراء وتجارب الأطفال من فئتك العمرية حول حياتهم اليومية. والآن أود أن أتحدث معك. أريد أن أتعرف عليك قليلاً، وسأطرح عليك بعض الأسئلة حول مدرستك. لست مُلزمًا بالإجابة على أي سؤال لا ترغب بالإجابة عنه. ويمكنك إنهاء المقابلة في أي وقت. سأقوم بتسجيل الصوت فقط لأتمكن من تدوين إجاباتك بدقة، ولن يستمع أحد لهذا التسجيل. لن أشارك اسمك أو معلوماتك الخاصة مع أي أحد. لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة لأي من الأسئلة. أنا فقط مهتمّ بمعرفة أفكارك وتجاربك.

هل لديك أي أسئلة قبل أن نبدأ؟

### التمهيد:

هل يمكنك أن تخبرني قليلاً عن نفسك؟ (أين وُلدت؟ كم عمرك؟ كم عدد إخوتك؟ ما الأنشطة التي تستمتع بها؟ ما هو درسك المفضل؟ ما الفريق الذي تشجعه؟)

### أسئلة عن تجربة الهجرة:

متى أتيت/أتت عائلتك إلى تركيا/إسطنبول؟ كم مضى على إقامتك في تركيا/إسطنبول؟

### معلومات عن تكوين الأسرة:

من يتكوّن أفراد عائلتك؟ هل يعمل والداك؟ أين يعملان؟ هل يوجد إخوة أو أخوات يعملون؟ أين يعملون؟ هل يوجد من بين إخوتك من يذهب إلى المدرسة؟ هل لديك إخوة لا يعيشون معكم؟

### أسئلة عن حقوق الطفل:

ما معنى حقوق الطفل بالنسبة لك؟ هل تعتقد أن لك حقوقاً كطفل؟ ما هي الحقوق التي تتمتع بها من بينها؟

### الخبرات التعليمية:

هل تذهب إلى المدرسة؟ في أي صف أنت؟ هل سبق أن غيرت مدرستك منذ قدومك إلى تركيا؟ كيف تذهب وتعود من المدرسة؟ متى، وأين، ومع من تشعر بالسعادة في المدرسة؟ كيف علاقتك مع المدرسة؟ هل تواجه مشاكل تتعلق بالمدرسة؟ ما الذي يسعدك أكثر في المدرسة؟

### العلاقة مع المعلمين:

هل لديك معلم تشعر بالأمان معه/تحبه/تشعر بالقرب منه؟ ولماذا؟ هل يمكنك أن تعطيني مثالاً أو تحكي لي عن موقف تتذكره أو شهادته؟ وهل هناك معلمون لا ترتاح لهم/لا تحبهم؟ ولماذا؟ هل يمكنك أن تذكر مثالاً أو حادثته تتذكرها؟

### العلاقة مع الأقران:

كم عدد الطلاب في صفك؟ هل لديك أصدقاء تشعر بالقرب منهم/تحبهم/تلتقيهم خارج المدرسة؟ لماذا هؤلاء الأصدقاء؟ ماذا تفعلون عندما تلتقون؟ إلى أين تذهبون؟ هل يوجد في صفك من لا تحبهم أو من يعاملونك أنت أو غيرك بطريقة سيئة/جارحة/ساخرة؟

قال بعض الأطفال إنهم تعرضوا للتمييز في المدرسة. هل يحدث شيء مشابه في مدرستكم؟  
هل حدث لك أو لأصدقائك ذلك؟  
(إذا كانت الإجابة "نعم": ما الذي كنت تتمنى أن يحدث لحل هذا الموقف؟)

### النجاح الأكاديمي:

كيف علاقتك مع الدروس؟ ما هي الدروس التي تحبها؟ ما هي الدروس التي لا تحبها؟ ولماذا؟  
ما رأيك بالوظائف/الواجبات المنزلية؟ هل النجاح في الدراسة مهم لك؟ ما المواضيع التي تود  
أن تنجح فيها؟  
هل تواجه صعوبة في فهم الدروس لأنها باللغة التركية؟ هل معرفتك باللغة التركية كافية لتعبّر  
عن نفسك في الامتحانات؟ أين وكيف تعلمت التركية؟ هل ترغب في الحصول على دعم لغوي؟  
ما نوع الدعم الذي تعتقد أنه سيكون مفيدًا لك؟

### الظروف والإمكانيات المدرسية:

ما هي الإمكانيات المتاحة لكم في المدرسة؟ هل هناك أمور تتمنى لو كانت موجودة أو تتوفر  
بشكل أكبر؟ أين تلعب في وقت الاستراحة؟ هل للمدرسة ساحة؟ هل هي كافية؟ هل تحضر  
الطعام من المنزل؟ هل هناك كافيتريا أو مقصف في المدرسة؟  
هل أنت راضٍ عن نظافة المدرسة أو التدفئة؟ في حال تعرضت لحادث أو مرض، هل يوجد  
مكان مخصص داخل المدرسة يمكن الذهاب إليه؟ هل توجد عيادة؟ هل هناك مستشار  
نفسي؟ هل تشارك في أنشطة خارج الحصص (كالأنشطة الاجتماعية أو البقاء بعد الدوام  
للدراسة)؟ حدثني عنها. ماذا تفعل؟ ما الأنشطة التي تحبها؟

### العمل:

هل تعمل في مكان ما لمساعدة عائلتك أو للحصول على مصروفك، سواء بأجر أو دون أجر،  
خارج أوقات المدرسة؟  
(إذا لا يعمل) هل سبق لك أن عملت من قبل؟ حدثني عن بيئة عملك وتفاصيل تجربتك.

### البيت والحي:

ماذا تفعل في أوقاتك خارج المدرسة أو في الأيام التي لا تذهب فيها إلى المدرسة؟ حدثني عن  
أنشطتك.  
هل تذهب إلى أماكن بشكل منتظم؟ دورات؟ رياضة؟ أين تعيشون؟ كيف هو منزلكم؟ (شقة/  
منزل مستقل)  
هل لديك كتب، دفاتر، أقلام، ألعاب... إلخ؟ هل لديك مكان مناسب للدراسة في البيت؟  
هل تحب الحي الذي تعيش فيه؟ ما الأنشطة التي تحبها فيه؟ هل المدرسة/مكان عملك قريب  
من الحي؟ كيف تذهب وتعود؟  
كيف هي علاقتك بأصدقاء الحي؟ هل تستطيع رؤيتهم؟ ماذا تفعلون؟ هل لديكم أقارب في  
الحي أو المدينة؟ هل تحب المدينة التي تعيش فيها؟ ولماذا؟

### الصحة:

كيف حالك الصحي؟ كيف تشعر جسديًا؟ هل لديك أي شكوى أو قلق صحي؟ هل تمرض  
كثيرًا؟ هل لديك مرض يؤثر على حياتك اليومية؟ ما العلاجات التي تتلقاها؟ كيف تؤثر هذه  
العملية عليك؟

### رغبات التغيير:

لو كان لديك عصا سحرية، ما الذي كنت ستغيره لتصبح أكثر سعادة؟ ولماذا؟

### الخاتمة:

ما هي أكثر صفة تحبها في نفسك؟ ماذا تريد أن تصبح في المستقبل؟  
كانت مقابلة جميلة جدًا. شكرًا لك. هل هناك شيء تود إضافته؟

## الملاحق - 6: دليل جلسة النقاش الجماعي مع أولياء أمور الأطفال من الفئة العمرية 6-12 سنة

مرحبًا بكم جميعًا، نشكركم على حضوركم. نجتمع اليوم في إطار "مشروع المساءلة والمناصرة من أجل حقوق الأطفال (ACAR)". من خلال هذا المشروع، نهدف إلى تحديد الأسباب الجذرية للصعوبات التي يواجهها الأطفال المقيمون في سلطان بيلي، واستكشاف السياسات اللازمة لتطوير بيئة صديقة للطفل تُمكنهم من الوصول إلى حقوقهم ويشعرون فيها بأمان وارتياح. وكجزء من هذا العمل، نجري مقابلات مع الأطفال من الجنسية التركية والسورية المقيمين في سلطان بيلي وأسرههم. وسن عقد اليوم معكم جلسة نقاش جماعي (مجموعة تركيز). نؤكد أن جميع الإجابات التي ستقدمونها على الأسئلة المطروحة سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث. نشكركم سلفًا على مشاركتكم. إذا كنتم جاهزين، يمكننا بدء الجلسة.

### 1 هل يمكنكم تقديم أنفسكم؟

(العمر، المستوى التعليمي، المهنة، منذ متى تقيمون في سلطان بيلي، عدد الأطفال، إلخ)

### 2 ما الذي يتبادر إلى أذهانكم عندما يُذكر مصطلح "حقوق الطفل"؟ كيف تُقيّمون إمكانية وصول أطفالكم إلى حقوقهم؟ كأولياء أمور، هل تعتقدون أن أطفالكم قادرين على ممارسة حقوقهم؟ لماذا؟ وكيف؟

### 3 نود أن نطرح بعض الأسئلة حول تعليم أطفالكم:

- كم عدد الأطفال في منزلكم الذين يذهبون إلى المدرسة، وكم عدد الذين لا يذهبون؟
- هل يداوم طفلكم الذي يذهب إلى المدرسة بانتظام؟
- ما هي أبرز التحديات التي يواجهها طفلكم في مسيرته التعليمية؟
- هل تعتقدون أن احتياجات طفلكم تُلبى في المدرسة؟ كيف هي علاقته بالمعلمين وبزملائه؟ هل يحب الذهاب إلى المدرسة؟
- هل تواجهون صعوبات في التواصل مع المدرسة والمعلمين خلال المسار التعليمي؟
- هل لديكم معلومات كافية حول الموارد التي يمكن أن تساهم في دعم تعليم طفلكم؟
- منذ متى وأطفالكم غير المنتظمين لا يذهبون إلى المدرسة؟ ما نوع الموارد التي تحتاجونها ليستمر طفلكم في تعليمه؟ هل وضعكم الاقتصادي كافٍ لتغطية احتياجات طفلكم التعليمية؟ هل تستفيدون من أي برامج دعم تساعد طفلكم في مواصلة تعليمه؟

### 4 ما الذي تفعلونه كي يتمكن طفلكم من ممارسة حقه في العيش بصحة جيدة، والسكن، والتغذية بأفضل شكل؟

- هل تحصلون على دعم كافٍ من المؤسسات والجهات العامة؟ هل يمكنكم شرح هذا الدعم؟

### 5 حتى الآن، حاولنا التعرف على استفادة أطفالكم من خدمات التعليم والصحة عبر بعض الأسئلة. الآن نود أن نطرح بعض الأسئلة حول الاحتياجات الأخرى لأطفالكم:

- هل تشركون طفلكم في اتخاذ القرار داخل المنزل في المسائل التي تخصه؟ لماذا؟ وكيف؟
- هل هناك مواقف تشعرون فيها بالقلق حيال سلامة طفلكم الجسدية أو النفسية؟ هل تعتقدون أن هناك عناصر في الحي أو البيئة تهدد أمن أطفالكم؟
- هل تقومون بتوعية طفلكم لحمايته من الإهمال، أو الاستغلال، أو العادات الضارة؟ لماذا؟ وكيف؟
- كيف هي العلاقات الاجتماعية لطفلكم مع أقرانه؟ هل تعتقدون أن طفلكم يتعرض للإقصاء أو التمييز سواء في المدرسة أو في الحي؟
- هل أنتم على علم بأي برامج أو أنشطة تهدف إلى دعم نمو طفلكم وتطوره؟

### 6 وأخيرًا، نود أن نسمع منكم كيف تتصورون مستقبلًا أفضل لأطفالكم من منظوركم كأولياء أمور، وما هي اقتراحاتكم بهذا الخصوص:

ما هي توقعاتكم من الجهات الرسمية، والإدارات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، لتحسين تعليم وصحة وحياة أطفالكم الاجتماعية؟

## ◀ الملحق - 7: دليل جلسة النقاش الجماعي مع الأطفال من الفئة العمرية 12-18 سنة

مرحبًا أصدقائي، أهلاً وسهلاً بكم جميعاً. نجتمع اليوم في إطار "مشروع المساواة والمناصرة من أجل حقوق الأطفال (ACAR)". يهدف هذا المشروع إلى تحديد الأسباب الجذرية للصعوبات التي يواجهها الأطفال المقيمون في سلطان بيلي، وفهم السياسات اللازمة لإنشاء بيئة صديقة للطفل، يتمكن فيها الأطفال من الوصول إلى حقوقهم ويشعرون فيها بأمان وراحة. وكجزء من هذا المشروع، نقوم بتنفيذ عدد من الأنشطة مع الأطفال من الجنسية التركية والسورية المقيمين في سلطان بيلي. واليوم سنُجري معكم جلسة نقاش جماعي.

نود التأكيد على أن جميع الإجابات التي ستقدمونها في هذه الجلسة ستُحفظ بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث فقط. نشكركم سلفاً على مشاركتكم. إذا كنتم جاهزين، فلنبدأ.

- 1 هل يمكنكم أن تعرّفونا بأنفسكم؟ هل يمكن أن نخبرونا قليلاً عن أنفسكم، وعن عائلتكم وأصدقائكم؟ (كم أعماركم، كم لديكم من إخوة وأخوات، منذ كم سنة تعيشون في سلطان بيلي؟)
- 2 كيف تقضون يومكم عادة؟ ما الذي تحبون فعله في أوقات فراغكم؟ وأين تقضون معظم وقتكم؟ ما أكثر ما تحبونه وما أكثر ما لا تحبونه في المنزل أو في الحي؟
- 3 ما الذي يتبادر إلى أذهانكم عند سماع مصطلح "حقوق الطفل"؟
  - a لو أردت التعبير عن حقوق الطفل في جملة واحدة، فماذا ستكون هذه الجملة؟
  - b ما هي الحقوق التي تعتقد/تعتقدون أنكم تملكونها؟ ولماذا تعتقدون ذلك؟
  - c هل تعتقد/تعتقدون أنكم قادرين على ممارسة حقوقكم كأطفال؟ وكيف تمارسون هذه الحقوق؟
- 4 هل تستطيع/تستطيعون التعبير بحرية عن آرائكم في الأمور التي تخصكم؟ وكيف؟
- 5 عند الحديث عن حقوق الطفل، كثيراً ما يُذكر التعليم. ما رأيكم بهذا الموضوع؟ هل تعتقدون أن ذهاب الأطفال إلى المدرسة والحصول على التعليم هو حق؟ ولماذا؟ وكيف يجب أن يكون التعليم من وجهة نظركم؟
- 6 من المواضيع الأخرى المتعلقة بحقوق الطفل هو نمو الأطفال بشكل صحي وقدرتهم على الوصول إلى خدمات الصحة. ماذا تفهمون من "حق الأطفال في التغذية"؟
- 7 هل تعتقد/تعتقدون أنه من المناسب أن يعمل الأطفال في سن صغيرة؟ ولماذا؟ وضح/وضّحو رأيكم.
  - a في رأيكم، من أي عمر يمكن للأطفال أن يبدأوا العمل؟ ولماذا؟
  - b ما نوع الأعمال التي يمكن للأطفال أن يعملوا فيها؟ وما نوع الأعمال التي لا ينبغي أن يعملوا فيها؟ ولماذا؟
- 8 دعونا ننتقل إلى الحديث عن أوقات فراغكم. هل تعتقدون أن اللعب والاستراحة هما من حقوق الطفل؟ وهل تعتقدون أن الأطفال قادرين على ممارسة هذه الحقوق؟
- 9 خارج البيت والمدرسة، أين تقضون وقتكم أكثر شيء؟ هل تحبون الحي الذي تعيشون فيه؟
  - a هل تستخدم/تستخدمون الحدائق، أماكن اللعب أو المكتبات الموجودة في الحي؟
  - b هل تعتبر/تعتبرون هذه الأماكن آمنة؟ ما هي الأمور التي ينبغي حماية الأطفال منها برأيكم؟
  - c هل تجد/تجدون صعوبة في تكوين صداقات جديدة؟
  - ç هل لديكم أصدقاء من ثقافات مختلفة؟ كيف تقضون الوقت معهم؟
- 10 هل تعتقدون أن جميع الناس في المجتمع يتمتعون بحقوق متساوية؟ برأيكم، ما الذي يحتاجه الناس للوصول إلى حقوقهم بشكل متساوٍ؟
  - a ما الذي يمكن أن يفعله الكبار في هذا الشأن؟
  - b وما الذي يمكن أن يفعله الأطفال أنفسهم؟



Turgut Reis Mahallesi, Fatih Bulvarı, No: 306 Sultanbeyli/İstanbul/Türkiye  
0 216 784 51 05 | info@multeciler.org.tr | www.multeciler.org.tr

   multecilerorgtr